

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتبسيط والزيادات والنوادر
والفتاوى والوقائع مدالة هذا لائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

أبا بام برهان الدين أبي القاسم محمد بن محمد الشريف بن مازة البخاري

رحمه الله تعالى مؤد ١٠٥٠ هـ ١٦٦٦ م

وتمت تصحيحه وتصحيحه

نعيم أشرف نور أحمد

المجلد السابع عشر

المجلس العلمي

إدارة القرآن

المحيط البرهاني

أول طلبة كعبة في الحرم الإسلامي

44-38861-10144

جميع حقوق الطبع محفوظة لادارة الشؤون التعليمية الإسلامية علمنا بأن هذه النسخة مسجلة لدى جهات المختصة لاجل: إعادة نسخ هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة الإلكترونية كانت أم السجلية تم خلاصه من ذلك كثير من الناس

السلامة العامة

[illegible]

9 (1981) 249-267

$$V_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \frac{d^2 V}{d\phi^2} \right)_{\phi_0} \phi^2 + \frac{1}{24} \left(\frac{d^3 V}{d\phi^3} \right)_{\phi_0} \phi^3 + \frac{1}{720} \left(\frac{d^4 V}{d\phi^4} \right)_{\phi_0} \phi^4 + \dots$$
[illegible]

2000

² U. Durr, *Journal of Interpersonal Violence* 20(4), South Africa
E-mail: uwe.durr@ethz.ch

Al-Pan-Nagari Pan-Nagari Capital 100000 India	Al-Madina (Gulf) Jemshid Road - 2 K. A. P. M. M. Pakistan
--	--

فصل في معرفة حكمه في الدنيا والآخرة

الموزع بالوكالة مكتبة الرشيد الرياض، السعودية

المباثلي من:

الفصل الثامن والعشرين

في دعوى النسب

نوع آخر في متكوحة الرجل إذا ولدت

ثم ادعى أحدهما أن النكاح كان منذ شهر:

١٧٣٤٢ - قال محمد رحمه الله: إذا تزوج الرجل امرأة، وولدت ولداً، فادعى أحدهما أن النكاح منذ شهر، وادعى الآخر أنه كان منذ سنة، فالقول قول من يدعي النكاح منذ سنة، وبحكم إثبات نسب الولد بينهما؛ لأنهما تصادقا على سبب ثبات النسب، وهو الغرائش لانتصافهما على النكاح إلا أن أحدهما ينكر حكم الغرائش مانع، والآخر يدعيه، والأصل أن المتدعيين إذا اتفقا على سبب حكم، واختلفا في ثبوت الحكم وعدمه، فالقول قول من يدعي ثبوت الحكم؛ لأن ثبوت العلة يدل على ثبوت الحكم، فكان الظاهر شاهداً له كالمتباعدين إذا اتفقا على البع، وانكر أحدهما ثبوت الملك مانع في السبب، وهو الجبار أو التهمة، وادعى الآخر ثبوته، كان القول قول من يدعي الثبوت، كما هنا.

وإن تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر، ثم ثبتت نسب الولد، وإن كان في ذلك إبطال نسب الولد من حيث الظاهر، لأنهما اتفقا على أن حكم النسب غير ثابت، والتدعيان إذا تصادقا على امتناع ثبوت الحكم مانع في السبب مع اتصافهما على السبب بغير تصادقهما، وإن كان في ذلك إبطال حق على الغير كالمتباعدين إذا اتفقا على أن البيع كان تلجئة، أو كان فيه غبار، فإنه بغير "اتصافهما"، وإن كان فيه إبطال حق على الغير وهو الضمير، فإن قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر أنه تزوجها منذ سنة قبلت، أما إذا كان الولد كبيراً، وقد أقام البينة بغيره فلا نفي هذه البينة قامت من خصم على خصم

وأما إذا كان الولد صغيراً فكذلك، واختلف المسايخ في طريق قبول البينة، فاف
بعضهم : القاضي يتعصب خصمه عن التصير ؛ لأن النسب حق الصغير ، يتعصب عنه
خصمه ، لتكون البينة قائمة عن هر خصمه . ثم إن الخصم إنما يفهم البينة على الزوج ههنا
لا على المولود ؛ لأن النسب ثابت منها على كل حال ، وبعضهم قالوا : القاضي يسمع
البينة من غير أن يتعصب عنه خصمه بقاءه على أن الشهادة على السبب ، هل نقبل حصة
من غير دعوى ؟ وقد اختلف فيه مشايخنا ، بعضهم قالوا : نقبل ؛ لأن في النسب حق
الشرع ، فلو نسب الولد إلى غير أبيه حرام حقاً للشرع ، والشهادة القائمة على حق الشرع
تقبل حصة من غير الدعوى .

نوع آخر

في دعوى المولى ولد أمته ولها زوج :

١٧٢٤٤ - قال محمد رحمه الله : إذا تزوج الزوج أمته من عبده ، فجاءت بولد
لسته أشهر لصاعداً ، فهو ابن الزوج ، وإن نفقه الزوج لم يتعبد منه ؛ لأنها غايهات
مالمولد لسته أشهر أمكن إحداه العتوق على النكاح ، وكان هذا ولد النكاح ، وولد النكاح
لا يتنقى نسبه إلا باللعان ، ولا لعان بين الرجل وامرأته لأمة .

فإن ادعى المولى ، وقال : هذا ابني لم تحضر دعوته ، ولم يثبت نسب الولد منه .
ولكن بحق الولد بإقراره ، وتصير الجارية أم ولد له ؛ لأن المولى يقر له هذا ابني ادعى
نسب على الولد من نفسه ، وأقر بحرية الولد ، وحق العتق للجارية ، ودهوله نسب
للولد من نسبه على الزوج ؛ لأنه يرد قطع نسب ثابت منه ، فلم يصح ، أما إقراره بحرية
الولد ، وحق العتق للجارية الرفر على نفسه صحيح .

فرق بين هذه المسألة وبين مسألتين : إحداهما : إذا قال لبيده - مومته لا يوفد مثله -
هذا ابني ، وأنه في ملكه ، فإنها لا تصير أم ولد له ، وقد أثر بحق العتق لها ، وكذلك إذا
قال في مسألتنا : هذا ولدي من هذه الجارية من ثوبا ، لا تصير الجارية أم ولد له ، وفي
معروف النسب إذا كان مثله يولد مثله ، قاله : تصير الجارية أم ولد له ، وإن لم يثبت نسب
الولد منه .

وتفرق : أن في معروف النسب سبب ثبات النسب من المولى منصوص بأن حصل الوطء منه شبيهة ، وإن الوطء بشبهة كاف لثبات النسب ، كما في حالة الانفراد ، إلا أن صاحب الفروض الصحيح جعل أولى من صاحب الفرائض الفاسد بحكم الصحة ، لأن سبب ثبات النسب منه لم يوجد ، وإذا كان سبب ثبات النسب منصوص من المدعى يعتبر النسب ثابتاً منه في حق ما يلزمه من أحكام النسب . وأن يعتق الولد ، وتصير إجازة لم ولده ، هذا حكم يلزمه ، وإنه من أحكام النسب ، فيعتبر النسب ثابتاً في حق هذا الحكم . وإن لم يعتبر ثباته في حق قطع النسب من الزوج ، لأن ذلك أمر على الزوج ، فأما في حق ولد الزنا ، وفيما إذا كان لا يولد مثله مثله ، لسبب لبان النسب من المدعى غير متصور ، فلا يمكن أن يعتبر النسب ثابت من المدعى في حق ما يلزمه من الأحكام ، فلا ثبت هو لعنوا لأجارية ، وإنما عتق التلام الذي لا يولد مثله مثله لا لأن النسب اعتبر ثابتاً في حق عتق الولد ، ولكن قوله هذا لئني جعل كناية ومجازاً عن قوله : عتق على هذا من حين ملكته ، واللفظ إذا صار مجازاً عن غيره سقط اعتبار حقيقته ، وتكون العبرة للمكنى عنه ، ولو صرح بالكنى عنه وقال : عتق هذا عني حين ملكته ، لا تصير إجازة أم ولد له ، كذا معنا .

هذا الذي ذكرنا إذا جاءت بالولد ستة أشهر من وقت النكاح ، ولو جاءت لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسب من الزوج ، وإنه ظاهر ، فإذا ادعى المولى ثبت نسب منه ؛ لأنه ولد أمته ، وبحكم فساد النكاح ؛ لأنه تبين أنه زوجها ، وفي بطلانها ولد هو ثابت النسب منه .

وإذا زوج الرجل أمته من عبد غنمه فإذا مولاه ، أو زوجها من حر برخصاء ، وجاءت بالولد ستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح ، فادعى المولى لا يثبت نسب من المولى ، وإن صدقه الزوج في ذلك ، لأن الزوج بالتصديق نكاح من نفسه ، ونسب ولد النكاح لا يتشقق إلا بالنكاح ، فيكون ثبوت النسب من الزوج ، صدق المولى أو كذبه ، وهل يحكم بفساد النكاح ؟ إن كذبه الزوج في دعواه ، لا شك أنه لا يحكم بفساد النكاح .

وأما إذا عُدَّ هذا الفعل المضاف إليه قبل عطفهم بحكم مفساد النكاح، لأنه
مصدق للمولى من السب فقد أثر بكونه حاصلاً من المولى وقت النكاح، وكان مقراً
بفساد النكاح، وقدر الزوج بعد النكاح بقوله على نفسه، فيصدق في حق مفساد
النكاح إن لم يصدق في حق نفع السب من نفسه.

ومهم من قال لا يحكم بفساد النكاح: أن يفسد من الروح ليس بالقول بفساد
النكاح بفساد، ولا يجوز أن يثبت له الإقرار بالنفساء لنفساً؛ لأنه لا يجوز له صدق
المولى في دعوى ثبوت النسب، لأنه علم أن العالم في منه كان قبل النكاح، فيكون الإقرار
بفساد النكاح، وجوز له صدقه، لأنه علم أنه يطلب بعد النكاح، وظن ثبوت السب
منه، فيكون الإقرار بفساد النسب مع المالك في وقت حاله المودة، ولا يكون هذا إقراراً بفساد
النكاح، فلا يثبت الإقرار بفساد النسب مع الاحتمال. فترى: إلا إذا كان الزوج أقراً قبل تولد من
المولى بفساد النسب قبل النكاح، وحديثاً بحكم بفساد النكاح، لأنه أثر فيه ثبوت جهاد من
حاصل بوجوب ثبات النسب منه، فيكون إقراره بفساد النكاح لا مصلحة، أما إذا تم بقر على
هذا الوجه، فإنه لا يثبت الإقرار بفساد النكاح.

١٧٢١- وإذا تزوج نرسى ثمة من رحن، ثم ماتت بولده ستة أشهر
فبعداً من وقت النكاح، وأقل من ستة أشهر منذ ما فيها، فدعا المولى فإنه لا يصدق
في حق النسب، ولا يثبت الولد، لا تنقض الشيع، وأقول: إن الزوج على حياته، وإن
لم يصدق في حق النسب لأنه ثابت السب من غيره، وإنما لا يثبت الولد لأن دعواه
دعوة تحرير لما لم يوجد ثابت النسب، ودعوة تحرير لا تصح إلا من المالك.

ولادعاء الشفري لا يصح دعواه في حق السب أيضاً، لما ذكره، هو صاحب
المولى، وكفى بمقتضى الولد، ونصير الطالبة أو ولد له، لأن دعواه دعوة تحرير لم يثبت
النسب منه، ودعوة التحرير تصح من المالك، والشفري مالك.

١٧٢٢- وإذا تزوجت الأمة بغير إذن مولاه، ودخل بها الزوج، ثم ولدت ولداً
لست لشهر منه تزوجها، فدعا المولى بالزوج، فهو ابن الزوج لأن النكاح لم يفسد عند
انقضاء دخول به في من النكاح الصحيح، والجواب: أن النكاح لا يفسد ما
فسد، ولكن يفسد الولد على المولى بحكم إقراره، ثم انتم الملاك من وقت النكاح، كما

وقت المدخول، فإنه وضع مسألة فيما إذا حدثت بالولد لسنة النكاح من وقت النكاح،
 قال: من الأئمة المتأخرين، هذه مسألة تطلب على أن النكاح يتم، وليس له عقد، فلو
 النكاح المتعبد، خلافًا لما يؤوله بعض المشايخ، أنه لا يعقد بالنكاح، وإنما يعقد
 بالمدخول، وذكر شيخ الإسلام بأمره، وهو راجع إلى أن النكاح يتم
 له عقد لا يعقد، في النكاح الفاسد يتم العقد، وإن منعقد ما لا شئ، وتلويح للسادة
 على موله: إذا المدخول كان عقيب النكاح بلا فصل، فتكون مدة من وقت النكاح ومن
 وقت المدخول سواء، وكذلك فلو في أم الولد يتأخر في تأخير ابن المولى، فلو كان
 وليًا، فلا علة لزوم المولى.

**نوع آخر في امرأة لها ولد معروف قال رجل لهذه المرأة: هذا ابني منك
 وفي رجل له ولد معروف قالت المرأة لهذا الرجل: هذا ابني منك:**

١٧٧٤٧ = امرأه أخبره لها ابن صغير يعرف أنه ابنه، وليس له ولد غيره
 معروف من رجل، قال رجل للمرأة: هذا ابني منك، فهو بينهما ثبت
 نسب منها، لأنها تصادق على نيات النسب صمد، وليس للولد نسب معروف من
 غيرها، فثبت نسب منها بتصديقها، وكذلك رجل حر له ابن صغير يعرف أنه ابنه،
 وليس له ولد غيره معروف من امرأة، فقال هذا ابني من عاتق امرأة، وصدفته
 المرأة في ذلك، فهو اسمها ثابت النسب منها؛ لا ذكره، ويقضى بها نكاح صحيح؛
 لأنها تصادق على نيات النسب صمد، ولا يثبت نسب من غيرها، المرأة حرة
 إلا بالنكاح، من تصادق على النكاح مقضى التصديق على شاب اسم صمد،
 فيقضى بالنكاح بينهما بنسب بينهما على ذلك، ثم يقضى بالنكاح صحيح، ولا يقضى
 بالنكاح الفاسد، وإن كان النكاح ثبت مقضى تصديقها على أن النسب، فلو غاب
 أكثر ما يقضى لثبات النسب، وعن النكاح المتعبد، لأن الأدنى إنما ثبت في موضع
 يشترط الأدنى والأعلى في صفة الإباحة، أما في موضع كان الأدنى حرًا والأعلى

١٧: حكى في حقه، وقال في م: إن الفرس كما يعقد في النكاح الفاسد غير العبد، وإنما يعقد
 بالمدخول، وفي م: إن امرأتين في النكاح المتعبد، وإنما يعقد بالمدخول.

صاف، بنت الأعمى مملوكتهما على الفلحاح، والنكاح الفاسد بين كنان
أنسى، فهو حرام، والنكاح الصحيح ويد كذا أعلى، دير صاف، فأنشأ النكاح صحيح
لهذا.

هذا إذا كان الزوج امرأة موروثة، أم، حرة، أو إذا كانت لا تعرف بأبى حرة، فمطل
رخص هذا نسب منك، وأنت امرئى، وقالت المرأة: أنا أم لك، وهذا نسب منك، وهو
إيهما ثابت النسب منه تصدقهما على ذلك، ولكن لا ينقض بالنكاح ينهد،
بخلاف ما إذا كانت المرأة تعرف بأنها حرة، لا بيت إلا بالنكاح، فتصادفها على أنشأ
النسب منها تصدق على النكاح، فلما التمس على غير المرأة كما ثبت بالنكاح ثبتت
بذلك المصير بالاستنباط، وإذا لم يعرف حاليها في الحرية والرق، لا ثبت امرئى بينه
تصادفهما على النسب، بل لا خلاف بعد ذلك بينهما في تعيين ما ثبت به التمس
عليها، فزوج بين النكاح، ولم يثبت النكاح لأنك إذا ثبت، وهو معنى الاستنباط،
ولم يثبت الاستنباط لأنك الزوج فك، فلم يثبت بينهما امرئى ربه حتى يكون القضاء
به، ولكن لا لم يثبت بينهما امرئى ربه، فذلك لا يثبت امرئى القضاء بحكمه، وهو شوت
النسب إذا تصادقا على حكم.

وكذلك إذا كانت المرأة لمرجل، أما زوجك، وهذا ابن منك، وقد لمرجل، أنت
أم ولدك، وهذا ابن منك، ويبنى المسألة بينهما، فلو لم يثبت النسب بينهما، لكن لا
يقضى النكاح بينهما، فالأصل، ولو قال لمرجل للمرأة: هذا ابن منك من نكاح جائز،
وقالت المرأة: هذا ابن منك من نكاح فاسد، فهو شبهة.

وكذلك لو قالت المرأة لمرجل: هذا ابن منك من نكاح جائز، وقد لمرجل، هذا
ابن منك من نكاح فاسد، فهو شبهة، ويكون القول قول من يدعى الجوزة لأبىهما اتفاقاً
على أصل النكاح، وتختلف في حوزة وفاسده، فيكون القول قول من يدعى الجوزة خير
لن مدعى الفسد وإن كان هي المرأة لا يقضى بينهما، وإن كان هو الزوج يفرق بينهما لأن
الزوج إن تم يصدق في دعوى التصديق حق المرأة يصدق في حق التصريح بالطلاق،
فيجوز إقراره بالتصادق في حق المرأة بفساد الطلاق عليها حتى ينقض لها بالمسعى،
وإن كان أكثر من مهر مثلك، كذا طلقها صريحاً.

نوع آخر في لغة لها ولد ان ادعاها ورجلان

كل واحد منهما ادعاها مع الولد بين جملة:

١٧٣٤ - قال محمد رحمه الله: لغة لها ولد، والأمة مع أحد ولدَيْها هي يد رجل، والولد الآخر في يد رجل آخر، فالدعي كل واحد منهما أن الأمة له، وإن كان لا يبيح إتيانها ومما من هذه الأمة، نفس بالأمة وبالم ولدٍ جميعاً للذي في يده الأمة، سواء ولد في يده أو ولد في يدي رجلين معتمدين.

أما الخصم بالأمة للذي في يده الأمة، لأن كل واحد منهما ادعى نسبة الولد، وأما الولد فيخص الشاح، لأن يده بيد واحد، وإن كان لا يبيح ولا يكره، فكان يخص الشاح، وفي دعوى الشاح يخص الشاح اليد بيته، كلها ههنا، وأما التخصيص، لم ير أن الذي في يده الأمة، لأن كل واحد منهما ادعى نسبة الولد، فلهذا يخص الشاح، وأما التخصيص بالولد الأسرى وإن كان غير خارج في من الولد الآخر، فالتخصيص لعدم وقوع اليد في الشاح أولاً، لأنهما تصادق على أن هذا الولد ولد له من هذه الأمة، ووجه القسمة، ملك الأمة الذي في يده الأمة، فيجب التخصيص بملك الولد حصرية، وإن كان الولد في يدي الآخرين، لأن الولد يبيع الأم في الملك، فإذا علم الولد ملكاً له، وقد ادعى نفسه، وجب الحكم بحريته من الأصل، كما في الولد الذي في يده.

وأما إذا ادعى كل واحد منهما الأمة مع الولد الذي في يده لا نسراً، فإن كانت ولدتهم في يدي رجل واحد، فهذا التخصيص بأحد سواء، لأن الرجل إذا كان واحداً كان ثواباً، فيصير كل واحد منهما دعوى الولد الذي في يده مدعى الولد الآخر، وهذا إذا كان البين مختلفاً، فهذا على وجه، وإن لم يعلم أكثر من الأصغر، فبعض الأمة الذي في يده لأنه من الأم، والأم لا يكره من الأصغر أم، ثبت معنى هذا مما سألنا الأكابر في الاستدلال، فسطح الغشاق الذي يبيع، وإذا سخط غشاق التاريخ، مما رواه الولد أولى، لأنه يخص الشاح.

قال: ويخصي لكن واحد منهما بالولد الذي في يده، لأن كل واحد منهما ادعى

أولئك القى في سببه ، ولم يارعه الآخر فيه . وحسن عدم اعتبار هذه مجردة في صاحب اليد
مفسر . جمع البيئة أولى

فوق قيل : إذا وجب القضاء بالأمة تلقى في يديه ، وجد ، إن يقضى له بالزوجة التي
في يده الآخر ، لأسباب : تصادف على من هذا الزوال ولد هذه الأمة ، والولد ينسب للأم في
الملك

فلما : إنما يقضى له بالزوجة الآخر ، لأنه في يده صاحبه ، وصاحبه يده به . وهو لا
يتفرعه في ذلك ، فيقول في يده قام ولم يستأجر يده غير يده به و اليد لا يارعه .

وأما إذا علم الأكر من الأصغر إن كان الأكر في يده ، فإذا القى الإخوة في يده ، فإنه
يقضى له بالأمة والولد الأكر : لأنه يقضى له بهما إذا سم ثبت سبق نسب له ، على
صاحبه . وإن لم يثبت الأكر من الأصغر على ما مر ، فإذا علم سبق نسب له ، ولا
يقضى له بالزوجة الأصغر : لأنه لا يدعيه . وإن كان الأكر في يده ، الذي يثبت الأمة في
يده ، فإنه يقضى بكل واحد منهما بالولد الذي في يده : لأنه لا يدعيه ولا يارعه به
أحد ، عاماً الأمة للولد ، فم من الكتاب أنه يقضى له خارج الذي الأكبر في يده : لأنه يثبت
سبقه على صاحبه في الاستنباط لا لدعي الاستنباط بالولد الأكبر . وإن عني الأصغر
لاستنباط بالولد الأصغر

فوق قيل : كتاب يقع ساقط الاعتبار في حق دعوى الناح حتى إثباته ، فإنه يقع في
ناح دالة وأرجح من اليد أحد عشر شهراً ، والخارج أرجح منه ، يقضى لذي اليد كشيء لم
يأرجح ، كذا هو

أخبار : قلنا : القى الذي لأخيه مفعول اعتبار التبرع في النتائج معدوم فيما نحن
فيه إنما سقط اعتبار الخارج ، لأنه لا يتصور منه زيادة متصفاته على أحد ، لأن المشتك
انقضت النتائج لا يكون على أحد . وهذا القى معدوم فيما نحن فيه ، لأن شهادة طرح
ههنا تستر زيادة استحقاقه ، أحد : لأن أمية الولد سبب لم لا ، ولو لا يستحق على
أحد بعد الحرية ، فكان هذا الترجحه مبررة دعوى الملك من حبه ، ثم سبب لا يشرى ولا
يكره . وإن ثبت زيادة الاستحقاق ههنا سبب زيادة التبرع ، وجب اعتبار التبرع كما

في دعوى النسب من الثالث، فمفسر بالأمة للذي الأكبر في بيده، وإن كان قد جاء في جميعها لهذا

موج آخر في المرحل بشر نصبي في يديه

أنه ليس فلان ثم يدعوه بنسبه

١٧٢٤٩- قال محمد رحمه الله إذا كانت الأمة في يدي، من ردت غلاماً، فلفق لولته فذى له لأمه هذا الملام من روح حر أو عب روثها، ثم دعاه بعد ذلك نفسه، فهذا لا يحرم من روحه، لأن صدقه للمرثي في رثت رسم صدقه ولم يكن به من سكب، لو كان عبداً أو مائتاً، وهي هذه الوجوه لا تصح دعوى موسى، أما إذا صدقه لفر له فلان بسب الملام فذهب من المقرر له لتصادفهما في رثت، وصار الملام معروف من غيره، وإن مثله لا يدور النسب منه إلا ج، غ، وأكن، في الأملاء عليه بإقراره، ولما إذا لم يصدقه لفر له وب يديه، لأن الإقرار بدفع صبيته، ولم يتصل به تكذيب، لفر له حتى يفرق فبني على النسخه كما كان، فلا تصح دعوى الولي بعد ذلك

وإن كنت مدفوعه في امره، ثم ادعى المولوي نفسه، قال أبو حنيفة رحمه الله لا تصح دعواه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تصح، فوجه قوبهما، أن المولوي قد بطل بكتيب المفعول، وبني الولد يحتاج إلى النسب، فري الدعاء المولوي حال حاجته إلى ذلك، وبني به بطلان حتى عني الغير، ولأمر حجه حقه أنه يجب بإقرار المولوي شيئا، بسبب النسب من المفعول في حوجه من دعوى هذا النسب أصلاً، وشكيب المفعول بطل ما هو من حقه، جاء ما لا حتى له به لا يبطن لأمر به شكيبه، ولا حتى للمفعول في حرج المفعول من دعوى هذا النسب فلا يصل لإقراره في حق هذا المفعول

(١١) هكذا في ط، د، وم وكان في الأصل هكذا

١٧٢ هكذا في ط، وكان في الأصل في د، وم

یوم لا ادر کس علی من رانی، و انکسب بیکو مشعر علی اولی لا
 امام احد الا ان یمنی فی انی حشد لایه اعزب حلالی یمنی لان
 لیس فی کتب فی انرا عد غیر الله لا یدع احد ب امر لا یمنح وجوه لیس
 لیس لای عد فی الله حشد الله حلالا یدع و انی لای یمنی لیس و یمنی
 حریه و نکو حریه مریه و یمنی لای قل واحد منه یمنی فی الله و یمنی ب
 یمنی حریه و یمنی حریه و یمنی حریه و یمنی حریه و یمنی حریه

ودعوى جميع تلك الحجارة منه أو على العكس.

[illegible][illegible]

إن الجارية ملك المصنول، والمسئول يقول إنها مائة غنم، وتقره وتدعي حقها،
وقد أقر لها حتى النصف، فما به أموله مصنول، والمسئول به نصفاً عن نفسه.

ولا يحل الزوج خصم، لأن زيادة المشيئة باعتبار ميث الله، ومالك المنة لا
يخص به، وبه مائة مئة عليها، لأن الزوج به في "روحه" والمولى يكره،
والمولى يدعي الفرس، والزوج يكره، ولأن لكل من الاحتياط، فهذا حال لا
سعة في بقرها، وكذلك لا يحل للمولى عشقها، لأن في رعيها شيء، وتعارف
على القاضي في حق أبيه، لأنها صرحت له ولد، فلم يعد أحدهما في ملكي، فهذا
لا يحل وطعها.

قال: ومن الزوج مهر نصف، عن الفرس، لأنها انتفت عن مفسد للفرس.
فلم يستولدها بفرس، بل بمهر، لأن الزوج مهران، والمولى يفرس، في عابت أمه درهم
ثماناً، واحتقاني من سب لاف مع أنها انتفا على اللف، واللف باطل، فالحق ممكن من
غير السب، فيجب اللف، وإن لم يثبت نسب.

وإن كان المسئول ادعى السراء، والمولى ادعى أنه زوجها سب، وباتى المسألة
بما له، فإنه لو ادعى السراء، لأنها خصمها عليه من مائة، حلفا في مائة،
والطوية مع تولد رعيته لسوء، بحداف المسألة الأولى، لأنه في المسألة الأولى تقر
صحة الولد، ويحق لعنك لجريه، وفي هذه المسألة، من مائة إن يثبت، إنما أقربه
أقول: وإقرار غير ذلك لا يفسد، ولا يحل للمصنول وطعها، لأنه في رعيه أنه
استمره، والمولى يكره ذلك، وفي رعيه المولى أنه زوجها منه، وهو له نكح فثبت،
فاحتقاني سب عن، ومن الاختلاف في سب لحل لا يمكن الطع، "عن"، وبطل
للمولى وطعها، لأن من رعيه المولى أنه زوجها، وهذا زال ككبح بغيره القاضي،
صارت حلالاً.

باعتلاف المسألة الأولى، لأن هناك في رعيه المولى به، وبالبيع به يفسح، لأن
القاضي عده عن ماله، وإن وطع سب الفسخ، وهو نكاح الآخر، لأنها صارت أم
ولده يقره بذلك، ثم يذكر في هذه المسألة أن من المسألة السب نصف، عن الفرس،

حققت الطریقه ، و ایضا به حق ائمه ... علی هذه القدوسی عهد بعد . لانه ازیر بدان
مطلوبه است لایم از حق ، فلا یجوز ان علی فک ، و اکثر مصنفین فیسبوا لان افراد
صالحین هم چند ، و بعد است . مستند الحریه علیه دعویه . باینکه در دعویه لماست بها
حق الحق ، و محض فیسبوا محتمل نه بحکم الاستلزام ، و لا یضمن الشعر . لانه ضمن
قیمه الحریه ، باینکه تمام بدیده ، فلا یضمن ما قدیم . ورنه کمال لا یعرف اصل هذه
احباره آنهاش . و ان حد حد اجاره به به کینه ، و اولی الامر روحیه ، و اولی
علی الحکم . و ان اولی دایت السب ، و یجوز ان اولی امر ، و احباره مرده ، و یضمن
ان اولی حد حد حد حد حد ، و ان اولی دایت الحرفه است . و ان اولی دایت الحرفه
حیث الظاهر ، لانه بهذا الاثر ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
خوبی الامر . و لا یضمن . و ان اولی دایت الحرفه

و ان کتب بعد ان الاصل یضمنه . و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
حاصله و احد ان یضمنه ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
لا یضمنه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
احساسها بعد حد حد حد حد حد ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
من احد و احد و احد ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
الحرفه حیث هذه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
یحجب الحرفه - و ان اولی دایت الحرفه

نوع آخر فی الرحم یفر لصبی فی بدیهه انه ابیه

وقال ورثته بعد مرته . ان ابا ان کان روح هذه الامة عا ، وهذا الولد ولد

المعد .

١٧٣٥٦ - و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
حیث هذه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه
و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه ، و ان اولی دایت الحرفه

وجوه أخره ان يكون العلم بالأمه بكون ذلك، وفي الرجه لا يفي بهم،
لأنهم يده، لا يرونه، لأنه لهم حق، انما يجوز النكاح به، وهو نكاح واحد
بهم، وليست من من يك سورة تسع، لأن من جهم من هذه لغة من سمع هذا الولد
من ابنتي حتى لا، احم من امير، ولينه على النكاح لا يفسد

الوجه من ان كان بالعلم والامه مدعيين ذلك، وفي من نكاحه بها منهم،
لأنهم، لا يرونه، لا يرونه، وهو النكاح على به، ويثبت العلم، وهو
اخره ان يثبت، ان نكاحه نكاحه، فيثبت ذلك ان كان قد اقر من قبل في صحة
بغير النكاح من جميع مال، وذا كان في مرضه بغير من النكاح

الوجه الثالث، ان نكاح العلم ذلك، وفي هذا الوجه يثبت هذه البيعة، ويثبتون
اخره ان نكاحه نكاحه، ان نكاح العلم والامه نكاحاً صحيحاً، كذا ان نكاحه ان نكاحه
الشرع، ان نكاحه، ان نكاحه نكاحه، قال، ولو كان نكاحاً صالحاً، ان نكاحه
الوجه ان نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه
ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه
يجب ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه

نوع اخر من حارة مشتركة إذا اجازت بولد

واحد الموبان به بغير لأحد من عليه من البيع ونحوه

نوع اخر ذلك، ويدعي فيه ما دام ان أخذ الولدين وكلاهما، وترك وصياً،
نحوه

١٣٥٧ هذا النوع يسمى على أصوله أنه هائل، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه
الواحد حتى، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه
نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه
نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه، ان نكاحه نكاحه

عرتهما وورثانه، وهو نسب في سبب، وهكذا روي عن أبي رضى الله عنه وعن عمار قال
 في الانتفاء إنه يُفرغ سبباً، وعبارتها شيرت الولد سبباً، ولم يبق غيرهما
 خلاف ذلك، وكان إجماعاً، وفي الحقيقة ثلاث أحكام، لأن الأمر بسبب الانطلاق
 من ماله، والماله مخلوق من ماله أحدهما، لا من ماله الآخر، لأن الولد لا يخلق من ماله
 الذكور إلا أن السبب عليه ليس بمقصود، وإنما المقصود أحكامه، ولا ينفي في حق
 الأحكام، وقد وجهه المذهب المقتضى لذلك في حق كل واحد منهما، ولا ترجح
 لأحدهما على الآخر، ليعين به في حق كل واحد منهما في حق الأحكام، فبعد ذلك
 ما كان قابلاً للانقسام والنجوى من أحكام القسب ثبت بسبب مشتركاً، وذلك كولاية
 التصرف في المال، وما أشبهه، وما لا يكون قابلاً للانقسام، والنجوى ثبت لهما جميعاً
 لكل واحد كمالاً، وذلك كولاية الإكراه، وما أشبهه، هذا هو الأصل فيما لا يتجزأ،
 فإذا جاز الدليل على لونه لشخصي

وقيل آخر أن ولاية الوصي يفقد مقدر ولاية الموصى، لأن سبب الولاية من
 جهة الوصي، إذ لا يملكه إمامة الوصي معاً عنه عند موت موكله، ولاية التصرف،
 فينتقل إلى الوصي ماله من الولاية عند الموت.

وأصل آخر وهو أن الولاية تؤولد ولاية التصرف والمصالح، وهي مصلحة
 ولاية الحفظ وهي فاصدة، وبعضها يما يقتضي الحفظ والتحصيل، وولاية التصرف
 ولاية الحفظ، فإن من ملك التصرف في شيء يملك حفظه، إذ التصرف لا ينافي
 الحفظ، فإمام ولاية التصرف تامة لأحد كماله ولاية الحفظ، فلا ضرورة، إلى إثبات
 ولاية الحفظ لغيره معزلاً، وإذا لم يكن ولاية التصرف تامة لأحد مستترة ضرورة إلى
 إفراد ولاية الحفظ بالأساس، فيجب إثباتها، واستقرأ عدد خمسة من حلال المسائل - إن
 شاء الله تعالى -.

١٧٣٥٨ - إذا عرفنا هذا فإن محمد رحمه الله - جارية بين رجلين حلت بولده
 فادعياء جميعاً، ثبتت النسبة بينهما، كما مر في أصل الباب، وصارته الحاربه أم ولد
 لهما، فبرئتهما عن عتق حاربه، فكتب الكشاف ما ذكره، ووجه إلى رجل فلم
 تدع ولداً غير ابنه، وهو صغير لم يبلغ، كان ولاية التصرف في مال الولد وحفظه

واحد منهما بالغ ربيع ، وهذا هو ما نأثرت من كل^(١) واحد منهما مهرات ابن كامل ، وإذا
 ثبت النسب من كل واحد منهما كسلا ، فقد نصرت كل واحد منهما برأيه ، فيهرد
 بالولاية

وجهه هو بن حنيفة ومحمد في ذلك أن الأب حلف على الحقيقة ، والأخو
 نجبي حقيقة ، ما ذكرنا به ، بزمان بركات ميراث أبه و جد ، لأنه من نهر واحد هما
 ما تصرفت رجما يكون^(٢) "الصهر" في مال الصهر من غير لأب ، وله لا مجبر كان
 قضية ما ذكرنا أن لا يضر كل واحد بالزوج ، لكن ترك هذه القضية منه بضروره أن
 النكاح لا يتحرأ بهد من الدليل على ثبوته لهما ، وله لا يضر أبه لكن واحد كمالا
 ضروره ، وهذا ضروره معدومه في التصرف في المال ، لأن التصرف في المال يتحرأ به
 لأن محله متحرر ، وإذا دعي الدعي على تزويجهما ثبت مشترك بينهما ، و شرطنا
 اجتماعهما حتى لا يكون تصرف في مال الصغير غير الأب ، وفي وقت هذا الأب من
 كل واحد منهما مهرات ابن كامل ، وورثاته ميراثت ثمة واحد ، لأن لأب أحدهما على
 الحقيقة ، وكل واحد منهما أقر أنه له ، وأنه أقره ، وإمارة الإنسان على نفسه صحيح ،
 ونكحه باطل ، فمما يرجع إلى استحقاق الأب هذا بقدر عسى نصه ، فكان صحيحا ،
 وكان استحقاق الأم بحكم الأمر ، وقد كان أقر كل واحد منهما أنه به ، فكان له من
 كل واحد منهما مهرات ابن كامل ، أما فيما يرجع إلى استحقاق الأب به على الحقيقة لا
 بحكم الأمر ، ونسب خفيه لأب واحد منهما ، صحت مستحق مهرات ابن واحد ،
 وليس أحدهما يرضى من الآخر ، فيكون ذلك بينهما

قال وورثات أحد الوالدين بعد موت الأم ، ولم يدر ، أن غير هذا الصغير ،
 وأوصى إلى رجل ، والولد الآخر حاصره فثلاث كنه بصغير ، ورأيه التصرف في
 التركيب للأب الباني ، لا لأوصى الولد المت ، ولا لأوصى الأم ، وورث من حبيب عمر
 وعلي رضى أنه عبيدا ، وهو ثباتي صبي ، وليس الولد من حبيب من أبيه إلا حلو من

(١) وفي الأصل يورث كل واحد منهما

(٢) وفي الأصل رجما يكون

(٣) وفي الأصل نكاح

أحكم الله، من عكاهم الولاية، ولأنه إن ابتاع زوج - الأوب في صفهم لمكان
الزوجه وعدم أولادها، والذى لم يدره من أحدهما والذى - عن الزوجه - فنشروا
الأوب عليه أولى بالولاية من غيره

فروى عن هذه المسألة وبسببها إذا لم يوصى إلى رجلين، ثم مات أحد الوصيين،
فلو وصى إلى رجلين، فروى إلى إبراهيم الوصى الآخر في التصرف، وهما وصى
الولد الميت لا يرثه أحد حتى في التصرف

واشترى في مسئلة الوصية إلى الإيهام من حيث قد يصح، لأن الموت لا يغير منه
ثم يكنى وصى، وخوفاً من الإيهام، صرح في هذا، وهما الوصى مقام الوصية، وقد
كان للميت حال حياته أن يرث الوصى لأخر في التصرف، فكذلك من قام بعده، وهو
مستأثر الأوب، من حيث لم يصح، لأن بعد موت أحد الوصيين الباقي الآخر، ويخرج
الميت من أن يكون أنا، فله أن يتم يكنى بميت ولاية لأب، فله يصح الإيهام، ولا
يشترطه من المراجعة

وقال ولا ضم إليها، إلى الولد الباقي يجب بالتصريف هو منه، فوفق بين هذا
وبين الوصية، ومات أحدهما، والآخر لا ينفرد به، فوفق بين قوله ومحمد
رحمه الله، من بعده الوصى له وصية آخر ليتصرف معه، والآخر وهو أن الأب
يتصرف لمن من بعده، فإن الأوب - حال عقيدته لآية التصرف، ذكر لا ينفرد أحدهما
بالتصريف بعده، لأن أحدهما لم ينفرد به، وقد موت أحدهما مع بقائه في شيء
معهرة بالتصريف، فمات الوصى فلا يتصرف لمن من بعده، إنما يتصرف بمعهدة
الوصية، والآخر من بعده من التصريف بولي المتى، فقد روي عن أبي الثمينة والرافعي
يرى أن لا يكون اعتباراً في الواحد، تصمم الوصى إلى الحق وصية غيره - يكون
التصريف مني فله من الوصى التصرف لا يمكن

قال: وإن كان المراد الذي عايناه من الوصى لا ينفرد بترك الأم، ومن
كلام من باب الحفظ، فله وصى الأم ولا ينفرد به من لا ينفرد به الأم حفظاً من
الضمير حاله الولد، لكن في عدم مقامها، وقد روي الوصى الوصية فلا ينفرد
الزوجه، وإن عطف بالزوجه في الآية، الحفظ لم يخل، وهذا لا ينفرد به الوصى أو الأب لم

يكون قبا، ثم يتغير له الصغير ثم، كفى في حياته، فلا يسير، ولم يكن ولاية لحفظ،
فيصح الإيصاء في حو حفظ، ولم يصح في حو ولاية الصغير، ثم ثمرة من ثم
الميت في حو حفظ، ولا يسير حفظ كل وصي إلى تركه لأخرى لأن بعده إلى
الترك الأخرى ما عد، بولاية عبي الصغير، وليس هو حرم الوصية، لآية مطلقه
على الصغير

وإن مات الوالد بعد ذلك، وأوصى لى رجل، فوصيه به تكون أولى بال
الصغير من وصي الأب متى مات أولاً، ومن وصى الأم، أو الرضى قائم مقام
الوصي، والولد متى حال حياته كان أولى قال احناف، فقد وصيه بعد وفاته، فإن
كان الأب الذي مات أولاً هو أحد هذا العلم، وتبناه بحالها، فهو وصي الأب الذي
مات آخرًا، أولى بالصغير من مثل الصغير

وكذلك لو كان الأب الذي مات آخرًا هو أحد هذا العلم، كان وصيه أولى من
ابنه، وإن كان وصي الأب الذي مات آخرًا أولى من ابنة، لأن الوصي تبين مقام
الوصي، وقد كان الأب يرى مات آخرًا رجل حياته أولى من ابنة، لكنه من قبله مقامه
بعد كذا فهو من الأب الذي مات آخرًا مع أنه مسفر أباه فلا يكون أولى من
ابن الميت المتلى مات ولا رده بطلت أبوه بالطلب كان أولى

وإن مات وصي الأب الذي مات آخرًا، والوصي من بعده، وباتق مسائله بحالها،
فوصيه أولى من سببا، لأنه قائم مقام الوصي، وقد كان الوصي حالي حياته أولى،
فكل وصيه بعد موت

وإن مات وصي الأب الذي مات آخرًا، وصي من بني أحد، أو كان الأب الذي
مات أحد الوصى من أحد، وقد ترك الأب الذي مات ولا تاهو أحد هذا العلم
وه صبا، صاب الأب الذي مات له لا قولي من وصيه

وإن مات وصي من وصي، وهو من وصي، ولا رده بال الوصيه ولا رده
توبه لا يطل، إن يطل بعض الحرة كما يطل الوصيه، وإن سم بعض الوصيه
فقد، حتم وصي لا ر مع حد العلم، فتكون الولاية توصي

والوصي من الوصى أمرة أدى مات أولاً طلب من حق له صبا، أما لم يطل في

عن المحدودة، به أنه وهو الـ النسب النسبي كما ثبت لأبوة لأبوين نكح المحدودة لأبوينها سونا واحداً، فكانت ولاية الجد يسبب ظلمه. وهو الظلم لا يعويهم الأب، فلا يظلم مغلل ولاه الأب. يمكن لم يظهر ولاية أخذ حال قيام الأب أو وصيه، وإذا عاقبهم بولاية أو ولاية الوصي سبب تعويض الأب لا نسب له سمه، فإذا عقلت ولاية الأب بطلت ولاية الوصي ضرورة.

وإن مات الوالدان بعدهما قبل الآخر، ولكن صلب أب، وأوصى كل واحد منهما إلى رجلين، ثم يعرف الذي مات أولاً من الذي مات آخر، ولاية التصرف في المثلن لموصي من جهة، فإن لم يتم يعرف الذي مات أولاً من الذي مات آخر، يجعل كشيء ما مات، وبما مات مع كانت ولاية التصرف في ما لموصي به لأنه لم يظهر بطلان بركة أحدهما للأمانا، فالإيصاء من كل واحد منهما متصل به ولاية الإيصاء. صحيح، وتزول الوصاية بعد موت الأبوين بمرته الأبوين حال حيائهما، وإن عرف الذي مات أولاً من الذي مات آخر، ولاية التصرف في المال لوصي الذي مات أخيراً، لأنه وصي لم يمتثلت بركة ولا غير وصي أب بطلت لونه على ما ذكرنا.

وإن مات أحد الوصي وتم يوصي إلى أحد، فهو مات الأب الذي عرف موته أخيراً، ولم يوصي إلى أحد، وبأنه إن كان من جهة التصرف في مال من جهة لا يعود أحدهما بمرته الأبوين في الأشقاء، بخلاف الوصيين، دون وصي الأب الذي مات أولاً لا يراحم وصي الأب الذي مات آخر أو من التصرف.

وتفرد أو الوصي نائب عن الوصي، استعمال ولاية من جهة، وتموت الذي مات أخيراً، مات أحد أصيل، وبسر سائر، والولاية له نسب الفردية لا بغير الانقش والتعويض. ومرة، أحدين قائمه فلحال صفة واحد، فاستمر به في سبب ولاية، فراعهم كل واحد منهما صاحبه.

فإن وإن ذهب أحد الملامحة والآوان حبالاً قليل أحدهم، حازه ثم على حول أبي يوسف. فلا كل واحد منهما يتعبد بجميع التصرفات، وإنما على قولهما فلا حول أبوية لا يمتثل إلى الولاية، ألا ترى أنه صح من المعهود. ومن الذي يقول

فصل في النجوم

وقد ثبت في علم النجوم ما وجدته من الكتب القديمة، وهو ما وجدته في كتابي
الذي يسمى بالنجوم، لأن من علم النجوم ما وجدته في كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو

الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو

الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو

فصل آخر

في بيان النجوم

١٢٤٦ - في بيان النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو
الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو الذي وجدته من كتابي من النجوم، وهو

النسب والجرية، ولا حب أمية، بل قد صعد حفر عسارها في جميع بلادها بحب
اعبارها في بعض مودعها تصحيحاً لتقصير بقدر الممكن، من ادعاء دعوة الاستيلاء
ودعوة التحرير، بدعوة الاستيلاء أولى؛ لأنها سابقة حكماً؛ لأن مدعى إلى وقت
الدعوى، ودعوة التحرير يقتصر على الحد، ولو كانت سابقة حفيقة كانت أولى، فكان
إننا كاتب سابقة حكماً

١٧٤٦ - قال محمد رحمه الله في التزيادات - حارب بين رجلين، فولدت لستة
أشهر فصاعداً من ملكها، فوالت مولد آخر بعد ذلك ستة أشهر فصاعداً فولدت
الأول فقال أحد المولىين الأصغر بي، والأخير ابن شريك، فهدى علي وجوهي، إما
أن صدقه شريك في ذلك أو كذب، فإن صدقه وثبت نسب الولد الأصغر من المدعى
الأصغر، ونصير الجارية أم ولد للمدعى الأصغر، وخبر مدعى الأصغر لشريكه نصف
قيمة الجارية موصراً كان أم محرراً، وبخمس نصف عمره أبعاً، ولا يصح له ثبوت
الثوب شيئاً، وثبت نسب الولد الأكبر من مدعى الأكبر، ونسب مدعى الأكبر نصف قيمة
الأكبر لشريكه، ونصف عمر الجارية

الناشوت نسب الأصغر من مدعى الأصغر، لأن نصف الجارية ملكه، وبذلك
التفريق يكفي لمدعى دعوة الاستيلاء، فصحت دعوى مدعى الأصغر، وبذلك نسب
الولد الأصغر، وأب ضرورية الجارية أم ولد مدعى الأصغر، لأن أمومة الولد يرتب
على ثبات النسب، وبذلك نسب الأصغر منه، وحله هو من ملكاً نصيب شريكه من
الجارية؛ لأن الاستيلاء لا يحمل توصف بالتحرير، وإن نسب في البعض نسباً في
الكل ضرورية، ومن ضرورية ثبوته في الكل تلك نصيب الشريك، وأما ضمان نصف
قيمة الجارية لشريكه موصراً كان أم محرراً؛ لا ذكرنا أنه يجب نصيب شريكه، فهذا
ضمان الملك، وضمان التملك لا يختلف باختلاف الجار ومحرر، وبخمس نصف
عشره؛ لأنه من طلب فصاعداً ملك أخير، وهذا لأن مدعى الأصغر، وإن تمك
نصف شريكه من الجارية، لأن ملكها حكماً للاستيلاء، وحكم النسب شبه به،
فلا يبين إن أول المدعى صاحب جارية الشريك، وهذا بخلاف استيلاء الأب جارية

له. قلنا لا يوجب العلم على الأب أصلاً؛ لأن الأب يثبت بالخبرة سائماً على الاستيلاء شرط لصحته، فبين أنه مستولد ملك معه، وكذا انعم به أنه ليس بالأب في جدية الأمر ما يكفي لصحة الاستيلاء. فلم يثبت كذلك مفتضى للاستيلاء ما يقا عليه شرط لصحته، وإنما يثبت التمسك حكم الاستيلاء، والتمسك ما ذكرنا، ولا يثبت شيئاً من قبعة الأصغر شريكاً؛ لأن دعواه في حق الأصغر دعوى استيلاء، ولهذا صارون الجزية أم ولد له، ودعواه لاستيلاء مستد إلى وقت الملقوق، وبه ما كان ذهب لا قبعة له، فلم يثبتك على يد دعوى سيئة به همه، فلهذا لا يتضمن

فلان قول ميمى انه يتضمن مدعى الأصغر جميع العفر، ولا يقتضى شيئاً من قبعة الجزية؛ لأبعد تصديقاً أن استيلاء مدعى الأكبر ينافى سابقاً، وإن الجزية حدود أم ولد مدعى الأكبر، فمدعى الأصغر لمولد، ولم تدعير، وإنه يوجب جميع العفر، ولا يوجب شيئاً من قبعة الجزية

قلنا، القاص من نفس يكون الجزية أم ولد مدعى الأصغر، عند كذا فيما حصادها، عطف أصغر تصادفهم، والحق بالعدم، وهو انعدم تصادفهما كان مجموعاً كما قلنا، فهي كدب، هذا هو الكلام في مدعى الأصغر، أما الكلام في مدعى الأكبر وإنما يثبت نسب الأكبر ما؛ لأنها تصادفها على ثبات نسبته، ولو تصادفاً على ثبات نسبته من أحسن مدعى به نسبته، فهي أولى ويضمن مدعى الأكبر نصف همه الأكبر شريكاً، إن كان موسراً، وإن كان معسراً، يضمن للأكبر في نصف قيمته له؛ لأن دعوته في الأكبر بسبب دعوة استيلاء؛ لأننا لم نعد دعوى استيلاء، نصير الجزية أم ولد مدعى الأكبر، وفي جرم الحكم يكون الجزية أم ولد مدعى الأصغر، وبه يوجب خروج الجزية من أن تكون محلاً للاستيلاء في حق مدعى الأكبر ودعوى الاستيلاء إنما يعمل في محله، فنعذر أن يعمل دعوى دعوة الاستيلاء، فبعد دعوى دعوى الجزية في الماهر في إساءة هذا النوع، فبغير مدعى الأكبر مقتضى للأكبر، وهو مشترك بينهما، والحكم في تعبد الشريك بين رحيل أحدهما أنه يتضمن لشريكه نصيب منه إن كان موسراً، وبني الكلام في المصنف ب. كان معسراً، ولا نصير الجزية أم ولد مدعى الأكبر دون مدعى الأصغر؛ لأن مدعى الأصغر مع مدعى الأكبر تصادف على كونه الأكبر أنت

سريته في ذلك « كنهه » فإن صدقه ثبتت للأب من السريته مطلقاً وبصرف
 الحلية أم ولد له . ولعنن له في الأصغر نصفه فيجب ، ونصفه غيره ما يورث كان أو
 معصراً . ولا يصح من غيره أن يورثه ، وبصرف السريته المصدرة من هذا النص بطريق
 مدعى الأصغر في بعض الأول . أما بيان نسب الأكبر فظاهر ، وما يجب ورود الحلية أم
 ولد للسريته المصنق باعتبار أنه تصديقه يستند إلى وقت لا غير ، فأوجب عدم الإقرار
 من وقت وجوده ، وبصرف دعوى الشريك المصدق للأكبر سابقة من حيث الحق ، وأما
 ضمان نصف قيمة حق به وضمان نصف الثمن ، وعدم ضمان قيمة الولد قلده ذكرنا ،
 والقياس أن لا يثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر ، لأن الأصغر ولد مدعى الأكبر ،
 وهي الاستحسان يستدعي ، لأن أسية الولد فلا يورثه ثم طهره وقت مدعى الأصغر .
 فإذ استولده مدعى الأصغر ، على ظاهره ، فيكون مفروفاً ، وولد المهرور ثبت
 النسب له ، ومن مدعى الأصغر قيمة الأصغر لسريته ، لا يورثه به ولد المهرور ، وولد
 المهرور حر بالنية ، لمحبة جنات الصحابة

من ما حدثنا من المال ما ذكر من الجواب قولهم ، لا فرق بين حقه حقه الله ، فإن
 ولد أم الولد ليس بتصميم عمه كالأم . ومنهم من قال ، لا ينسب له ، لأن حكم
 الاستبلاء حاله معوق بالأصغر لم يكن ظاهراً ، وإنما ثبت عند الدعوى بغيره
 لا يستدعي وقت مدعى الأصغر ، والمستند ثبت من وجه ظاهر من وجهه ، فلا يسمط
 بحوم غائية الولد بالنسب ، ولأن مدعى الأصغر مفروفاً على ما ذكرنا ، والمهرور ثم ولد
 الأصغر يورث القيمة بلا خلاف ، وهذه مدعى الأصغر سريته جميعاً بغيره ، كما ذكر
 جهنا ، وهو إسناده إلى حقه الواحد - لأنه استولده أم ولد المهرور ، واستلاد أم ولد فعير
 يوجب جميع الثمن

وذكر في كتاب المدعى أنه يصح نصف الثمن ، وهو إسناده إلى أحمد بن محمد
 القصب ، لأنه يجب مدعى الأصغر على مدعى الأكبر ، مدعى مدعى
 الأكبر على مدعى الأصغر جميع الثمن . فصار النصف بالنسب مضافاً إلى ما يورث
 من المهرور .

نوع آخر

متصل بهذا النوع

١٧٣٦٦ - قال محمد بن حمه الله في الجمع رجالاً اشترى عارية وقبضها، فولدت عبداً له، ودعى أحد الظالمين الجارية أم البتة، راعى الآخر الولد أنه ليه، وقد كان الدعوة منه معاً، وكل واحد من المدعين بحال يورثه الله ليه، وإن كانت له ولادة سله أشهر فصالحاً من وقت اشتراؤه، كانت دعوة مدعى الولد أولى، ويصير الولد له، وعاريه أم ولد له؛ لأن دعوه مدعى الولد دعوه استلاذ، لأن عروق الولد حصص عارية في ملكها، لأن مخرج نسبته أن عارية كانت ياتولد لسته أشهر فصالحاً، وست أشهر منه بعدت حيناً الولد التام، والحمل عارص، والأصل في الحوادث أن بحال به على أقرب الأوقات، هو محض مال، إن دعوه مدعى الولد دعوة استلاذ، دعوى مدعى عارية دعوه تحرير، لأن عدمه لم يكن في ملكها، وقد ذكرنا أن دعوه الاستلاذ مع دعوه التحرير إذا اجتمع كانت دعوه الاستلاذ أولى، وإذا صار دعوه أولى ثبتت الولد له، وتصير عارية أم ولد له، ويصير لشريكه نصيب قسمة عارية؛ لأنه يثبت نصيب شريكه من العارية، لأنه لما استرد ما صار نصيب المستولد من العارية أم ولد له، وهو نصيب آخر له أم ولد له أيضاً؛ لأن أمية الولد لا يعمل إلا نصيب سهمي، لأن أمية الولد عارية عن ميرورة جارية مائتاً لمولى حتى إذا خدعت بالولد ثبت السهم للمولى من غير دعوة، كما في النكاح، وهذا مما لا يجزأ، لأنه لا يتصور أن يكون البعض مائة مائة، ولا يكون البعض مائة

قلنا، ولا يصير نصيب الشريك أم ولد للمستولد إلا شريكه نصيب شريكه، يصير مملوكاً نصيب شريكه بالضمائم قال، ويصير شريكه نصيب ميسر ميسراً كما لو ميسر، لأن ضمان الاستلاذ لا يختلف باليسار والחסار، ويصير لشريكه نصيب ميسر ما أصاب، لأن عروق الولد لما كان في ملكها بطلت الذي قلنا صار هو والمائة عارية مشتركة

هذا قيل، يعني أن لا يصير مدعى الولد شيئاً من قسمة عارية ومن غيرها

معا

والذي قيل : إذا وجب نكاح حرة فإلزامه لم لا يدخل فيه نكاح الحق ، كما في
الإبادة المستوية ، وإن هناك لم يملك لأب الجارية بالتقيد دخول بها ، مع جرم لا يضمن
الحق ؟

قلت: قدّم، حقوق العتق منه ما كان ماعتداً به ضمن من صممه بخاريه، من مبادر
أن الأب عتقك الخارية سابقاً على الوطء شرطاً لصحة الاستيلاء لأن ما له من حق في
حال الأس لا يكفو لصحة الاستيلاء وإنما ملكه سابق على الوطء، فإنه لو صادف
ملكه، فلم يحجب العتق، بخلاف الشريك لأنّ "حجبه يكفي لصحة الاستيلاء، وإنما
يملك حصصاً شريفة بعد الاستيلاء، وبعد ما ساء أمه الم بدعي يصبه بالطريق الذي
قتل، فالوطء صادف خاريه مستزكّه، فيصير حصص العتق لهذا، ردّاً على من ادعى
الوطء شيئاً من صممه الم بدعي لأنه لا وجه إلى أن يصير صممه بعد الولادة؛ لأن لولاده
حصول كلفه في ملكه، وكان الولد حاصلًا في ملكه، ولا وجه إلى أن يصير فيه
خارجة العلوي، لأن كتاب بخاريه ملكها، ومن المعلوم؛ لأنه ما بهب في ذلك الوقت

هذا إذ جاءت بالولد نسبه أسهر فها محمد من ، فت شر ، ها ، ياها ، ها إذا
جاءت بالولد لأبي من سنه سهر من وقت شر ها ها ، وباني أداله بهاها ، صحت
دعوة كل واحد منها فيس ادعي . ويتبعه سب (العلام من مدعيه ، سب الخاويه من
مدعيها ، لأن دعوه كل واحد منهما دعوه محرر ، لأن عند كل واحد منهم ثم ينكر من
ملكه ، فليعلم دين السر . وراث الفرح

قال ولا يفسد على الولد السريكة شيئاً من قيمة الحاربه ولا من غيرها، ولا من قيمة الولد، ولا يضمن من قيمة الحاربه، وإن رجع به عند سحب شريكه من الحاربه ما بقيه إلا أن سريكه يكتبه من إقراره، فإنه يهود، بأمر مذهي لولده لم يملك على حصبي من الحاربه، لأنني سحب حرة أو ربيعه، وأب صحت عن حرة فقتلناها، وقد صح عنه، فإنه ما به فيها من كره في الحاربه ومن هذه المدهه، وله يفسد سريكتها

(۶)۔ میں اللہ عزوجل سے دعا کرتا ہوں

(۳) و غیره

وکنی به وسیله تکلیف و لا شبهه تکلیف، علم صحیح

وجه الاستصحاب از مدعی تصریحی حین ادعای انحصاری کتاب الفلک ثانیاً که مدعی
تکثری باری می باشد تصریحی ظاهر است و ملوک الام طائد کتاب نصحه مدعی و اسباب
تکلیف که مانی و نه لغوی و لا آن لغوی و بعضی نیمه تولد نمیشود و مدعی
انحصاری همدان نصیحه تصریحی مدعی تکثری - لا استحقاق لغوی انحصاری و
لا دعوی و اسباب ظاهر بطلان است به الا کتاب لغوی غیر کافی که در این - و اعان
الغیر مدعی - و ملوک الفلک مدعی که لا یکن مدعی تکثری و بعضی مدعی
انحصاری تولد دعوی است تصریحی تکلیف مدعی - لا الهیة و نه لغوی -
و تولد لغوی بکون حراً و نه مدعی انحصاری ملک علی مدعی تکثری ملک مدعی
انحصاری - و نه لا بعضی

مثلاً لا نصیحه مدعی انحصاری نصیحه مدعی تکثری و نصیحه مدعی و نه
حاصل مدعی انحصاری مدعی است و سبب الفلک تکثری بطلان نصیحه مدعی تکثری و لا
مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
صیح حد الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
و بعضی مدعی انحصاری نصیحه مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
و اولیات کتاب الفلک مدعی انحصاری مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
انحصاری - و نه مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
و نه سبب و حکم مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه

وجه - و نه مدعی تکثری ان مدعی انحصاری کتاب الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
تکثری مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
خلاف مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
تکثری مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
لاستناد است و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه
فی حق کتاب سبب - لا بد است و نه مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه مدعی الفلک مدعی تکثری و نه

يظهر الاستدلال في حقه ، وإذ لم يظهر الاستدلال في حق المدعى بالربط ، صار مدعى الصغرى ، وثبت الكبرى ، والكبرى مشتركة بينهما ، فيكون معرأة نصف العمر ، وإثباتاً لأوجين نصف العمر للكبرى مع أن مدعى الصغرى أثر بدت بمدعى الكبرى ، لا للكبرى ؛ لأن مدعى الكبرى حوّل ذلك من نفسه إلى الكبرى بفرضه أن حرية الأصل ، وذلك صحيح منه في حق نفسه

قال : ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الخردة حية كانت أو ميتة ، ونصف طرفها لتشريكه ؛ لأن الجدة نصف الكبرى ، وهي من ملكها حقيقة . فصار مدعى الكبرى مسئولاً جارية مشتركاً به وبين غيره ، ولا يضمن حده . فقيمة الكبرى ؛ لأنه ضمن نصف قيمة الأم ، وأخذ الطرفين من ضمن نصف قيمة الخردة لتشريكه في دعوى الاستيلاء لا يضمن به شيئاً من قيمة الولد ؛ لأنه قلقت إضرابه من وقت الموت ، ووقت التطويق كان عام ، مهبط بلا تبعه ، وحالة الولادة وإن صار له تبعه ، إلا أن الولادة حصلت ، والإضرابه كلها ملك مسئوله ، فلم يجز أن يصير شيئاً من الولد لصيره ، وهو حدث على ملك

هذا إذا كانت خردة حية أو ميتة وقت الدعوى ، فأما إذا قلّت حده وقت الدعوى ، وقد اتخذ قيمة الحده ، بسبب نقصان ، وبأقل السائلة بحده ، فالحواب في حده المسألة ، وللسائلة تقدم سواء ؛ إلا في فصلين ، أحدهما أنه يجب أن مدعى الكبرى لا يضمن نصف قيمة الجدة مدعى الصغرى ، وإنما يضمن له نصف المهر لا غير ، لأن مدعى الصغرى لما أخذ نصف القيمة من القاتل فقد واصل إليه بدلها مرة . فيسأل أن يأخذها ثانياً إذا لا يجوز بدار . حال واحد ضمتين ويدلّين ، بخلاف ما إذا كانت خردة حية أو ميتة

الفصل الثاني : أن الجدة متى كانت حية أو ميتة وقت دعونها كان لا يضمن مدعى الأكبر من قيمة الكبرى شيئاً في موطنهم جميعاً . فالحام ، وإذا كانت مشتركة ، وكذلك الحواب عند أي حبيفة ، وعندهما يضمن نصف قيمتها أم ولا ، فأمر حبيفة وجمعة الله سوى بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى في هذا الفصل ، لأن مدعى الصغرى أثر أن الكبرى أم ولد له ، ومدعى الكبرى بالدعوة أحصاه ، وفي أم الولد غير مفهوم عنه ، وفي

كتب محلاً خصه العتيق، فيكون محلاً على القسوة، وإذا كانت مينة، ترك محلاً لطيفة العتيق، فلا يكون محلاً على العتيق، إذ لا تفتق طلقاً بالخصه، وإذا كانت مينة حبه حتى صلات ثم ولد له من الكسوة، فذكر أن مدعي التكثير، يضمن نصف قيمتها لأدهي الخصم في مومر^(١) كاداء مدسر^(٢)، تضمنت^(٣) الاستيلاء لا يضمنه بالخصه إلا يسار والنسب، بالخصه ضمان العتيق حسب يختلف باختلاف اليسار، العتيق

والوجه في ذلك، أن خصه عتيق أو ضمان العتيق لا يختلف بهذا، ويكون على العتيق على كل حال، لأن العتيق هو المفسد، يضمن صاحبه، ليس حبه، وهو التمتع على مومره، إلا أن ترك المدسر^(٤)، وله مباءة على العتيق، كاداء مدسر^(٥) بالخص، والعصر الزائد، نجاب ضمان العتيق على العتيق، كان لعتق مدسر^(٦)، ومعه الإفك والإفكاد في مومره، يضمن، كدائها تخلف بلعبد لا يعتمر ورده، فلا في ضمان الاستيلاء، وحده مانع السدق، خاصة للمستولد^(٧)، بالأمة من الإحالة والقرويع والاستحلام^(٨)، وهو معنى ما نقل من المشايخ أن ضمان الاستيلاء ضمان غنم من حده مانع نصيب السدق، المستولد لا للأمة، فيكون ضمان غنم، يدا لا غنم موجب عليه مومر^(٩) كان أو مدسر^(١٠) له.

١٥٢٢٢- رجالان شرب خمر، فوكلت في ملكهم، ولد لأحد من ٢٠ أشهر، مدعي تولد، أحدهم صاحب دعوى، لأنه يملك، فتلا، إن رد عليه شريكه، فتصح دعوى من طريق الأولى، لأن الدعوى أسرع شوقاً من الإعتل مدعي^(١١)، لأن الدعوى دعوى ولد، حاربه مد^(١٢)، ولا يد، إحصاه، وإذا حجب مدته، كان له رد، ثم ولد، وحسن لشريكه نصيب، فمومر^(١٣)، أو مدسر^(١٤)، لأنه صار ملكاً، حسب شريكه من حاربه، فشرعاً^(١٥)، لأن المدعي الاستيلاء، قبل المدعي، إلا أن الاستيلاء قبل الملك قد ينفعه موجب أو مومر^(١٦)، تولد

(١) كدائها مومر، ٢٠ من الأصناف، ١٥٢٢٢

(٢) ولد في الأصل ولد، ١٥٢٢٢

(٣) ولد في الأصل ولد، ١٥٢٢٢

(٤) مومر، ١٥٢٢٢

موقوف على ذلك، كما هو موضحها بالكتاب، ولا يضمن سريكة سباً من عقوبته؛ لأن لم يصر معه له يخطر لأنه أقر بالاشتداد ويخو طء ما يدعى على ذلك^١

والخواب من التردد كحساب في العبد إذا كان يرى سباً لعنث أحدهما؛ لأنه قد اندمجه في حق ما يدعى به حرير؛ لأن المدعى به لم يكن في منكمهات، ولهذا ثبت القول، ثم مدعى على الولد، (في اعتنا أحد السريكين خلاف ظاهره أي حبيفة ويور صاحبه في كفة أنفس، وفي كيفية الخبز للساكن، فدهها

فإن قيل لدعى - ملكت حبس السريكة من لأم بالطمان، يعني لا يضمن فيه الولد كما في دعوى الاستيلاء

فلما من دعوى الاستيلاء سمك حبس سريكة من أحد به وقت المدعى، ولهذا تعبر فيها يوم محرم، وفي تلك الحالة لولد متصفاً به، فبصرفه، لو استوى بصفها في الولد في طلبها، فكأن صفات صفته بطريق التسعة، إلا أن من صفها بغير نفس صفته بطريق تسعة، أو يقول في تلك الحالة لو مدعى مهين لا قيمة له، فلا يلزمه تقاضيه شيء، إنما ثبت لأم بعد انفصال الولد عنها، وبعد ما صار أصلاً، فلا يمكن الدعى حبس سريكة من الولد بها لملك حبس سريكة من الأم، فبعض الولد مشرئاً بصفها، وبالحري العبد، والتف بصف سريكة، وله قيمة، فبعض به كان مؤسراً

نوع آخر

متصل بهذا النوع أيضاً

١٧٣٦٤ - قال المحقق: رحمه الله: «يراد حبس، جازم، بوجوبه في طلبه»^٢.
مدعى أحد حبس الأكبر والأخر مدعى الأصغر، وخرج التكاليف بينهما معاً، صحت دعواه كل، حد منها استعملناه، وتوعداً أحفظه بالمدعى، بـ مدعى الأكبر بقسوة الأكبر، ثبت بسبب الأكبر منه، ولم يثبت سبب الأصغر منه، لا يضمن الأكبر

١) «كما في ط، وقد مر بـ ود على ذلك وفي الأصل من أن لملك

(٢) هكذا في ط، ون في الأصل بـ جـ في ط، وفتح فاعلم جـ

مالدعوة من الأصغر دلالة، وكأيه من الأصغر صريحاً، ويكون لأصغر ولد أم ولد مدعى الأكبر ممنوناً به، لأن مدعيه صارب كلها أم ولد مدعى الأكبر حالة لمعوق الأكبر، والأصغر عشت بعد ذلك، فلهذا كان الأصغر ممنوناً مدعى الأكبر وولد أم ولد، وبضمن مدعى الأكبر بشرطه نصف قيمة الحيازة ويصير عليه، ولا يقضى شيئاً من قيمة الولد الأكبر، ولا من قيمة الولد الأصغر. ولا يصح دعوة مدعى الأصغر مع ذلك؛ لأنه ادعى أن أم ولد مدعى الأكبر، ومن ادعى أن أم ولد المدعى الأصغر دعوة إلا يتصلب ذلك الغير، وبضمن مدعى الأصغر مدعى الأكبر جميع عقده؛ لأنه اقترعه أم ولد، إذ أن مدعى الأصغر على مدعى الأكبر دعوة العهر، والعهر - قيمة الحيازة، فيحتاج أن لا يمكن سنة فضل، ومن كان الفضل أن كان له فضل، وإن كان مدعى الأصغر مدعى الأصغر، ستدعي الأصغر مدعى، وبضمن الحيازة كلها أم ولد له، وبضمن شرطه نصف قيمة الحيازة ونصف عقده، ولا يقضى شيئاً من قيمة الولد الأصغر؛ لأنه مدعى أم، فلا يسمى بولده، ويصير الأكبر ممنوناً بهم ولد أم ولد بعد ذلك الأكبر صاحب دعوة؛ لأنه ادعى نسب مدعى مدعى مدعى، فمن مدعى الأصغر نصف قيمة الأكبر، لأن كان موثقاً؛ لأنه لا يمكن أن يجعل دعوة للأكبر دعوة استلاد، فلهذا دعوة العهر، فصار دعواً واحدة مدعوتة، صار من غير النسب كدعوى أمه، فيكون أجاب به كالم مدعى عليه يسريكون عنه خدما

موضع آخر يشتمل على الدعوى

١٧٢٦٥ - زاد من الرجل، ويرث منه حلالاً، وترك ابنين، ولهم حلقهما أن الحسب منه، وادعى الآخر أن الحسب من أبيه، وخرج الكلالة معاً، صحت دعواه المدعى أنس أن الرجل منه، ولا تصح دعوة القدي الذي أن الحسب من أبيه، لأن مدعى المدعى أن الحسب منه يحمل من نفسه، فيكون مراً على نفسه، والذي ادعى أن الحسب من أبيه يحمل النسب على الغير، فيكون مراً على الغير، كدعوة من يحمل النسب على نفسه أولى، وإذا صحت دعوة المدعى أن الحسب من دون دعوة مدعيه، صار

والآخر قوله بعد ذلك انه به دعوى فوسا بن حبيبة رضى الله عنه دعواه لأن ملكه
في نصف الحارثي والولد قائم عنه، وهذا كقول صاحب المدح والذم، نصيبه من
خلفه أم ولد له، ولا يمتنع نسبه نساء لأن مولوداً من غيرة لأن النسب لم
يصبه حتى صاحب نصيبه لأن نصيبه من حبيبة شوز عبد بن قارة، لأن ادعى من أمه،
وبعض نصفه حقر نصفه، ونصفه صاحب أحد ذواته، لأنه من نصفه وطه
حريه الأدهم من أمه لأن، إلا أنه ورد النصف من دمه، فسقط عنه النصف،
ويبقى النصف لصاحبه، فبأنه صاحب أحد نصفه صاحب من ذمت، وإن كرهه بطر
وعنه وقوله، وعلى قول ابن يوسف ومحمد ثبت نسب الولد منه امتصاصاً وإن لم
يكن له فيه مثل لأنه عن كنه باقر بن عيسى الأول الذي ثبتت له لأنه ادعى نسباً له
بسر له نسب معروف، فتمسح دعواه امتصاصاً كما لو ادعى نسباً لغيره، وبضمن
نصفه بطر لصاحبه، وذكره.

نوع آخر متصل بهذا النوع

١٧٢٦٦- قال ابن أبي حنيفة، رجل من بني جهم يرمي، فأنشد: «ورثت مني» ثم دعاه
مده شهر، وثبت لآخر نصيبه مائة أشهر، فدعوه صاحب ملك الأول، لأن
دعوه سليمة دعوى، لأن دعوه دمه له، فلا بد إلى ودية الصوفى، وقد ثبت
دعوه أولى ذكر أنه يسمى نصفه فيتم، وذهب عمرها، ولم يذكر أنه تم بضمن
لصاحبه أو أن يبيع صاحبه، قالوا: «يسمى أن يضمن ذلك بيع صاحبه، لأن دعوه دعوه
أحبلاً لا يستعمل إلى، أو ينفق، واسمى كذا في ذلك نافع صاحبه، ليعلم مستند
على بيع صاحبه عليه، فيضمن نصف قيمتها، وذهب عمرها يبيع صاحبه من هذا
أوجه، وظاهر أن النافع من بيع هذا النصف دمه أم ولد، لأن النصف باطلاً فيجب
على البايع أن يرد، فبيع ضمن على صاحب ملك الآخر، ومن يضمن صاحبه الملك
الآخر بمعنى نصيبه الملك، لأن؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل معناه

ذكر النافع من سروهم له ضمن جسمه لغيره، لأن، لأنه ظهر أنه

ثم يا محمد، صارت حادثة قلها لم وعدت من قبل لأرب وما ذكره لم شريح
 يشاء إلى أن حادثة البحر - بسهم الآخر بالوط - فان دعوتهم من قبل الآخر دعوة
 حبيب، إذ العنق لم يكن في مكة، وحده شرح محضر الضمري بشير لم أن
 دعوه الشجيرة لا ينضم لأفراد بالوط - لأن دعوه البحر - ينضم عن قبل، ولا يند
 إلى ما قبل ذلك، ومن بعد - إلى ما قبل ذلك لا ينضم إلا من قبل - بالوط من حيث
 القلب - ومحمد من حيث الله لا يذكر الضمري من دعوه - حبيب، أن ينضم من دعوه
 الأسبلا - وكان من دعوه - مدح دعوة الله - بر ما لا بد أن الحال من غير استار
 الوط - كما يصح الحس بالعبر الملك الثابت للحال، را - انضم من لكتف دعوه
 التحريم، فحضر على حال ثلاثه في حق الحس والسم، إذ غير دعوه من دعوه
 الحار من حبيب من السب حكمة لا ينضم إلا بالوط.

هذا من علم الحاشية، أو من ذلك الآخر - حاشية - ثم بعد ذلك التوفيق
 صبا، ويحيز خبره من دولهما - لا يما عسرا من الدعوى - لا بد دعوه كفي واحد صبا
 حبيب أن يكون دعوه غير - لا عمر على - صبا، فان بعض صبا - ثم
 بدعته لا عمر عن واحد صبا أصلا - وانما بدعته لا عمر عن واحد صبا حاشية
 ولا استأنه لا عمر عن واحد صبا حاشية - إذ لا أحد من ملك صاحبه
 إلا أن هو أطى من ذلك ليس بمشهور - وكان القضية عقب بالضمير وتنقص به بالضمير
 معهودا - ولكن جهالة في الموضوع من مقتضا - بصمان عصف العصف للشيخ
 لأن تنقص من صفت الغير مضموم - القضية نه وهو الثاني البق مضموم، وانما الشهادة
 في تنقص عيب لا غير - تمكن الجهالة في موضع واحد لا يجمع القضية - بل ينقص
 مضموم - كما أن - له طلاق - إلى هذا ما - ع الا - حاشية في

ويحيز صبا حاشية - لا عمر على واحد صبا حاشية - بر صبا حاشية حبيب مشكل
 لأنما ينقص أن كفي واحد صبا حاشية - ملك سر دكة، أن صالح صاحبه فلا بد من حاشية

١٠٠ هككا في ١٠٠ - كما أن - ملك له واحد صبا حاشية - وهو الأصغر
 من صاحبه

(T) هككا في ١٠٠ - كما أن - ملك له واحد صبا حاشية

وأجمعوا على أن أم الأولاد يمتن، لأن يمتنا يمتتها، فإن أب الأولاد هو الثراء^(١) بالدعوة، صرب الجارية مودد، يرتحق بمرتته، وكمن يمتن من الأولاد^(٢) يمتها ووجهه، قال أبو حنيفة، يمتن من كل واحد منهم ثلثة، ويسمى في ثلثي ذبته، وقال محمد^(٣) يمتن الأصغر كله، ويمتن من الأوسط نصفه، ويسمى في نصف قبيلته، ويمتن من الأكبر ثلثة، ويسمى في ثلثي ذبته، وم يذكر قول أبي يوسف في الكتاب

وحكى أبو العلي أن أحمد بن حنبل^(٤) كان يروى عن أبي يوسف أنه قال ما يمتن بعتته يمتن كله، كما أن محمد، وما لم يمتن^(٥) بعتته، فإن قول أبي حنيفة، فمتى حد يمتن الأصغر كله على ثولته، ويمتن من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثة

وجه قول محمد رحمه الله، إنما يمتن الأصغر، لأنه إن كان المراد بالدعوة هو، علم هو، لأنه منه، وإن كان المراد بالدعوة الأكبر أو الأوسط، فكذلك يمتن الأصغر، لأنه إن كان المراد بالدعوة الأصغر وأحواله، لإحدى حالة ووجهه، وصدر يمتن في حال ولا يمتن في حال، فيمتن بعتته، وأب الأكبر فهو يمتن في حد، ولا يمتن في حد كبير، وهو أن يكون المراد بالدعوة الأوسط أو الأصغر^(٦)، وأحوال آخر من أحواله، فيمتن ثلثة

ولما ثبت جرمه بقول الأصغر إنما يمتن كله، والأوسط بعتته إذا عثر^(٧) بالاعتقائين إماما من جهة، ومن جهة أمهما كما عثره محمد، وباعتد اعتبار المتفق لهما ما يمتن^(٨)، فأيستفاد من التمسك والتمسك، فبعد هذا اختلف عدده امتناع في بيد التمسك والتفريق من الطرفين، فبعضهم ذكر أن التمسك من جهة نسب أصلا بالدعوة، وانحصر في جهة الأم سغا، لأنه يمتن سغا لفتى الأم، وبين قول أبي يوسف^(٩) واصلنا تافى، ولأيد من أعمار أحدهما وإساء الأخوة ولا شك أن إساء جهة بعتة أولى من إساء

(١) حكاه في حد، وكان في الأصل ربه وم، هو الثراء

(٢) وفي الأصل وأه، ما يمتن

(٣) وفي الأصل بالدهم الأوسط والأكبر

(٤) وفي الأصل أصغر

صحتة إحدى هؤلاء الثلاثة ولدى، وحدث قيل أن يبي، فيه يعني السفلى كلها؛ لأنها
إذ كانت هي المراد، فهي أمة، فمن يبيده الجهة، فثبتت معها كلها، وكذلك الوسطى
تعتق كلها؛ لأنها إن كانت هي امرأة فهي أمة، وإن كان المراد هي المملوك، فهي أمة
أبنة^(١)، وإن كان المراد هي الأب منى فكذلك؛ لأنها^(٢) أم ولده، فمن يبيده الجهة، وإن
كان المراد هي السعي لا يعني العليا، والعليا تعتق عن حالها دون حر، وأحوال
الإصناف حالة وحده في ظاهر الرواية، فكأنها تعتق في حر، وبق في حال، فجمع
صفتها وبحث في صف قهنت

قالوا ما ذكر من الخوات مستقيم على قول أبي حنيفة في حق حممة إذا كانت
العله من إماء المعتق ندى أثبت من جهة الأم في المسألة أن المعتق من جهة الأم طيب
للولد نسأه ومن جهة منه يثت مفصلاً لأن استعير نعتي من الأحوال الثلاثة من
جهة نفسها مفصلاً؛ لأنها أمة المدعي، أو أمة أمة، أو أمة أمة، أو أمة أمة
وأما فت الإله معنى من جهة نفسها [لأنها إما أن أمة المدعي أو أمة أمة أو أمة ولده
وأما الآية تعتق من جهة نفسها^(٣) كأي^(٤) وأم الولد تعتق من جهة نفسها أيضاً
مقصوداً لا تبعاً بغيره، ألا ترى أنه يتصور عتقها بدون من الولد بان استولد حاربه
بحكم الكرخ، ثم استأجره دون الولد، ثم مات الممولد، فإن اعتق بموته، فاعتبار
الجهة يمكن في هذه المسألة بحالات المسألة المتقدمة؛ لأن هناك الأمر بصيغة المعتق في
حال من جهة نفسه، ومن حال من جهة الأم سى، ألا ترى أن لا يصح لا يفتق ما لم
تعتق الأم، وكذلك الأرسط على هذا، وبين المقهور ثلاثي، فلا يمكن عتقها؛ أما ههنا
بحالها، فمما إذا كانت علة إله المعتق على قول أبي حنيفة في تلك المسألة، إن المعتق
الذي يجب لأبي من جهة معتق يثت في الحال، والذي تبت من جهة أمة يثت في

(١) هكذا في ك - وكان لي بعبه الشيخ نهى لي عن قطع

(٢) وكذا في الأصل وروى لأبي، وبه أم والله

(٣) هكذا في طو، قال في الأصل: لأن إماماً للمدعي لو أمة أمة الله، أو أمة ولده، إلخ

(٤) وفي الأصل - كما به

للمالك، حال دعوة المالك، ولد حاربه من الكليه صحبه من غير تصديق المولى، لأن للمالك ولاه إبطال حتى استصدق النسب على المولى بالبيع من غيره.

ولو ادعى المولى ما ولد حاربه للمالك، لا تصح من غير تصديق المالك؛ لأنه ليس للمولى ولاه إبطال حق استحقاق النسب على المالك بالبيع من غيره.

١٧٤٧٢ - إ، بيت هذه الجملة حتا إلى مستحق المالك، مقدر إذا وقعت حاربه الرجل ولما، وادعى ابنه ما ولد هذا الولد، لا تصح دعوته لا تصديق من الأب، لأن العلوق لم يحصل من ملك الأب، ولا حق في الملك له، وليست له ولاية إبطال حتى استحقاق النسب على الأب أبناً، بأن يصح أمه من غيره، وكان الأب راسي أمه من ذلت على المرأة، وأجسب هو ادعى لا يصدق إلا تصديق المالك، فكذا الأم.

وكذلك لو ادعى الأب ما ولد به لا يصدق إلا تصديق الأب، لأنه يدعى ملك يضع الأمه على الأب، فلا يصدق كما لو ادعى ملك ربه لأنه عليه، فإن أقام الأب بيه على التبرج بره لأب أو بغير ربه، فإن نسب الولد ثبت منه، ويعتق؛ لأن الثابت بالنسب المأذون كالأدلة معاً، ولو عيّن القاضى أنه تزوجها كالحاص صحيحاً برضى المولى، أو بمسأمة غير رضاء، ثم جاءت بولد من هذه المرأة فقلها، فإنه يقب ما الولد منه، ويحكم به، لأنه ملك لمن أبه.

نوع آخر

في إقرار المريض بالولد

١٧٣٧٨ - فإن محمد رحمه الله وجن ملك عبداً في صحته، وأقر في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لثمة، وليس به نسب معروف، فهو ابنه، ويعتق، بره، ولا يسعى من غيره، وإن لم يكن له مال غيره، وكان عليه دين محيط بنفسه، وعد لأن المرض لا يزيل أسلاك المرض عنه، ألا ترى أن مصروفات المريض كلب ماله، وألذ عونه صاغت منه، ولم يكدت عهد ادعى، لا حقه؛ لأن مثله يولد لثمة، ولا حكمه لأنه مجهول النسب من غيره، فصحت دعواه، كما في حالة الصحة، وعنى المدعي عليه، لأنه ملك

لا وجه للقول به، لكن به عده ان يسمى في جميع القصة، أو عده لا يتم ما يخصصه من الجواب، وقد كان طرح عده، لأنه قد يحل لانه من عده انه على قول آخر، حده، رحمه الله، يسمى بحوله للكاتب، وتكاتب لا يثبت، هكذا انما حده صحته، عذر القضاة، يسمى في غنى قيمة عده في حبه به، ولا يثبت

هذا اذا لم يكن لمريض حال يخرج بعد من ثبت ماله، فانه اذا كان للمريض حال يخرج بعد من ثلث ماله، فعلى قولهما يثبت العدة به، وسمى في نفسه إلا عند ما يذهب من المرات، وهذا ما ذكره في التمسكي من مدبر، ليكون ورثاً، ولا وجه للقول به، فلهذا السبب في جميع القصة رداً للوجه، لا يثبت ما يخصصه من الجواب، لا يثبت، فاما على قول من حبه يثبت، ولا يسمى في س، من حبه، فقد جمع لمو حبه من ثمر من حبه، فانه قال يثبت ولا يسمى، ومن قول يذهب لا يسمى رد للوجه، لانه لا وجه للورث، وقد سمي لا يكون ورثاً، لا يسمى بمرقة للكاتب، عده جمع بين امر من حبه من حبه، واما عن كتابه عده،

الدور

بما أن متى اوجب السعاية لا يثبت لانه يكون ثمة المكتوب عده في حبه، والتكاتب عده لا يثبت، ورد به يورث نصح القصة به، ويحق كنه، لم يثبت، وإذا ورد لا تصح القصة به، تصح السعاية، فلا يورث بدور ذلك، وسبيل القور أن طرح من حيث يقع، وفي دفع الدور يوجب السعاية عده، فانه قال لا يسمى، فاما احادية فيها معنى ثمة، لا سعاية عليها، وإن ملكها في حدة امر من حبه، لأن الحشيش عدها بالحق، عبر سنووم في حق العدة، وورثه، لأن مده قوله في حق لعمرك، الرتبة نسب عده، الوته، إليه أمر عليل، فلهذا يذهب في حق اندراء، والورثه، كذا، وقال لا سعاية معديت، فكان لخص عدها بالحق، فلهذا عدها، لأنه لم يثبت عده في حق ما يخصصه عده في حق بمر مده، فاما حشيش عده بالحق، فلهذا سعاية، وله معنى بلوى، عده عده السعاية كنه، بل حشيش، وإن مته أم الوته، من عدها، أو ملكها في حالة امر من بدور يورث، وقال إنها أم

الأب ويولده، أما من تأويل فلان النسب يضاف لحساب العبد إلى السيد بعينه، من مانع عدلاً وأنه مثل مثاله يسدح لأن يسره للشاع^(١)، كما أضاف من الأمر إلى الأب بقوله قلت وما لك لأنت^(٢)

وأما ولاده لتأويل فلان يكسب حصص يعرف العبد، والعبد في حق النصف بمراله لغيره لا يجره الباب من ثلثي، لما عرفت من العبد بعد الأب ينصرف بحكم ذلك لغيره لا بحكم سببه من مولى، وإذا كان العبد في النصف من ماله من غير، يجب أن يكون استعداده له حقيقة ذلك كما بعد الفتى، فإذا تم يثبت له حصة بيت^(٣) لأنه يسي من أهل حقيقة الملك لأن من له يولد ملك ماله كونه بعداً من ينصرف، فهو من قبلنا إن يعبد من كسبه من تأويل الملك ما للأب من مال أو من يولده، فمن حيث أصل التأويل يصح دعواه من غير تصنيف المولى، ومن حيث باده التأويل لم يحتاج إلى أن يثبت سبب النسب، بخلاف الأب، ومختلف العبد بيع الولد، لأنه لما ثبت النسب منه ستر في مثل حال الأب، وإذا عطف بيع الولد من بيع الأم يعرف الأب إلى

مات ولو عرفت ثلثي منه لأمة من حيا السيد، صح أبكاح، ونسب النسب منه إجماعاً ولذا، كتب نور محمد أخرى، وكذلك ترك هذا العبد بروح هذه الأمة بغير إذن المولى، حيث سبب هذه الأمة من هذا المولى، فقد مره فراده المولى، وإياه يسي شرطه انكاح، سواء كان الدراج جائزاً أو غائباً، فكانه ذكر لإقرار العقد لا شرطاً

وكذلك لو ادعى هذا العبد ولداً من أمه أو غيره بكذا صح بيعه أو فسخه، حيث النسب منه يد، صدقته أمه لأن العبد من أهل قد يثبت نسب منه، وإقراره بالنسب لا يمس حق المولى، ويصح لا يمس من المولى إقراره بالعبد كإقراره بغيره كما في الإقرار بالتزويج والطلاق

(١) أخرجه بوابي في مسنده ١٦٦٦ طبع (١٨٦٦) ١٠٦٦ حديث (٨) ٢٩، وأبو داود في مسنده ٢٦٨/٣ حديث (٢٤٢٣)، والبيهقي في الكبرى ٥ ٢٦٤ حديث (١٠٥٢٧)، والهيتمي في مسنده الفقهية ٣٨٩/٢ وأبو عبد الله في مسنده ٢٨٣/٢ ٢٩٦

(٢) مذهب تحريرها في الصفحة الخامسة

(٣) وفيه مال لا يمس

[illegible]

خروج حذقی دتوی المکاتب فی الأعمه مر کسه
فی دعوی لمولی و نه سکسه، آی و له فقه مکاتبه

وقد مشى في كتابه، فوالت عنه وكنى لأبي من ماله شهر عاتقه
الكتاب، صاحب دعوى، ولو كان مكلف الكتاب فيه ما دون لا يصح دعوى

والفرق أن دعوى الكتاب لما صحت فاعتد ماله من حيث هو اكتسابه
والحق ملحق بختبة، ومقتضى ذلك في أحد الطرفين إما طرف الموثق، وإما طرف
الدعوى بغيره فسد الدعوى فكذلك في حق المالك، ما دعوى العبد أن يصح ما عجز ماله
من تأويل لملك في اكتسابه لا ما يبيع حق المالك، وصح الدعوى من كتاب باعتبار
ذلك المالك، ما دعوى في الطرفين في طرف الموثق، الدعوى كذا في الآتي

ونظر هذا ما قاله في الكتاب في دعوى حذيره، فربما عد الموثق
من ماله أشهر، صاحب دعوى، وانتقض البيع ولو ادعى العبد، ومنه لملكه ماله،
لا يصح دعوى لأن دعوى العبد باعتبار تأويل المالك، فيشترط به في الموثق، ودعوى
الكتاب باعتبار من يبيع، فيكتبه بمقتضى في أحد الطرفين

١٦٨٣ - لأب إذا كان بـ مكلف دحر وندت، فادعى الكتاب بمكف الولد
حتى يثبت منه، ضمن بمكف لغيره وبهذه دعوى، والأمة إذا كان
من حر وعبد فادعى بـ دأ، فادعى العبد بسبب هذا، أنه حر حتى يثبت مكف الولد
منه لا يصح العبد من ثبته الحضرة لشريكه فيه.

المثري أن دعوى دعوى به لم يثبت على شركته نصيبه في الحضرة لأنه لا يبيع
الحضرة في نصيبه اللعب بالاستيلاء حتى يمنع منع من نصيب السر، وإنما يكتف
بالدعوى فسد على سره من الحضرة لأن نصيبه في الكتاب من الحضرة به حضرة
أبوه له، ومنع بيعها فبيع الجميع في نصيب السر، بد، ففسد مقصد دعوى
مركبه نصيبه، فيضمن دأ منه

٧٢٨٤ - وإذا وطئ الكتاب أمة منه، وألوه حر أو مكاتب فمكف على حده لم
يثبت النسب من المكاتب أن يستدعي الأب، بخلاف ما إذا كان لأب حراً، فإن عصى
الكتاب، ومكف هذا الولد يوف من المهر مع الحضرة، ثبتت نسب الولد منه، وعاد
الحضرة أم ولد له، ولو كان الأب قد ولد للمكاتب في حرمه، فكأنه أو كان المكاتب قد

المشتركة، فولد له منه هذا الابن وهذا، وادعاء الكتاب، صحب دعوى، وصارت الامة ثم ولده، ولا يصح مهره ولا ميسره، لأن كتب الولد المودعي للكتابة وولد المشتركة عمولة كسبه حتى بعد بصره به، ولو ادعى وهذا من كسبه صحب دعواه، وثبت النسب منه، ولا يلزمه مهر ولا ميسره، كما هيها

١٧٣٨٥ - ادعى الرجل الحبر ولد مكتسبه، وليس بمولد من مبروفه، ولا للمكتسبه زوج، صحب دعواه، صدقه المكتسبه ان كلبته، يرى صحب دعواه، لأن رقة المكتسبه مولاهما، فريضة، انما يكون بموكله له نصيباً، ودعوه (إنسان في بيت نفسه دعوى صحيفه، ولأنه يس في صحيح هذه الدعوى: لا يثبت حق العمد للأمام، وحقيقه الحق لمولده، فقولى بلف باب حقيقه الصبي للأمام، قيمك ساد هو عس بدعوى من حد يق الأوسى لأن الدعوى أصح بعداً من الإحصاء حتى صحب الدعوى من لبيح، هو الأب، ولم يصح لأدعى نسباً، ويحبر فنكتابه، لأن نسبته جهته عنق جهته الاميلاد، فجلا بغير بلد، وعن بجهة لكتابة عملاً معوس، فإن نسبته عس في الكتابة، وإدعاءه صحب

وان ادعى ولد منه مكتسب لا يصح دعواه، لا يصح من مكتسب، لأن للموكل في ملكه في اكتساب المكتسبه، إنه كتاب عبده المدعوى إلا أن ما يملكه من كتابه من الحبر راجع على من المولى، لأن للموكل في اكتسابه حق العمد، وليس له حق التصرف به، وللمكتسب من بيت وانصرفه، وإذا خالفه جحد من المكتسبه خالف العمد لحق المكتسبه، يسقط بصدور المكتسبه، بخلاف ما قلنا، ادعى ولد مكتسبه حث يصح دعواه من غير أن يصدق المكتسبه، لأن حق المولى ان راجع على حق المكتسبه في تصفها وولدها، فإن ثبت لمكتسبه من ماله، وولدها حتى المال، وسبب للموكل في رغبها، واقة ولدها حقيقه بيت، حتى ملك إحصائها، وإذا كان إل جحد في رغبها، ووقه ولدها له، كانت انصرة جانب موكل، فلا يشترط تصديق المكتسبه

وهذا الذي ذكره من جواب هذا السؤال، وهو أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه

(١) مكتسباً، وكان مبروفه الآخر

(٢) وفي الأصل - لا يثبت له جهتها من جهة الامتياز

معدنياً ولد جاريته فلم يصحح رلي متصلين أحد، ثم هب العموي ثم يكنى في ملك المولى . فتصح دعوى به على ذلك ، لأن موضوع المسألة فيما إذا اشترى المالك أمة وحيلت في ملكه حتى لو كان الطوق في ملك المولى فإن كانت الحرة من كسب العبد قبل الكتابة فإنه يحرى على رقبته ويكتسبه ، هيئات بنو يد لأقل من سنة أشهر من وقت الكتابة ، فادعاء المولى ، صحته ودعوى من غير متدين أحد ، فبأنه لا يمكن تصحيح دعوى به على كونه العارف في ملكه لو صحب دعونه ، إنما يصح باعتبار حاله حينما من حو انكس ، لكن حقه لا يظهر بدونه متصلين المالكات علم ما مر . بشرط تصديقه لهذا ، فإذا صدقه المالكات يجب النسب به ، لأن الحق بهما لا يحدريه ، وإذا تصادقا عليه فمما سبهم به الطريق ، فلما إذا ادعى بسبب عد الوالد أجيب ، وصدق المالكات الأجبي معنى ذلك ، يجب النسب من الأجبي ، ولأنه لما صدق المولى في ذلك ، فحقه ثبت الوعد من مولى بتصددهما ، وبعد ما ثبت الوعد بتصددهما يصح الدعوى من المولى ، ويجب النسب به ، لأنه صار مفروضاً : ما بين ما مر . إن شاء الله تعالى .

ورولد المريد ثابت أصاب

وعلى هذا فإن أحصا : إذا كان النوطه ظاهراً من مولى ، جازت دعوى ، صدقه المالكات في ذلك أو كذبه ، وكان المريد حراً بالقيمة ، ويحرم المولى ثبته بولد للمالكات ويحرم غيرها للمالكات أيضاً

فروى به وباب الأب إذا ادعى سب وولد حالية له ، فإنه لا يحرم قبحة الولد ، ويحرم الطفر لا روية رواية من سمعه أنه اخبر ما استقر عليه قول أبي يوسف أن الأب يضمن قبحة ولده ، ويضمن الدعوى ، كما في المالكات لمضى جامع وهو معروف ، فإن الأب صار مفروضاً في عدم الاستلاد لاعتقاده دليل الملك ، كما في كتابه ، وهو ملك الرقية ، وحكم الضرر ما ذكر

أصله إذ جارية واسولدها ، فاستخف من يده

وروجه الفرق على ظاهر الرواية : أنه ليس للأب في جارية الابن ما يكفي لثبات النسب من جميعه الملك ، وحق الملك لمؤهل دليل الملك أو دليل الحق ، أي ثبوت محرم تأويل باعتباره ظاهر الإحصاء ، فإنه يكفي لإسقاط الحد ، أما لا يكفي لثبات النسب فلا بد

من إثبات الفلت في محاربة ليسب النسب، ولا عليك مدور النسب، فثبتت السمات
مقتضى الاستلزام، بأن عيبه شرطاً لصحته، فليس أنه وطئ بنت نفسه، ولو لم يعلق
حر الأخص من عيب نفسه، ولا يرميه عقر الجارية، فأما ما لي فيه من حجية لثباته ما
يكفي لثبات النسب، وهو من حقت، وقد ظهر ذلك أخيراً من كتب، فلا حاجة
إلى إثبات الثبوت من مقتضى الاستلزام سابقاً عليه، بل ثبتت الحجة من كتب المكاتب،
وكانوا يثبتون، فكانت معتمدة على وجود سبب الملك تماماً أنها ملكة، ومنكم المروور
ما ذكرته، ولا نصير الجارية أم ولد للمولى في المثل إلا، به، وهذا من مناهج غير أولى
يوسف رحمه الله، بهلال الأب إذا استولد بغيره، فثبت نسبه أم ولد

والمرق من صاحب، به، ما ذكره بأن الأب يثبت حجة من مقتضى الاستلزام سابقاً
عليه، فثبت أنه استولد من نفسه، فيصير أم ولد له، ولا يثبت ما لي، فإنه تم يثبت
الجارية، بل ثبت على كتب المكاتب، فلهذا لا يصير أم ولد من محال، وليس من
ضرورة ثبوت النسب برب أم ولد للوالد

قال، ومما يثبت أن ولد يوم الولادة، فرق بينه وبين أمه، وهو، ما لي في ولد
المروور تعتبر القصة يوم الخصومة

والمرق، ما أن في مسائلنا ما علق لكتاب سركي من دعوى الاستلزام هذه عم
في الحجة ثبت من دعوى الدعوى لأن للمولى حق الملك، في إكساب المكاتب، فلهذا
ذلك عند ثبوت المكاتب، حتى تلك كحقيقة الملك في دعوى الاستلزام، فصار المولى
مستقلاً بولد على المكاتب من ولد المولود، وحتى لا يمكن اعتبار نفسه قبل الولادة، إذ
لا قيمة لولد من الولادة، معتبر بصفته في الولد، ولا يثبت له ولد، وقت الولادة،
لأنه قول ثبت ظهر به فيه، فأما ما علق له بهدق استثنى في الدعوى، والولد على
زوجة أمي حتى ما علق، لأن الشرع ثبت للمسرى ولأب مع أمه، وكان وقت
الفتح وقت تقرير نسب، وذلك الحكم وقت الخصومة، فاعلم ما لي، يوم الخصومة

ومر من ما لي هذه وهي ما علق للمروور، من، ما علق، فانه هناك لو علم
الشرع بحال اسم أمه ما علق، لا ثبت للمروور، لأن سبب المروور، وهو مدعى لثبات

الكعبة، محلات تسجل الأثر، وأصغر وقت لتعريفه، معاد، ودون هذا الحكم،

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

[illegible][illegible]

جاءه وهو حزين وقد مرّ به بيت بالعمدة فاحتضن في حضنة رضى له عظمه
ويعلم ان بيت الله هو : الأمان وحيد لا يذوقه من كتاب ، من كتابه لا يوحه
بلى الأول ، لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه ، لا يذوق من كتابه لا
من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا
الشيء : لأنه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا
الأول ، كتاب لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا يذوق من كتابه لا

۱۰۰ - ۱۲۵

(*) دکتا، (۱) از صبر و بهر

(۴) ایک ایسی علامت ہے جسے (۱) اور (۲) کے درمیان میں لکھ کر دیکھ کر

لحصول مقصودها، فكيف يسرجب النسيئة لأجلها، بحلالت ولد منه لكتاب، لأن
هناك لو أوجده، يمكنه، يعني ولدته، والكتاب لا يسمى لتحصيل تحقق الولد
لنسيئة

وقد قيل لا، بل إيجاب النسيئة للمكوبة محقق مع تحصيل مقصودها من حرره
الولد، ألا ترى أن النكاح إذا عرته رجلاً، فزوجت نفسها من علي أب حرة، فوآده
ولده كان الولد حرّاً بالنسيئة، وكانت النسيئة له.

قلنا ليس في حرره الولد تحصيل مقصودها، لأن نكاح من رزقه معنى ووجه
نصرته من وولده من مولاه، وذلك إذا وحيث النسيئة وحكم بحرره ولد، بحكم
الحرية من الأصل من غير ولادة، فلا يكون الولد مولاه فلا يكون في تحصيل
مقصودها، فيمكن إيجاب النسيئة له.

فيقال: هذا المعنى ليس بصحيح، فإن إذا أوجبت النسيئة من مسائلنا، وحكمها
سحره الولد حكمه بحرره من الأصل من غير ولادة، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها
أيضاً.

قل لا، بل هو صحيح، لأن مولاه هذا المكاتب، والكتاب ليس من أهل
الولادة، فقد نكح من قصد أن يكون ولدها مولاه من بقصد هذا، ولذا لا حرة
وأنه حاضراً، وقد حصل مقصودها، فينصر إيجاب النسيئة، بحذف تلك المسألة، لأن
هناك عدولي مكاتب من أهل الولادة، فكيف نأمره من ولده على حرره بحرره من
ولدها مولاه، وهذا المقصود هناك كما لا يحصل، أن هذا بحلّاله

ويجاب أن الولد يكون مكاتباً مع الأم، فمسألة هذا دالة على وجهين، أو أدت
الأم بذلك لكونه حراً، وحق من ولد معها ثبته لها، وإن حارب ردت إلى ثبوت الحق
للوطن إليها المقصود، لأن الحرة سلمت أمه للمكاتب، والمكاتب من أهل أن يستحق
حرية ولداً من محب النسيئة، وثبتت الحرية على ما مر، فهو أن هذا لا يحتاج إلى
تحصيل المكاتب، بل أنه الحق به لوجود التقاضي يوم الدعوة من إليه التحصيل،
ويستحق قيمة الولد بعد يوم الدعوى لأن قبلة الولد إنما يجب مع الولد واستهلاكه، ذلك
بشروط الحرية من ولده، ووجوب بيوت الطرية في الولد وقت حصر الكتابة، فمسر قيمته

كداهنا

علام محمد رحمه الله إلى أصل النسابة، فقال: الكنايت إذا كانت عنه، ثم ادعى الكنايت بدل الكنايت، ونحن ثم ولدنا الكنايت ولدًا، فادعاه المولى، وكان ولد لأخ من ستة أشهر من ولد العتيق، ولأكثر من ستة أشهر من كونايت، لهذا ولد ولد عتيق الكنايت مواء، وب ولد لأكثر من ستة أشهر من ولد العتيق، فادعاه أخوهما، لا يشت نسب المولد من مولى أصلاً؛ لأنه استولفها، وبس له فيها حق الملك، ولا يقول الملك، إنه بين الإحصان من مكانه معقله حق الملك، ولا تأويل بعده، وكان هذا المولد حاصلًا من الزباء، وبالزباء لا ينبت النسب، وإن رجع مولى أن تزوجها بعد عتيق الكنايت، فوعدت منه حتى هراته، فإن صدقته جميعاً، أو صدقته الكنايت. وكذا الكنايت، ينبت النسب

أما إذا صدقته جميعاً فلا ينبتا يملكان إثبات العراش شبيب، وكان يستدعيهما إياه بمزلة كساب سبب العراش، ومما يقدرون عليه، فليس السب

وأما إذا صدقته الكنايت فلا ينبتا فملك إثبات العراش حتى يفسد بأن زوج معها، فيسب به النسب، وإن كان فاسداً، فصار تصديقها بمزلة كساب سبب العراش، وهي قاترة عليه، فيسب به النسب. ولا ينبت المولد؛ لأنه استولد مكانة معه بحكم الكنايت، ومن استولد مكانة معقه بحكم الكنايت، لا ينبت المولد، بل يكون مكانة سباً للأمة، فإن أدب بدل الكنايت عتق وعسى المولد معه، وإن عجزت كانت أمة للمكاتب، وولدها عتق للمكاتب، لا يأخذ من مولى بالتعمية كما لو كان الكنايت طاهرًا، وعجزت المكاتب، وإن كدبت الكنايت وصدقت المكاتب، لا ينبت النسب؛ لأنه لا ينبت إثبات العراش عليها أصلاً، فلا يعتبر تصديقها، وإن عجزت المكاتب بعد ذلك، ورئت من المولى، فصار أمة للمكاتب المسمى، فيبعد بقدره عنها بالكنايت؛ لأنه يملك بثب الذبح عليها، وينبت النسب، ولكن لا ينبت المولد كما لو كان الكنايت طاهرًا، وإن رجع مولى أن هذا المولد فيه بوطه كان به قبل عتيق الكنايت، فإن صدقته جميعاً ينبت النسب من مولى، ويكون مكانة مع أمه، لأنهم لم يداووا أن لعلوا كان، والمكاتب مكانة، ومن ادعى ولد مكانة الكنايت، ونصير به انهضين من الكنايت، بسبب السب، وكان المولد مكانة مع

حكماً، لا حقيقته، لأن مرد س غير مسلم، هي حق بعض الأحكام يربط ويرثه، سواء كان العلم في نظريته بل إسلام الذي أو صفه؛ لأنها أسباباً وهذه الدعوة؛ لأن كل واحد منهما مدعونه يجب بسبب الولد بجميع أحكامه وإسلام الوالد، والتميز لحالته بالدعوة؛ لأن باتت سبب ولد الأمه من أثرى بالدعوة، فكانت الضرر، هناك الدعوة، وقد استوزا حالة الدعوة، ليقضي بالولد بينهما

وإذا كانت الأمه بين مسلمين لولد أحدهما - والعين بالله - ثم جاءت بولد فادعيه، فهو ليس المسلم بينهما، غلب حين ارتداد الآخر وبعده، لأن الصغير، خلافه الدعوة، ولا مساواة بينهما حالة الدعوة؛ لأنه بينه وبينه نسب سلام بولد حقيقته وحكماً، وسه أمره بنسب إسلام الولد حكماً لا حقيقته، لأن المراد أن غير مسلماً هي حق بعض الأحكام، فهو كافر عن الحقيقة، وإذا كانت مسلم ولي بولد صارت نظريته أم ولده، وحسن لغيره فسيها؛ لأنه غلب عليه نصيبه، ويتناصان في الدعوى؛ لأن كل واحد منهما أمر بطله جارية مشتركة

وإذا كانت الأمه من مسلمة ومسي، وولد للمسلم والعهد بالله، وحاشيت لأمة بالولد، فلا هباء، فهو ابن مرتد، لأن المراد بنسب إسلام بولد حكماً، أن كان لا يسه حقيقة، والقسم لا ... سلام الولد لا حقيقة ولا حكماً، فصار المراد مني، وضمن ليقضي نصف بينهما؛ لأنه يحد بسبب الذي، وفي النظر بقضائهما، في ذكرنا

وإذا كانت الأمه من يهودي ومسيحي، وجاءت بالولد، فادعوه، فهو وثق النصراني ويهودي، يربط ويرثه، لأن دعوتها أكثر إثباتاً لأنها يشان للولد بعض أحكام الإسلام من مثل الديعة والملاحة.

وإذا كانت الأمه من مسيحي ومسلم، فجاءت بولد، فادعوه، فهو ابن للمسيحي، وإن كان مسي أي يكره اسمها؛ لأن في دعوة كل واحد منهما رتبة إثبات ليست هي دعوه الآخر، فالمسيحي يجب النسب بجميع أحكامه إن كان لا يت إسلام بولد، ونسب بسبب إسلام بولد إن كان لا ينسب بجميع أحكامه والحوادث أن الزيادة من جانب المسيحي في مصر ما وقع فيه مدعوى، لأن الزيادة من جانب أحكام النسب، ودعوه، وأب في النسب وأحكامه، والزيادة من جانب الملكات

لمصل الناسخ والفردور

في المهرور

١٢٣٨٩ - قال محمد رحمه الله في الأصل أنه أحب إلى رجل، وأخبرته أنها حرة، ونزوحها عن أبي حرة، فولدت له أولاداً، ثم جاء مولاه والد المنة على أنها بنته، فخصى الفاضل به بالجدية وبالأولاد للمولى، لا أن يقسم الروح البينة على أنها بروحه على أبي حرة، أما الفاضل بالجدية لأن الجدية غير ماله، وأن الفاضل بالأولاد فلأن الأولاد فرع الجدية وغيرها، فتكونه محكومة لصاحب الجدية، لأن يظهر سب جدية المهرور، وذلك منه المهرور، غير أن المهرور لا يشبه الجدية، دعوى المهرور، بل يشترط إقامه البينة عليه، فإذ أقام الزوج البينة على لقب ندرته عن أبي حرة، فقد ثبت المهرور، فلا يقسم بالأولاد للمولى، بل يجعلهم أحراراً، تبعه، لأن ولد المهرور حر بالقيمة بإجماع المصنفين، وهذا لأن ولد المهرور على حر في حق مولده، لأنه لم ير من يرث ماله، ومن على في حق المستحق، لأنه من ولد من مات مرموق، فجعله الشارع حرّاً بالقيمة غير أن المصنفين، والمراعاة للمهرور.

وطريقه أن ولد المهرور على وجهه في حق المستحق وصار الروح مما ثبت فيه من الجدية حق الزوج مائة الولد عن المستحق، ومع ذلك على ما طلب من وجوب النكاح، وهذا تعبير قيمة الولد يوم الخصومة، لأن وجوب النكاح على المستولد باعتبار مع المهرور في ذلك، والمهرور يحقق عند الخصومة، فتعتبر القيمة يوم الخصومة به، وتكون قيمة الولد على المستولد، ولا يكون على المهرور ولا في ماله، لأن سب النكاح بما وجد من المهرور، لا من الولد، لأن سب النكاح منع الولد بالجدية، وحرية الولد إنما ثبتت من جهة المستولد، وهو متراطة أخرى عند العقد، فلهذا كان المصنفان على ما هو في ماله.

ومن باب من الأولاد قبل الخصومة، لا يقسم المستولد شيئاً من البينة، كما ذكرنا

أن وثق المبرور غير ربه، في حق المستحق، حراً في حق المبرور، ولو كان رقبته في
 حق المبرور، المبرور، كان المبرور غائباً لا يقضي من ماله من الأَوْلَادِ
 المحصورة والطلب، لا يقضي من ماله منهم هذه المحصورة والطلب، بهما أولى

ومن غير مبهم هذا، يقضي لأبويه وصفي، فإنه يقضي عنه، بحسب ما لا
 سلم به، بل بالولد ما يقضي الدية، وسلامة الدين بسلامة سيده، وبهمن قيمة لولد يوم
 الفيل، وكان من يومه يوم المحصورة، لأن يومه، الفيل، إنما يقضي يوم
 المحصورة، ويصح لطلب كبيع سيده

والجواب أن يكون، جازب المحصورة يوم المحصورة يوم سيده، لأنه لا
 قيمة للولد يوم محصوره يومه مع الفيل، لأنه يجب، ويجب لا قيمة له، كما عرفت، فإنه
 في آخر يوم يمكن ماله إذا أصبح سيده، ذلك يوم الفيل، بخلافه، به كان الولد غائباً
 لأنه يفوت محقق يوم المحصورة ويوم الفيل، فما عهد سيده

وإذا كان من قبيل ذلك، من به الولد، لا يقضي عنه طلب الولد، لأنه لم يمس
 به الولد، لا يمس به ولا يمس به، فلم يمس هو ماله لولده لا يمس به ولا يمس به، والله لا
 يقضي عنه بمسبه الولد، وإن يقضي من ماله فلو قيمة له، فإنه يقضي عنه بمسبه
 الولد، لأنه يقضي من حق المصحح حكماً وأصله، وقد يمس به لإبصار الصمان على
 لا تولد، حتى أن يمس به، وقد علم به ذلك من ماله، فإنه يقضي عنه بمسبه، وقد
 رتب المستولد وعليه ديون، كان المصحح أمه لعمه، لأن عمه الولد دين للمصحح
 حتى أينما كسائر الديون، فيكون، أمه لعمه لعمه

قال ولا يكون ولا، الولد، الولد، وإن علم رقبته في حق ماله، فإنه
 لأنه إنما عثر رقبته في حق المصحح، فيمكن به من ضمان ضمانه، لأنه لو
 اعتبر حراً في حقه، لا يمكن به من ضمانه، فإنه يقضي عنه بمسبه، فإنه
 المستحق في حق حكم الصمان لا عبرة، ولولا لئس من يجازب المبرور في حقه، فلا
 يقضي عنه في حقه، فإنه في حق المستحق

فأحصل أن ولد المبرور حراً في حق غير المصحح في جميع الأحكام، وفي حق
 المصحح رقبته في حق حكم الصمان، حراً في حق ماله، والأحكام

وعن هذا، فإن، من يدعى أن بعض المستولد ثيمة المولد، ١٠، كان، المستحق، كما
وغيره من من المولد، لا يجمع حراً من جهة المستحق بالفرق من لا بعض المستولد
لهذا، إلا أن المستحق في حق المستحق في حق حكمه، لا غير، وأن بعض عليه
محكم، ففرقه لير من المولد من ١٥، بعض حراً، من حق هذا، المحكم، لا يفتقر عليه
بغيره.

قال، ولو لم يكن مروج به على ثوب، قد وجهه عن ج حراً، وطلب يمين
مستحق، طلب على ذلك من يعلم؛ لأنه دعى عليه معنى، هو، به، دمه، وقد أنكر
بخطأ، فيكون الاستدلال على العلم؛ لأن هذا استدلال على فعل غير

١٧٩٩٠ قال محمد، وإذا اشترى لرجل امرأة شريفاً، فاستأجر، أو جثراً، أو ملكها
مئة أو مئتين، ومعه، فولدت له أولاداً، ثم استحق رجلاً، فمعه بعض للمستحق
بالثبوت، وأولادها، لأن الأولاد ترجع منك، فيكون له إلا إذا ثبت مرور، لمشرك، ١٥
ذلك من له على الشر، والله تو الصدقة، أو ما أسه ذلك، وقد، لم، اشترى بيته
على ذلك، يثبت مرور، يسود، لأنه، وطلب، على، حال، أنه، منك، ١٥، على، ذلك، وهو
السراء، وأنه، وهذا هو حد المرور، وولد المرور حر، والعيشة، فبعض، بعض
المستحق، بالخيار، وبه، الولد، وبعض، له، مد، فطرفة، بعد، ١٥، مستود، وطه، ملك
المرء، وقد، بعد، حد، فكان، المبيع، فيجب، المد، ولا يرجع المشتري على ملكها
بالمرء، إنما كان أو راه، هذا، وهو، يرجع، عليه، بقيمة، الولد، في الشر، يرجع، وهو
فصل، الله، ويظن، لا يرجع

وعلى هذا، إذا شخص استحق به، فبعض، المشتري في الأرض، سيرة، أو علم
الأشجار، التي عرسه، لمشتري في الأرض، فبعض، ذلك، على، ملكه،
في النهاية، وأما، لا يرجع، في السراء، يرجع

فالحاصل، ١٥، بعد، المرور، يس، يصلح، سبباً، للصمان، والمجرع، الأرى، من
فان، لغيره، استند، هذا، الطريق، فبعض، ١٥، ١٥، ١٥، ١٥، لا ضمان، علم، المجرع، وقد
حصل، المرور، ١٥، الموجب، ضمان، والر جوع، ضمان، السلامة، ١٥، أيضاً، بأن، قبل، لغيره

عبر التولي، فوقع عيبها، فباسب بولن فيل على المسوب، فيما الود، والامر لولي
المعبر، وتولي أم الود، وعبر قبه الولد، والمقر لكتنه

وهذا المذنب مظهر في حق المذنب، لأن ولد المذنب في حق المسحوب يعتبر مظهر
حكمًا ضروريًا، فكان إسقاط المسحوب له، كما عبر ولد أمه في حق المسحوب ضروري
امكان إيجاب العتبات، بعصمة العتري، لأن المذنب يمسح بالبيع والعصب، وصحة
المرور، وضمان مع عصب في حق المسحوب لا ضمان إساق، وبها 'وجب على
المرور قيمة الأولاد موصراً كان أو موصراً

وفي حق أم تولد هذا، أحواض مظهر أمه على سوبها، لأن ولد أم الولد يعتبر
ولد أم الولد في حق المسحوب، وولد أم الولد يمسح بالبيع والعصب، فيمسح بالمرور
أيضاً، فشك على عتري في عصمة، لأن ولد أم الولد لا يمسح بالبيع، والعصب عند
كلم الولد، فكيف يمسح بالمرور

وفي المكتبة هذا، جواب يشك على قولهم جديده، لأن ولد المكتبة في حق
المكتبة يعتبر مكتبة، مثل كتاب الأم، لأن المكتبة في حق المكتبة هو مقصود من
عقد المكتبة في حق الولد، لأن مقصود المكتبة من عقد المكتبة هو ولد، وحتى ولد،
وهذا قلنا، إذ لو لم يكن المكتبة، لا يمسح للمكتبة تبين عدم حجية،
وكأن يجب لا لا يمسح، العتري للمكتبة قيمة الولد، لأنه حصل بمكتبة من هو
مقصود من عقد المكتبة

والجواب، يوجب ضمان الولد بالمرور، لأن جميع اصحابه رضي الله عنهم،
فإنهم اجتمعوا على أن ولد العتري حر والقيمة ملاصقة، لأن إيجاب ضمان الولد في
بعض المواضع حصل على مؤلفه الثبوت، كما في ولد الأمه ومجره، لأن المسول منع
مالاً مبرور عن المسحوب، فكان ضماناً بالنفس والعقبان، وفي أم الولد ضمان على
قول أبي جهم، وفي المكتبة على قولهم نسب بإجماع اصحابه، بخلاف العتري من
الرجح الذي قد رأينا أحكم بها جلاله في العتري

ولكن كتب المكتبة في العتري، بأن زوجته يمسح به على أبي جهم، فتظهر أنه

مكتانية، من السؤدد بعض نمكانه هي قول في يومه - الآخر، وكان أبو يوسف يقول:
 أولا لا يصح نمكانه سؤدد، ثم قلنا أن السؤدد هو ضم نمكانه مع السؤدد،
 فكان له أن يرجع على المكاتبه أنباء أنباء هي الثعارة، فليجرب النصارى لا يفهم، ثم
 رجع في هذا وقد فهم بعض من لا، لأنهم لأن النصارى عيب لأن يسوءهم من إياها
 ليدخل، لأن ما يجب، علم المعروف من صبيان الأولاد يجب حالاً، وما يجب على
 المكاتب من النصارى بمصر، يجب من حالاً، لأنه ضمه إلى ثم، فلهذا ريانقول، لأن هذا
 النصارى يجب المكاتب، والمكاتبه محجورة عن النكاح عند علماء الثلاثة، وكل صبيان
 يوم المحجور بالقرن، من يأنحر إلى بهد العشق، فيكون النصارى، فلهذا

١٧٣٥ - ف. ر. مع المكاتب أو العبد القاذور أمه في بدء جمل غرضها
لستولده قيمه ندره (نذا) ثم سببها وجل، وجعل العاصي الويد سرراً بالبيعة، فإن
الفتوى يرجع عليه الويد على البائع بالكفالة، وانكس والعبد مأذون لا يؤخذون
بقضائ الكفالة بحدان، (العبد لا يؤخذ بحدان الكفالة أملاً، لأن حد العبدان إنما
ينبغي بسبب البيع، ليكون في حكم مملوك تلج، وكان كذا في ر. د. م. ي. ج. ر. ق.
ووطنية، ثم أسقط منه بعضه من فقر المحلل، وذا كان أعادون لا يؤخذ بالمهر
المحلل، لأنه شئ بسبب البيع، وكذا حكمه حكم النسي، كذا عهد

١٧٣٩٦- قال وأهل بيته والسمود سوء في العزوة لأن أئمتهم خلطوا بين الإسلام في أحكام الدين وجمعوا بين أحكام الدنيا فيكون الدين والسمه فيه سوء

۱۷۳۹۷- قال: وبدا روث برجل أمه أبيه فوطئها، فوبه منه ولد، ثم استحقها رجل، فأنه بعض له بالأمه وتيمم له ولد؛ لأنه حبس معروفاً، لأنه مطب على حسان أمها ملكة. وظهر له نكر ملكه، فولد كلاً الأب قد اشتد به من رجل، كذا لاسي أن يوجع بركنيس وبه حبس من لبعه الرنم عنى به تم أبيه

فريق من يدركه من انوصي به، فإن الموحي له إذا صدر منه أو وصي فيه القول مستحضر، فإنه لا يرجع على مايقع انوصي بشيء لا بالناس ولا بعينه أو لا.

والشريف أن يرجع بالناس وفيه القول بما يكون مستحضر، أو بالعينه المستحضر، وانوصي به ليس مستحضر، ولا ياب عن الشيء؛ لأن الموحي به لا بد من مقدم انوصي على

ولكن قد ولعت وبدا كان تولد حراً بالقيصة، وعلى الورث العبر، كما كونه تولد حراً بالقيصة، لأنه يجب به من، بحاربه من الملك على ما ذكرناه، وهو المثلث يمكن لتحقق المروء، ألا يرى أن يولي مصر ممروراً في جريدة المكتبات، وقد يصير ممروراً لأنه يجب من حق الملك، لأن لم يمتني سبب الملك في اكتساب الكتاب، وهم من رتبة المكتبات، لكن لم يعمل عليه في إعادته حقيقة الملك، وعمل في إعادته حتى، فبما أن حق الملك يمكن لتحقق المروء، أما ممرور الممرور لأن حق الملك لا يسقط الممرور، إذ يسقط الحد كما في أمه المكتبات، ولو جاء رجز، وانفام بينه أبيه، ففصل له بدعائه وبالعقر وبقيصة الولد، لأن تولد ممرور

هذا إذا كان على أبيه دين مستقر، ولو كان الدين على أبيه غير مستقر، ويأتي المسألة بحالها، فاستولد يصمم قيمة التولد، لأن الدين إذا لم يكن مستقرًا لا يجمع وقرع الملك بوارث في التركة، وكذا مستولداً أمه نفسه، فلا يصح قيمة التولد وإن علق بالخدمة حق العبر كالم من، إذا استولد الخارية بزوجها، ولكن يصمم قيمتها وقرعها، لأن الخارية به كانت ملكاً للوارث إلا أنه يحل بـ حق المهرج، فإن الدين بعد الموت يتحقق بالتركة، ويجوز أن يصمم الملك بـ حصة، وحده من حصة، إذ تعلق به حق العبر، ألا يرى أن الرهن إن أعس الخروفة أو وطنياً، فإنه يصمم القيمة ويقرع، وإن تصرف في ملكه تنص حق، نهن، كذا ههنا، ثم إنما يصمم جميع قيمتها بما كان الدين مثل قسمتها، أكثر، فما إذا كان الدين أقل من قيمتها، فإنه يصمم بقدر الدين، لأن حق المهرج في قدر الدين، هكذا ذكر في الكتاب

وطعنوا عن محمد رحمه الله في المسألة فقالوا لا معنى لتولد محمد يصمم جميع قيمتها إذا كان الدين مثل قيمتها، ويصح أن يصمم بقدر ما يدين به من الدين، فإن بقدر الدين يدين به، ويصمم بـ قيمتها، وهذا ما عني أن الدين إذا لم يكن مستقرًا للتركة، لا يعتبر كل جزء من أجزاء التركة مشمولاً بالدين، لأنه لو كان مشمولاً بالدين، لكان لا يقع استت بوارث في التركة، كما وكذا الدين مستقرًا

والجواب أن الدين مع أنه لا يكون مستقرًا، فكل جزء من أجزاء التركة يصير مشمولاً بالدين، كأنه ليس بعد غيره، لأن احتمال هلاك البعض، ودين الباقي لتمامه

إليه كالمشتري بنفسه من البائع يستحق انضمامه في ذمة البائع لا في ذمة الوكيل ، ومن حيث إنه كالمشتري من الوكيل يكون الطالب مائتاً ذلك هو الوكيل ، ومن غير الأمرين أحدهما فقد للممكن

وإن أنكر البائع بيع من استولده ، لو قال : لم يشر هذا مني ، فأنا المسؤول عنه لأن فلان اشترى هذه اجرة من هذه لرجل يأمري . وقد اثنى من قال : هذا المشتري مفروراً من جهة الزرع ، وكان له الرجوع على البائع بالحق وقصة الولد ، والوكيل هو الذي يلى المحضرة في ذلك .

وإن شهد سهود استولد على المشتري ، ولم يشهد على أن استولد أمر المشتري بذلك ، وإن شهد أن المشتري أمر أنه اشترى لها لعل بأمره ، نهى عن وجهين الأول أن يشهد السهود أن يشتري فقبل المشتري ، أو في حالة الشر ، أنه يشرى لفلان ، ومن هذا الوجه يصير المسؤول مفروراً من جهة قبليته ، وكان له الرجوع عليه الولد على البائع ، لأن الإقرار بالوكالة يحسن في حالة يصح التوكيل ، فيصح الإقرار به ، وإذا صح الإقرار به صار الوكيل الشئ ، لإقراره كالتبعية بالبيعة ، وبإشهاد الوكيل بالبيعة كالمستولد أن يرجع بقصة الولد ، كما هي .

توجه الثاني أن يشهد السهود أن يشتري فقبل المشتري ، أنه اشترى لها لعل ، ومن هذا الوجه لا يكون للمسود ، الرجوع على البائع بالحق ، وقصة الولد ، لأن إقرار المشتري بالوكالة في هذا الوجه لم يصح ، لأنه أمر بها في حال لا يصح التوكيل ، وإتمام يصح هذا الإقرار به بسبب الأمر ، فلم يصح انضمامه مشترياً من البائع بوجه من الوجوه ، فلا يصير مفروراً من جهة ، فلا يكون له حق الرجوع على البائع بالحق ، ولا بقصة الولد .

١٧٤٦ - رجل استولد أمة ، واشتقها وحل ، فقال المسؤول : استرنيها من فلان بكذا وكذا ، ومعه النسي ، وصدة فلان في ذلك ، وكسبهما المستحق ، فيقول قول المستحق ؛ لأن سبب استحقاقه من الولد ظاهر للمستحق ، ومن استحقاقه من الولد ، قال المستولد مع البائع به بدل ، فقال حقه من عين الولد ، فلا يصح أن يرد عين ذلك ، ولكن يحلف المستحق بأنه ما يعلم أنه اشترى لها من فلان ، لأنه لو أثر به كان الولد حراً ، لا بقصة .

عليه ما مر، وإذا لم يكن له مصروف أن يرجع على رب المال سر - من قسمة الولد؛ لأن
ثم يوجد منه شيء من بقية الولد.

هذا إذا كان في بقية المارية فصل عن راس المال، وإن لم يكن في بقية المارية
فصل على رأسها، فإن كانت بقية المارية بعد درهم، وبقي المسألة بمثلها، فلا
للمستحق أن يأخذ حصةه ويوجد لأن تصرفه لم يضر مبروراً فهو لأبيه وعلى المارية
مع عتقه أنه لا حلف به يجب.

هذا إذا لم ينفق المصروف، وأما إذا اشتد له ربه مال، لم يستحق المارية،
كان الولد حر المأثقة، سواء كان فيها شيء على رأس المال، لأن ذلك بقية المارية
درهم، ولو لم يكن، فإن كانت فيصحبه ألف درهم، لأن ثلثي ربحه على أن جمعها
منه إن لم يكن شيء، وعلم أن ثلثه لم ينفق منه، كذا يجب فصله بمصر
معدوناً، ثم يرجع على البايع بالنسيء، ويجمع بقية الولد به، وإن كان
والمصرف هو الذي يساعده في ذلك؛ لأن المصروف هذا يعتبر في المارية لم
لأنه إذا لم يكن شيء، وهو فصل الوكيل سواء، ثم إذا جمع المصروف على النسيء
بأنفسه ونقصه الأولاد، فليجبه الأولاد يكون للنسيء ما جبهه، والنسيء يكون على
المارية، وإن كان شيء فصل، فرب المال يرجع عليه بالنسيء؛ لأنه أبيع بقية الولد،
لأن المملوك له من حقه البايع هذا القدر، وذلك مقرر من حال، فحقت من الربح، فلما
لم يربح الآخر بعد اشتراءه لمصروفه، فلهما حصة ربح المال معاً، من حقه البايع هي
ثلاثة أرباع المارية، فبجمع حصة بقية ثلاثة أرباع الولد به، يكون ذلك ربحاً
خاصة.

١٧٤٠٣ - راجع إلى ما مر من وصي يبيع، وأما إذا كان عبداً، ثم اشترى
المارية، كان الولد حر ربحه، ويرجع لثبوتها على الرهن، بصفه بقية الولد؛ لأنه
عبد معدوناً من حيث هو، بغيره؛ لأنه نسيء، وهو مبرور، ولا يرجع
بصفه الباقي من الولد على سريته، وإن صار مشترطاً لنفسه، الذي من سريته؛
لأن البيع به حصل من غير صحيح من الشريك، ثم يرجع الباقي من ذلك في حقه
التيمن؛ لأنه كان عبداً لبيعه في هذا البيع.

نايت، وبسبب غير ثابت ردّ ثبوت أحد المحكمين مستقلاً عن الآخر، ثم
يكو من ضروره ثبوت السبب بحدوده مستحق الارث

وابتغوا من الميراث حصه له من هذا الميراث بسبب ابيه من الميراث
المعنى، لا بد من التمسك بالثبوت له، وهو ان السبب لا بد من ان يكون
الميراث ضروري، وبسبب التمسك به، لا بد من ان يكون السبب له، وقد
أقر بعض ما تقدم من ميراث منه، فيكون شاملاً له

١٧٤١ - وقال ما روي في بعض واحد، ما شترى من احد ماله
واعتقه، ثم مات ماله، او لم يولد له، ثم شترى من احد ماله، فاعتقه
ثم مات، سبب السبب منه، وبسبب ذلك، لم يشر ذلك، لأن سببه، فلا يحتاج الى
تصديقه، في سببه، وبسبب السبب منه، ولا يكون من ميراث الميراث
أخرى، الأولى، أو قد لا يكون له سبب من ضروره السبب مستحق
الارث

١٧٤٢ - وفي رواية بين ما روي عن أبي يوسف رجل ورث حديقته، ولم
يكو يعرف حالها عند الموت، ولم يكن يعرف من أسرها، فاستأجر لها
مستحقها، ثم تزاد بها، وبأحد الميراث، كدها، وقد مر هذا بحال
هذا

وكذلك في من عنده من آخر حالها عند موتها من رجل، ثم ذلك
أمر رجل معها من رجل حر، ثم اشتراها، لأول، وثمها، ثم من رجل، أحده
المستحق، ولها من ميراث، ثم ما روي في آخرها

١٧٤٣ - وفي رواية رجل شترى من رجل ميراث، فاشتريه، فاشتريه
حريه، ثم من الميراث، فاشتريه، فاشتريه، فاشتريه، فاشتريه
المستحق، وعمره، فاشتريه، فاشتريه، فاشتريه، فاشتريه
الميراث

١٧٤٤ - وفي رواية من سأل عن ميراث رجل، فاشتريه، فاشتريه

الحيلة فرفع الحد في المدعى عليه

هكذا ذكر المسألة في مجموع النور ، وما ذكر أن المشتري من الكاهن عليه ، إذا أقام البينة أن الحد عنه ، انصرف عن المدعى عليه ، نقل بينه ، ويقضى بالحد له خطأ ، لا وجه إلى تصحيحه ، لأن المشتري يدعى ثلثي الثلث من جهة المدعى عليه ، والمدعى عليه صار مقسماً عليه بالملك المطلق ، والنفقة ، هناك المظن على إنسان قضاء عليه ، وعلى من نفى الثلث من سهمه ، والإنسان من صار مقسماً عليه في حادثة كيف يصير مقسماً له في عين له ، حادثة ، حصول إليه من المشتري في هذه الصيغة خطأ ، وهكذا ذكر محمد رحمه في الباب الثاني من دعوى الخادم

١٧٢٦٠ - انظر مالي ، أحدهما معلوم ، والأخر مجهول ، وسهولة شهيد ، بالماليين حقيقاً ، لأن أن لا قبل الشهادة على المجهول ، وهي تقبل على المال المعلوم *
اختلف المتابع فيه الشهادة إذا كانت على الإتيان ، وجب نفي ، نعم أن يقول ، ثم ذهب التكاثر ، هذا ملامح سج عنه ، أدل به ، بحث عنه ، ولم يرد ملكاً له ، هل يقبل ؟
فيه اختلاف المتابع ، ولا يصح أنما تقبل

١٧٢٦١ - استبحر دابة في يدي رجل ، وفان استبحر في دعو ، طلب ثلثه من مد منه ، فعين أن بعضي لماسي بالثدي للمشتري أخير استبحر بانه من النصف ، فقام المتابع بين أن مدته ملكه مد عشر من ، قضى بالمدانة للمشتري ، لأن المشتري ما ذكر تاريخ المد في الدابة ، ما ذكر تاريخ هبة الدابة في دعواه طلب من غير تاريخ ، وأتبع ذكر ثا ، بيع الثلث ، ودعواه دعوى المشتري ، لأن المشتري نفى الثلث في جهته ، فصار كتاب المشتري مدعو من ثا بانه مد عشر من ، غير أن التاريخ لا عدله في حادثة الانصراف عند أي حصة ، مسقط اعتبار ذكر تاريخ غيره ، رئيسي دعوى في الملك المطلق ، قضى بالمدانة للمشتري ، كذا

وكذلك ١٧٢٦٢ - سمعت في دعواه عديب الدابة من مد منه ، وقال لمدعى عليه إنها كتاب من يده مد عشر سهم ، أو ما أنشبه ثلث ، وأعاد لبيد ، قضى بالثا للمشتري ، لأنهما ما ذكر ، ١٧٢٦٣ - قال في الفقه ، فكان دعوى من في الدابة دعوى مطلق

للك، شقيقه، ج. لمحمد بن عبد

[illegible][illegible][illegible]

۱۶۶۶ ادنیٰ مسجد فی بدی رحیم - وکیل اہل حق دہلی قریب - وزیر
حدودہا، عہد فی بدی مدعی علیہ مسجد دہلی، الحدود الاہل، یہ رہا ہے، لا
بطلان دعویٰ تحریر رہے، مسجد دہلی، کائنات میں دہلی قریب علی
لوجہ اہل مال، لا رہا مدعی علیہ مسجد دہلی، قریب اہل حق -
لہذا

[illegible]

بينه رب الدين

ومنه إشكال ، لأن تحسده في المصنف لا يحق إلا بالبار وليس لا مت إلا بالملك ، وتقدر القصد بذلك جهالة قدره ، ألا ترى أني قد ذكر في كتاب الشفعة لو اشتري إذا أنكر منور الشفع ، وأنكر ملكه في الدار التي بي يده بحطب الدار انقضى له ، وأقام الشفع بينه أن به حطب في هذه الدار ، ولم يبيح ممدد النصيب ، فافقضى لا يحصى بهذه الشهادة ، وطريقه أن سبق الشفعة إلى بيت للمعيا ، وبيت به ملك في الدار التي يدعي الشفعة به ، والمصنف بذلك أنه بيده الشهادة عبر ممكن لكان الشهادة ، فهنا يجب أن يكون كذلك

والخواب وهو الفرق بين المسألتين أن في مسألة المهر من القصد ، بالملك له عبر ممكن لوجود جهالة به ، بل ملك نصه ، ألا ترى أن الشهود أن يبيح ممدد الملك له ، فافقضى لا يحصى به ، بالملك مع أن الشهود به معلوم لوجود المهر به ، وإذا تمزق القصد بالملك لوجوده ، لم يمتد ط بقصد بالبار إمكان القصد له بالملك

فأما في مسألة السعة القصد بالملك لتضيح ممكن ، لأن يدعي ملك نصه ، وإذا أمكن القصد له ، بالملك ، كان إمكان القصد بالملك شرطاً لطلب الشفعة ، لأن الشفعة لا تستحق إلا بالملك ، وليس ، بسفط شرط من شروط صحة القصد في موضع المهر من ذلك على أنه يسط في موضع آخر من غير المهر

١٧٤٣٤ - وإذا قام مدعي بنة على أن قاضي ملك كذا ، فلان ، نص له على هذا الرجل بألف درهم ، وأقام المدعي عليه بنة أنه ذلك القاصي نص له ببار ، من هذه الألف ، فافقضى بقضي بالبيه التي قامت على المراء ، ولا يقضي به المدعي ، لأن المدعي عليه لا ادعى المراء ، صر مفر ، فوقع الاستصحاب ، فلو بنة المدعي على القضي لإقرار المدعي عليه ، وهو ، بالملك المدعي لم يرض أن يرض عار الدين ، ثم إن المدعي عليه أثبت برامه مائة ، فمضى بئيه ، ويقتضى له بالبر مائة

١٧٤٣٥ - وفي "نو" بشر من أبي يوسف رجل ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه ، وجعلها أو شتموا مائة ألف درهم ، وجعلها ، أو وجعلها من مائة مائة ألف ، وأنكر صاحب اليد ذلك ، فأقام المدعي بئيه ، صاحب اليد أن

١٧٤٤٢ - من اصحاب حاربه وثقه ولده ثم ادعى به فاعادته من اعماليه قدس

بقره عالياً بعد

١٧٤٤٣ - رجل قدس في عصره هذا الفاعل من احدى عائلته عيسى ثم
منه قدس محمد رحمه الله تعالى فاعادته من اعماليه قدس
بقره عالياً بعد وبقره عالياً بعد

١٧٤٤٤ - من اصحابه في اذنه رجل اعمى حاربه وبقره عالياً
وجامع بقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
صلفته عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
لزوج وادعى بقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً

١٧٤٤٥ - محمد بن عمر بن ابي حبيبه وقد عالج الرجل حاربه وبقره عالياً
عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
الحايه وولدت وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً

١٧٤٤٦ - من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
اجتبي حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
بقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
الآن فلا يوحى العلم وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً

١٧٤٤٧ - ذكر لي لثني في عيده ادعى لبعضه انه من اعمى حاربه وبقره عالياً
بقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً

١٧٤٤٨ - من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
بقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
الآن لثني وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً
الآن لثني وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً من اعمى حاربه وبقره عالياً

تكون إلا مرة ، قد يجوز أن يمس الإنسان عددا ، ثم يعصيه منه ما يشاء ، ويكون منه
الخصم ، يحلف بعد ذلك ، فبين كل فريق عتقا ، فيمكن الخصم ، لأنه لا يرد.

١٧٤٥٥ - من جازم ، يات رجل ، فقال ليدعي عني ، اشترى من هذا المدعي ،
يتبع الدار من يده حتى يلزم البينة على الشراء ، وهذا لباس ، وفي الاستحسان يترك
العين في يده ثلاثة أيام ، وبإخراجه من قبل ، مع جميع الثمن ، علم الشراء ، عكفا ذكر في
القول ، وناقص كان يسمى الشيخ الإمام طهري النجاشي ، رحمه الله ، وعلى هذا لم يرد إذا
ادعى الإيصاء بضم ما مضى ، ثم يثبت الإيصاء

١٧٤٥٦ - رجل ادعى نصف دار في يدي ، فبشر مدعي عليه ، لأنه له
بوجه إليه ، وشاب ، بعد رجل ، وادعى نصف الدار لنفسه ، فنفى به لا يكون حصصا ،
لأنه ليس في يده شيء ، ولو شاب المقر له ونفرت حاصره ، ظهر حصص به ، ادعى النصف ،

١٧٤٥٧ - ومن ادعى نصف دار في يدي ، فبشر له ما ادعى
مائة ، ولهما يدعي أحدهما ، قل واحد منهما يدعي بعد ذلك أن له نصف الدار ، إن
جهر الأول ما ادعى نصف الدار بين أخوته بصحان ، لأن النصف في هذه الصورة على
الأول ، وإن لم يتبين الأمر ما ادعى ، قضى بالدار سبب الثلاث

١٧٤٥٨ - ادعى عبد في يدي رطل آفة ملكي ، ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ رطله من
ملكه ، ودفعه إليك بمائة ، بين وبركة ميراثي لا ورث به غيري ، فانكر الذي في
يدك العين ملكك ، ورعى أبيه منه ، فوجه المدعي بشهود شهاد أن هذا القدر ملكك ، وفي
يد هذا المدعي عنه بغير حق ، قبلت شهادتهم ، لأن المرثي إذا ذكر الرطل ، فالمرثون
مكون في يد بغير حق

وإذا ادعى جارية في يد إنسان أنها ملكك ، وفي يد هذا بغير حق ، فدعواه صحيحة
وإن لم يبق في دعواه ، ما كانت ملكي ، واقتضى صاحب اليد من

وإذا ادعى أنه عصب من هذه الجارية ، فدعواه صحيحة وإن لم يكن ملكي .
ولو أقام البينة على أنه صاحب اليد ، فخصه منه ، فالتقضى ، ما لم يرد ، لأنه ياترديه .
أما لا يقتضى له ذلك

١٧٤٥٩ - إن قال من دعواه البقرة عدائي ، وبه يرضى ، وكذا سمع برأسي ، فبشر

دعوى صحبته وادام اليه صحف بيته، وخص بيوته، وزاد حاله، عبد الولد ليس
 من، انه قال هو من، صبح لواء الثاني، وحكم بشرب المسببه وادعى انه ليس
 عمه فلان، فلان له من ذكر اخذ، وادعى انه اسما فلان لا يشرب فيه ذكر الخلد،
 هكذا حكى عن القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأذر جيلى

١٧٤٦٠- وفى نوادر اس مساهله عن أبى يوسف من دأخله إذا ادعاه
 رجل أنه ولده، لا يثبت به، بل لأنه وكفى قواس التراج

١٧٤٦١- وفى المنع ' ولذا شهد الشهود لرجل أن ريداً قرأ' هذا الذى
 أخوه، لو أخته، أو بن أخيه، أو لى حته، أو مولاه، فبى هذا يبنى على بيوت-
 وهذا بخلاف ما شهدوا أنه أمه أنه ليس حاله، أو ابن عمه، لأز العالقه فى هذا
 التسبب، ويردث منه

١٧٤٦٢ وفى نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم لا
 يعرف به، ادعى رجل آخر أنه ابنه، قال، إن صدق الذى القى لى به شبه به
 به، ولو كذبه، لا يثبت به، والمراد من المسألة القصد به الذى لا يجر عن به،
 لأنه إذا كان يجر عن نفسه كانت العبارة للقصد به وتكذيبه لا تصدق، من فى يد-
 وتكذيبه - والله عسى بالنصراب، وإليه المرجع والمآب -

كتاب المحاصر والمسجلات

هذا الكتاب يفسر على ثلاثة وسبعين مضموناً أو مبحثاً

الأول - فيما يخص أد نكب في المحاصر

الثاني - في مضمون سبع المظن ومجله

الثالث - في إثبات الدفع بهذه الدعوى ومجله

الرابع - في إثبات الدين عن الميت ومجله، وفي كتاب الدفع بهذه الدعوى

الخامس - في إثبات ملكية المملوك ومجله، وفي دفع هذه الدعوى ومجله

السادس - في دعوى البراءة من الأب ومجله، وفي دفع هذه الدعوى ومجله

السابع - في دعوى ملكية المملوك من صاحب اليد مفكك ومجله

الثامن - في دعوى ملكية المملوك من صاحب اليد ومجله

التاسع - في دعوى حرة لأصل ومجله

العاشر - في دعوى العزل على صاحب اليد يفتل من جهة ومجله

الحادي عشر - في دعوى العزل على صاحب اليد يفتل من جهة غير ومجله

الثاني عشر - في دعوى العزل ومجله، وفي دفع هذه الدعوى ومجله

الثالث عشر - في دعوى العزل ومجله، وفي إثبات العزل على عاتق ومجله

الرابع عشر - في دعوى العزل ومجله، وفي دفع هذه الدعوى ومجله

الخامس عشر - في دعوى نكاح المرأة في يد رجل من جهة ومجله، وفي دفع هذه

بذلك

السادس عشر - مضمون من بدت الصداق فيها في مكة الزوج

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

الشيخ عيسى بن شمس

التاسع والثلاثون في إثبات القدر

الأربعون في إثبات الزيادة والنقص

الحادي والأربعون في دعوى المثل ميراثاً في أبيه

الثاني والأربعون في إثبات الزيادة

الثالث والأربعون في إثبات يدعوى المثل

الرابع والأربعون في إثبات الإجماع

الخامس والأربعون في إثبات كمال رمضان

السادس والأربعون في إثبات كونه القدر عليها معطوف

السابع والأربعون في دعوى القدر على العائد للكتاب حكمي

الثامن والأربعون في إثبات مدعى معطوف مكنى حكمي

التاسع والأربعون في إثبات مضاربة والخصومة بالكتاب حكمي

الخمسون الكتاب الحكمي في إثبات شركة القدر في عمل حلاليين

الحادي والخمسون في إثبات كتاب حكمي

الثاني والخمسون كتاب حكمي على قضاء الكتاب في مدعى حكمي به رجوعه

الثالث والخمسون في دعوى القدر

الرابع والخمسون في المدعى

الخامس والخمسون في رسوم القضاة والحكام في تنفيذ الأرفاق

السادس والخمسون في كتاب النجاشية إلى يعقوب الحكيم بالروح لا أعز القيم في

الأوقاف، وهي جواب المكسوف إليه، ثم في تسمية التركة واحتساب القيم

للصغير

السابع والخمسون في مدعى الحكم في نظري

الثامن والخمسون كتاب في أمره إياه في شروعي

التاسع - الحصار - في كتاب إلى بعض الحكام بالناسية لغير سطر من الخصم

لنكون في كتاب به شرح المصحة

الحادي والستون في ذكر الأوزار بالاستدانة

الثاني والستون في ذكر بعض بنية المرأة

الثالث والستون في كتاب المسورة من القضاة بالحرية ، وهو من المعجزات

يرد للخلل

محضر فيما يسمى أن يكتب في المحضر

١٦٤٦٢ - ذكر ... ح الإلهام المزمع في المحضر من الإسلام والمسلمين
عمر القسبي رحمه الله أن الإشارة في الدعوى والحاضر ونقطة الشهادة برأيه ما
يجوز إنشاؤها إنما كانت أمم فقط لا حاجة إلى أن تدعى مدعواه يستعمل المدعى به على
الدعى عليه ، و كسبه وسهده بهم يسبون المستعانة ، ولا يثبت الاستحقاق مع
الأجسام ، وكذا في السجلات لا بد من الإشارة على كذا ، ولا كتب في محضر
الدعوى حصر ملل من محسن حكم ، وأحضر مع نفسه دلائل ، فادعى هذا الذي حصر
عليه ، لا يثبت بصفحة المحضر ، ويسمى أن يكتب ، فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي
أحضر ، لأنه يكون نوعاً من حصر هذا ، وادعى على غيره

١٦٤٦٣ - وكذا عند ذكر المدعى وفلادعى عليه في سنة المحضر لابد من ذكر
هذا ، فيكتب للمدعى هذا ، وللمدعى عليه هذا ، لأن بعض المدعى به ، لا يعرف بالصحة
سوية

١٦٤٦٤ - وكذا في السجلات : أن يكتب قضاة المحضر هذا على أحمد
هذا ، لا بد وأن يكتب ، وقضاة أحمد هذا المدعى على أحمد هذا ، المدعى عليه .
وكذلك قالوا : أن يكتب في المحضر عند ذكر مهده اليهود ، وأنشأ إلى شفاعته ، لا
يعنى بالصحة ، لأن الإشارة المنعقدة هي الإشارة عند الحاجة إليها في موضعها ، ولعلهم
أنشأوا إلى المدعى عليه عند حاجته إلى الإشارة إلى المدعى ، وإن المدعى عند الحاجة
إلى الإشارة إلى المدعى عليه ، ويكون ذلك إشارة إلى المدعى ، ولا يكون معسراً ،
فلا بد من بيان ذلك ما بين أي طرفين ما كان للمدعى

١٦٤٦٥ - وقالوا أيضاً : أن يكتب في حصة الإجابة آخر ولا بد من الإجابة فيه عند
ما جرت قضاة الصلح ، في الآية جاز والفرجين التي في هذه الأرض ، لا يعنى
بصحة الحكم ، وكذا في ذلك ما كان حرم اليمين العارية بين مدعيه ، في
الاستحالة والفرجين التي في هذه الأرض ، لا يعنى بصحة الحكم ، يجوز أن لا تستحله
كانت للمستأجر ما عهد من الأجر ، ثم استأجر الأجر ، وعلى هذا ما لا يصح

فأما ما ذكرنا فهو بطلان، وجوابه أنه وشهدوا أن من... إذا شهدنا في قضية
أو من أولادنا... لا يرسله غيره، وقال الشهيد لا بد من ما وجد في
قوله القاضي الذي رحمه راراً، وطريقه ما قلنا إذ عهد الأمر بمصون عرو موافقه
بالشرع... منه، وذلك هو في التسجيل على أنه سبب في سبب في إقناعه
الاستعداد، وله بدم على انحصار، إلا بعد العلم، حجة حسب ورثه، كذا في
مسائلنا

١٧٤٦٩ - وكذا ما ذكر في السجل إذا كتب على، أنه الإيجاز ثبت على من
الوجه القوي بطلان جوابات الحكمية والفوز، أخرجه أنه لا من صحة الحل ما لم
مع الأمر على وجهه، لأن مصهور يعني صحته عالم، ويكتب في مصهر الدعوى
شاهد الشهود بكذا، حسب دعوى المدعى هذه حتى لا يثنى على أن سبب مهم حين
الدعوى، فله كلف، والحرم لا يكتفى من المدعى عليه، لأن البينة لا تسع على
نظر الإثني موضع معدود، ذكرها المحقق في أدب العاصم،... عند أن في ذلك
ليس شرطاً، لأن في المحصر يكفى دى، والمدعى أولاً، ثم جواب مدعى عنه بالادكار
بعده، ثم شهادة فهو مدعى، فكوب شهادتهم بعد الدعوى، وأما ولا، إلا كذا لا
محله

١٧٤٧٠ - وكذا، الصحيح لإمام الزاهد في إسماء عن الردوى رحمه الله، هو
بشيء للمدعى أن جواب في دعوى ابن مدعى به هو من استأجر من استأجر، ولا
يكفى بقوله ابن مدعى به من استأجر من استأجر من... حتى لا يخلو إلا بدعيه، وهو
من: كذلك في جواب مدعى عليه لا يكفى بقوله من استأجر من استأجر من... مدعى
أن يقول جلت من استأجر من استأجر، حتى لا يخلو إلا بدعيه، قلنا في...

١٧٤٧١ - وفي باب من الشاهد لا يكفى بقوله من استأجر من استأجر من... حتى لا يخلو إلا بدعيه، وهو
وفي: ذكره، وبعض مشاييد الكتب يقول المدعى من استأجر من استأجر، ويقول
المدعى عليه هذا من استأجر من... ويقول الشاهد من استأجر من استأجر من... حتى لا يخلو إلا بدعيه، وهو
وفي: ولو قال له في: حتى من استأجر من استأجر، فذلك يكفى بالاعتناء، وكذا في إسماء

١٧٤٧٢ - والمال - هو في شهادته من مدعى به مثل ابن مدعى به...

وتدعى قولوا: در دست ابر مدعى عليه يناظر است، فقد حلف صاحب فيه.
 ونصحه بفتح آل المدعى، بطلب من الثماني المصداق، والتماسي بفتح هذه المصداق،
 ويعطى بالثمن المدعى، فرب طلب التسلية، والتماسي لا يعطى إلا ما به يقولوا ثم
 دست ابر مدعى بهما ما على ابر

محاصر في الدين انطلق:

١٧٤٧٣ بكتب بعد السببه حضر مجلس المصداق في توبة محاور في
 التخصيص فلا، بذكر بعد وسببه لتولي تحمل المصداق، ولا حكم بهجاري، ماخذ
 القضاء والامضاء بين ههنا من قبل ثلاثين يوم كذا، من شهد كذا، من كذا، معذ
 دلت ان كون المدعى مدعى غيب معروف، بالتمسك بالتمسك بكتب مسجدها وسببه،
 فكتب محاصر فلا، بطلب ولا، وأحضر مع نفسه فلا، ابن فلا، وركب يكون معروفين
 بالتمسك بالتمسك بكتب محاصر بفتح دكراته سببه فلا، ابن فلا، حضر مع نفسه
 بطلب كذا، بطلب فلا، ابن فلا، فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه
 فله هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا، كذا، بطلب بطلب محاصر
 مسجدها معروفين بطلب ماضي ماضي لا وقت وجد وحسب سببه صحيح، والتمسك هذا الذي
 أحضر مدعى على حاور إذا اذنه مدعى بالتمسك جميع هذه التماسي المذكورة المصداق
 في هذا المحاصر في بكتب هذا الذي حضر في لارما وحسب واحد، بطلب صحيح اقر
 صحيحا وحسب هذا، من حضر فيه حصارا على هذا الذي احضر، مع أداء هذا المال
 المذكور في هذا الذي حضر، وحسب بالتمسك بطلب، بطلب هذا الذي حضر، بطلب
 أقر المدعى عليه بما ادعى مدعى، فقدم الأمر، لا حله بطلب المدعى على لارما اليه، وقد
 أقر ما ادعى المدعى، بطلب المدعى إلى لارما اليه، مع بطلب، بالتمسك مدعى هذا الذي
 دكر أنهم موجود، بطلب لا يسمح إليهم، فاجبت إليهم، وهم فلا، ولا بكتب أسماء
 الشهود وأسمائهم، حلالهم بكتبهم ومعتلهم، وسببه بطلبهم أو بأمر بكتبهم بطلب

الشہادۃ بالضرر علیہ علی نصحہ فرخاس حتی یقرأ صاحب المجلس علی الشہود فقلت
 مدی القاضی، وبعظۃ الشہادۃ فی ہذہ المصورۃ، کواھی می دہم کہ این مدعی علیہ،
 وشیئر نیہ سنان، روی امرار حریس بیہمہ وجوہ مفرامہ بطوع وریضت وچینی گفت،
 کہ ہر می است ہر این مدعی، وشیئر نیہ بہ نسب نہار وروسوخ بہاری^(۱) شرح
 متاعصۃ موروون بورن متانہل مکہ چنانکہ دریں محضر بہ گریہ شدہ است، وشیئر نیہ
 المحضر، ولی لارم وحقی واجب بسبی درخت، افرغی درخت، واین مدعی، وشیئر
 نیہ است کبری داشت ودریں اثری رود بطوری

ثم یقرأ صاحب المجلس علی الشہود فقلت مدی القاضی، سم یقول القاضی
 للشہود هل سمعتم بعه الشہادۃ^(۲) ہذہ النی قرئت علیکم^(۳)، وھل شہدوہ کذلک
 من أولھا إلى آخرھا، فإن قالوا سمعنا وشہد کذلک، یقول الفہرست لکن واحد مسم
 یگوی کہ بہمچسں گراہی مینہم کہ خولہ امام صاحب مجلس بر حوالہ او اول تا آخر
 مریں مدعی را ہی مدعی علیہ، واین شاہ نقاضی یا مگر واحد مسم حتی یأنی بلفظہ
 الشہادۃ من أولھا إلى آخرھا، کما قرئت علیکم، فاداً ابو بدیت یکب می المحضر بعد
 کتبہ تسمی الشہود و انسابہم و علاہم و سگہم و مصلاہم، شہد ہذا لاد الشہود بعد
 ما استشهدوا عقب دعوی اندعی، والجلوالب بالانکثار علی المدعی علیہ شہادۃ مستقیمہ
 صبیحہ مصنفۃ الألفاظ و معانی قرئت علیہم جمیعاً، وشار کل واحد مسم موضع
 الإشارات

سجل هذه الدعوى

۱۷۴۷۴ - یکب مد التسمی بقول القاضی، فلان یلک لقمہ واسمہ وسبہ، أقام
 اللہ بوقیمہ، الخولی لعمل المصنف، والأحكام بحاروی وبراہب، نامہ القصاص اہلہا، می
 قبل الخلقان فلان ثبت اللہ بر عد ملکہ، وأمر بصرہ، حضر می مجلسی قضای فی کورۃ

وهذا إذا علم من اليهود عيبه في الشهاده، فإن كان من ضمنهم دعي لم يصح في
الشهاده، يكتب عيبه فبه حسب سعادته، وأثبت في محضر محمد في حريظه
الحكمه قبله، ولم يعم المذني عنه هذا في هؤلاء الشهود، ولم يثبت له
أحد منهم من أم المؤمنين، لا عيبه، ولا أسهل بالمعروف من حالهم من أن يكونوا حجة،
واكتفى بمظاهر عدائهم عداله لإسلام عملا بقوله من يجر لحكمه يظهر النعمان من
أشبهه فدين وعد، من دين رحمهم فلا جدوى، من أن يثبت شهادتهم فيكون منها لإيجاب
البرح قبولها من الوجه الذي بين فيه، وثبت عدمي بسنده هؤلاء الشهود ما يسهل به
غيره من شهادته، لا حسب الشهاده عليه هذا، وأجره ببره ذلك، ومنه
يراد الدعي لبرره، لمعت له هذه الدعوى في كانه له دعي، لسه بات بالدعي، ولا أثر
تخليص، وظهر عدمي عنه من ذلك، لا أن يثبت عدمي شهوده حكمه له عن
هذا اليهود عيبه في شهادته، من ذلك في وجه خصمه في الشهاده عليه، وتثنيه
حين فيه، ولا يثبت عيبه، يكون حجة له في ذلك، فثبت إلى دين واستمرت
الاعتدال في ذلك، والاعتدال في الرمح والرمح في الخطأ الخلل.
واستوفى لإيمانه من ذلك لهذا المذني عن هذا دعوى عيبه بغير إقرار هذا
عدمي عنه ما كان مذکور منه، ووجهه ووجهه منه في هذا السجل، لا أن عليه
وحقه وأجبا يصبح صحيح بهذا دعوى، ويعتمد في دعوى به لهذا الإقرار عطاء
على شوجه للبرح هذا السجل

١٧٤٧٦ بعد ذلك كان اشهود معروفين بالعدله يكتب عيب قوله على
الوجه بين في هذا السجل شهاده هؤلاء الشهود بالعدله، ولا يعرف عدله
سركية اليهود كتب بسنده هؤلاء الشهود للمذني من ظهر عيبه البهري عن
البهري يكتب بشهاده الذين الذين الذين من هؤلاء الشهود لم يثبت فيه
من المذني، من دعوى به عيبه في وجهها مبرأ من كل واحد منهم في مجلس
عصامي مكرره في بين من على سبيل الشهاده والإعلان حكيم، ووجه
بأنه، محمداً في مصحه والمصدق، وألزم المحكم عليه هذا بقاء هذا المان
التي تقرر صلحه وحسنه صفته وعده في هذا المحكم، وبره أن المحكم عليه هذا

وكل ذي حق حقه و قد عرفت ان حجة و شهادته و مرتب بكتابه ٩٠٠ حجة
له حجة و هي ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته

في هذه النسخة و هو ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته

١٧٤٦ - في بعض النسخ ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته

و قد عرفت ان حجة و شهادته و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته

١٧٤٨ - في بعض النسخ ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته
و ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قد عرفت ان حجة و شهادته

١٦٢٧٩ ، عدم الشهادة عليه ثبوت ما شهدوا على ما شهد به بهود دعواه
كان له ، فلم يأت بدفع ، ولا أي بالخصم ، ظهر عنه محبة عن دست ، فالتصريح
الشهود له بالحكم من القاضي به بما استأنه عنه من ذلك ، وثمة ذكر له في ذلك ،
والشهادة عليه لكونه محباً ، فاستحقاق القاضي حقاً لله تعالى ، وبالله تعاضد عن
الزيم والزلل والظنون في خطأ أو خطأ ، وحكم القاضي من الخصم به هذا بحكمته
على المشهود عليه ، سواء أقرار هذا فتدعي عنه ما ذال ، المذكور فيه صحة وجوب
وصفته وعنده في ذلك السجل بهوده مؤلاً ، تيناً لا رماً عليه ، وحذراً جاً بسبب صحيح
لهما المشهود له ، وتضمن المشهود له إياه في هذا الأمر خطأ على الوجه المبين في هذا
السجل مشهود مؤلاً ، يشهد بحضور من عيّن القاضي محضر في وجهها في محضر
عصاه بين الناس في كبره ، حكماً قسره ، وقضاء بقدره ، ومن المحكوم عليه هذا
بسموم هذا لئلا المذكور مبني وخمس ، وصحة وعنده في هذا السجل من هذا المحكوم
له ، وبمرك المحكوم عليه ، وكل ذي حق وحجة ، يدفع على دفعه وحجته على أي شيء يوماً
من القدر ، ولم يكتب به سجن ، والإشهاد عليه ، وذلك في يوم كذا من سنة كذا .
وهذا السجل أصله ، بل أن المسجل فيما بين الناس لا يورث

١٦٢٨٠ ، وقد يكسب هذا السجل بطريق الإيجاز ، فكسب يقول القاضي فلان
أين فلان الشوئي نعمن القصد ، والأحكام إلى آخره ، بيد عدي من ، جه المني يشبه به
المقدمات المذكورة والورث حكمية بعد دعوى صحبة من خصم حاضر أو على
حضر حاضر ، رجب حكم والإحصاء إلى ذلك بيده عدله ، بسبب عدي ، أو شهادة
فلان وفلان ، وقد استعدي عد شيم - وجوار شهادتهم أن فلان أمر أن يدلاو عليه كذا
كذا جاً لا رماً ، وهذا رجب بسبب صحیح ثبوتاً أو رجب الحكم به ، لم يكتف بمسألة
المشهود له هذا عن شهود عليه هذا جسيم ما فرقه المشهود عليه هذا لم يشهد له هذا
محضر مبني ، وفي وجهه حكمت أمرت وقفه بقدره بعد سبب جميع سرائف صحة
الحكم وجوار له ذلك ، عدي في مجلس عصف ، في بين الناس يكون كذا ، وكذا هذا
للمحكوم عليه قضاء ، قال عند كذا وتبركته ، وكل ذي حق وحجة ، دفع على حقه
وحجته ، ودفعه من أي شيء ما من القدر ، وأمر مكتبته ، هذا سجن - جه في ذلك

بأنه هذا محكوم لـ واسعد على حضور مجلس رد في يوم كذا

محضر في إثبات دفع لهذه الدعوى

١٦٤٨١ - بكتب بعد سمية حضر مجلس القضاء في درره بحري قبل
الخاص فلان شوي بعد المصداق والأحكام بيدي، أذم له ناس بهجه يوم كذا
وحل ذلك له ملان و حضر مع من رحلا ذكر له بسمي فلان فدعى هذا الذي
حضر على عبد الذي أحضره معه في دفع دعواه عبد بأن قد ندى حصره معه كمال
ادعى على هذا بدين حبيب أو لا لا له على هذا الذي حضر بشير بهار و يذكر معها
وبوها وعاد

١٦٤٨٢ - وهكذا أقر هذا الذي حضر في خان جبر راقم بدين بدين... لا تارة
فيه دينا على نفسه لهذا الذي أحضره معه تم لأمرنا بهما و حيا سب صحيح جولو
صحت صدقه هذا بدين أحضره معه في ذات بهار و هذا بدين... لا تارة
لذلك بدين دم الله عبه بذلك بعد إنكاره دعواه هذه دعي هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا المذكر على هذا الذي حضر في جليل
في هذه الدعوى لا رة هذا الذي أحضره معه من هذا الذي حضر به القديس
لذلك بدين من حسب صحيح بإقرار هذا الذي حضر ذلك كنه وهكذا أقر هذا الذي
أحضره معه في خان جبر راقم طامنا أقرنا صحيحا و صدقه هذا الذي حضره
خطا بدين فواجب شمس هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر
وطالب بالحرب و سأل مسأله

١٦٤٨٣ - هذا بدين الذي لم يعرض للذي أحضره معه في ندعوى لأهل
و قد كان هذا نصي به بدين بكتب بعد جولو و حاله بدين بدين... لا تارة
و أقام الله هذه بدين بعد إنكاره دعواه هذه و حرق حنكم من " بهذا الذي أحضره
معه على هذا الذي حضر بدين بدين... لا تارة بدين بدين... لا تارة
معه إلى حرم بدين بدين بكتب عشيبي جولو و حله بدين بدين... لا تارة

الدعوى، لما أنه صالحه عنه على كذا، وفيص منه بدل الصلح بتمامه، ووجوه الفسخ كثيرة، فما حاك من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال

١٧٤٨٨ - وإن كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى، فإن كان السبب غصب يكتب كذا، وكذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً وجباً بسبب أن هذا الذي أحضره منه غصب من دناير هذا الذي حضره عنه هذا، فليعلم المذكور أن موصوف في هذا للصبر، واستهتكها، ومادر مثله ديناً في دمه

١٧٤٨٩ - وإن كان السبب بيعاً يكتب ديناً لازماً وحققاً وجباً عن متاع باعته منه وسلمه إليه، وإن كان السبب إجارة يكتب ديناً لازماً وحققاً وجباً أجره شيء - أجره منه، وسلمه إليه، وانفع به في مدة الإجارة. وإن كان السبب كفالة أو حرفة، ففي الكفالة يكتب ديناً لازماً وحققاً، واحد بسبب كفالة كميل له من فلان. وإن هذا الذي حضره أجره ضمانه عنه نفسه في محضر الضمان، وهذا الذي أحضره معه هكذا ليرى وجوب هذا المال على نفسه بهذا الذي حضره بالسبب المذكور، وفي الخوالة يكتب ديناً لازماً وحققاً وجباً بسبب حوالة أماله بها عليه فلان، وقته قبل منه هذه الخوالة فاعلم في وجهه ومحضه، وأخر هذا الذي أحضره معه هكذا ليرى وجوب هذا، مثال ديناً على نفسه لهذا الذي حضره بالسبب المذكور.

١٧٤٩٠ - وإن كان دعواه ديناً يكتب ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك الإقرار، وردده، وهذه صحته. بسبب الله الرحمن الرحيم ويصح صك الإقرار من أوله إلى آخره، ثم يكتب، ادعى فلان الذي حضره على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور به، وإقراره بجميع ذلك ديناً على نفسه بهذا الذي حضره ديناً لازماً وحققاً وجباً، ونصدين هذا الذي أحضره إليه في إقراره بذلك خطأ متارخه. ثم أحب عليه إيفاء حديث المال إليه، وطالبه بذلك

١٧٤٩١ - وإن كان الخوالة أو الكفالة يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمانه أو صك حوالة أو رده، وهذه صحته، ويصح كتاب الكفالة أو الحرفة ثم يكتب، ادعى جميع ما تضمنه الصك للحول إلى هذا المحضر نسحب من الكفالة والقبول والإقرار والنصدين على ما ينطق به الصك من أوله إلى آخره

محضر في إثبات الدين على الميت:

١٧٤٩٢ - يكتب محضر وأحضر معه، خادمي علي الذي حضر علي هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر علي فلان من فلان والد هذا الذي أحضره معه كذا كذا وبنواؤه وبمعه وبما يقع في ذلك ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب صحيح، وهكذا كان أمر فلان، والد هذا الذي أحضره، في حال حياته وصحته وجوار بفرله، وبعد تصرّفاته في الوجوه كلها مائة ألف درهم المذكورة ديناً على نفسه بهذا الذي حضر ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب صحيح، وإن كتب النسب كذا لحوط برأيه صحيحاً، صدّقه هذا الذي حضر فيه خيراً في تاريخ كذا، ثم إن فلاناً والد هذا الذي أحضره معه توفي قبل أداء هذه التنازير المذكورة، فبقي إلى هذا الذي حضر، وحضر من هذه الديار ديناً لهذا الذي حضر فيه مائة ألف درهم، وحدث هذا الموصي المذكور فيه من التنازير له لصد، وهو هذا الذي أحضر معه، وحلف من الحركة في حاله في يد هذا الذي أحضره معه من جس هذا المال المذكور منه مائة ألف درهم، المال المذكور فيه وزيادة، وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك، فوجب عليه أداء هذا الدين المذكور بما في يده من هذا المال المذكور من مائة ألف درهم، إلى هذا الذي حضر، وطالبه بذلك، وسأل مسأله عن ذلك، فبسط رسم المحضر مع نقطة الشهادة على وفق الموصي

سجل هذه الذموري.

٧٤٩٣ - يقول القاضي فلان حضر، وأحضر معه، وبعد الذموري بعيناه، ويذكر اسمي السهود ونقطة الشهادة، وحلّالة الشهود، وأنه من شهادتهم بظاهر عدالة الإسلام، أو تكريم عدولاً أو لشرب عدائهم معميل، ارتكب إلى بركة وحكم، ثم يكسب وحكمته لهذا الذي حضر علي هذا الذي أحضره معه بنوب أمر هذا شوقي المذكور فيه حال حياته وصحته وبعد تصرّفاته لهذا المال المذكور فيه ديناً على نفسه لهذا الذي حضر، ومصدق هذا الذي حضر إياه فيه تاريخ كذا، المذكور فيه، وبقرائه قبل أن يمشي من المال المذكور فيه، وفي يده ما فيه وفاء يمثل هذا المذكور فيه، وزيادة شهادة

هؤلاء القسوس والسلميين في حكمنا أبرمتهم، ومقتضى سوابق دلت كنهه، فبأنه استعدهم
قضاء شاذه مستجدة من انظاره، فله وجبته في مجلس قضاء من الناس في كورة
بما يري بمقتضى من هذا من سوابق في وجهها، وكلف الحكم عليه هذا القاء هذا
لدينا المذكور به من تركه أب، المتروكي في يده إلى هذا الذي حضر، وبه السجل

محضر في إثبات لدفع لهذا الدعوى

١٧٢٩٤ - حضر وحض معه، وأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره
معه في دفع دعواه، ما وجدته عن هذا الذي حضر، وبذلك أن الدوا المحصورة معه في
دفع دعواه أدعى على هذا الذي حضر له كان له حتى أبيه، بعينه الذي في الدعوى من
أدعى هذا الذي حضر عن هذا الذي حضره معه في دفع دعواه هذه، وبذلك في هذا
الدعوى قبل هذا الذي حضر، لأن هذا الذي حضره من به سوابق المذكور
بأنه في هذا محضر هذا حاشه هذا المذكور في بعض صحيح، وهكذا أبر
هذا الذي حضره من حال صحته وثبات عقده بقصده الدائم من أبيه المتروكي
هذا قضاء صحيح، وبأنه لا دعوى له على هذا المتروكي بوجه من الوجه وبسبب من
الأسباب أبرر صحيح حاشه، صدقه المتروكي هذا في حاشه، وأن هذا الذي حضره
من دفع دعواه انصوبه قبل هذا الذي حضره بعد ما كان الأمر على ما وصفه سبطه غير
محقق، وبه الحاشه

١٧٢٩٥ - وبأن يكون دفع هذا الدعوى أبراهه المتروكي عن جميع الدعوى وبأن
آخر عدم ذلك في هذا، ونكتب على محرم ما كتب غير هذا، ساجد هذا المتدعي يكتب
بعد التمسكه غير التمسك المذكور في هذا، ويكتب التمسك من سببه محضر عن محرم ما
كتب على هذا من ١٥٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠
الذائع في صوفه بعد هذا الذي حضره عن هذا الذي حضره معه شهادة هذا والشهود
الذين في هذا، بحسب من هذا من أشخاص في وجهها، وبهم السجل على ما بينا
على هذا

أما الأرض التي هي من جميع كذا حدودها كذا، أو القدر التي هي من جميع كذا حدودها كذا
 بجميع حدودها، وحدها كذا، هذا الذي يختص به، وهي يد هذا الذي يختص به معه غير
 حي، وهذا الذي يختص به في عدم من ذلك، ولا يجب على هذا الذي يختص به معه غير
 به من هذه الأرض المحدودة، أو هي هذه التي المحدودة في مختصر الدعوى، وأما
 إلى مختصر الدعوى وتبليغها إلى هذا الذي يختص به، أو ما له بالمثل، أو ما له معانته على
 ذلك، فبالإضافة على دعوى هذا الذي يختص به معه من دعوى هذه، فبالإضافة على
 جميعها كذا دعوى مكد إلى ما بين حقه ملك من ملك ربح من است، وإلى
 مدعى سبب في سبب، مختصر الدعوى هو ذكر أنهم سبب، ومباني الاستماع إلى
 شهادتهم، وهم الأول، والثاني، والثالث، يكتب على حدوده، يتألف من دعوى مختص
 الحكم، ثم يكتب، حكمت بهذا الذي يختص به على هذا الذي يختص به معه يكون
 الأرض المحدودة في هذا السبب، أو يكون الدار المحدودة في هذا السبب، أو
 قناتها وحقوقها، وما إلى ذلك من سببها من حقوقها ملكاً، هذا هذا الذي يختص به
 هذا الذي يختص به غير من شهادته هؤلاء كشهود شهادته، وقصبت بتكليفه عليه
 شهادته بعد ما رجعت في سبب من هذا هؤلاء الشهود إلى من له سم الشهادته
 والتزكية بالناحية، فبالإضافة، وبعد ما رجعت دعوى المدعى والناحية الشهادته
 على اسمه الدار الذي عليه مدار الدعوى بالناحية، فبالإضافة، فبالإضافة، فبالإضافة
 الشهادته، وكان هذا الحكم وهذا القضاة هي من محسب قضاة هي كذا دعوى حكماً
 ثبوت، وهذا، فبالإضافة، مستحسناً ثم قد صحت وهذه محسب من محسب من محسبين
 وجوهها، وكنت لمحكوم عنه هذا بقصوداً من هذه الأرض المحدودة، أو هي
 هذا القدر المحدود، لمحكوم به، فبالإضافة، فبالإضافة، فبالإضافة، فبالإضافة
 الأمر الشرح، وبسم السجل على هو ما بين من قبل

محضر في دفع هذه الدعوى.

١٧٤٩٨ - إن كان مدعى عليه يدعى الشراء من مدعى، يكتب مختصره مختص.

والدعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه عنه، فإن هذا الذي أحضره معه كان ادعى هذا الذي حضر أولاً، ويكتب دعواه بضمه، ثم يكتب - فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره معه مبطل في حله المدعى، وهو صفة فيه قيل هذا الذي حضر، لأن هذا الذي أحضره باع حقه بعد نصره في الوحي، كلها هذه الدار المحلولة بعد دها وحفر لها ومراقها التي هي لها من حفر لها في دفع دعواه الوصوفة فيه من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحلولة فيه ملكاً وحقق لها الذي أحضره معه، وفي يده بكذا، ديناراً بيتاً صحيحاً، وأن هذا الذي حضر اشترى منه بعد دها وحقوقها ومراقها. شيء من لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه ثم اشترى صحيحاً حال توثق تصرفاته في الوجود كنه، وتفاصيلها أيضاً صحيحاً

١٧٤٩٩ - وقد ادعى إمام الذي أحضره مع ذلك يزاد في نكبات عقيدته قوله وتفاصيلها أيضاً صحيحاً، وهكذا أمر هذا الذي أحضره معه في حال جرار إقراره وتثبوت تصرفاته في الوجود كلها هناك بجران هذا البيع والشراء، الوصف من فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الصيغة المحلولة فيه، أو هي هذه الدار المحلولة فيه بعد دها وحقوقها ومراقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور. به حال بعد تصرفاتها في الوجود كنه، وبجران الفاضل يسما فيه إقراراً صحيحاً شرعياً صدقة هذا الذي حضر فيه خطاباً، وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الوصوفة فيه قل هذا الذي حضر بعد ما كان الأمر، كما وصف فيه مبطل غير محق، هو يجب على هذا الذي أحضره معه ثوب هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر، وبذلك الثمن من له فيه، وطالبه بذلك، ويتم للمحضر

١٧٥٠٠ - وإن كان الذي حضر ادعى شيئاً آخر تدفع هذه المدعى، بل أن ادعى أن الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحلولة الوصوفة فيه، يكتب في مرامحه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه، أن ادعى هذا الذي أحضره معه ملكية هذه الدار، فبعد له فيه قبل هذا الذي حضر سابقاً فيه، لأنه هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحلولة فيه بحلولها إلى آخره من هذا الذي حضره أو يكتب، اشترى بكذا، فلما، وأن هذا الذي حضر أي أن يكرها منه، أو أي أن يبيعها منه

وكانت اسيرة مع رافضيه هذه الناحية المحلولة فيه من هذا الحضر من ارامه يكون
الدار المحلولة فيه يدعى الدار الحضر ويعد ما صدر هذا الامر منه فهو يسطر في
هذه الدعوى غير محلي وهم

مجل هذه الدعوى تدعى بكنته

١٦٥٠٦ - حضر النسخ ودعوى الجمع سلب على حضر م - ١ في هذا إلى
ووضع حكم به بكتب وحكمت شيوئ هذا التبع او تصرف فيه بهذا المدعى القديم
على المدعى عليه المدعى بشبهه هؤلاء الشهود المسمين فيه بحضر م فحين
تقدم صديق في وجهه في مجلس قضائي سدادى بين الناس رسم السجل

١٧٥٠٢ - وكان هذا لدى حضر أو دفع دستور هذه الدعوى سدادى
تدعى المحلولة من حل م بكتب دعوى م ابنى حضر في دفع دعوى هذا الذى
أحضره معه أنه دعوى م لدى أحضره هذه ملكه الدار قد فلان هذا الذى حضر
سابقه معه ؛ لـ هذا لدى حضر اسرى هذه الدار المحلولة م فلان ا ب فلان
ابن فلان كان يملكه بكدا ، واه م سدادى قد دفعى هذا الذى أحضره معه ، وهم للحضر
أى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

محضر فقه دعوى الدار مير ت على الأسم

١٧٥٠٣ - حضر وأحضر قادمى هذا السجل حضر من هذا لدى أحضره معه أن
الدار التى في موضع ك ، حارود كذا مسودة ، حقوقها رسم بيت الس من جهة قها
قلب ملك لولده فلان ابن فلان القلاى ، وحققا له ومعه ، ولحق نصره إلى أن
حلت وحلف من الولد ثناء بصلبه ، وهو هذا المدعى ، أنه بجهده ، أو ما سواه ،
وحضرت هذه يدو بين يده ، صدها وحقوقها مير تانه عر أبيه المذكور اسمه ومعه
هـ بـ واليوم هذه له امين حدودها ملك هذا المدعى ومعه ، السبب المذكور ، ومي
به هذا الذى أحضره ، معه غير محلى ، وهذه الذى أحضره معه في عقم من دشت ، فراعى
عليه حضر يده في هذه م . امين حدودها وتسلمها من هذا المدعى ، وثالبه بذلك ،

محضر في دعوى هذه الدعوى.

١٧٥٠-٦ حضر وأحضر ناضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دعوى دعواه هذه، فإن هذا الذي أحضره معه كان ادعى أولاً على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا، حدودها كذا، رثا على أبيه، ويعهد دعوى بمهامه، ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن دعواه هذه سائغة على ما أن والد هذا الذي أحضره معه قلال ابن فلان من كان ماخ هذه الدار للحدود، في هذا للحضر في حياته وصحته من هذا الذي حضر معه بقاء صحيحاً، وهذا الذي حضره غيرهما من هذا التمس المذكور ثمه صحيحاً، وجرى التقاضي بينهما بوجوب نصحه، واليوم هذه الدار الحدودية فيه ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وجمعه، أن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه ما كان الأسر على ما وصف في مظل غير محو، هو حب عليه الكف عن ذلك، وسأل مائته من ذلك، وسئل

سجل هذه الدعوى.

١٧٥٠-٧ بكتب عند حكم. وحكمت بقبول هذه الدعوى على من سوف فيه لهذا الدعى، الدفع على هذا الذي عنه الدفع شهادة هؤلاء اليهود ليس به بحضر من هذين الخاصين في رجوعهم في مجلس قضاءي هذا بخاري، وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه، وركن التعرض للمحكوم له في ذلك، وبسم السجل

محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً

١٧٥٠-٨ حضر وأحضر رمي به هذا الذي أحضره معه من وسط الجنة يقال قلعة لوما إلى منحوت بحرين على كنده اليسرى في صوره هكذا مرفقه مائل إلى اليسرى قام لذلك معجن الهمد في أثر جدران مقطوع رأس أنه اليمى من الطريق يقال قلعة موقفاً محضر مجلس هذا الدعوى للوعود في المشار إليه، ادعى هذا الذي حضر

السجل، ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تأريخ السجل: «بوق فلان القاضي سمرقند»
 هذا سجلي إلى غيره، ثم يكتب: «فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن
 هذا الذي حضر كان: اقترى من هذا الذي أحضره معه هذا الم دون المؤس الموصوف في
 هذا السجل المحوّل مسخته إلى هذا المحضر بكفا حرمته، أو بكفا مبدراً، وأنه كان ياعه
 معه به، وألهمها كان قد ناقص، ثم إن فلان ابن فلان يعي المسحوق سحق هذا البرقود
 بعينه من يد هذا الذي حضر في مجلس المحكم بكونه سمرقند عند قاضها فلان بالنية
 الصالحة التي عاص عنه، لهذا المسحوق على هذا المسحوق عليه، وجرت أحكامه بهذا
 البرقود لهذا المسحوق على هذا المسحوق عليه، وأخرج هذا القاضي هذا البرقود من يد
 هذا المسحوق عليه، وسلمه إلى هذا المسحوق كما ينظر في السجل المحوّل مسخته إلى هذا
 المحضر، ويكتب السجل من أوله إلى آخره تاريخه المؤرخ فيه، وإن قاضي بلدة سمرقند
 فلان ابن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحوّل مسخته إلى هذا المحضر كان
 قاضياً يومئذ بكونه سمرقند، نال القضاء بين أهلها من قبل الخانات للبلاد، وأن لهذا
 الذي حضر حتى الرجوع على هذا الذي أحضره باليمن المذكور فيه، وهو في علم من
 هذا الإمام حقائق عليه، فراجع عليه رده هذا النفس الذي قبضه منه، وطالبه بذلك.
 وسأل حاكمه، فقال فلان: مرة في سجل علم موت، ومرايكسي حرمي»^١ «داني
 ثبت

سجل هذه الدعوة:

(١٧٥٢) - يكتب صدر لسجل على الرسم، وبعد دعوى المدعي إلى جواب
 المدعي عليه من لزم سجل عدم مسته، ومرايكسي حرمي داني مسته، ثم يكتب
 فاحضر المدعي بمرأ ذكر أنهم شهوده، وهم فلان وفلان وفلان، وسألت الاستماع إلى
 شهادتهم، فاجب إليه، واستشهدت الشهود هؤلاء، لشهادتهم تعيب الدعوى من
 المدعي هذا، واجواب من المدعي عليه هذا بالإنكار من مسته قلوب عبيهم، ومضمون
 تلك المسحة، كونه مبدع كأي سجل وأشار إلى السجل الذي رده المدعي هذا

سجل قاضی سمرقند است اینک دم و سبب و درین سجل مذکور است، و مضمون وی حکم، و فصلی بی خاصی سمرقند حسب حکم کرد مرین مستحق را باین است که صحت وی درین سجل مذکور است بر این مستحق عیبه و آن روز که قاضی حکم کرد به این که محصورین این سجل است و ما را برین سجل گواه گردید، وی قاضی بود سمرقند ملاذ قضایان این وی و ملتو^{۱۶} بالکله علی وجهی رسید و ما علی سبب، صحت شهادتیم و آنچه بی محصور الجبلدی دیوان حکم شدی و رحمت می انتم و ما علی تحوالهم الی من اینه رسم ترکیه بالاحیه، حسب اثنان منهم ای العبدان و جوار الشهده، و عهد للاث و للاث، و ثبت عندی شهادة عدین العدین ما شهدنا به علی ما شهدنا به، فأعذت شهود عیبه عند بشوت ذلك، و بکنه من یراد الدفع، فلم یأت بالدفع الی یومه، و حکمت شریعت حد السجل النسخ فی أنه سجل القاضی ملاذ، و این محصوره حکم، و آنه کان یوم هذا انکم للمعرف فی یوم (مسجد عیبه ناقد القضاء مذکوره محصوره، و اصعب حکمته الموصوف عیبه، و حکمت مصححه محصور من التمتع محصور فی وجههما، و ظننت للمستحق علیه، و هو حد الذي محصور فی دار جرج قاضی مذکور به علی حد الذي أحصره بعد ما سحب العهد الذي کان محصور یرسهما، و کان هذا السجل الذي اوردته هذا الذي محصور، و حولت مسجده فـ محصوراً و ثبت حکمی هذا مشأاً الله، و أسعدت علی ذلك محصور محصور، و کان ذلك کله فی مجلس قضاء فی قزو و محاور فی جرج کفای شهر کذا

۱۷۵۶۶- و در کمال مشرعی لرودون باغ الرودون من رجل آخر تم ان التفتري الثاني ذهب البرودون الی سمرقند و ذهب معه بکنه و هو مشرعی لأرض، فمسنح رجل الرودون علی مشرعی الذي فی مجلس قضاء محصور من بدنی قاضی سمرقند بیبة عدلة اقامها علیه، و نفس قاضی سمرقند ملاذ رودون ندی به لمسنح علی المسنح علیه، و نفس المستحق علیه بالرجوع فمسنح علی بکنه، (هو مشرعی الأول، و کتب قاضی سمرقند مستحق علیه، و هو مشرعی لأول سجلا بالرجوع علیه، فجاء المشرعی الأول، مسجل الی قاضی محوری، و حضر بکنه و ادان الرجوع علیه بکنه، و بعد الاستفاد و السجل، و وقف الحاجة الی باب السجل، و کتب للمحصر بکنه

الصورة ، حضر فلان يمين المشتري الأول ، وأحضر معه فلان ، يمين البائع الأول ،
فدعي هذا الذي حضر عن هذا الذي أحضر معه فلان الذي أحضره كد باع من هذا
الذي حضر برده ، ن سببه " كد يمينه بكدا هرهه لو جهاز " ، وأن هذا الذي حضر كان
لشترى هذا البرد من بهد ، اسس المذكور فيه ، وحرى النجاشي يمينه ثم إن هذا الذي
حضر باع هذا البرد من فلان ابن فلان ، يمين انصرى لأحر ، ثم إن فلان ابن فلان
يمين النجاشي حضر مجلس القضاء بكونه سرقه فلان فاميب فلان ابن فلان ، وأحضر
معه فلان يمين بشري الأخر ، ودعي هذا المشتق علي محضرته وبمحضرته هذا البرد
المذكور شبه أن هذا البرد ، وأشار إليه ملكه وحقه ، وفي يدي هذا الذي أحضره بغير
حق ، فأبكر لدعي عنه برده ، وقال بالقارصة ابن بردون مدعي به ملك من است ،
فأقام المدعي هذا به عدالة على وقف دعواه محضرة هذا المدعي علي ، وبمحضرة هذا
البردون المذكور شبه في مجلس القاضي سرقته ، وهذا المذكور له وسه وسبه فيه ،
فسمع القاضي بينه ، وبإلهي شرطي ، وحكم للمشتق بكونه سبه وسبه به على
المشتق علي المذكور بمحضرته ، وبمحضرة البردون مدعي به بمكة البردون المدعي
به ، وأخذ به البردون من هذا المحكوم عليه ، وسلمها إلى هذا المحكوم به

١٧٥٢٢ - وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاصب بكونه سرقه
ونواحيها عدد أعضاء ، والأعضاء يمينها من قبل فلان ، ثم إن فلان المحكوم عليه
يمين لشترى الآخر رجح عن يمينه هذا الذي حضر بالسن الذي عده ، وذلك كذا في
مجلس قضاء كورة سم له من القاضي المذكور ، واشتره من بكما له بعد جريان الحكم
به لهذا المحكوم عليه على هذا الذي حضر بكونه " الذي عده عن إليه من ثلث
مرات ، وبعد ما مسح العبد الذي جرى يمينه ، وأعطى له خروج بالنصر الذي اشترى"
البردون منه ، وتقدم ، ودبت كد - وقد طلق ثلث كله مضمون السجن الذي قورده هذا
الذي حضر مجلس هذه الدعوى ، وهو سجل القاضي سرقه فلان ، وأشار إلى تسجل
الذي قورده مجلس الدعوى ، وإي لهذا الذي حضر جرحه على هذا الذي أحضره
بالتنمين المذكور به ، الذي كان أداه إليه وقت جريان هذه المناجحة المذكورة فيه ، وطانية

(١) حكاه م ط ، وكان في الأصل ، فيه ، وفي م - فيه

(٢) حكاه م ط ، وكان في الأصل وم اشترى

بذلك، وسأل مسأله عن ذلك، فقال: قد مر أن سجن علم بسنة ودان من مدني
جبرون دني بسنة، ورد ادعي لفتي حضر هذا امر الله بهم شهيداً، وسأله
الاستدع إليه

١٧٥٧٤- سجل هذه الدعوى على طوجه الذي كتب أولاً غير أن في هذا السجل
يذكر حكم خاص صدر في دعوى المسدق الأولى من هذا الذي كتب بسنة أخرى
للسجن لأن علي سجل الأجاز يكتب فاضي مدني في شهر سجل ادني حقه
المحكوم عليه من مع هذه بقا فلا أن فلا فاضي مدني وهو يجب أن يكون في
عدق من ثوبه الذي تكتب به المحلات المحكمة والبراد اسرعه ان المحكوم عنه
مدكور اسمه وسنه في بعض هذا السجل كان شري من مدني مدني محكوم به المؤثر هو
باطنه ومنه من دلائل ان فلا فان هذا المحكوم عنه نكاحاً، وهذا النسي المذكور في
باطنه هذا السجل، وله ثاب باعه به بيده النسي المذكور به، ثم ما محكوم عليه هذا
الذكور في بعض هذا السجل على مائة هذا المذكور في بعض هذا السجل في بعض
المحكوم به محكم عليه بالكون عن النسي بقا فلا ان ثاب به ما كتب للمعد الذي
شري بهما في هذا السجل، وأما في المدع عنه هذا السجل على مائة فلا أن
لكن في الذي في النسي من هذا السجل أمر ما يكتب هذا السجل على ظهر هذا
السجل حقه من حقه هذا السجل، فأنه على ذلك حضور بعض السجل النسي
على هذا السجل أيضاً غير ما كتب في السجل مدني لأن علي هذا الذي حضر

محصر في دعوى حرية الاصل

١٧٥٦٥- حضر مدني هذا السجل في مدني مدني في النسي مدني مدني ذكره
يسمى فلا ان في فلا ان وهو رجل ساجد يكتب حقه بهما به، وأما من معه
وخلد في السجل فلا ان، مدني هذا السجل حضر علي هذا السجل مدني مدني هذا
الذي حضر من الاصل ويعدون في هذا السجل حضر من فلا ان فلا ان، وهو كان حر
الأملي، واسم فلا ان في فلا ان في فلا ان، وهي كتاب سره لأصل أيضاً وهذا الذي

حضره الله وأعلى درجاته بوجه آخر من هذين ثم مر عليه، لا شيء أبويه هذين رضي الله
وأولهم الثاني أحمد، معه يسره ويستجده يعبر حتى مع عامة الناس، ثم حب على هذا
الذي أحضره معه يسره، من هذا على حصره وظلالته، لا شيء من ذلك من
ذلك، هناك أحباب، هذا من حاضره أمه هناك من سنة، رفق من سنة ومزاد
أولهم وعلمه به، من هذا الذي حصره من ذلك أنهم سجدوا، وألقى الأسرار
ألى شهادتهم، هم هذا، من وفلان، وأحب إليه، سجدوا سجدوا، فسجدوا
سجدوا من حصره بعدة الألفاظ والأشياء من حصره من حصره، وهذا من ذلك
أنسجاني حرم

سجل هذه الندوة.

١٧٥٢٦ - كتب من الحفل على الرسم، ويخلف الدعوى من حصره من حصر
بمنه، ويكتب اسماء اليهود والأشياء التي حصره، ويكتب بعد الأسرار، وحكمته
لهذا الذي حصره على هذا، من حصره من حصره من الأسرار، وبوالد من حصره
و، لا شيء، من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
الرق، ومن الحفل

محضر في دعوى لعن على صاحب اليد من حصره من حصره

١٧٥٢٧ - وهي من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
كان يملكه من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
صاحبها من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
على حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره
من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره من حصره

سجل هذه الدعوى.

١٥٦٨ - يكتب على بحر ما تقدم ويكتب بعد الأسجد ، ويكتب لهذا الذي
حضر على هذا الذي أحضر معه وكان هذا الذي حضر حراً ما كان معه من مولي عبده
تكتب المذكور السجدة ، هو الحق ، الذي أحضر مع نفسه ١٤ ، وسلمان دعوى
هذا الذي حضر بعده هؤلاء الشهود

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعثاني من جهة غيره .

١٧٥٩ - دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه ، هذا الذي حضر
كان مملوكاً ، مرفوعاً لعل من فلاه لعلاني . وفي ٨٥ رنة . حضر في . وأولاً أعتقه من
خالف ذلك ، ولم له موجد ، من نوحه ما كان معاني . و . من موانك . وحسبنا والله وحده
من أقم حياض . وكان هذا الذي حضر حراً لعلنا لأعني المذكور ، من نوحه حرمنا
أب . وأ . هذا الذي حضر ، وسعيه مع عبده حرمه خلفاً بدم ، . وأجاب غيره
في ٨٥ رنة لعلنا لعلنا

سجل هذه الدعوى

١٧٥٠ - على بحر ما تقدم ويكتب بعد الأسجد ، ويكتب لهذا الذي
حضر على هذا الذي أحضر معه ، وكان ذلك عبده من مولي شقيقه
تأسبب المذكور السجدة ، وهو الحق لعلنا لعلنا ، من حرمه من ماله .
و . دعوى هذا الذي حضر معه لعلنا ، ويقتصر به هذا الذي حضر معه من
هذا الذي حضر إلى غيره

محضر في إثبات العرق

١٧٥١ - حضر ، أحضر مع نفسه وجلاهد ، . وأب . وبدر حليمه ، ثم يذكر

فادعى هذا الذي حصر على هذه يدعى أحصره معه أن هذا الذي حصره معه ممنوك هم
الذي حصره ومرو به ، فلكم سبب صحيح ، وأنه خرج من حاصره ، لم يجب عليه طاعته
والانقياد له في أحكام مرو ، وعنده بذلك ، وسأل مسئلة ، وبم يحصر

سجل هذه الدعوى .

٥٤٣١ - عن نحو ما تقدم ، ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي
حصر على هذا الذي أحصره معه يكون هذا الذي أحصره معه ممنوك هذا الذي حصره .
ومرو به معه ولا ، فهو لا حجب . ويكون هذا الذي حصره معه في الانتفاع من
طاعة هذا الذي حصره في أحد الثرى ، وأمر هذا الذي أحصره معه ، لا تقبل لهذا
الذي حصره في أحكام ، ولا الطاعة له ، ويتم العمل ، ولا ، يحكم الثرى ولا .
الحيل قدس حصر يدعى عنه من استقر فيه نفسه ، لا قبل ذلك لا يحكم الثرى
ولا يكتب العمل

محصر في دفع هذه الدعوى

٥٤٣٢ - جهنم بدفع هذه الدعوى طرق أحصر ، يدعى يدعى عليه حربه
الأصل لنفسه ، ومروه كسبه حصر وأسفر ، فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي
أحصره معه ، يدعى دعو ، قبله . وأن هذا الذي أحصره معه كان ادعى عليه أنه حصره
والموكة ، وأنه خرج من طاعته ، وطاعته بالطاعة . فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي
أحصره معه في دفع هذه الدعوى عليه أنه حر الأصل والدعوى ، أن ما دلائل على طلاق
ومه فلا بد من طلاق ، وهما كذا حر الأصل ، وهذا الذي حصره وكذا على
مراش حليل الأربى من لم يعلم عليه . لا على الأربى حدين . وقد كان هذا الذي
أحصره معه في عدم من ذلك ، وأنه في مطالبة هذا الذي حصره ، بالمطالبة له ، ودعواه
الرى قبله ، والحد على ما ، يدعى عليه مطلق غير محقق . واجب عليه الكف عن ذلك ،
بذلك ذلك ، سألته مسألته عن ذلك مسئلة ، وبم يحصر

سجل هذا المحصر

١٧٥٢١ - يكتب بعد لونه وحكمته لئلا يحصر عن هذا الذي أحصره معه
 جميع ما نسب عاصي من دعوى الملاح إلى دعوى عاصي الذي يحصر لدفع دعوى هذا
 الذي أحصره معه الرق عليه، ويكون هذا الذي يحصر حر لأصل، وبغضلان دعوى هذا
 الذي أحصره معه رقى عليه شهادة هؤلاء الشهود المسمين بعد ما سهرت عندهم عندي
 فتدبر من ذب ربه المدينين بالباعية على ما شهدوا به بمحصر من المحكوم به وشكروه
 عليه هدير ثم وجوههم ثم مجلس قضائي، وحكمهم بمنازلي، وتخصيب بضممة ذلك
 كله، ومحصر يد محكوم عليه عدا على المحكوم له بأخره هذا، ويجب عنه حاجته،
 وأطلب للمحكمة عليه هذا بالرجوع عنى بآتمه بكان له استبراه من غيره، وبتمهله
 المحمي، وتطاعت العفة، لأن كل حري يبيها ويسم المحصر

١٧٥٢٢ - قالو: وهو كسر موضع وقعت احتاجه إلى إثبات المحرقة من الأصل،
 بحيث أن يكون أنائب بطريق الدعوى بأن يدعى صاحب اله، الرق على أمانته، ويقسم
 اليه، ثم يثبت المثلوث حريته بطريق الدفع، لأن هذا نبيه وترى إلى الصواب، لأنه
 بذلك إثبات المحرقة بطريق الإيداع، بأن يدعى رجلاً عنى بجان أنه حر لأصل، وأن هذا
 الرجل يستعبد، وأنهم أليه عنى حريته، كأن في قول هذه البيضة شبهة وكلام، لأنه إذا
 لم يمسح به إلا بالبرق، أو بمبادته فلم يمسح به، ويدفع راسهم كالأقول لموله من
 حرية الأصل فكيف يسدح به البيضة على حريته، وحريته نية ببول، فالأصوب ما
 ذكرنا

١٧٥٢٣ - قوله الثاني: أن يدعى المدعي على الرق، عاصي من جهة مدعى الرق،
 بصورة كسبه محصر وأحصر، فادعى هذا الذي يحصر عنى هذا الذي أحصره معه في
 دفع دعواه، ويدعى مدعى الذي أحصره الرق على عدا الذي يحصر، ثم يدعى المدعى
 هذا الذي يحصر عنى هذا الذي أحصره معه في دفع دعواه عنى هذا أنه حر لأنه كان
 مخلوقاً وحرثوك بعد، أي أحصره، وأن هذا الذي أحصره، غنمه في حال جود لم يضره لأنه
 في الرجوع كلها، عن د صحتها جائزاً بعد أن لم يضره من، وأطلب ثوابه ومروءاته.

وبصار هذا الذي حصر حرسه هذا (يعني) وجه الذي حصره مبطل في معناه
هذا الذي حصره بالعام والخاص له في الحكم لقرى، ويتم الحكم

١٧٥٣٧ - محل هذا الحصر على نحو ما لا أن انقاضي، كتب في الحكم
مهنًا، وكثر هذا الذي حصر حرسه بالكفاية باللبس المذكور فيه، وهو غطاء هذا الذي
أحصره مع وكثره مختلفًا بساتن لا جزاء بهذا النسب، وتكون به الإغناء المعروف فيه
ملكًا لهذا الذي حصره، ويتم الحكم

١٧٥٣٨ - توجه البنية أن يدعى عليه الرق الاعيان من جهة هذا
الذي لرق، ص ١١٦٥ - حصر وأحصر حادي هذا الذي حصر على هذا الذي
أحصره معه في دفعه مناه، فلهذا الذي حصره كان عندنا من أن فلا
يعتبر، وأنه أعنف، من حصره ماله وملكه صحتًا بحصره بدل سعاد توجه له، وطريقًا
لمصته، وهو كالم اسم غفده، وشديده حذله في حاله صحتة وجواز نصه في
الوجه كلها، واليوم هذا الذي حصره حرسه هذه الإغناء المذكور المعروف فيه إلى
أجوه

محل هذا الحصر على نحو ما يينا: لا أن انقاضي يكتب في الحكم، وحكمه
بحرية هذا الذي حصره بالنسب المذكور فيه، وقد أعيدت فلا في الثاني، وكثر
هذا الذي حصره من فلا في الثاني يوم الإعاق، يكتب فيه، به الحكم

محضر في دعوى تدبير المظن.

١٧٥٣٩ - رحن در عهد غير مطلقًا، مازة في التدبير وحلف ورتة.
وأكثر من ذلك، المهم تدبير، واحتاج الأمر إلى إيراد ذلك في حقه المحصر
يكتب الذي هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه أن هذا الذي حصره كان عيانًا
مملوكًا غلام ابن فلا في الثاني، وأند هذا الذي أحصره معه، أن فلا في الثاني
هذا الذي أحصره تدبر في حقه صحتة وصحتة وجواز صحتة، أن في بوجوه كلها عسفا
دره تدبير مطلقًا، وأن فلا في الثاني هذا الذي أحصره معه مصادره وحصر هذا الذي
حصره مصادره، وقد خفف فلا في الثاني هذا الذي أحصره من أنه كثر ماله ما

تساعدين حكماً أبرمه، ومفءةً قلعه، ويتم المسجل، وإذ نفسي القاضى على هذا التوجه، يتبين الحق من حقى حتى لو حصروا، وأنكر الإعتاق لا ينصب إلى إنكاره، ولا يحتاج العبد إلى إقامة البرينة على القرلى، لأن المسهوده ادعى حربه التساعدين على اليهود عليه، وقد صرح منه هذه الدعوى؛ لأنه لا يتمك من إثبات حقه حتى اليهود عليه إلا بعداً، والمسهود عليه نكر ظنك، وصح منه إنكار؛ لأنه لا يتمك من دفع الشهود عن غشه إلا بإنكار حربه

١٧٥٤١ - والأمر أن من ادعى حقاً على الجاهل ولا يوسس إلى إثباته إلا بإثبات سبه على الغائب بشعب الجاهل حصناً من الغائب، يصار إقامة البرينة على اليهود عليه كإقامته على نوى الغائب

مسجل هذا المحصر

١٧٥٤٢ - أورد على سق ما تقدمه، ويكتب عند ذكر الحكم، وحكمت لهذا الأمر حضر على هذا الذى حصره مع جميع ما ثبت على من يدبر دلال، والدها هذا الذى أنحصره مع هذا الذى حصره على كونه مملوكاً مرفقاً له من مخالف مال ومطلة بغيراً صحيحاً مطلقاً لا يد له، وبحرية هذا الذى حضر جرب دلال، وبندوب دلال والدها الذى أنحصره من الشرك من ماله من يد ولونه هذا الذى حضره ما يجرى هذا الذى حضر من ثلثه، وأن هذه الذى حضر حر اليوم، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء مشاهة هؤلاء الشهرة المسير بحضر من عيني في الجاهل من روجهما حكماً أبرمه، وقضاء هذه إلى غيره

محضر فى دعوى لنكاح

١٧٥٤٣ - دالم بكر مسرة أزوج، ولم يكن من يد أحد، انتهى رجل نكاحاً، ويرعى من الرجل أنه دخل بها، وطرفاً شكر نكاحها، ودفع الحاجة إلى إثبات

التكاح، وكنته المحصر، يكتب محضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة. كرت أنها تسمى
 ثلاثة بنت فلان، فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة
 التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر، وصكوحته وحلال، ولم يخلو به تكاح صحيح،
 زوجت نفسها منه، كونه عاقلة بالغة تافهة للتصديقات في الرجوع كلها حالية عن
 التكاح والمدة من جهة الغير من هذا الذي حضر محضر من الشهود الرجال الأحرار
 البالغين العقلاء، يسمون على صداق قذا، وأن هذا الذي حضر تزوجها في حال نموه
 نصرته في الرجوع كلها في مجلس التزويج هذا بمحضه أو تلك الشهود الذين كانوا
 حضروا في مجلس التزويج على هذا الصداق المذكور فيه نصه تزويجا صحيحا، وقد
 سمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام الشهود الذين
 وهذه المرأة التي أحضرها اليوم امرأة هذا الذي حضر، وحلاله بحكم هذا التكاح
 المصروف فيه، وتنتع من طاعته في أحكام التكاح بغير واجب، فواجب على هذه المرأة
 التي أحضرها معه طاعته هذا الذي حضر في أحكام التكاح، ولا يبعد له في ذلك،
 وطاعته بذلك، وسأل مسائلها لمساكت.

وإن لم يكن الزوج دعى بها تكاتب في المحضر دعى هذا الذي حضر على هذه
 التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة وبكرته وحلاله، ولا
 يبرأ من ذلك.

وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وليها مثل والده حال بلوغها،
 يكتب في المحضر زوجها والده فلان ابن فلان الثلاثي حال نكاح نصرانيا في الرجوع
 كلها، وحال كونها عاقلة بالغة حالية في تكاح الغير، وعن عمه، المير بأمرها ورضاها
 محضر الشهود المسمين على صداق قذا تزويجا صحيحا، ويتم المحضر

وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها، يكتب زوجها من
 هذا الذي حضر وكيلها فلان ابن فلان، والباقي على نحو ما بينا

وإن كان هذا العقد جرى في حال محضرها بين هذا الذي حضر وبين والده
 الصغيرة، فإنها يخاصمها بعد ما طاعت، يكتب زوجها أبوها فلان الثلاثي في حال

محضر فيه دهورى النكاح

على امرأته في يدى رجل يدعى نكاحه وهى لم تفر به بذلك

١٧٥٤٦ بكتب ' محضر فلان وأحضر مع محضره امرأة، وذكر أنه: ثمانى ملاقات
بنت فلان، ورجلا ذكر أنه يسمى فلان ابن فلان، فادعى هذه التى حضر على هذه المرأة
التي أحضرها بحضرة هذا الذى أحضره معه أن هذه المرأة التى أحضرها مع امرأة هذا
الرجل الذى حضره، وفلان وسد حوائجه بنكاح صحيح، و هذا الرجل الذى أحضره
بمعاها طاعة هذا الذى حضره، والالتجاده في 'حكام النكاح بمهر حق، وهى بسببه
مع هذا الذى أحضره يبيع عن طاعته هذا الذى حضره في أحكام النكاح بمهر حق
وسببه بقتله بمهر حق، فهو يجب على هذا الذى أحضره، معه النكاح من هذا مع
الموصوف فيه إياه، ووجب على هذه المرأة التى أحضره طاعة هذا الرجل الذى
حضره، والالتجاده في 'حكام النكاح، وطالب كل واحد منهما بالجواز، وسأل
عن ألتجاده فسلما، فأجاب المرأة، أن لا تلتجاده، وقالت من رزق ابن يدعى يسلم،
وطاعت رزق من وجب يسلم، من رزق فلان ابن فلان، وسكوة رزق، ثم أحلف
الرجل هذا بالمطهرية ابن فلان حاضر أو غايب من استدركه من استدركه من استدركه
وي رزقنا حق مع لم يتم أو أضاغت دأش ابن يدعى، 'محضر يدعى بمرأ ذكر أنهم
سهوته، وسأل الاستماع لم سهادتهم، فزنا استشهدوا، وشهد عن موافقة دهورى
المدعى بتشهدات مفعلة البطل والى، 'معلقا على بعضى بامرأة يدعى، فيون ألتجاده
صاحب اليد بيته عن أن هذه المرأة متكوحة وفلان، 'معلقا على بعضى بيته صاحب
اليده، ويدعى ببيته المدعى، 'معلقا على دأش الدأش أنام أنبيته عن النكاح مطلقا من
غير تاريخ بعضى بيته صاحب اليده، ولو كان القاضى نفس للحراج بيته، ثم أقام
صاحب اليده عن بعضى بيته صاحب دأش؟ فيه اختلاف المذاهب

١٧٥٤٧ وطريق كتابه هذا 'تدفع 'حضر فلان يدعى صاحب اليده ومعه فلان
يعنى المرأة التى وقعت دأشه في نكاحها، 'أحضر معه فلان، يعنى المدعى الأول،
فادعى هذا الذى حضره عن هذا الذى أحضره معه في دفع دأشه وفي دفع بيته فلان

مختصر في إثبات مهر المثل

١٧٥٥١ - د ر ج ١٩ - حتى يتمتة بالعدة من قبلها من النكاح نكاحاً صحيحاً، ولم
 سم لها مهرٌ حتى وجب مهر المثل، ووقع الخطبة إلى إثبات مهر المثل بأن دخل بها أو
 خلا بها حلوه صحيحه سم خطبتها، وتكر مهر المثل، ولا يختبر إلا إن كانت أجنبية
 وكنت لها مبد، المدي حتى يدعي الألف ذلك لها، فيكتب من المصغر حصر
 وأحضر، عادي هذا الذي حصر لسه فلاتة بحي الوكالة الثالثة له من جهته على هذا
 الذي أحضر معه ان منه للاء يؤكده هذا الذي حصر ثابت امرأة هذا الذي أحضر معه
 بكتاب صحيح، وأنها يوم هذا الذي حصر برضاها حصر من المهور، ولم يسم لها
 مهرٌ اعتد المهر، أن مهر منها كن، درهماً، لو كن ديناراً، لأن أحبها انكسري أو
 لصري النساء، لانه أحبها لأسيا، أسيا، أو لاسية، كن مهرها هذا، لقتار، وهو كفة
 هذا إلى أجل الذي حصر منه سوي أحبها هذه في غسرو جمال، المس والماء
 والمطبخ، وهكذا، ولم تذكر هذه الأشياء لأن المهر يحسب باختلاف هذه الأشياء،
 ويذكر أيضاً أن أحب موكته هذه معبئة بيده انيلدة نسي موكته تيب، لأن المهر يختلف
 باختلاف البلدان، ثم جب عم هذا الذي حصره معه أرا، مثل هذه الدائم لهم أو الدائم
 إلى هذا الذي حصر ليفضها هذا الذي حصر لابت موكته هذه، ومن به بذلك، وسأل
 مسائله عن ذلك، لسنل من آخر

ولم يكن لها حث بعد إلى مهره، أعني من سب، عسيرة لأب من هي مثلها
 هي الحسن، العمان، السن، النكار، ويشترط أن تكون ثلث م أمه، بقدرها أيضاً، لما
 ذكره، وإن لم يرد من م أمه، أمه أمه، الأم صاف، بعد مهر مثلها من الأجانب
 في مثلها، ولا يصح مهر مثلها من قوم أمه، هكذا ذكر شيخ لأملاء دواهر، انه في
 أول باب المهر

وذكر هو رحمه الله أيضاً في مسئلة اختلاف الزوجين في مهر أن على قول أبي
 حنيفة رحمه الله لا يجوز لتدبير مهر منها، تأخر لها من الأجانب، وكان انه ذكر في قول
 ما به للمهر قهر بها، وإن كانت هذه المرأة وكنت أجنبي بذلك، يكتب حصر وأحضر

الشهادة وقبول القول، فثبت سهادتهم، وثبت على سهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به، رعت ليهود عليه بفلان، ومكتة^(١١) من ير والدمع^(١٢)، كان له دمع، فلم أشد بالدمع، وظهر على حجر، من ذلك، فاستحسرت الله تعالى من امره، وحسب يكون فلانة بنت فلان هذه محرمة علي زوجها فلان هذا بثلاث تطبيقات يحصر منها من وجوهها، وأمر كل واحد منهما بمعاينة صاحبه إلى أن يمضي حديق علي هذا الزوج، ويخرج الزوج حراً، ويدخل بها الزوج الثاني، وينسبها وينسب حديق، مع زوجها برهانه.

محصر في ثبات الحرمة العسقة على الغائب

١٥٥٦ - امرأة لها زوج ودخل بها - حرمة من عليه ثلاث تطبيقات محصر من اليهود، ثم غاب الزوج قبل أن يمضي، فغاب الحرمة وأزوت امرأة بنات هذه المرأة بن بندي القاصي، لبعضي بذلك بشهادة يهودها فذلك وجهان أحدهما أن يأمي علي رجل جائس أنه قال لي علي زوجي فلان ابن فلان أنه دينار ويصعبا بقية هذا من، وأنت سمعت لي ذلك من زوجي فلان هذه يدور أن حوضي على نفسي ثلاث لخصمات رأيتي أعزت هذا الصمان معقلاً به - حشر لي مجلس انقبضت هذا، مع زوجي فلان حرمتي على خمسة ثلاث لخصمات، وحسب هذه التقدير المذكور، وبني حدث بحكم الصمان المذكور فيه، وأنت في علم من هذه الحرمة المذكور، بالنسب المذكور فيه، فواجب عليك الخروج من ديك ما دهايني، فيقر المدعي عليه بالنسب - كما ادعت -، ويترك الطلاق ويخرج هذه (عامة)، محسوبة أنقرة بشهود يشهدون علي ما راجحاً حرمتي على ما بثلاث تطبيقات، هذه من صورة المدعي

صورة الجاهل أن يكتب حصره وأحضره مع نفسه - فادعت هذه التي حصرت علي هذا الذي أحضرته - ذكر دعواها على محسوبة - ذكر ما من أول من أقره -
تعالى هذه الآية في - وهو - مثالي قوله - أحضرت المدعيه بمر - ذكرت أنهم

(١١) وفي الأصل: مكته

(١٢) وفي الأصل: دمه

محرمة على روحه، فلان، ويكرمها في عتة اليوم، وحصب يهدا الى حصره على هذا الذي أحضرته معها بوجوب بقعة عليها إلى أن تنقضي عتبة يهدا، هو لاء لشهود محضر من ذلك صديق غير في وجوههم، ويتم السجل

سجل التتريق بين الروح وجب سبب التعجر عن السعة.

١٧٤٥٧- بصير عنه بصيرة: دخل الأمير عاجر عن الإغني عبيد؛ ثأته فقير لا يملك شيئاً، فراح من هذه الصبيرة أقوم سبابة عنها إلى الناس حتى ستخلف الماضي، وهذه عذبة القاصم، الشعبي الذي يرى التتريق جدر بين الروحين بسبب عجز الروح عن الإغني، ليكتب القاصم إليه في هذا خبره ككتاب صورته بعد السعي والتحية للقاصم السعدوي لدرج إلى يلباه الصبيرة، اسمه ولالة بنت فلان ابن فلان أبوها فلان أمها، والده فلان بن فلان روحها أمه أبوه فلان ابن فلان ولالة الأموه على صدي كد، محضر من اليهود بروحها صريحاً، وقبل أب الصبيرة ولالة والده برهده، هذه الزوجة به، ولا عرجاً، وخبره هذه الصبيرة، والها الصبيرة بكنج صريح، وهذا الصبيرة معكم لا يملك شيئاً من العبد، وأمه من يكتسبه ولا محترف، وقد صير عجره عدي عن، الزنقة على هذه الصبيرة، شهادة من دمدلين قد شهدوا عدي بجميع ذلك، وسمي من أبي هذه الصبيرة، مكينه إمام به عطفه، فحدثت الشمس، كانت تستعمل بالإنصاف إلى هذه الصبيرة الوافدة بسببها، ويصلها يسما عن دودة، حنيفة إليه، ويقع أبه صبيحاً ناله عدي، فحدثت الشرفين لإصابته نحن، فهذا هو صورة كتاب القاصم إلى القاصم السعدوي

ثم إذا وصل كتاب من المكوف إليه، يخاطم ابن الصبيرة بين يدي المكوف إليه أب الصبيرة عن حمد، فهو عدي روحه، كتاب القاصم حتى ويعلم إليه على أن له الصبيرة متى في هذا كلف معظم الأمان له، أنه لا يهدا على كعب، وأنه عاجر عن الإغني على مرأه هذه الصبيرة، ويصل من القاصم السعدوي أن يفرق روحه هاتين الصبيرة، وروح القاصم السعدوي بينهما، ويكتب السجل

١٧٤٥٨- صورة السجل يروي فلان من فلان السعدوي قد ورد إلى كتاب

ما قام البعد عنه أن السكاح بينهما كان يلفظ اللهة ، وهو موقوف في ديت

ثم إذا ورد هذا الكتاب في السكاح المذكور ، وأراد المكسوب إليه أن يسمع هذه
الخصومة ، في ديت واحد من أحدهما أن يحضر التراءى له فيه مجلس هذا القاضي ،
وتحضر مع نفسه أحد الصعيير مع أبيه ، وتدعى على أب الصعيير يحضره لأن أب الصعيير
هذا يطالبني بطلاقه أب الصعيير هذا ، ويرغمني على امرأته أنه الصعيير هذا ، ويؤجى من هذا
الصعيير من أمري ورصدي ، وهو معطى في هذه المطالبة ، أو السكاح بما كان يلفظ
اللهة ، ديتي عند أبي الصعيير هذا وقت مباشر هذا الزوج ، وجبت نفسي من أنك
الصعيير فلان ، أو أبي كان قال بذلك الصعيير هذا ، وجبت نفسي فلانة بزوجها من أنك
الصعيير فلان ، وقال أب الصعيير فقلت فلان لاني فلان ، والسكاح يلفظ اللهة غير حاضر
عند بعض السلف ، فعليه الكف عن هذه المطالبة ، وأب الصعيير بشر أنما يحق في هذه
المطالبة ؛ فإن السكاح لم ينع بين هذه المرأة وبين أبي الصعيير كان يلفظ السكاح ؛ فإن قال
هذه المرأة لاني زوجت أبي فلانة بزوجها من أنت الصعيير فلان عن صفاتي كذا ،
ولنا قبيل ذلك لأبي الصعيير هذا ، فتزوج المرأة شهودا حتى يسهلون عند هذا القاضي
على موافقة دعواه ، ويدعى من القضاء بهذا هذا انعقد على منعه ، فهذه بذلك ،
ويكتب بذلك كتاب حقه ، فيكتب ورد إلى كتابه ديتي فلان التولي لصل
القضاء والأحكام بخبري بزوجها من قبيل فلان مستمعا على ما رجع إليه من الخصومة
الواقعة بين فلانة وبين الصعيير المسمى فلان من فلان في السكاح الواقع بهذا
اللهة ، وقد تفرس الإصم ، إلى هذه الخصومة وغلبتها ، وسمع اللهة فيها والقضاء بما
وقع فيه برأي واجتهادى فيها ، فاصحاب أمره ، وعقوبات مجلسا ديت ، فحضررت في
مجلسي فلان فلانة بنت فلان العلاني ، وأحضرت مع نفسها زوجها الصعيير فلان لاني
فلان وحمه أبوه فلان ، فدعت هذه التي حضرت على أب هذا الصعيير بخصومة هذا
الصعيير أن أب هذا الصعيير يطالبني بطلاقه أب الصعيير هذا ، وهو معطى في هذه
الدعوى ، لأن السكاح الذي قال بيني وبين هذا الصعيير كان يلفظ اللهة ، فاني قلت لأن
هذا الصعيير وحمه مبسر ، فقد سكاح وحب عني من أنت الصعيير فلان ، ولقد أتت
الصعيير فقلت ديت أبي الصعيير هذا ، والسكاح يلفظ اللهة غير حاضر عند بعض السلف

فواحدة الملك، كفى، و (١) فإن أحول، هناك قلن هي بكر، لا غاصي بؤخله، وإن
قلن هي ثيب، يحد الزوج على الوصول إليها، وهذا مستبعد، والغاصي أن يكون
المرء فوق المرأة مع النجم، لأن بكر الوصول إليها

١٧٥٦٢ - وجه الاستحسان أنه إن كان يذهب للوصول إليها، ولكنه بكر هو
المتغيب، فبعض يذهب، به إذا حلف الزوج استحساناً، فحلف بثبوت وصوله، فلا
يؤجل، فمن نكل صر مفراً، هذه الوصول إليها، في حل من

١٧٥٦٣ - من كتاب نراه بينا وقت النكاح، غاصي لا يرب الساء، ولكنه
يحلف الزوج على ما ادعى من الوصول إليها، في حلفه، قد لا يرب الساء، وإن نكل
صراً مفراً، عدم الوصول إليها، في حلفه

١٧٥٦٤ - وإن أرادوا منه كذا أجل، يكتب هذا ما فهم الغاصي فلا يرب
فلا يرب المتولي لعمل الغصب، والأحكام بكورة بخاري، وقد القى بين أهلها يومئذ مهمل
فلا يرب فلا يرب وقت به، لكنه فلا يرب فلا يرب، وكأف، فبعض، وأب
وحديثه عينا لا يرب إليها، وثبت عند هذا الغاصي ما هو طريق الشرب في هذا
النساء، فحكم ب (أ) الزوج في حق النكاح من الأهل، به واحدة من وقت
المحصرة، وحده وصورة، يبدأ في مدة الإجماع، ففهم الغاصي به، واحدة بالأيام
على ما عليه أخصر أكثر، فبعض من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم خصومه أن لا
صححاً، وأمر بكافة، الذكر حجة في ذلك، في به، كذا من منه كذا، ثم إذا غص
السة من وقت النكاح، وادعى الزوج الوصول إليها في مدة النكاح، وفكره المرأة
ذلك، فإن كانت لم أهله النكاح، كذا، من به، الباء، من به، وإن هي
هي بكر، ثب أنه لم يرب إليها، فبعض الغاصي المرأة، ففهم الغاصي، معرفة، وإن قلن
هي ثيب، فالمرء من الزوج مع به، فحلف الزوج على الوصول إليها، في حلفه،
فإن حلفه، فلا حيز لها، وإن نكل، فلها خبر، وإن كانت نراه، وب النكاح،
فغاصي لا يرب النساء، ولكن يحلف الزوج، في حلفه، فلا حيز لها، وإن نكل، فلها
الخبر

١٧٥٦٥ - وإن أرادوا أن يكتبوا الملك محصوراً يكتب محصوراً وأحضرته.

وإذا انتصب الأم خصفت عن ذات في يثالث سبب الابن من الأب، صارت إمامة الأم
أيسر على ذلك كقوله الابن لو كان بالعم، ولو كان بالعم، وقدم بينه أنه بن عبد الرحمن،
أبى أنه يشبه به منه * كما، وهنا

١٧٥٧١ - صورة المحصر فيما إذا كان في يد المرأة ابن صغير يدعى علي ووجهه
أبى منه، محصر ب، وأحصر ب، فلاعب هذه التي محصر ب علي، هذا الذي أحضرته مع
بعضها من هذا المسمى الذي في حجرها - وأشادت إليه - من هذا الذي أحضرته معها
ولدت له علي فرائه حال دام النكاح - وجاء بعد ذلك أن ب ب ب ذكر ب في الدعوى
وأن علي هذا الذي أحضرته معه هذا المسمى، وإن شاء ب ب ب ذكر ب في الدعوى.

١٧٥٧٢ - وصورة المحصر، فيما إذا كان في يد رجل ابن صغير يدعى علي أمه
أبى منها محصر وأحضر، فدعى هذا الذي محصر عن هذه التي أحضرها أن هذا
المسمى الذي في بده - أو تار إليه - من هذا الذي أحضرته مع نفسه، وأشادت إليها
هذا، ولدت له علي فرائه حال دام النكاح يسمة، بعد ذلك ب ب ب، وأبى علي هذا
التي أحضرها أن، فرائه، وإن شاء لم يذكر.

١٧٥٧٣ - صورة المحصر في دعوى الرجل البالغ على رجل أنه أبى - محصر
وأحصر، فدعى هذا الذي محصر على هذا الذي أحضره هذا، هذا الذي محصر ابن هذا
الذي أحضره معه، ولدت له ثلاثة من هذا الذي أحضره معه عبي فرائه حال قيام
النكاح يسمة

١٧٥٧٤ - صورة المحصر في دعوى رجل عتي من أبي بده - فدى هذا الذي
محصر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي محصر أبو، وأبى هذا الذي أحضره من
هذا الذي محصر، وقد عني فرائه من أمه ثلاثة حالي دام النكاح يسمة إلى آخره

١٧٥٧٥ - وأبى دعوى لأخوة "والعمومة واحتوله من لأخ وابن الأبن قلا
يصح إلا دعوى المال بأن كان المسمى وبناء، فدعى الأخوة على غيره أمه أمه،
يدعى لنفسه نفسه

وله و هذا أمر أن يدعى الوصية لإخوة المسمى عني من جهة شوب، وصورة.

وعتق، فأجاب بقاءه، فيه ور بين وجهيه أين محدود عام بجملة وأين مدعى حاضر
أمله سره في حصر مدعى إلى آخره

سجل هذه الدعوى وجه الحصر

١٧٥٧٩ - وهو من دلائل الفرائض، وذكره ديمون مدعى بكتبه، رسالة مهرد
المدعى مع الإصرار في إرضاعه بناته إلى قوله، وحكم بجميع ما ثبت عني من
كون هذه المرأة، محدود، مدعى، صحيح، أي حقة فلان على شرائط الفريضة والصل
المذكورة في حاله من ماله، ومصلحة إياها، في فلان بعدد حقه ميراث، ثم أنه
المدعى هذا الذي حصر على مدعى الفريضة المدعى، بقاءه فلا، فهو المدعى،
وكونه في مدعى عنه مدعى حق في محله، فلهذا بين ما بين مدعى

١٧٥٨٠ - من كتاب الفرائض قد رجع عما ذهب به، وسلم إلى مدعى بصورة
الحصر أن يكتب، أنه على ما ساء، ثم يكتب، فإلى هذا الذي حصر المذكور من
جهة الفرائض فلان في كتاب له حصره المذكور، فيه عني هذا الذي أحصره معه، وهو
أنواعه في ذلك جميع الفريضة التي في حقه كذا، محدود، كذا، من حاله حاله، ثم أنه
في حال حياته عني الشرائط المذكورة، و هذا القول سلم جميع شعبة المحددة
المذكورة، وكتب، في إلى فلان المدعى، وأنه هذا لهذا، فلهذا المدعى عن هذه المرأة
عني قول من يرى ذلك غير لازم، فأجابها عن ذلك، وأعدى إلى ما أملاه
ووجب ما أملاه، ثم عني، وتضمنها، إلى القول في حاله، ثم عني شرائط الفريضة هذه
فيها، وهذا مدعى، ووجه مدعى عن ذلك، فلهذا المدعى بقاءه، فيه بين محدثه ملك
في المدعى، وهو مدعى، من المدعى، ومكسب مدعى

سجل هذا الحصر

١٧٥٨١ - يكتب إلى قوله، وحكم على فلان في فلان المذكور، وأجاب
مدعى وجهه بقاءه، عني بصفة الفريضة المذكور، ومروم، وطلب، ثم عني
عيا، وحصر مدعى عملاً بمقول من يرى هذه الفريضة، لا، ثم عني المدعى،

ومطعننا إلى موبيد فلان بعد ما تبين على هذا الإيهام ، والتصدىء المذكور فيه ، وسم السجل .

محضر في دعوى الشفعة

١٧٥٨٢ - حضر وأحضر ، فداوى عقدا الذي حضر عن هذا الذي أحضره مع نفسه أن هذا الذي حضره معه شري داراً في كورة كذا من محنة كذا في حكا كذا أحد حدود هذه الدار والثاني والثالث والرابع كذا ، أصر يرب يحدودها وحضر معها جميع مرافقها المدخلة فيها ، وجميع مرافقها الخارجة عنها بكذا عرفاً ورو سبعة ، وأنه قبض هذه الدار ، وصارت في يده ، وأن هذا الذي حضر شفع هذه الدار بأحوار جوار ملاوقة يدعى ملكه بأحوار هذه الدار ، لشراة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا ، وأن هذا الذي حضر عدم بشراء هذا الذي أحضره محنة هذه الدار ، المستثناة من هذه الدار ، أن هذا الذي حضر ، أنه طلب شفع كذا عدم بشراة ما طلبه من ثمانية مر غير أن وثمة ، ثم أنى المشتري ، وهو الذي أحضره مع نفسه ، فإنه كان أقرب إليه من الدار ، بشراة بالحدود في هذه الدار ، وطلب منه شفعه فيها ، وأشهد على ذلك كنه شهوداً ، وأنه على طلبه اليوم ، وقد أحضر أنشى المذكور به ، وهذا الذي أحضره معه في عدم من كون هذا الذي حضر شفع هذه الدار بشراة ، ومن هذه الشفعة حتى عدم شراء هذا الذي أحضره معه طلب حوالته من غير أثبت وبصير ، ومن يتبناه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير ، وبشهادة على طلب الشفعة بصيرته ، فواجب عليه حد شتم هذا ، وسليم الدار لشراة بالحدود في هذا المحضر ، في هذا الذي حضر ، وقاله بذلك ، رؤاؤه من ذلك ، فبطلت بذلك محال لا بد له وإما أن يقر هذا المدعى عليه بشراة الدار التي حذها ، ويذكر كون مدار التي حذها المدعى عقدا ملكاً للمدعى هذا

وهي هذه الوجه يكتب بدد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدم من اليهود وهم فلان وفلان وفلان ، وسكن الله في الآخرة مع ، وذهب المدعى ، وأجبه الخاص إلى ذلك ، فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقب دعوى المدعى هذا ، وأحوال من المدعى عليه بالإنكار من نسخة قرئت عليه ، ومضمون تلك المسخة

گوهری می‌دهد که خانه که معمار موصی است چندین سال و گذر جائز که این مدعی
 ملاک باشد. در حوز این که در مکه شریف می‌باشد و در پیش از ملک این مدعی
 علیه این خانه را که موصی و چندین ذریع محصر یا کرده است و است حریت او
 ملک وی ملک و بی در این بر حلقه ملک این مدعی است و بعد از آنکه بیست و یک
 مدعی همه مقرر بطلب استی از مدعی طلب و طلبه و طالب است. و الا حاجه است مدعی
 الی اقامه الحقیقه علی ذنب و الا کان مکرراً فذلك بکتاب و همین که و اهله و برادر و
 ذایقه که این مدعی را چون حصر دادند و حصر بدین مدعی همه بر این حصر و اکه او
 مدعی دعوی می‌دهد و می‌گوید که در این مکتب مدعی این خانه طلب کردی تا خص
 و تجاوز و سرزد است منبری آمد که این مشرق بود و بر بود و این خانه که حریت
 کرده شد است نام حاجه و اگر او که در مکتب او و او را این حصر بدین طلب که در
 حصر مدعی این خانه که حصر دوی در این محصر یاد شده شده است و او را بر همین
 خانه است و این حصر بر این خانه که حریت بی بر این محصر یاد کرده است و
 است فاین خبریده

۱۷۵۸۲ - آن کار اندکی علیه آنکه سر آمدند انداز شده و آخر یکا سوز
 و الا من جو را اندکی و طلبه است و نظیر و محتاج مدعی بی نسبت است و است
 و بکتاب محصر فانی است و فانی مدعی علیه صف مدعی علیه فانی مدعی می
 شرا و انداز شده است و محصر و فانی است و فانی مدعی علیه فانی
 و فانی علی حاد فانی و حصر فانی است و فانی فانی فانی و فانی الی
 خیر و فانی و واحد است بعد از است و فانی مدعی فانی و فانی است
 اندکی علیه فانی که می‌دهد که فانی است فانی مدعی علیه فانی اندکی
 حصر و فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی
 است است فانی و بر مدعی علیه فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی
 است و بی مدعی سر او بر است فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی
 مدعی است و فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی فانی
 کرده شده است

۱۷۵۸۴ - آن کار مدعی علیه آنکه فانی و فانی فانی فانی فانی فانی فانی

يكتب في الحضر حضر المدعي بعد أن ذكر أنهم سهرده، فسمها، في واحد منهم كواهي من دهم كه جود في مدعي و حصة القند حرمات ابن مدعي عليه ابن حنه رانكه فرض معاصر يذكرة شدا است حرمات وي وي شفعة طلب كره مر ابن حانه طلب موثقه في هج دونك وناحم وبردست حريمه ابن مدعي ورف كه ولف ديكتر بود موي في هج دونك وناحير إلى اخره

وإن كان مدعي مدعي القصد بالشركة في المسرى يكتب في الحضر فادعي هذا الذي حضر عن هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه نمرى من ضحية كده نصده، ودرست سهم من سهمين متاناً غير معصوم، وأن هذا الذي حضر نسبه سهمه سر كه بد انصف من هذه الضحية المحدوده وهر سهم ر حد من سهمين ماعاً ملكه، صفه

سجل هذا الحضر

١٧٥٨٥ - بقول القاضي ملاذ إلى قوله وحكم على ملاذ من ملاذ المدعي عليه هذا في وجهه بمأله مدعي هذا جميع مدعي عن سبهانه هولاء اليهود من شره المدعي عليه هذه الشر محدوده فيه بالنسب المذكور ليه، ومن كون هذه التلذذ المحدوده فيه بالنسب المذكور به ومن كون هذه التلذذ احد وادافيه بالنسب المذكور في يد المدعي عليه هذا يوم الحضره، ومن كون هذا المدعي شيعه بهذه الدار عتقوا باخوالي جولو ملاذ به حتى الحد المذكور به، ومن طلب المدعي حد من آخر بالنسبه المذكور به الفلر الحد به بالنسب طلب القوت وطلب الإتهاد، وصحت مدعي هذا بالنسبه في التلذذ المحدوده المذكور به ما هي بالنسب المذكور فيه المتروك إلى مدعي عليه هذا، والحضر مدعي عليه بتسليم هذا المحدود فيه إلى المدعي منه، فإن ذلك كلامي في مجلس تصادي عن ملا من الناس في وجه المتناصين هدير، إلى اخره

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سجل هذه الاقوال بان كانت المنازعة بين المراءاة يكتف عوالبه من خلاف الى موضع الحكم على نحو ما سنرى ويقول في موضع الحكم ويرى من بهادته هؤلاء الشهود العديدين جميعهم وهمو به من احد هذا الذي حذف الا احدى المردود للفقهاء في هذه الاقوال الذي احرصوا على رعايته من حذو نسخة بالاراء المردود في هذه الاقوال التي هي في الحقيقة في مذهبهم فمما كان يحكى انه حكى المراءاة، وامر به الله في عليه بليم هذه الاقوال في مذكرة بمعدى هذا، ويطلع انجيل

١٧٤٨٦ وإن كتاب غزالي بعد ما استشهد الربيع يكتب في موضوع الحكماء
و حكمت علي فلان ابن فلان من كذا وكذا إلى آخره من - قد عني دائما بفتح ميم
هذا المعنى - و ذلك التلمذ من جميع ما خرج من الأرائس المذكورة و قد يحكم الربيع
الذكر و غيره من السج

١٤٨٨ - والخلد ذراع امتنع عن العمل فيلزم إضرابه والبدل من خاير
الأعمال الحرة إلى أن يرضى بحدود العمل في ذلك الموضع

١٧٥٨٩ - وإن كان يدعى عقد الزاوية بهذا استقصاء برع، وخرج القلم،
وندهوى بين في الخارج فكتب في المحصر وإن هذا الذي حضره معه يتبع من
تسليم حصه هذا الذي حضر إليه

محصر في إثبات الإجارة

١٧٥٩٠ - رجاء أوجه من إتمام هذه معلومه جاز معلومه برع فيه ما يبد
له من الحظوة الشعير، أو غير ذلك، وصلى الأرض أبو المناظر، ثم إن المؤجر
أحدث به على الأرض في معنى المدة والمناظر إلى إثبات عقد الإجارة
فإن كان بعد الإجارة صك كنية المناظر لنفسه وجب عهد الاستعجار فيكون
حججه، وأشهد على ذلك بكتب في المحصر حضره حضره، فادعى هذا الذي حضر
على هذا الذي أحضره معه جميع ما يقضه صك الإجارة، وهذه نسخة، وبه يكون صك
الإجارة في المحصر من أنه إلى، حره، تم يكتب بعد البرع من غير صك الإجارة
الذي هذا الذي حضر من هذا الذي أحضره معه جميع ما يقضه صك الإجارة المحكوك
نسخته إلى هذا المحصر من جرة هذه الأراضي المبين ما صعد وحدوده في هذا صك
المحكوك إلى هذا المحصر، واستأجره الله للصروية بالحره المذكور، به، وتسليم هذه
الأراضي للمنفود حسب، وسنمها كما نطق بذلك كله هذا الصك يحرق نسخة إلى هذا
المحضر من قول إلى آخره، بأسر يرح المأوى فيه، ثم إن هذا الأجر الذي أحضره معه
أحدث به على هذه الأراضي المحفوظة فيه على معنى مدة الإجارة هذه من غير جميع
حرى بينما غير حق، فوجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المناظر لتسليم بها
من حيث الرأفة ثمان مده بصروية فيه، وطايف بذلك، ومن ممالك عن ذلك، فمثل
فأجاب بغيره، والله تعالى اعلم

سجل هذه الدعوى

١٧٥٩١ - سره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله، وسند هذا السجل
فلان هذا الذي حضر الأرض إلى المسو حذو دعاهي هذا، صحت المحكوك إلى هذا المحصر

المادة المذكورة فيه ما يبدى، فذكر في انصاف المحرك فيه من هذا الذي أحصره دفعه،
وإتيان هذا الذي أحصره دفعه على هذا الأرض التي من مضي هذه الإجارة من غير
سبح حوى من أحد مبدى لمحا صير يغير حوى، فحكم بغير جميع ذلك من
استجار ماض هذا، بل في حصر إتيان آخره بكتب قوله، وكتب عنه قوله، بل في مضي

وذكر أنه يمكن عند الإجارة، حيث يكتشف في المحضر، أي في هذا الذي أحصر على
هذا الذي أحصره معه بغيره من رستان كذا، وبين حدوده منه أو سبعة أو ثلاث
سج من ثلث مديح هذا إلى كذا بكذا إلى روع فيها ما ينف له من هذه السقاة، والقصب بإجره
بجميعه، وإن هذا الذي أحصر استأجر هذا الأرض، المحصورة مذكر، سبعة البطل
المذكور بالسرط المذكور، في حارة صحبه إلى آخر ما ذكر، في الإجارة، بطول
المسوفة سح، ي، د، وقع النسب، والنسب ثم أحدث الآخر بد، على استأجر قبل مضي
الدة من غير سح حوى، وبهما، واحتاج السأجر في إتيان الإجارة بكتب محضر على
صحو ما ذكرنا

وإذا انحصرت الإجارة بطولها فصح للسأجر من أيام لاختيار المحصر من
للزاجر، عطلت بسأجر لأجر، يرد فيه مال الإجارة، ولاجر بكر الإجارة، ويحتج
للسأجر إلى أن يثبت كتب في المحصر، فإن كان للمسأجر حيث الإجارة، يحرك
انصاف إلى المحصر على ما ذكرنا، ثم بعد الفروع من تحويل انصاف يكتف، أي هذا
الذي أحصر على هذا الذي أحصره معه جميع ما نصحه، هذا نص في الإجارة
والاستسقاء، بالشرط المذكور، فيه، وتحويل الأجر، بعينه، وبسبب المعقود عليه
ومدحه، وصمان التردد كما ينفق به حيث الإجارة الحوى سحبه من هذا المحصر من
أول إلى آخره

وإن كان هذا الأجر فصح ما قلناه المذكور من هذا الحوى، فصح على هذا
للمحصر في أيام لاختيار المحصر من هذا الأجر الذي أحصره مع كتب سح، صححنا،
وقد ذهب من هذا لأجره المذكور فيه قضاء يفضي ما مضى من هذا، هذا الإجارة إلى
وقت فصح للسأجر هذه الإجارة، فوكتب على هذا الأمر، بناءً عليه مال الإجارة

وكتب عبد المحكم، صيفي، هذا الخبر في يوم من أيام سنة ١٢٨٦ هـ، وهو من السجلات،
وذكره في كل ذي حرج، ودفع على حصه وحجه، ونفذ على أبيه يوم من القدر،
وذكره في كل ذي حرج، وكتب هذا المحكم في حجة له في سنة ١٢٨٦ هـ، وأشهدت عليه
حضره وحضره، وكتبه في اليوم الأول من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ، وأشهدت عليه
منه ثلاثين من عثمانيه.

محضر في نبات المرجع في الهبة

١٧٥٩١ - يكتفي في المحصر - محصر وأحضره معه، فادعى هذا الذي حضر على
هذا الذي أحضره، معه أن هذا الذي حضر وحضر لهذا الذي حضره معه، كذا فيه
صحيحه، وكتبه هذا الذي أحضره، معه قضى ذلك من مجلس القضاة، وصححه
والمرحوب هذا، فأنتم في هذا الذي أحضره معه، أنه يرد في بيته، ولم يصير عن
حاله، وأن هذا الذي حضره لم يصر في هذا الذي حضره في هذا، فخرج هذا
الذي حضره في تلك الهبة، فكتب هذا الذي أحضره، عليه في بحر الرجوع، وكتب
مكتبه عن ذلك.

سجل هذا محضر على محضره، فكتب في موضع السجل، وثبت هذا
جميع ما شهد به هؤلاء، أنه قد من هذا الذي حضره، كذا من تاليف هذا الذي
أحضره، مع فيه صحيحه، ومن فيه ذلك من مجلس القضاة، وصححه، ومن
رجوع هذا الذي حضره في هذا، فكتب عليه الشهود، فكتب بصحته رجوعه في
هبة هذه، وصحبه، وأعدت المرجع هذا إلى يوم من ذلك، وأمرت
المرحوب أنه يرد المرجع هذا على وجهه، فكتب هذا، فكتب المجلس.

محضر في نبات مرجع في الهبة

١٧٥٩٥ - ادعى هذا الذي حضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه، وذلك
أن هذا الذي حضره، مع، ادعى على هذا الذي حضره، ولا في هبة منك كذا في
آخره، وكتبه بيده، فكتب هذا الذي حضره في دفع دعوى هذا، أن المرجع قد ازداد

حصة من الربح يـ د . يـ عصير رأس مائة كذا . وحب له من الربح كذا . ويتم
المحصر

محصر في دفع هذه الدعوى

١٧٥٩٩ - ادعى عبد الله المحصر على هذا الذي احتصر معه في دفع دعوى هذا
لدى أحضره معه ثل هذا لدى حقه شركة عنان برأس مال كذا . وادعى حقه ودرايس
ماله وحضره من الربح . ادعى عليه في دفع المدعى به بطل في هذه الدعوى . ماله
قاسمه لثلاثة وسبعمائة . امر ماله وحضره من الربح . و به أحد جميع ذلك به بتسليمه
جملة ذلك إليه . ويتم المحصر

محصر في إثبات الاستصناع

١٧٥٩٩ - مره الاستصناع أن يدعى أن حل إلى حل جديد . بحاشا لبعض له
قاه . أو ما أثبتته دلت . مره . أو شرطه . فيس المصانع أن يدعى من المدعى . ولا
بمستصنع ثم سمع عن انقباض . وإن خالفه كان للمستصنع حبس . أو ساء . صفة حقه
مثل حقيقته . لا . مستصنع . ولا أجبر له . وإن ساء . حبس . أو ساء . المصانع أمر
مثل عمله . لا ساء . يسمى

قارو في شرطه . رابع في التسليم . يكتب في المحصر . ادعى . الذي حصر
على هذا الذي حصره معه دفع أنه من المحصر كذا صف . وأمره . بصح له ما لاء
كذا . صفة كذا . بمره . ودفع إليه الأجر . وله قدمه . هذا . إن شاء على صياحه
مرطه . داته بتع غير مستقيم لإثباته . وواحد . حقه . لا . داته . وطاهه . ملك .
وسا . ملكه . عن دت . فصل تأجيل بالقرية

إن كان المصانع بذلك المراط . وراك المستصنع . بمره . داته . مل . حقيقه .
يكتب مدعى عبد الله المحصر على هذا الذي احتصره معه أنه دفع إليه كذا ما من المحصر

محضر في إثبات لوفه

والورثة مع المسجلة.

١٦٦٣ - صوره المسجل أن يكون الرجل، ويطلق ورثه، ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة، ويطلق ورثه، ويوجه الكتاه في هذا يكتب حصص وأحضر، فادعى هذا الذي حصص على هذا الذي أحضره جميعه ان جميع الشرع يسمى ويذكر صفته وهو ضمه وحدوده بنسبه بحدوده وحقوقه كمن ملك وحده فلان اس فلان القلاوي والقلاوي الذي هو ر، وكان اس، الله وتحت تصرفه إلى أن توفي، وحلف من الورثة امرته أنه تسمى ثلاثة بن فلان اس فلان، وأبنا لقصه وهو الذي حصص وأبنا له نصيبه إحتياصا يسمى فلان، ولا حري يسمى فلان، لا ولورثه سواهم، وهذه من الورثه من ماله هذا من الميراث، وقد مرنا في المذكور، ثم مرنا في الله تعالى، ثم لورثه القسمة، وشاعى بين الأولاد المذكور حتى حظ الأشياء

وأما من لم يأت من ماله أنفسهم، ونصيبها وقسمها من اثنين وثلاثين يسما، امرأة سب أربعة، وثلاثين منها أربعة عشر، وبكل بنت منها سبعة، ثم يوت امرته ثم يوت من ماله هذه على حقها المذكور من هذا غزل المحدود فيه، وغصت من الورثة أبنا واسين لهما، وهم هذا الذي حصص وأبنا هذا المسجلان فيه، لا ولورث بها سواهم، وبسبب حصص المذكورة فيه من ذلك، وهي تسمى أربعة منهم من بين وثلاثين سهم من هذا القسمة المحدود فيه بموجب ميراثها لأولادها هؤلاء المسجلين فيه على ما نص الله تعالى ثلاثين من ذلك سهمان، وبكى انه سهم، ثم تويعت إحدى هاتين البنتين المذكورتين فيه، وهي ثلاثة هذا، قبل قسمة حصصها من هاتين البنتين المذكورتين فيه، وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا القسمة المحدود فيه سبعة أسهم من القسمة الأخرى، وسهم واحد من القسمة الثانية، وحلفت من لورثه بأنها وهي ثلاثة بنت فلان وخالات وأم هذا الذي حصص وأختها لأب وهي ثلاثة المذكور، لا ولورث بها سواهم، وبسبب جميع حصصها المذكورين فيه بموجب ميراثها ميراثها هؤلاء المسجلين فيه على ما نص الله لثلاثين

والقاضي لأخ وأخ لأب وأم يسهما المذكور من حظ الأنثى بالعصوة، على
الفرقة من سهمين، ونصف من ستة أسهم، ثلاثة من ثلاثة سهم، وأخ لأب وأم
سهماً، ولأخ لأب وأم سهم، ونصف هذه الموقوفات من المذكر بمالية أسهم،
وتسعة ثمانية على ستة لا تسهم، لكن يسهما موافقة بالنصف، فمير نصف الطريقة
أثلاثه، وثلاث ثلاثة في الطريقة الأولى، وذلك ابتداءً من الأول، ويصير ستة وتسعين.
كان مصروفه الخاصة هذه بمالية سهم من اثنين وثلاثين، هذا بمصروفه في ثلاثة،
تصار أربعة عشر، وهو يسهم على ورثتها المسلمين له سبباً من عشر، ولأخيهما
هذا الذي حضر ثمانية، وأحب هذه أربعة، مصروفه الذي حضر من الركات الثلاث
سبعة وخمسين سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المير، المحدود فيه أسكن
واربعون سهماً من الركة الأولى، وستة أسهم من الركة الثانية، ثمانية سهم من
الركة الثالثة

فحصل حصصه الذي حضر من الركات الثلاث لا يختصر سبعة أسهم من اثنين
عشر سهماً من هذا المير المحدود فيه بموافقة بين ستة وخمسين، بين ستة وتسعين
بالسكن، محدود كل حسب بنسب الأول، فصار ستة وتسعين بنسب سهماً، وهي
سهم المير المحدود فيه، ستة وخمسون سهماً من بنسب سهم من هذا المير
المحدود فيه، وجميع هذا المير المحدود فيه اليوم في هذا، الذي حضره معه، وهذا
الذي أحضره معه يجمع في هذا، الذي حضر حصته من هذه الركات الثلاث، وذلك سبعة
أسهم من اثنين عشر سهماً من هذا المير المحدود فيه، أو ستة وخمسون سهماً من ستة
وتسعين سهماً من هذا المير المحدود فيه غير حي، وهو في عزم من ذلك، هو أحب على
هذا الذي أحضره معه فصار يده هو حصص هذا الذي حضر من مير المحدود فيه
وسببها إلى هذا الذي حضر، وطالب بذلك، وسأل مسألته عن ذلك، فسئل، وبني
الحضر

معهما خمسة من أهله، من أصحاب من التركاز كلها، من هذا المصنف منتهى والى غير
سبيلهما من مائتين ومائتين مائة، وذلك بالاحتصار حسب هذا المصنف لا سيما
مواضعه من سنة وخمسة مائة، وكما جمة حصه هذا المصنف من التركاز كلها
قد حصصها هذا المصنف، هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف
تقريباً من هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف، ذلك المصنف
حسبها، أو من هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف من هذا المصنف، ذلك المصنف
فيه، وهذا المصنف، وسأل مسأله عن ذلك، هذا.

محضر في دعوى التزلزل من أبيه.

١٧٦٥ - بد من هذا المحضر فيما تقدم، إلا أن فيما بعد من ربيع سنة ١٢٠٠ هـ
كان التزلزل، وهذا المحضر مما كان من ذلك.

١٧٦٦ - ص ١٠٠ - محضر واحتصره قاضي هذا المصنف من هذا المصنف
أخضره معه من جميع الناس في محلة تدعى في مكة تدعى مدودها تدعى مدودها
وحدودها أرضها وبنائها من مائة وعشرون حتى من هذا المصنف، وكل من هو له
خارج منها كانت من التزلزل في التزلزل، وحقه من التزلزل، التزلزل في التزلزل
ومن حلف من التزلزل من هذا المصنف، وورقة أخرى من التزلزل في التزلزل،
ومن التزلزل في التزلزل، ولا والله لا والله له سواهم، وهذا المصنف من التزلزل في التزلزل
من التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل
هذا المصنف من التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل
منه، له من هذا المصنف من هذا المصنف، وذلك كما في التزلزل في التزلزل.

١٧٦٧ - من كان هذا المصنف من هذا المصنف، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل،
في التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل
والتزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل
في التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل
مع هذا المصنف من التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل، التزلزل في التزلزل

في صحته بعدة وبدء وجرا أمره في جميع مركته، وما يحلفه بعدة من قبل وكثير - فإنه
قبل هذه الوصية، وبني الصيام بذلك، وأنه لأخيه حبس حبس، الذي أحضره
مع كذا درهمين وسبعة مائة كذا صلا، وإن له أن يبيع من ماله، ولم يبدأ
بجوربه المدهى حبس، لأنه وإن أقر بكونه لا تشك الوصية بالقرارة على ما اعتدوه
صاحب الأفضية، وهو من محمد آخر، حتى لا يبرأ المدهى عليه من الصيام بالمدح،
ولأن الخوات بما سبق بعد دعوى الخصم، وإنما عرف كبر يدعي حبسًا بكتاب
الوصية، عندئذ بدأ بموله، وأن له أن يبيع على ذلك، ثم يكتب، وأحضر من الشهود
جماعة، مشهود أن فلان ابن فلان أخو فلان من فلان حبس الوصية الذي حضر، وقد
عرفوه معرفة تامة باسمه وبوجهه وبوصي، ورث من الوصية أباه فلان، وأمه فلانة،
ومن اثنين فلان وفلان، ومن الساب فلانة وعلاء، وامرأة اسمها فلانة وبفلان، ولم
يحضروا، ولا يعرفون له ورثا غيرهم، وأن هذا المثنوي مشهود في صحته عقله وبدنه
وجوارحه، جعل الله الذي حضره شامع به، وأنه في جميع ما جعله، وهو
حاضر بحسب الإسهاد، فليس وصيته، وقد عرف القاضى هؤلاء الشهود بالتملة
والرضاء في الشهادة، فسأل القاضي المدهى عليه حبس الذي أحضره معه عما ادعى عليه
هذا الذي حضر لأخ فلان موصي من القدر لهم الموصوفه، بأنكر مدعى عليه هذا أن
لفلان من فلان أخى هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهمين وسبعة مائة كذا صلا،
فسأل مدهى الوصية هذا الذي حضر القاضي إعاد المصدا جميع ما جرت هذه الشهادة
هؤلاء من يد، أخيه فلان، وعدة ورثته وصاينه إليه، وإلزام مدهى عليه هذا ما أقر به
عند فلان من الدراهم توصوفه به، والفقهاء بذلك كنه عليه، وبأمره يدفعه إليه،
فأتمم القاضي فلان المصدا بوصيه فلان ابن فلان أخى هذا المدهى سدى حضر رده ورثته
فلان وفلان إلى آخرهم من ما لم يسمع عليه هؤلاء الشهود، ثم أتمم المصدا بوصيه
فلان ابن فلان، بمنى موصي إلى أخيه هذا الذي حضر في جميع ما كتب، وبوقله هذه
الوصية بما حتمت عليه هؤلاء الشهود، وذلك بعد أن انعتب إليه مدعيه وأمانته، وأنه
موصع لذلك، وأنه أمره أن يعرض في جميع تركه أنه فلان ابن فلان مقام الوصية حيث
يجب في ذلك به وعليه، وإلزام القاضي فلان ابن فلان مدهى عليه هذا ما أقر به عنده
فلان ابن فلان من الدراهم لموصوفة به، ومدهى بذلك كنه عدده، وأمره بدفعها إلى

هذه هي الحال في هذه المجرى ، لأنه في رأيه ما ، ولا عرض من العرضين صحيح
بذلك عن حالة العبر ، تشهد له أن لا يعلم به حاله ولا عرف من المروحي مخرج
د ١٩٨ عن حالة العبر ، وهو حبر الحصة ، احسن عفا في العاصم يسمى بالشهد
أن يقول : إنه مفسر معتمد لا يمكن له مالا سوى ، أنه ليس عليه و سبب له وقد
احتير ، أنه في السر والعلانية

سجل هذا المحضر

٢٦١٤ يكتب في سبب الشكوك وسبب عسى أن معتمد معبر لا يملك سببا
سبب شجب منه في في سبب وسقوط فضائفة في عطف من افعال الناس ، وحكم
جميع ما كتب على في سبب وهذا في الأفعال سبب في سبب

محضر في إثبات حلال رمضان

٢٦١٥ يكتب محضر - سم رجل على . على كان معتمد وهو على إلى شهر
حضرات فيكتب ، دعي هذا الذي حضر على هذا الذي حضره من له له في
عبر على هذا الذي حضره معه كذا كذا في كذا في كذا ، حله في كذا ،
وكان في حله في شهر رمضان هذا الشهر ، قد حب هذه سبب حله في حله في شهر
وهو ، فإن هذا اليوم هو شهر رمضان ، حله في كذا ، وسبب حله في كذا ،
هذا اليوم ، في رمضان ، في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ،
الشهر في كذا ، في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ،
شأنه في كذا ، في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ،
بأنه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ،
شأنه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ،

الكتاب، ليس من جنس فيه بيت، بل من جنس من يعاصي هذه سمع دعواه هذا، على هذا العرب يسمى من جنس فيه، وسمع البيعة على رقبها لكتاب الحكيم إلى قاضي بستاند او براحيب من كل من يصل إليه من قضاة، مسلمين وحكامهم، فأجله في ذلك، فأخبره مدعي بمر ذكرهم شهوده، وهم فلان وفلان، ويكتب أسامي لشهود وقضاة وحديثهم وما كتبهم على حسب ما ذكرنا، فإذ سمعوا ما قلنا من أوله إلى آخره، وما إلى موضع الإسلام، عرفهم بعض القضاة، أو لم يعرفهم، وعرف عن حالهم، فظهر له عقلتهم، بأمرنا بأنك ما حكمت على هذا القتل.

١٧٦٩ هـ، بكتب الحكيم في هذا اسم الله، رحمه الرحيم كتابي هذا، طالع الله بقاء العاصي لإمام، يذكر قضاءه دون اسمه وبسببه إليه من كل من يصل من قضاة المسلمين رتبك منهم، وإمام غيره وغيرهم، وسلامته وسلامتهم، والمحب لله رب العالمين، والصلوات على رسوله محمد وآله أجمعين من جنس قضائي بكونه كذا، وأما من أمره بكذا، التي من القضاء ما أمره بحسب، وقضاة في مواجب نافذة، وحكام في غير منها حارب من قبل فلان، وحملنا على بعضه التي لا تخص، والآله التي لا تنقص، له بعد فقد حضر مجلس قضائي بكونه كذا.

١٧٦٠ هـ، بكتب والي، قضائي بغير هذه الكرامة إليه وبسببه أنه حضر مجلس قضائي بكونه كذا، من سيرة كذا من سيرة كذا، من كل من سمي فلان القضاة، ما غير خصم خصم، ولا دافع عن خصم خصم مع نفسه، مدعي الداعي حضر على عاتق كذا أنه بمر فلان ابن فلان، ويكتب لغيره من قوله إلى آخره، ثم يكتب، والسمي من سمع دعواه هذه على العائب يسمى المحلى فيه، وسمع البيعة مني مني، سواء في كتاب الحكيم، ما، وما الله به، وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم، إمام الله عزهم، واستمعت إلى ذلك، فأخبر مدعي هذا بمر ذكرهم شهوده، وهم فلان وفلان، فتب كل واحد منهم خطب إلا، فلا بد المدعي هذه، ولا يكتب عليها بعدا، عوي واحوا، لأنني هذه

على أثر هذه الدعوى أُرسل كتاب فلان إلى فلان القاضي بكونه كذا محسوم محتسب،
موقع بموقمه كتبه به، وأمر من، وقالوا: وقد شهدنا على حانه وعلى ما في حكمه
في معنى ثوب الشبهة فلان على فلان بكفاء، فسمعت شهدتهم، وسمعت
عقالتهم من جهة من إليه برفقه بالحجة، فقبلت الكتاب، ونكته، ووجدته مضمون
الداخل واخراج ما مع النص، والأحرار معظم الأوصال طهراً وباحناً على الرسم من
كتب القضاة، فصاح صدى، ونبت على أنه كتاب فلان القاضي بكونه كذا محسوم محتسب
حال كونه حاسب، ثم سألني هذا الذي عرض على هذا الكتاب فقل شيئاً به، فأجبه
وأعرب بكلامي هذا، وبم يكسب على شئ ما تقدم، وإن كان الكتاب الذي أشرح إلى
نقله نقل كتاب آخر ثري به غير ما ذكرت

سجل^(١) في ثبوت ملك محذور مكتاب حكيم:

١٧٦٢٢ يكتب بعد انصراف القضاء على حقوق ندم يقوم القاضي فلان
حضر في مجلس^(٢) فله في كورة كذا فلان، وأحضر مع نفسه فلاناً، فادعى هذا
أنني حاصر على هذا الذي حضر معه أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كما
قلت هذا الذي حاصر وحده، وفي يد هذه التي أحضره معه بغير حق، فواجب عليه
سليمته إلى هذا الذي حصره وثالث طاعت، وسأل مسأله عن مسئلة فأجاب
بأنه إرمية^(٣) بين حانه كذا أمر مدعى دعوى يمكنه ذلك من استرجاع من شئ، وإن
هو استرجع من حاسب وكتب البلاغ على هذا إجابة الحجة على دعواه، وعرض على كذا
حكماً هذه بسمته، وبسج كتاب الحكيم من قوله إلى آخره، ثم يكتب فعرض على
هذا الكتاب، وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكونه كذا إيت، وأمر إلى الكتاب وإلى
كتبه بثبوت ملكه هذه الأمر بحدودها وحقوقها إلى موطنه بولعها محسوم محتسب،
وهو يومئذ حاضي كورة كذا، وأشهد على مصحورته وثقة شهود، فطلب منه التوبة
فأحضر عراً ذكر اسم شهوده، هم فلان وفلان، وسألني الاستماع إلى شهادتهم

(١) هكذا في دواء، وفي الأصل: محضر

(٢) هكذا في داء، وفي الأصل: عليه

فأجابه إليه - فشهد شهوداً مزيلاً أن هذا الكتاب ، وأشار إلى الكتاب بحضر مجالس المحكم - كتاب له ناس يبتدئ فيه كسبه إليك وهو يومئذ له ناس يبتدئ فيه بشرت ملكية هذه الدار المحلولة بهذا المذهب الذي هو من هذا الكتاب ، واسم من له من هذا ما يحتمل بحقه موقع بوقيعه ، والشهادة على مضمون هذا الكتاب ، يعني بحقه فثبتت شهادتهم ورررررر في التعريف عن أحوالهم إلى من يريه لتزكاته والتعريف بذلك بحقه . فثبت أن ذلك منهم إلى جوار الشهادة وقول القنوت ، وهذا فلا ، وفلان ، فثبت أن الكتاب وفككته بحظر الخصمين ، في هذه معقول الدحل ، خارج موقع الصلح ، والآخر معلم الأوصاف ظاهر ، وأيضاً وهذا كتاب أساسي لا هو من آخره ، هو الراسم في كتاب القضاة فثبت ، وبنت عندي كثر هذا الكتاب كتاب ناس كثر ، كذا كتبه إلى ، وهو يومئذ له ناس ، وبنت كثر هذا الكتاب لفلان مد ، ودونه لم يذ في فلان هذا غير حق ، وهذا شهد هؤلاء الشهود على مقصوده وحتمه ، وصح عندي مدونه ، وبنت عندي جميع ما بحقه ، فثبت ذلك على المدعي بحقه ، و عنده بجميع ذلك ومكته من أراد دفع ، وكان له دفع ، غير ثابت بالبيع ، ولا من بالخصم ، فظهر عندي عجزه عن ذلك ، ثم إن هذا المدعي الذي هو من الكتاب سألني بالحكم عن هذا المدعي عليه ما سأل عندي به من ذلك ، فأجابه إلى ذلك ، وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بحقه هذه الدار المحلولة إلى آخره - والله أعلم

محضر في إقامة البينة لكتاب المحكم

في دعوى المصاهرة المد كورة والبضاعة المد كورة

١٧٦٤ - حضر مجلس القضاة في كورة بخاري قر الدعي فلان أم فلان أم فلان ، وبحق من غير خصم حصره ، ولا نائب عن حقه أحضره بها ، فادعى هذا الدعي حصر على نائب ذكره به دعي فلان ، ودعوى حقه كورة ، وذكر أيضاً أنه دفع إليه مائة دينار ، وهو ما خصته بخارية حيله وألججه مورود بورر سحاح سحاحه مضره فحصره لا لمداد فيها بتمه هو في ذلك ما دل من أنواع التحولات حضرة وسفره على ما يروي له ناس عن فلان من ربح ، فهو يهد ثلاثاً مثله لرب المال

هذا الذي حصر، ومنه بمصاريب هذا القلوص، اسمه راسب، ومن كان من وصيعة أو خبثان، فهو عن ربنا، هذا وإن المدعى عنه بجانب من هذا مصر من هذا الذي حصر جميع رأس من هذه نصاريب الموصوفة فيه حصاً صحيحاً من مجلس العقد هذا يذهب إليه ذلك مصاريبه، وإن يتغير ذلك على هذه القلوص، المذكورة به من هذا الذي حصر إقرأوا صحيحاً صدقه هذا الذي حصر عن ذلك خطاباً، ودفع هذا الذي حصر أيضاً إليه حشرون ديار من الذهب الأحمر الناصقة البخارية الصرب بورق مسجات يسمونه بصاغاً مسجحة يوردونه عوض ذلك ما يد له من موزن حاشه التي تكون لائحة لأهل ما ورد، اسبر والبرطاس والقتل، وثمة قبل منه هذه الدمارير الموصوفة فيه ضبعة عن هذا الوجه، مير، فقولاً صحيحاً، وفصب لفظاً صحيحاً، وأقر بقص ذلك منه على هذا الوجه، التي فيه إقرأوا صحيحاً صدقه هذا الذي حصر فيه عطلان، وأنه اليوم غالب من كورة بحاري ومواجيبها. مقيم بقصه أورد جاحداً لعمرو هانز، فأنت بحصة هانز، وأول له شهوداً على دعويه هذا من احره

كتاب حكمي في ائذات شركة المال في عمل الجلايين

١٧٦٧٤ دعي هذا الذي حصر عنى عائب ذكر هذا الذي حصر أنه يسمى فراحة مالاز من فلان من فلان، وأنه يعرف بأكدش بخته، وذكر أن حليته كذا، وذكر أنه يسمى هذا الذي حصر، وهذا العائب المسمى اشركاً شركة عند من تجارة الجلايين على تقوى الله وأداء الأمانة، والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس من كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب الأحمر. لحاربه المضرب انه ضعة بخبا الزائحة للورن مسجات سمرقند، فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائة دينار أحمر بخارية القصر إلى غيره، على أن يكون جميع رأس مالها هذه الشركة في رأس هذا العائب نفسه فيه، يتجران فيه، ويتجر كل واحد منهما بذلك كنه حصر، وسما كبحثرة الجلايين وبشركه. و" يرى كل واحد منهما بذلك ما يدر لهما، وكل واحد منهما من أشيع القضاة للجلايين وبجارنهم اليهود فيما بينهم، ويرى كل واحد منهما

كتاب حكمي آخر

١٧٦٢٧ - حضر مجلس القضاء في كورة بخاري شيخ الإمام عفيف الدين
عبد الصمد بن إبراهيم بن ناصر احتجاج النهروزي والشيخ خواجه محمود بن أحمد
القصار نغروبي، وهو برهان وكيل المسألة توفى القين بساين، عقيم بن ناصر النغروبي
المثلث المذكور عفا في النهروزي والخصومة، وإمامة السبب والاستماع إليها في
لوجوه كلها إلا في الإقرار بحسبها، ومقتضى من شهد بحسبها، والمأذون في عهدها في
توكيل من أحدهم، كتبه بكامل ما ذكرناه، وأحضر معهما السلطان أحمد بن
الحسين بن أحمد بن خواجه خلاب، ولد في الشيخ الإمام عبد الصمد هذا المثلث حضر
بجانبه بالأعمال، وادعى الشيخ محمود هذا الذي حضر مركانه عده بمكتب التوكيل عفا
هذا الذي أحضره معهما ابن عمر بن أحمد عقيم بن ناصر الخواجه النغروبي، وخلف
من بعده ابنه له عده يسمى فرحان، وأخاه لأب وأم، وهو الشيخ الإمام عبد الصمد
هذا، وأخت له لأب وأم وهي موكلة بمحمود هذا الذي حضر لأب وأم له موكلهم،
وحلف من موكلة في يدي هذا الذي أحضره معهما عسرا أعداد جند بصر "مستوعب فيه
كل حله منها، رفق دناير ساسانويه القرب حيلدراسي حمر مناصحه يورق عفا
مكة، وحضر جميع ذلك ثم بعد أن عفا لورقه هو لاء المسجون فيه عفا في يدي الله تعالى
للسبب النصف، وأما في الأخت لأب وأم، وأخت بغيره من أب وأم، وأخت بغيره من أب وأم،
سنة أسهم، ليست بها ثلاثة أسهم، والأخت بغيره من أب وأم، وأخت بغيره من أب وأم،
وأخت بغيره من أب وأم، حضر في المسألة في مجلس القضاء بكونه فرد من قبل
القاضي عمر بن عبد الحميد من عند تحريره خطه، ولده شيخ القاضي إبراهيم بن عبد
الله عبد الحميد بن عبد الحميد فاضلي كورة قزوین ودر حجاب، والده القضاء والإحصاء
والإدارة فيه، وفي مجلس القضاء بكونه فرد من القاضي محمد بن الحسين بن محمد
الاسترآبادي حكمة والده القضاء الأصنام في محمد حيدر بن محمد بن أحمد

[١] هكذا في ط، وكذا في الأصل قد ذكر في صدره وانعشج شعر وهو
خير من غيره من القصيدة التي فيها ذكر الفهرست، له أبي هو سبطه، وكتبه في المصحف رعية
بمطبعة من السامرا بصرلي، وله في كتابه التكملة

نصفه أخرى يكتب بعد الدعاء والمصداق طوب كاسي هذا على سجل بلده
 لعل من حكمت به في غير ذلك نكدا يشهدا شهود عدد مسمو به عددي في مجلس
 قضائي على ما يقرر بالسجل مطوي عليه الكتاب بعد ما ثبت به قضائي، ومضى به
 حكيم، فتاب مكانه أدناه بغيره بذلك، والإشهاد عليه، ما يجب في المسؤول
 به تعلم

كتاب حكيم في دعوى العقار

٢٢٩ - دا مع له عرو في العقار، وطك، مدعي من له أصل في كسب له
 بذلك كسبه، فقد عمر رجهر الأول أن يكون المقدر من يد مدعي، ويكون له عرو
 عليه في بلد آخر، وفي هذا الوجه أصل في كسب له، إن وصل كسب إلى المكتوب
 إليه من المكتوب به بالخيار، إن شاء بحث المدعي عليه، أو كسبه مع الشئ إلى
 التماس التكاثر من يمس به عليه، ويشهد المقدر به، وإن شاء حكيم به في جود
 الحق، وسجل به، ركب به قضيه يكون في يد، وأشهد على ذلك، ويكر لا يسب
 التمسار إليه، لأن المدعي ليس في ولايته، فلا يحد في التمسار، لأن التمسار من
 التسليم بغير التمسار، لا يبيع الحكم، ولهذا يحكم بالمقدار المدعي، ولكن لا يسلحه
 إليه، ثم إذا ورد مدعي قضيه التماس المكتوب إليه في القاضى بكاتب، والقاضيه
 على قضاة له، فله في الكتاب لا يعل هذه البه، لا به يحاج إلى بيده ذلك المقدر،
 وتفيد القضاة بغيره بغيره، فلا يجوز على العقب، وكذلك لا يسلم القضاة إليه لأن
 سلبه لدفعه، فلا يجوز على العقب، ولكن يسلم به من مكتوب إليه أولا
 أنه انتمى له من وجاهه، بأمر القاضي حله في مع المدعي أنه لم
 أشد إلى المدعي، وإن ثبت كتب المكتوب إليه إلى الكتاب كتاب مدعي في كتابه
 الذي وصل إليه، وبغيره جميع ما جرت به المدعي، ومن مدعي المدعي المدعي،
 ويحكمه من مدعي عليه بالمقدار للمدعي، ويأمر المدعي عليه أن يبيع مع المدعي
 حد التسليم إلى المدعي، وأشهد على ذلك، ثم يكتب، وذلك فيك وسألني

رسوم الفصلا والحكام في تنفيذ الأوقاف:

١٧١٢ - كُتِبَ بِحُورٍ بَهَامِيٍّ فَلَا عَاصِيَ كَرُورٍ بِهِ رُحْبٌ ، مَعَادُ الْفُتُورِ بِهَا
 مِنْ أَعْمَارِهَا فِي حُلَالٍ ، وَلَمَّ عَزَارُهَا لَمَعَتْ فِي أَهْلِهَا عَزَاءٌ - هـ - ، لِأَنَّ فِي سَكَاةٍ فِي
 مَحَلِّهَا فَلَا دَفْعَ فِي كَرٍّ ، سَدٍّ ، وَ هـ هَلَالٌ وَعَلَانٌ ، وَقَعَ أَحِبُّهُ حَسْبًا يَلْبَسُهُ فِي سَوِيهِ
 أَمْرٍ ، الْأَوَّلُ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْمَوْجِدَ عَلَى هَلَالٍ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا الْإِلَهَ ، وَثَبَتَ بِهِ
 أَنْزَلِيٌّ مَعْرُوفٌ مِنْ صَلَاحِهِ وَأَسَاتِيهِ وَكِفَايَتِهِ وَعَقَائِدِهِ فِي "تَصْرِيفَاتٍ" ، فَأَنْضَبَهُ
 اخْتِيَارَهُمْ ، وَصَبَّأُ مَحَارِمِهِ هَذَا قِيمًا عِيَّةً يُعْجَمُ بِحُطْبَةٍ وَجَاهٍ وَخِيَاطُهَا وَصِيَّتُهَا
 عَنْ الْإِصْبَاعِ ، وَصَبَّأُ بِرَفْعِهَا إِلَى وَجْهِهِ مَعْدُودُهَا ، وَمَرَى ، شَرْطُ الْوَأْتِ بِهَا ،
 وَأَوْصَتْهُ فِي ذَلِكَ بِضَرْبِهَا ، رَأَى الْأَمَانَةَ وَالْثَمَنَ فِي حُكُورِهِ وَالْعَدَمَ وَالْجَاهِلِيَّةَ فِي
 الْفَسْرِ وَالْعِلَالَةِ ، وَصَبَّأُ بِهِ بِرَأْدِهَا حَاضِرًا فِي مَعْدَمِهَا بِرَفْعِهَا عَنِ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ
 عِلَالًا ، إِنَّمَا فِي ذَلِكَ كَيْفَ ، فَكُلُّهُ فِي شَرْطِ الْفَرْقِ ، وَهُوَ بِرَبِّهِ يَكْتَبُهُ هَذَا الْكُتِبُ
 حَاجَةً لَهُ فِي ذَلِكَ ، سَهَّدَ بِحَسَنَةِ حُضُورِيٍّ مِنْ هَلِ الْعَدَمِ بِرَأْدِهَا لَمْ يَرْفَعَهُ
 لِمَا عَاصَى عَنِ التَّيْمَرِ بِرُفْعِهِ ، وَكَتَبَهُ فِي خَرَدٍ يَقُولُ لِبَلَالٍ فِي لَبْلَابٍ خَرَقٍ
 ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ عَدَى ، هـ - عَمَّ عَنِ الْعَدَمِ ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي لَأْخَرٍ بِحُطْ

١٦٦٣-١٦٦٤ م. أنه صلى إلى بعض الحكام من أسر بني لا حشيار ليقبضه في الأوقاف أيده حلال فرفع إلى أن الأوقاف المسوية إلى محمد بن بكه حلال عن قيمه معافى، وجميع حلال، وبصرها إلى حلالها وبصرها من (أصابعه وكأنته من ذلك لبحار حلال عفاف وإمانة وكفارة في الأمور وحلال ودهان، وبكسها بحرية على ظهر كتاب هذا سر حلال عاف، وأقلد من بحارة القرمه بصره من بني

جواب المكتوب إليه،

هـ وصل إلى كتاب سبيع انقاضي الزمان يدع الله باب ١ فر ٢ ولهيب مفسر ١٤

في الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٠ هـ

١٢٩ حكمه آخره في كتابي الاصل وهو الذب

وعلايقه، روي بأمره، ويشير عن روايته، فهذا عهدى به، ومروا هذا
الكاتب أوله في هذه، و عرف حقه وحرمه، ولا يفترون عليه نسب ووضي به،
وليصوره عنه من غلامه، - الله لؤي للصواب -

كتاب في الترويح

٢٦٣٦ - بعد الذي يكتب بحسب الشرح - بقعه هذه الله بالعرف عن حال
المسيرة فلانة بنت فلان، فقد مات طيبا فلان، فإن وجدته حرة بالعه فانيه عن الكاح
والسدة، وكان هذا الحظ كسوا بها، ولم يكن بها ولي حاصر ولا عاتك ينظر
حضوره، وروحاها، برغبها بحضر من لشهو وعلى صدق كذا

٢٦٣٧ - وإن كنت مسيرة قد بلغت مبلغا تصبح لرجال، - بكرتها و
حاصر ولا عاتك ينظر حصر، - يكتب الكتاب على صاحبها ذلك، - وكس قاي
وحسنا في بلغت مبلغا راف إلى روح، - ولم يكن بها ولي حاصر ولا عاتك ينظر
طوغة، - وليت المسيرة في ترويحها من هذا حصر، - جنب منه على مهر معلوم
بها مثلا، - وذا حصر مائة ورومته، - فمن - ثم سده إلى الروح، - وكس
أوثيقة على روح بهبه يسمى وأشهد عليه

كتاب القاضي أبي بعض الحكم بالناحية ليتوسط بين الخصمين

٢٦٣٨ - رفع إلى فلان في فلان أن لا يحصره من فلان من فلان و
الخصومة، - وذا حصر ولا يروي إليه حصر، ولا حصر مائة حصر، - وليت
أهل التظلم، - وقابله في ذلك، - ليجمع بينها ويجمع دعوى، - وهو من لدن
عليه، - من وسط بينهما، - فيا صبح الأمر، - ولا تاتيه حصر إلى
مجلس الحكم من لا يعمل سببا في حكمته حكم الله تعالى، - وهو من ذلك -
ما، الله تعالى -

كتاب الخاص إلى حاكم مناحيه لوقوفه بصفته

١٧٦٢٩ رصوده ذلك رجل ادعى خيمه في يدى رجل ، وتقدم به على صحة
 تدعى ولتفاسى في مساله السهود بعدد خاتمس لدى من التفاسى أن يكتب
 حاكم القرية لى القبيعة المدعى بها حتى يكون ذلك الصياح مولوداً غير انصرف فيه
 لثرياته ولم يفسد ان كان من يكتب وصوره يكتب الصدر على الرسم ، ويكتب
 بعده خدامى فلان بن فلان على فلان لى ملكية القبيعة لى هو كرم محوط
 مبنى بضمير ، وكذا ذيرة رهن التو موضعها في أرض ذيرة كذا ، حدودها كذا ، أنها
 ملكه ، وفى يد مدعى على غير حق ، وقام البينة على ذلك ولم يظهر لى أحوال
 الشهود ، فالتمس المدعى من كتب هذا الكتاب إليه ليجعل هذه القبيعة المتبرع بها
 موقوفه فى يد مدعى ، ولا يمس من عتباتها ، ولا يبره برب مائة على يكون فى
 يده موقوفة لى أن يظهر أحوال السهود ، فيكون ذلك ، لا يمس ما عرفت فى ذلك
 بعود الله تعالى

ذكر الإذن فى الاستدانة على المعاقبة

١٧٦٤٠ يكتب بقرب القضى الإمام فلان رعت سبعة مائة من فلان لى
 فلان الثلاثي ان يملك فلان بن فلان علف عبد من كوره بخارى ورجلها ، وتركها
 صائمة من غير علف ولا كسوة ، وأنها مضطرة فى ذلك ، ان الكرخ يسمي فاتة فى الخلق
 ، حضرت معها من حارس فلان ، وعلاوة ذكر قبضتهم ، فاشيروا على هؤلاء لى
 اذعان كما رعت ، من أوله إلى آخره ، والتصديق من بين نفقته ، وبذل كسوته ،
 والإذن لها فى استدانة على هذه المعاقبة ، فاجبها إلى ذلك ، وادبها بالاسلحة
 عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهماً لظلمها وادبها ، وكذا كذا درهماً كل ستة
 أشهر لثوبها لى ، بعصر المعاقبة ، فيقضى ما استدانت عليه ، وأنها وصفت بذلك ،
 وأمرت بكتاب هذا بذكر حجه فى ذلك ، وأشهد على ذلك من حضر من القضاة

- ٢١- في رد محضر فيه دعوى التفتق
- ٢٢- في دعوى الرجوع بسمى الإبرار عند انسحب لأمان.
- ٢٣- في بيع سهم شائع بحدود هذا إليهم.
- ٢٤- في دعوى الإحارة الطويلة
- ٢٥- في محضر فيه دعوى بقاء مال الإحارة المسوحة
- ٢٦- في دعوى مال الإحارة المسوخة بموت استاجر
- ٢٧- في صك الإحارة
- ٢٨- فيما فيه دعوى تضارئة على ميت بدفنه وارت
- ٢٩- فيما فيه دعوى فيه الأمان المستلثة
- ٣- فيما فيه نفس التعديلات يعبر عن واستهلاكه
- ٣١- في دعوى النسي
- ٣٢- في دعوى تركيل من جهة موكله
- ٣٣- في دعوى النسي
- ٣٤- في دعوى السرقة
- ٣٥- في دعوى الوصية بالثلث
- ٣٦- في سجن ورد من موه في إثبات ملكية حيا
- ٣٧- في ثاب بوقعة
- ٣٨- في دعوى من أتب أرسل بها الملقى إلى ادعى عليه ليعطيه
- ٣٩- في دعوى ملكية حصر
- ٤٠- في محضر فيه دعوى بقاء حلق بيت على روحه، نسب دعوى الطلاق
- ٤١- في محضر فيه دعوى استعجار الطاحونة بسهم
- ٤٢- في دعوى إحارة معطوذة باجرة معلومة

۴۳- فی آخره و فاعله

۴۴- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۴۵- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۴۶- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۴۷- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۴۸- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۴۹- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۰- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۱- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۲- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۳- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۴- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۵- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۶- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۷- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۸- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۵۹- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۰- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۱- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۲- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۳- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۴- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

۶۵- فی ج ۱، ص ۱۰۰، قوله: «فما لم

به هذا الذي أحصره غير حق، فواجب عليه سلبها إلى هذا الذي حصر ليقتضيه فيها
 التصريح لقسمي في هذا المحصر، فرد المحصر لأنه لم يكن فيه إلا ابن الحكم بهذا
 المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة مدعي آخر، وعلى تقدير الإذن من جهة داني
 غير لا بد من إثبات الإذن بحكمي عمداً هذا القاضي ليسمع عصومته، ولأنه لم يذكر في
 هذا المحصر إلا المدعى مأذون في التفتيش في المذكور فيه أن المدعى لا يفي بالإذن
 للحكمي، وعلى أنه كان مأذوناً بالمدعى والتقصير في ذلك، وعلى تقدير أن لا
 يكون مأذوناً بالتفتيش لا يكره له حق التقصير عند رد الأمر هذا المدعى بالمدعى
 والمحصر بمنزلة موكل بالمقصود، والتمثيل بالمقصود لا يثبت التقصير عند رد الأمر
 التقصير، فلا بد من ذكر كونه مأذوناً بالتفتيش، أو ذكره من جهة مدعيه، فإن
 الإحصاء تحت ولاية بعض الأهل تم في المحصر في المنزل العمود عنه وقت العقد،
 ولا يأنقصه هذا العقد من كون تسمي من الموقوف عليه وبث العقد

محصر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج أخت

ودعوى الوارث الصالح عليها

١٧٦٤٥ - رجل مات، وترك ابناً وامرأة، فمحصر ابناً، محصر ابناً، محصر ابناً.
 والمحصر من الزوج معها، ومثلت له امرأته، فادعى الابن أخت صاحبة من جميع
 صبيها من ميراث أبيه وعن جميع دعائها على كذا وكذا، وأنه من الصالح عن عنه
 بالأمانة، وعن أخته الصغير، والإذن الحكمي، وهذا الصالح كان حبراً للصغيرة، وقد
 قبضت بدل الصالح، ولم يكن له في شركة الزوج حق، وهي في هذا المدعى مطلق.
 فرد المحصر بعلة أنه ليس من المحصر بين اثرتة، ويجوز أن يكون من اثرتة دعوى.
 وعلى هذا القدر لا يصح الصالح إلا باستيفاء الدين عن الصالح، ولو لم يكن في اثرتة
 دين، ويجوز أن يكون في اثرتة من حسن بدل الصالح من البلد مقدار ما يصيبه من
 ميراث من ذلك قدر بدل الصالح، أو ثلثاً عليه، وعند ذلك لا يجوز الصالح لمكان
 التمسك بالإذن، لم يكن في الإذن من حسن بدل الصالح، يجوز أن يكون بهما من خلاف
 حتى يدل الصالح من البلد، وعند ذلك مشروط بحسن بدل الصالح من المدعى، ولم

الآن نذكر لك اسم يكتسب لا يجهل العلماء وقد كان يصيبهم وهم يجهلون في جهل
العلماء انهم لنا في هذه الحرف ووجدوا في قول العلماء انهم لا يمكن

[illegible]

سجّل لم یکتب فی غیرہ

[illegible]

سجد و زدن دامن قاضی کتب فی آخره

طیون والوں کتب دار، الحسن علی باقری، مصدقہ حکم، ہاشموا عبہ،

وهي الاستحالة بحكم من وصاياه ما وافق دمه، اهل السلاح، ولا يمتدون ذلك شرفاً من يومى ولا - - - - - سوتها قما سوتهم، كذا لم يكن فى حفظ أوصى لها علقاً، ولا بد من ذكر الطور فيه، مرد وصية المنكره لا يصح

ورغم ذلك، - - - - - ائله اخرى لمفع الفحضر، - - - - - نك كذا حرية الوصى، وهذا رغم، لأن طهره صارت مستحالة من قول أوصى به بلس ماله

محضر فيه دعوى لكفالة.

١٧٦٤٩ - صيريه 'أدى هذا' لدى حضر على هذا من أحضر وأنه كهل فى بعض فلان على أنه من سم يستدعى إلى يوم كذا، فهو كهل من الذى لى عنه، وذلك ألف درهم مبالاً، وبس هذا أحررت كفالة، شرايه ثم يستدعى بعض فلان، من فى ذلك اليوم الذى عنه لتسببه انفس فيه، صائر كقبلاً ماثل الذى لى عنه، ودعت ألف وطاقه فى ذلك، وصراف مسأله، مرد المحضر بقة أنه لم يكن هو المحضر ذكر ألف التى ادعى الكفالة بها، ثم مد، - - - - - ولا بد من بيان ذلك، لأد من لأموال ما لا يصح الكفالة به كسل فكذلك، والدماء، وأد - - - - - لا - - - - - من بين الألف أنها ماله، حتى يضر أنه هل يصح الكفالة به؟ ودعوى الكفالة به هو من مسدده 'لا' وعنه 'حرى أنه لم يكن فى المحضر، به أجر الكفالة من مجلس الكفالة، ولا بد من إبداء الكفالة من مجلس الكفالة، من من كهل العاد، رسم يمل عنه فى مجلس الكفالة، ولا بد من أنه نجس فى مجلس الكفالة، فبلغ انقضاء ذلك، وأجره لا يصح الكفالة عنه من حسنه، صحت رجهما، وهو قول أبى يوسف الأول - - - - - وبعض مساهب - - - - - دعوى بإجارة الكفالة نجس بشرط، ودعوى الكفالة بنفسين دعوى الإجارة، ثم ان دعوى البيع بنفسين دعوى الإجارة، مع على لسان قول بأن دعوى إجارة الكفالة ليس شرط دعوى الكفالة الأولى، لا بشرط، 'دعوى الإجارة فى مجلس الكفالة

ولو قد، أجرت الكفالة في مجلس، ولم يقن، في مجلس الكفالة، فخلقت لا يكفى، قلل المكحول به لم يجر التكملة حتى قام الكميل عن المجلس وذهب، ثم أجرت ذلك، فذلك إجازة في مجلس المكحول له، إلا أنها ليست بمعتبرة لإجماع، ولو ادعى الكفالة ولم يدع الإجازة، ثم ادعى الكفالة مرة أخرى، وادعى الإجازة في مجلس الضمان، كان صحيحاً - والله أعلم -

محضر في دعوى أهدر بحكم الضمان.

١٧٦٥٠ - صورته امرأة أهدت على رجل لها كانت مكروه فلان تزوجها على ألف درهم نكاحاً صحيحاً، وهذا الرجل شفى لي جميع أهدر ضماناً صحيحاً، وقد أهدت نفسه في مجلس الضمان، ثم أتى صرحت صهرته على زر في فلان حرمة حليظه، وصار مهري من رضى ملات، وعلى هذا الذي ضمن المهر لي منه حالا، مواجب غله أد، جميع مهري، وذلك ألف درهم، وطالته بدت، وسأنت مسأته، فردت المحصر بعله أنها لم تبيد سبب المحرمة أنها أتت سبب حرمت عبه، وأسباب المحرمة بوعان متفق عبه، ومعلف به، وأتى أنها رعت المحرمة بسبب معلف فيه ويكون عند القاضي والف منى، بعلام ما رعت، ولأن المحرمة العبطه به تكون لمعى من جهتها، وإن توجب سقوط جميع الصفات من الزوج والكفل جميعاً إذا كان قبل الدخول بها، وإذا يكون لمعى من جهة الزوج، وأنها توجب سقوط نصف الصفات من الزوج والكفل، إذا كان قبل الدخول بها، ومضى لم يبين أن المحرمة كانت لمعى من جهة الزوج، أو من جهة امرأة قبل الدخول بها، أو بعد الدخول بها، فلا يستفهم دعوى جميع المهر على الكميل من غير بيان ذلك

محضر فيه دعوى لكفالة بشيء من الصداق معلقة بوثوق الفرقة.

١٧٦٥١ - صورته امرأة أهدت على رجل أنك كمت لي من رضى فلان بدينار أهدر جيد من صدقى أهدى كان لي على روجير فلان كماله معلنة بفتح الفرقة سا، وأهدت أجرت ضمانات في مجلس الضمان، وقد وقعت بيني وبين الزوج سبب أن الزوج

جعلني أرى يدي علي أنه مني غلب على شهر الأمر ، فأنا أظن نفسي تطلقه بانه
 مني شئت ، وهذا عاب على شهر الأمر ، وتطلب نفسي بحكم ذلك الأمر ،
 وحسرت كعلاسي بدهار من صديقي ، فوجب علي أن ألدائير إبي ، وأنفانت البينة
 على جميع ذلك ، وأفتو بصحت الماحصور ، وقالوا : نقبل بيثبا بالقب ، على الكفيل
 بالدين ، قالوا : ويكون ذلك نصيب على الزوج بالفرقة ، لأنها دعوت على الكفيل أمر لا
 يتوصل إليه إلا بالنيابة من غير على الزوج ، وهو جعل الأمر بدهار ، وتطلبها نصيبها
 بحكم ذلك الأمر عند تمحي برهنا ، فحسب للكفيل خصم من الزوج في ذلك ، وهذا
 أصل عمده في فروع الشرع ، يكن هذا مشكل عندى ، لأن دعوى تستلزم الفرقة
 على القناب ، وقال على المعاصر ، والمدهى على «عائت يس» ، وبث للموت للمدهى
 على المعاصر ، بل هو سرمد ، وفي مثل هذا لا يتعصب المعاصر خصمًا عن الثابت ، هذه
 عامة السابح ، فبى أن بعضى يثا ، ولا يقتضى بالفرق على الزوج

معاصر في دعوى ملكية أرض

على وجلي في يده بعض ثلث لأرض

١٧٦٥٢ - وصورة رجل يمدى على رجل أرض في يده ثلث ملك ، وفي يده هذا
 الذي عليه مدر سن ، وأقام المدهى بيينة على دعوة بعد بكار المدهى عليه دعواه
 وقضى القاضي بتمدهى للأرض ، كما هو الرسم ، ثم ظهر أن لأرض المدعى بها كانت
 في يده المدهى عليه ، وفي يده رجل آخر ، فقيل : المسألة على وجهين : إن ظهر ذلك
 بإقرار المدعى ظهر بطلان القف ، لأن المدعى بإقراره أنكرت سيوده في بعض ما شهدوا
 به بعد القضاء ، وبكيد المدعى سيوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء ، بوجب بطلان
 انقضاء على ما عليه اشتراط الأصل والجميع ، فأما إذا أراد المدعى عليه أن يقيم
 البيينة على أن الدار المدعى به كانت في يده ، وفي يده بطلان وقت الدعوى ، لا تقبل
 به ، لأنه يبينه متى كور مدعى به في يده بعد ما بث ذلك سببه المدهى ، فلا تقبل
 به ، ولا يظهر به بطلان القف ،

المدعى عليه في دفع دعواه أنه صالح من ذلك على بدن معلوم، ولم يذكر مقدار البدن، ولم يذكر قبضه، هل يكون ذلك دفعاً؟ قال: لا، وإن ذكر القبض، فهذا دفع، وإن لم يذكر مقدار البدن، لأن ترك بيان مقدار البدن فيما لا يحتاج إلى القبض لا يضر.

وأعلم أن هذه المسألة في الخاص على وجهين: إن وقع الصبح من الكرم لا غير^١، وكان البدن معلوماً، أو لم يكن معلوماً إلا أن الشهادة تشهد على قبضه على الصلح صحيح، وإن دفعه دفعاً، وإن وقع الصبح من الكرم ومن العملات التي استهلكها المدعى عليه يبدل من خلاف حسن الزاوية بسبيلك لعمد، واقتراحاً من غير قصر سطر الصلح في حق العمدة، سواء كان البدن معلوماً أو لم يكن، فلا يكون هذا دفعاً في حوالة.

محضر في دعوى لدفع من الوارث لدعوى أرض من اتركه:

١٧٦٥ - وصورة رجل ادعى أرضاً من تركته ميت حلي وارث، فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه: إن سطر على هذه الدعوى، لأنك قد نفيت مرة، ثم في بدو ميراث بافته، يا من كريد، قد قلت لي مرة: حين بدو مال بسند كرهته من كسب كلام حال ميراث بافته ام، ثم قلت فلان ومير، ثم لوزو اقرار سبب بلفظي من، ودعوى من ماقلت، هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام؟ وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه؟ وكان فيه جواب نعم ادين السعي رحمه الله أن في قوله: ميراث بافته يكون دفعاً، لأنه إقرار بالملك له، وفي جواب كرهته لا يكون دفعاً، لأن هذا ليس بإقرار بالملك له، وهذا الجواب ظاهر.

محضر في ثبات لإبضاء ثلث المال:

١٧٦٦ - وكان لومى امرأة، وهي بنت الأستلا محمد بن معاري السمرقندي السمرقندي أمجاد مبال، قد كتبت لوميت طلق مالها على أن يشري بثلاثة الخطة، ونفرد على الفقراء بطلب عدواتها الماتة، ويشري بثلاثة مبيئاً، فيصنع بها في اليوم (١) هكذا ظم وكان من الأصل لا غير.

الأول من أيام الأضحية، ويسرى تلك الفريضة وما تحب من الجنبين والكرام
والكرام على حسب ما أوصى الناس في أيام عاشوراء أو حسب ما أوصى إلى اختيارها، وأمرتها
تتعد هذه الفريضة، فادعيت على روحها يحضر عنه، كان كبر من انصافه بين
الإيضاء، وقالوا في غيره، ولم يدعها المذموم عليه حديثاً، وإن طولته كثرة،
وعرضه كثرة، فبسمه دينار ونصف، هو حبه عليه إحصاء احسن من جنس الدهوى،
ليتمكن من تنبيه الوصية فيه، إن كان قادراً على إحصائه، وإن عجز عن إحصائه
وميله، فواجب عليه أن، نصف دينار، وتلك ثلث قيمته تنعبد الوصية فيه، وكان
هذا موجباً للحسن من قبل أن يذكر هو القيمة لا غيره، ولم يذكره أن هذه القيمة قيمته
يومئذ، أو يره، لا سبيل، ولا سبيل أن الحبل يكون أمناً في يد روح ظاهراً إلا أن
يذكروا أنه شبه من حق، فإن يصير معصوماً عليه بالاسبيل، فيعبر قيمته يوم
الاسبيل، وحسب ذلك قيمة يوم القضي أكثر من قيمة يوم لا سبيل، فلا يصح
مطالبة نصف دينار من أحد من لم يعلم أن قيمة يوم لا سبيل كانت ديناراً ونصفاً،
وكان ينبغي أن يذكر أن الواجب عليه إحصاء هذا الحبل، ونسبته إلى الوصية إليها
حتى يبيح، ويأخذ به الثلث، إن كان حقاً به، وإن كان مكراً كان حبل هذا في يده
ملك للوصية هذه حتى يتمكن للمدعي من إقامة ثبته على ذلك، وكان الوجه الصحيح
في إحصاء الحبل هذا حتى يتمكن المدعي من إقامة تعبد الوصية به، لا أن يشكر من
تعبد الوصية فيه، لا كما ذكر، وهو^(١) الباع إن كان مصر به، رافداً ما بينه وبينه إن كان
مصر^(٢)

١٧١٧ - محضر كان به ذهبي فلان بين فلان على فلان أن الكرم الذي
في موضع كذا، حدود كذا، وهو في يد أم عبد المدعي، أقرب أم هذا المدعي أنه ملك
هذا المدعي، وبعد هذا لأقر، يسرى هذا المدعي عليه هذا الكرم من أم هذا المدعي،
فواجب عليه تسليم هذا الكرم إلى هذا المدعي، وكان فيه جواز جماعه من أمه
سرقته بالصح، وأما الإمام لسمي رحمه الله تعالى، وقال رجوع الخلق ظاهراً،
ولم يبين، وكان من جملة رجوع الخلق أن المدعي لم يدع الثلث نفسه، ولو كان ادعى

(١) هكذا في ظ، وكان في الأصل وفي وم.

(٢) هكذا في ظ، وكان في الأصل وفي محضر.

[illegible]

مختصر اردو دینی لایب ریح دعوای الحق

١٧٦٨ - ص ١٠٠ : رجل يدعى علي وحل عليه انه كان ميتا لم يمت في ذلك
الوقت ومات ميتة ، وانه لم يزل لا يزال له في ذلك عهدا بعد موته في وجهه
وهو يتبع من طاعته ، وادعى مدعي عليه في دفع دعواه : انه لم يمت في مرض
ميتة وانما خرج من طبه صالح ، وانما لم يمت ، ولا سأل عن علي ، انما علي ذلك
منه ، فادعى المدعى ان يدين باب التي كتب استمرت هذه العدة من بر علي في حياته
وفاته عليه جواب نعم الدين المسمى ، حصة كذا في لا يخرج دفعه ، ان ذلك المسمى
المدعى انه لم يمت ، لأنه ادعى لا تمتد بمقتضى المدعى في حياته ، ان هذا الجواب
مستبعد ، وانه مدعى

۱۷۶۵- وقد ذكر محمد حمزة في آخره مع كبر شيخه رحمه الله
 قوله فلهذا في حق علي بن أبي طالب عشتاريا من ديه في جبراته وصحته ، وادعاه
 ذلك به فمهره ، وراى من كبره فيه ، فحلف له من عهده من قام للمدعي به
 فها كانت الفريضة موت ، وبراها من ثأله ، لا بعدد و نه د ه ، والاعاوى يعلى
 بقدر المدعى ، لانه لا ينفى من دعوى فخره من لانه من حياءه وصحته ، لا يبر
 دعوى الا بانه حياءه لا ينفى ، فحقه من كبره المدعى ، لا ينفى من حياءه
 من انما من ن ، وبعث المدعى من طهره ، فلهذا من نوه في منظره
 وحقه لو ادعى لانه لا ، ام ادعى له ، فلهذا من نوه ، وبعثه من دعوى المدعى
 لا من دعوى المدعى ، لا ، وبعثه من دعوى المدعى ، لا ، فلهذا من نوه
 وبعثه من نوه ، فلهذا من نوه ، فلهذا من نوه ، فلهذا من نوه

توضیح: «من بعد الامام علیه السلام» یعنی از زمان امام علی علیه السلام تا زمان ظهور امام مهدی علیه السلام.

محضر فيه دعوى بيع السكس:

١٦٧١ - عرض على شيخ الإسلام لسعدى حمد الله، وكان فيه بأهه محذوفه
 وحقوقه، ثم قال: إن السكس، والتقلي لا حد له، عرض على محضر، حرّم
 بفكر فيه اسم حمد الله في عبه، صورة - محضر فلان - أحضر مع بكه فلان، نادى
 هذا الذى حضر على هذا الذى حضره، ما جاب، نصحه، لأن الله على عليه
 حاضر، هو حاضر، لا يشارك، ولا يحتاج إلى ذكر اسمه، سم الله، ولا يحتاج
 إلى ذكر جده بطريق لأرس، لأنما هو القاتل فلا بد من ذكر الجده، وهو مودع في حقه
 ومحمد، وكذلك في ذكر غيره، لا بد من ذكر جده صاحب الجده، وكذلك في ميراث
 أخت صاحب لا بد من ذكر جده، وكان الفقاصي الإمام ركن الإسلام على بن الحارث
 السكس في لائمه، لا يشرحه ذكر جده، وهو آخر عمره كان يسرط ذاك، وهو
 الصحيح، وعبه الفتوى - والله أعلم

ورد محضر فيه دعوى لشفعة

وكان فيها بيان أنواع طلب الثلاثة

١٦٧٢ - فرد بعد أن لم يكن في الدعوى، والشهادة، أن السميع طلب الإشهاد
 على دور الحكم من الإشهاد، وأنه شهد على هذا المحدث، قرب إليه من المشتري
 والبيع، ولا بد من بيان ذلك، لأن الشرط هو الإشهاد على، هو أقرب إليه من المحدث
 والبيع، والمشتري بجم، أن يعلم بأي ممة طلب الإشهاد معينة بالشك من الإشهاد عند
 حصة أحد الأشبه الثلاثة، إما السميع أو المشتري، أو المحدث، والعيب من المشتري
 صحيح على كل حال، فمن الغار، أو لم يقهر، والطلب من المانع صحيح إلى كمال
 الغار في بده، إذا لم يكن في يد ذكر شيخ الإسلام في داره، أو الطلب صحيح
 أصحاً غير صحيح يداً

وركن سيج أو خمس الهدوى في موحه، والطلب من جناسه، وعصم
 في معصمه، أنه ليس بصحيح من غير ذكر القبل، ولا استحسان، فإنه قصد الأخذ
 من هذه الأنسب، وترت لأقرب، إن كان الكل في مصر وحده لا يطر سبعة، هكذا

وما يبرئ من البهائم والوحوش ، وهو شر من الخلق عليه . لا يصح احكامه

ثم قال رحمه الله : ان الحكم من القاضي الامام سديد الدين ثابت الحكم بحجاري ينفذ
المحكم عليه ما هو عليه من النجاسة بالحق ، وله يدعى ان ذلك ينفذ به كان ينفذ على من
سديد الدين ، وانما حكمه بتدبير الحكم يفسح ذلك البيع ، وهذا ما يجب خلافه لان
الحكم بالمرحى ، نعم انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
الشيء يبرأ من حكمه من النجاسة بالمرحى عليه النجاسة او به حكمه ، ثم يدعى
ايضا ان القاضي لا يبرأ من النجاسة كان ما ذكره في الامام عليه السلام ، ولا بد من ذلك على
ما ذكرناه ، لان ما في النجاسة ، ولا بد من ذلك على ما ذكرناه ، ولا بد من ذلك على ما ذكرناه ،
ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
وكم يبرأ من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح

١٧٦٧٤ : حتى لا يصح من الامام له من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح
يفعل من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
ليس من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح

١٧٦٧٥ : ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
واحد ثلث من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
والمرحى من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
من النجاسة ، ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح

ثم يدعى انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح

ما ذكره النجاشي، فاستحسنه وأخذه به، وهذا لأنه ليس في ذكر خبره ما يدل على الإقرار، ألا ترى أن ذكر سهم لا يدل على الإقرار، فذكر خبره كمن لا يكون

١٧٦٧- ورد في دعوى الإجارة أمريلد محضر، وكان المكتوب فيه قول يوم هذه الإجارة يوم الأربعاء السادس من شهر كذا، وكتب بعد ذلك وتلفاضا في التنازع المذكور فيه، فبين قوله وتلفاضا في التنازع المذكور فيه خط، لأن من قبله التنازع الذي هو حكم العقد مع العدة في رده واحد، وإنه لا يكون، لأن التنازع انتهى هو حكم العدة ما يكون بعد العقد، فكيف يكتب وتلفاضا في اليوم الذي وقع العقد فيه، لو يكتب وتلفاضا في اليوم الذي فاشر العقد فيه حسب الطائفة بعد العقد، وتصحيح عندي أنه يكتب وتلفاضا بعد ما فاشر العقد في يوم الذي فاشر العقد فيه

ورد محضر في دعوى مال الإجارة المصروفة

٢٦٦٧- صورة دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي استقره معه أن والد هذا الثاني أحضره معه، فلا، بتر من محبوسه، فكذلك إن شئت فقله من موهبه، ثم مات وحسب الإجارة بموته، ومنه لغة مال الإجارة فيب في تركته، مرد المحضر بعينه أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الإجارة، ولم يقبض الآخر هذا الإجارة لا يصير شيء من قبض في تركته بموته، ولا، لم يذكر في الدعوى ربيع أول سنة الإجارة، وتاريخ آخرها، ولا بد من ذكر ذلك حتى يظهر معنى شيء من مال الإجارة أم لا، وهذا لأن ماله الإجارة بطور، سمع ثلاثون سنة أو أكثره فلذا لم يعب هذا سمع شيء لإيجاره بيلهاد المدة، ويصير جميع مال الإجارة مستحقا لآخر ما شئت له، فلا معنى شيء حتى غير ذلك عند في التركة، ولو لم سمع منه الإجارة هذا أسمع ٢٠ بد وان يعرف ما معنى في المدة ليعلم ما معنى في مال الإجارة، وإنما يعلم ذلك بعد التنازع، وقد عدل بعض شديدا يسمى بدموح شهر من مال الإجارة، وقد يكتب بموته ما فيه حقيقة صحيحا، فون مستأجر أو أحضر مال الإجارة، ولم يدفعه إلى المستأجر، ونقص المستأجر، سم سمع المستأجر إلى المستأجر، ولم يسم من الإجارة فيكون قوله وتلفاضا

مستقيماً على حد الاعتدال مع ٢٠ سم يومه فحصل أقصد التدين، ويتضح من هذا أن
هذا التدين، والظاهر من غير التدين، وهو القصد من مفهوم ٢٠ سم، وهو مفهوم من نوع
وغيره فحق الآخر الآخر، وهو الآخر الآخر، وهذا ليس إلا يعني أن يكتب
في صلب الآخر، على ٢٠ سم، المستخرج من الآخر، لأن كونه على كونه شرط، ورواها
لما أخرجه من ٢٠ سم، فالحاصل أن هذا شرط في العقد، لا يفسد العقد، ولكن
بالتقيد بوجه من وجهه، وهذا لا يوجب القصد، لا يوجب الرجوع إلى ٢٠ سم، من
الساحد إلا إلى التدين، إلا ما هو الآخر، على وجهه، لا الآخر، على
الأخر، من وجهه، فالحاصل أن التدين، كذا، انتفاع بغير نفسه من فساد العقد
الأخر، إن لم يكن هناك الآخر، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا
يفتضيه العقد، على وجهه، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا
لا يفسد العقد، على وجهه، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا
يفتضيه العقد، كذا، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا
منه، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا
الأخر، كذا، على وجهه، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا
صحيحه

ورد مختصر فيه دعوى نكاح الإجماع

ودعوى استحداث لأجره على المسافر

١٧٠٢٨ - مبره - وهي هذا الذي خضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا
الذي أحضره مني حرم من عشر دبر ثلثي حرمه، كذا، في نكاحه، كذا، ومنه
إلى ٢٠ سم، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا
الأخر، كذا، على وجهه، فالحاصل أن هذا، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا
هذه لا يعني هو، كذا، ومع ٢٠ سم، لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا، إلا الآخر، ما لا

العقد ما لا يقتضيه العقد، لأن راعية شيء عليه ليس من مقتضيات العقد، ولا أحد الثماطين وهو الأجر به مفعلة، ومثل هذا شرط يوجب صناد العقد، وحل منه لا يطل بمصلحة، لأن ثوبه من هذا المقام على أن يزوج ميب كذا، وموت، شرع فيها كذا سواء، وقوله يزوج ميب بشرط، إنما هو ليبيك العلم من، فلا يوجب الفساد، كيف وقد ذكر ما قبل هذا أن، حسنا جرد، ثم بين ما يزوج بمقد انعقد عن ما ذكرته في الجامع الصغير، وإذا كان ترك ذكر ما يزوج بمقد انعقد، فيذكره كيف بمقد العقد

١٧٦٨٢ - عرض محضر عن شيخ الإسلام

سئل شيخ الإسلام النعماني عن محضر كان في أوبة، وهي زوجة من عبد الله الهندى على فلان، فأجاب أنه غير صحيح؛ لأن النسبة عن هذا زوجة لا يقع بها الإعلام، ويجب أن يكتب أنه عبد فلان، أو مولى فلان، وكان في محضر وكان فلان من فلان آخر كذا، طاعة، بل لا بد من بيان دور في حر، وأنه أعده مولاه، فيكون الإقرار له، أو عبد لمولاه محبور عليه، فيكون الإقرار لمولاه، أو مأدون مبيع، فيكون الإقرار له، فيختلف حكم الإقرار باختلاف حاله، فلا بد من ذكره، قل ولعنني يعرف بمولاه، وإن كان مولاه، معك أبه، لا بد من أن يقال إنه مولى فلان، وإن كان المولى الثالث معك أبه، فلم يسهل إلى مولاه، فلا بأس به؛ لأن المولى الثالث بمنزلة المولى الثاني، فيجوز لاقتصار عليه

عرض سجل فيه حكم نائب القاضي سمرقند فردوه بوجوده:

١٧٦٨٣ - أحدها أنه كان به حكم فلان، وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان، ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأدود بالاستحلاف

١٧٦٨٤ - والثاني أنه كان فيه قاضي سمرقند كان في بيت من قبل الملك سنجر، ولم يكن كذا، من قاضي سمرقند كان من قبل الخلفاء محمد، والخلفاء محمد كان من قبل الملك سنجر، إلا أن هذا لا يصلح دخلا، لأن قاضي سمرقند لا كان من قبل الخلفاء محمد، والخلفاء محمد كان من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند

فأظهرها من جهة كتبت مضمونها ألا ترى أن ولاية الملك مسخر كاس ظاهرة على فعل
مصرحة هي الامتداد

١٦٦٨٥ - وبحث أن اليهود في سبيلهم قالوا، ما يقع فيه الدعوى مستأجر
مدعى المصداق، والرد مستأجر مدعى عليه ناحق مستأجر، ومضمونها هو صاحب على
هذا المدعى عليه أنه مستأجر كونه كونه، لأن مدعى عليه، وبين مدعى عليه كونه،
واختلف المصداق في هذا، حال بعضهم لا بد من ذكره، ونحن إلى ما نحن عليه، ولكن لا
بد من ذكره حتى لا يظن لا بد فيه مجال الظاهر

١٦٦٨٦ - - رجع أنه قال في امره، وصحت حكمي هذا، مرفوعاً على إحصاء
التعاضد، وهو بدعي، كان ولاه وهذا مضمونها من أن يكون حكماً، لأن المعلق
بالمدعى، والمرفوع عليه عبد ثابت قبل وجود ذلك الشيء، وهذا حتى يرى لو حصل
الحكم على هذا النوع، أم هو حصل الشك مطلقاً، الكاتب كتب على هذا الوجه،
هكذا لا يوجد خلاف في حكمه، إنما به حسب خلاف في الحكم -

محضر ورد في دعوى إجارة العبد:

١٦٦٨٦ - مبررة ادعى فلان على فلان عيلاً في يده أم حرة هذا العبد من
هذا الدين في يده كل يوم، وقد مضى كذا كذا يوماً، وأوجب عليه تسليم هذا
العبد لي مع كذا من الإجراء، فرد لي محضره أنه ادعى أنه حرة كل يوم، ثم
يذكر الإجراء مدعى به، كذا يوم حتى، ينفذه مع الإجراء، وهذا البند الذي
يصر فيه الدعوى أنه انعقد فيه عهد الإجارة، وكان لمصداق، هناك العقد والاتفاق
به، ولأنه ادعى كذا، كذا من الأسماء، وكان في محضر الدعوى، حرة العبد، ويحدد ذكر
كلمات كثيرة، ذكر وصفه، ولم يذكر وصفه، الله، فهذا لا يثبت تسليم العبد
فجوز أنه سمى سيماً، ما لم يثبت من قبله العبد لا يحب الإجراء، فلا يستقيم دعوى
سلم الأمر

١٧٦٨٨- حقه صلح والإبراء : وكان الشهود في ادعى فلان شئ فلان فلا معارفاً ، وقد حقه ولاز غير ألف درهم ، وقص فلان من الصبح ، وقد في غيره
 ورا الشهود المذكورين عليه من درهم : عاوية ، وقصوه : بر : شعبة ، عاوية : عاوية
 الصلح غير صحيح . وليس فيه اعتبار المال المدعى به ، ولا به من يبرء منه . فيجب أن
 هذا صلح ببيع ٩ دونه ، أو ربع إقطاعاً ، وشعبه ألف درهم من ثمنه . فيجب فيه وهو
 مدعى في محض ولا يشترط . وقد ذكره قسطنطين في الصلح في محض . ولم يصرح
 لجبر في صلح ، لأنه قد لا بد أن يكون القبول صلح . الإبراء حصل
 على سبيل المعلوم . فلا يسجد دعوى المدعى بعد ذلك فيه يكره الإبراء . لأنه لا يمكن
 الصلح

محضر فيه دعوى مال المتعارية على مبيته يعتبره ورثه

١٧٦٨٩- حقه : حقه واحصر مع حقه سائر وفلاد : فلان كنهه أولاد
 فلان . فادعى حقه الذي حصر على هؤلاء الذين أحصرهم مع نفسه . فادعى في مورث
 فلان بعد وفاته مفادته ، وأنه نصبت في يده ربحاً ، ربحاً قبل فسخه عند
 الفناء . فلان دفع امرئ إلى ربه ، فلان فسخه الربح ما من قبله لئلا
 وفاد ذلك فيها في تركه . فادعى فلان أن وقع المدعى في من مال ربح ، فلان
 من يبرء عند الربح . تركه حصر خلاصه مدعوى . وأن ادعى رأس مال وحده ، فلا
 بأس بتركه عند الربح

محضر فيه دعوى ثبته لا على المستهلكة

١٧٦٩٠- حقه : حصر واحصر . فادعى حقه الذي حصر غير المدعى
 حصره مع لفادته ، وثبته من حيث كان من اختياره له . فادعى
 في ذلك . فادعى حصره . فادعى أنه يبرء من حصره . لا من ربه . لأنه
 اهتد به . فادعى أنه وفاد حقه الصلح ولا من حصره
 والإبراء

قال بالقضية كذا، كتب على نحو ما كتب، وليس إقرار المدعى عليه كذا ادعاء المدعى،
فيه ثمة تباين أصب، وهذا ما إقرار المدعى عليه بالادعاء، والشهود شهدوا على
أن إقرار المدعى عليه كان بالادعاء، فشهادتهم تكون بالادعاء، ومن نكر الشهادة موافقة
للدعوى المذكورة.

والثاني بأنه دعى عبب الحظوة بالشر والفرز، وطلب صماماً، ومضمون عند
أداء الصمام بصبر منكاً لنفسه من المصفاة، فيتحدث مع بدله من الحظوة لثروته وبين
صماتها، والحظوة كسبه، فلا يصبح دعواها ينال والفرز من مثل هذه بصير.

والثالث أنه قال لو جب عليه أداء مثل هذه الحظوة المذكورة فيه من الشركة، ولا
يجب على الورثة أداء مثل هذه الحظوة المذكورة فيه من الشركة، ولا يجب على الورثة
أداء المصروف من مهر الشركة لا محالة، بل الورث بالفرز، إن شاء أدى من الشركة،
وإن شاء أدى من مال غيره، وإن يشترط قيام الشركة في هذا الوقت لتوجه الحظوة
عليه لا لأداءه، وأن الأصل الثالث ليس بصحيح، لأن أصل بوجوده من الشركة إلا
أن الورثة ولا بد من إخراج الشركة بأداء المصروف من مال غيره، ولما كان أصل الورث من
الشركة يستقيم دعوى الأداء من الشركة بمهر إلى الأصل.

محضر فيه دعوى قبض المديونات بصبر حق واستهلاكها:

١٧٦٩٢ - صوره هذا الذي حضر ادعى على هذا الذي أحضر منه أن هذا الذي
أحضره قبض من هذا الذي حضر تراهم عدليه، وبين عددي وصعب وجسها بصير
حق، واستهلاكها، فو حسب محبة أداء مع هذا الذي هم المديون إن كان يوجد مثلها، وأداء
فيتمشها إن لم يوجد مثلها، وأما ما يزعم المدعى أن هذا الذي أحضره من هذا الذي
مشبهاً إلى في هذا الذي هو من عدلي من قبض أنه ذكر أنه قبض هذا الذي هم بصبر حق
واستهلاكها، ومن يدكر أنه استهلكها بصبر حق أو بصبر أمر صعب، ويحتمل أن
الاستهلاك كان بصبر مرثا، ويحتمل أنه كان دأمره وعرفه عن هذا الاقتال أن
الامتلاك إن كان لا يصبح ميباً لذلك الاحتمال فالعصب السابق كافٍ فيمكن إيجاب
الصمدان بالعصب السابق وقبل في الحظوة عن هذا الأمر إلى به لا يمكن إيجاب

العلمي، وبين طوله، وعرضه بمس معلوم، وبين ذلك وأنه سراه من هذه القطعة من
الأطلس الموصوف بمعجم البيع بالنسبة بينه وبين سوريين معروفين بالبحراني
وورد وصفها "بكذا نمتاً، وبذلك وصفها إليه، وأنه؟ مس. من غير تسليم
أنه، حواجب عليه، أو، أسير المذكور، فيه، وبين شروط البيع والشراء من المبالغ
والخلف، وحاشا به من، وأكر خصم السراء منه، أنكر وجوب النسي عليه، وأقام
الدعي بنة على من دعواه بشر خطها. وكتبوا نسخة. وتبينوا نسخة الحضر، وتبينوا جوب القوي،
فرغم بعض المصير أن في هذه الدعوى خلافاً من قبل أنه ذكر في أن اسم هل كان
ملك المبلغ أو لا؟ يجوز أنه باع ماله غيره، بغير ثمره فلا يستوجب عليه التعديبه بالنسبة؟
ولأنه لم يذكر في الحضر، بغيره عن العدل بحال، أو، من شأنه "أهل غرامه،
وله، بغيره، فبعض بيع مجهولاً، إلا أنه ما رخم هذا الخلق لا يوجد حلالاً، أن
الأول فإنه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه (وهو له رسم بغير ثمنه وهو خطه،
وهي مسألة كتاب الشهادات، أما الثاني قلناه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه"
وبعد أن يغير وأن، م، فالعلمي في الحقيقة هو النسي وحسب بالعمد، وحسب فيه
في النسي، ولا جهالة في النسي، وإنما الخلل في هذه الدعوى من، به آخر، ورد المذكور
في الدعوى أنه باع منه قطعة أسس ضبعة كفا، وفلسرين ضبعة كفا، وأنه شراها
حيلة ضبعة، وأما بيع أسس ضبعة كفا، وفلسرين ضبعة كفا، وأنه شراها
أكثر لها حيلة بعد ما باعها به حيلة، وسلم الحيلة إليه، وهو قسم الحيلة حتى
يعرف إلى أن ذلك، وبعد باع قطعة الأطلس هذه والمصوتين، وأنه شري القطعة
دون القسوة، أو رسم القطعة دون غيرها، أكثر ما في النسي أن كنهه ما يجوز أن
يعرف إلى حيلة، لكن يجوز أن يعرف أحدهم إليها، فلا يتنى هذا الاحتمال، فلا
بد من ذكر شيء، يورده ما ذكرنا من الاحتمال، وهو كنه من، أو ذكر فقط الحيلة، ما
معلوم ذلك لا يورث الاحتمال، وإن لم يورث الاحتمال حتى أصبح "مجهولاً، فلا

(١) حكنا في طوط وم، وكان في الأصل وتوابعه

(٢) رد من طوط م

(٣) بد من طوط م

(٤) حكنا في الأصل وم، وكان في طوط كعلم

يستقيم دعوى كل شخص، إلا يستقيم دعوى المدعى إلا بالنسبة إلى الغير معلوم حتى يستقيم دعوى من يدره.

محضر في دعوى توكيل من موكله:

١٦٦٩: ادعى علي الأحمر "حكم أن كلاء القس له من جهة والدته والدته دعوى طو حيا الرجز يجب دفعه كذا، وصحته كذا، وثوبه كذا، وهو كل تبيع كذا، وعرضه كذا على سبيل الامانة، ولم يضره والدته حتى يأخذ منه، وقد وكل وشهد هذا بالخصوصة حتى دلت من ظهر بهذا المدعى عليه، ووكنه بنفسه دلت به أيضا، كثبت بالوكالة عليه في مجلس القضاء، وادعى عليه حصار دلت مجلس القضاء لهيم التوكيل اليه، فانكر ادعى عليه النقص أصلا، وأقام له من يدره من إقرار مدعى أنه قد كان فيض، لكن رد إلى دية، فكتبت الحضر في طلبه جواب مدعى، لا علم بالاجل، وكان وجه الحق أن من يكن في المحضر أو الملقى له في دية، وردت في هذا لأن المدعى لو صدقه في الرد على والدته، لا يتولى له من خصومه بعد ذلك، فلا بد من بيان ذكر التوكيل في الرأ، يستقيم دعوى الإحصار، وغنى هذا ليس حلالا، لأن هذه الإحصار يكسبه له في الرد.

١٧٦٩: محضر في دعوى امرأة متزلا في يد رجل شري من ولدها

بعد أن ادعى من لا على رجل، وثابت هذا شرعا، وذكر من مرصعة ومن جدود كان مدعى له الذي قال، ولما دعي حتى يوم كذا في سنة في شهر كذا، حال كونه بعد التضرع، وإس شريها من ذلك الشر المذكور في مجلس، سيع ذلك في حال صحة تضرعاته، واليوم حسم هذا القول ملكي وحلي بعد التمسك، ومن لم يكن في يد المدعى حطب، ثم يدره في حطب ياله محضر يدره عنه وتضمنه إلى من حطب المدعى عليه من مدعى ملك، من من حطب فاجر مدعى بغيره من حطب، بين حطب كذا دعوى من كذا.

(١) المدعى في الإحصار، وكان في دعوى المدعى عليه.

(٢) من لا وجه له.

أحضر من المدينة هراً، فذكرت أنهم سهردها، فشهد كل واحد منهم بعد الاستسقاء، وقال
 كواهي، ثم دعه، ابن فلان، يا والله هذه الثلاثة أمي، بحال سمعته، ثم رواه، وقال
 ابن خاتمه، من كان محدودى من محصر ياد كره شده، سب ما من بحر خرويش فلانة
 غروخته ام، وروى ارم، حریده است، میگوید بها که در همین محصر پاد کرده صد است
 غروختی و حریدی است، و هر روز این حالتی فلان فلانة است بدین سبب که آن دو
 محصر یاد کرده شده است، و این مدعی علیه قسم کرده است در این حالتی حاشی،
 واستغوا الخ، ثم عم معشهم ان فيه خلای من عمل آه ذکر فی الدعوی أنه دعه مباح
 بربیع کذا، و انکذا امر البائع بهذا البیع بهذا التاريخ، وهذا یرحب خلای من عمل آه
 انصاب الاکثر، من ببع البیعة فی يوم کذا، ولعل الاثر ان کون بین ذلک، وهذا الخ رغم
 طلع من جهة آه الاثر ان کون عمل علی ما بین بیع ینکون بطلا، ولو حصل علی ما بین
 ینکون صحیح، و لا من فی تصرف المائل ان یصحح لا یظهر، و رغم ان هذا
 لزاعم یشاقی غلط السبب، خلای، لأن الشهود قالوا، شهدنا انک امر بالبیع، فشهدوا
 علی إقراره، ثم قالوا، انهم مع هذا القول، هذا السبب، و لا یجوز فی
 المحصر، و سبب مذکور فی المحصر البیع والإقرار بالبیع، و لا یرى لا یصحح سبباً، ولا
 شهادة لهم علی البیع، فكانت الشهادة رطلة

والجواب عن هذا، من جهة أحدهما ان هذا لا یوجب خلای شهادةهم
 وصلاً، لأن الشهود، شهدوا علی إقراره بالبیع والشهادة من المدعی، فثبت البیع
 والبراءة، شهادة الشهود، ولكن ما علی الإقرار بالبیع سبباً، وللثانی، ثم
 شهدوا علی إقراره، و لا یجوز بعدم شهادتهم علی البیع فی الإقرار، ولعل بهم شهادة
 علی البیع، لكن لم یشهدوا فی الإقرار علی البیع، من شهدوا علی إقراره، ثم
 شهدوا علی البیع، وهو سبب لم یوجب له شک، فلم یکن فی الشهادة خلای

محصر فی دعوی النفس،

١٧٩٩ ادعی رجل عنی عبده کذا، فبذلک أسأله جیئة دیا لارنا، وحقاً
 وأما سبب صحیح مدعی، و ذکره، و اثر المدعی علیه ان هذا الدائن علیه شک

أشهر من هذه المدعى كذب من قدر انفسهم تصدي بين ومساواة صحبة.
وقسمه من فعله سبحانه فوجب على المدعى عليه هذا ليدفع عنه سائر الشكوك فيه
الى هذا المدعى ، وبكر حواجب للمدعى عليه بالانكار ، وذكر بعضه في هذه الشهادة على
إقرار المدعى عنه هذا الشر ، استلزم عليه هذا تبع من هذا المدعى لوصوفه ، ومال
كل واحد من الخصوم بالاعتراف به كوالى صلحهم الى مدعى عليه ، وإقراره بغيره
بما حدث به من ورائه ، في دعوى من خروج ورعت ، وحين كسبت له بحر طوعه من اربى
مطعم ، وإقرار الى مدعى هبت صدي ريح في قصده فاكوه صا في خبر على قريه .
ويجوز كذا من بعض ادعيه في سب ، فاستكثروا عن صحة هذه الدعوى ، فعمل إلى فاسدة
من وجوب ، وانسبته غير مطعنه للدعوى ، أما ياب أحد ، وحين تصاد الدعوى أن
المدعى ادعى امرأ ، المدعى عليه بهذا المال لمقدوره ، ودعوى لإقراره بالمال غير صحيح
فقد حصة المدعى بوجوب أحدهما ، في دعوى الإقرار من مدعى بالحق ، لأن حق
المدعى الثابت في الإقرار ، في ادعى الإقرار ، فقد دعوى من ليس بحريه ، وانما أنه
ظهره حصة الكذب في هذه الدعوى ، لأن نفس الإقرار ليس بسبب بوجوب المال ، فما
الحق في سببه امر ، وهو مدعى والإقرار من ، وكذا ما سبب كذب ، هو كذا الحق فافاً
للمدعى به لا على ذلك ، وليس به . فلما امر من عن هذا ، وقال في الإقراره
عليه أنه كاذب في الدعوى

[illegible]

انتفى أنه يحتمل أنه لم يكن موجوداً، وبالبعض، ثم حصل البائع، وعلته في
المشتري، وبعبارة أخرى، ولم يذكر في المحضر وبعبارة في محضر شراء، وبعبارة
المقام في محضر آخر، وبعبارة في المحضر وقت البيع، لا تنفعه سببها لأن العدد

حيث يقع باطلا، والنسب بحكم نسيح الباطل لا يقع، ولا يكون هذا بيعة بالمعاصي؛ لأن هذا تسليم بناء على ذلك المذهب القاسد، والمناجيش النسخ بالمعاصي في موضع لم يكن التسليم بناء على المذهب نفسه، وهو نظير ما قلنا في الإحصاء أو أجزائه أو أوجهه وهي مشكوك في الأجر، أو سرقة، مع قبحه، سلم لا نسب لأجزاء جائرة، ولا تعقد سبما جارة، بناء على المعاصي، لأن التسليم حصل بناء على الإحصاء أو أجزائه، كذا هنا

ومن المتشكك من أنكر وجهه^(١) القسادي هذا الدعوى، وذكر لكل وجه من وجهي القسادي^(٢) أن الأول قوله أن^(٣) دعوى الإقرار بالمال إما لا يصح إما حصل دعوى المال بحكم الإقرار بالمال فإن المدعى في حيث كذا، لأن أنكر، أتلى به، أو مثل هذا شيء منكر، لأن أنكر رتبته به، وجهه دعوى ما ما حصل بحكم الإقرار، بل دعوى ما، حصل بطلان الإقرار مع دعوى المال ادعى ثمره، مثله، وهذا لا يوجب خطا، وقرنه ظهر به التكلد في هذه الدعوى مع بض، وموله لم يدع السيد، فك، إلى لم يدع السبب لا فالفهم، بل أنه لم يجد من يسهل على السيد، ووجد من يشهد على ثمره، ادعى عليه بطلان

ولما أئوجه رتاني بوله لا بد واليبيي أن هذا الجمع من ادعى كذا موجودا^(٤) وفي^(٥) يجب هذا به يحتاج إلى في الشهادة أن تشهد الشهود به مع كذا معنفا من القدر، والشهود لا يشهدون على البيع، إقبا يشهدون على إقراره بالبيع، وإقراره أكله سر دا^(٦) صحيح، وإقراره بالإقرار متى حصل بتصرف صحيح يثبت حكمه في حقه وإن حصل المصاد بخلاف الشهادة، والفرق بين أسهده والإقرار عرف في مرفعه

ولما بين أن الشهادة لا تطابق الدعوى فإن في الشهادة ذكر إقرار المدعى عليه

(١) وفيه وحده

(٢) حكاه في ما، وكان في الأصل وم

(٣) حكاه في ما، وكان في الأصل. في

(٤) حكاه في ما، وكان في الأصل وهذا كالتفرد

والفصل مطلقاً لا ببعض الناس، وإن اشتهر دعائهم معاً أمه من مدعى عليه، كما
نزيلهم الذين مدعى ذلك مدعى روي كحد صلي يا كبره ولطيف كرمه من مدعى
وهي دعوى البعض ذكر مع الإثارة، فإنه دل على مدعى صاحبها، وكان يسمى ان
بذكر رافي الشبهة على الراي مدعى عليه، وهو كرمه

٦٦٩٧ - محضر في دعوى سرقة من رجل حار من رجل أحسنه على ذكاته
ليج الحبر من الناس، وأحد الأصدقاء هو الذي سمي صاحبه دكان، وصورة الدعوى
ان الخمار ادعى عليه من مدعى من الناس، وثقت في ذلك من ماله من أثمان الخمر
هذا المبلغ، ادعى عليه ان ذلك ليس أحد من كل يوم خمسة دراهم من الناس،
وخصه لهم من الخمر الذي يمتعت منهم إلا أن لم أحبس من مائة شيناً، وحساب
الدكان منكر ذلك، وقد كبر في آخر المحضر، فواجب على هذا الذي أحضره معه
إحضار هذه الدراهم من محض بعضا، ليسكن المدعى من إقامة البينة عليه، فعمل هذه
الدعوى لا توجد على مدعى المدعى من جهة الخمار، لأن مدعى في الباب انه يريد
إثبات إثارة، بعد هذه الدراهم على الوجه الذي ذكر في الدعوى، لأنه لو سب ذلك،
كان حق المحضر لا صاحب مدعى، لأنه لا يمتنع من طهر الذي باع منهم، وأحد
الذين كان مدعى روي، ركان حق الاسترداد يوم لا يهدأ من الناس هو
يخصمهم هم، وإن كان الخمار ادعى عليه ذلك قلب، لم أخذت كل يوم خمسة دراهم
من ذلك، ونصب الورود للمدعى أيضاً، لا يصح انه عوى، لأنه إذا بعض من الخمر
المبيع، وأحد التمس، فبما كانت الدراهم التي كانت جعده البعض، مثل المدعى، فلا
يكون له من ذلك، لأنه الاسترداد، وقد كان ركن من الأئمة أن صاحب الفسك لا أثر
بأحد الدراهم كان ذلك من مدعى من حيث المظاهر أن الدراهم كان ذلك من خماره
أحدها على ذلك عند البيع، فمدعى أنه أخذ من الناس، بعض بهم من الخمر الذي باع
مهم يكون مدعى خلاف الظاهر، فلا يصدق على المدعى ما سب ذلك، وهذا مهم
مهم دعي، ووجه ذلك أن الخمار يدعى أن المدعى له ما حوز به، وصاحب الفسك
يكر، فكون دعوى له، أن يكون هو المدعى حتى يكون بباب ذلك عليه

وسان فساد هذه الدعوى من وجه آخر أنه يريد ان يدعى عليه ما لا معلوماً
على أنه ويقول إن من ركن ما أخذ خمسة دراهم كل يوم، يكون المدعى من ذلك

كذلك مطلقاً، ويصح بحرم بعضاً، وهذا هو الذي عليه تقدير العصور لا مجمع الدواهي في يده،
وذكر من اللغز، لأن هذه كانت طريقه ضمن سنين أو ست سنين، فيعمم بها أن الدلائل
لا يكون على العمل في هذه المدة على سبيل القوام، بل يخطئ في محصر لأنهم يحتاج
إلى تجديد السور، وبعد ذلك، وهذا أمر متعارف عند، لا يكون دعوى صحيح معلوم
مقدور بحسب كل بوء في جميع هذه المدة كفيلاً محضاً، دعوى باطله فلا يسمع،
وكانوا كجواقي من محصر بدعوى، فواجب على هذا لدى محصره حصار الدواهي
محلى القضاء، يتمكن المدهي من إقامته قسماً عقيداً، وهذا كلام قد ندم صانع من قبل
أن الإحصاء مما سطره بنسب، فندعي في وقت الشهادة بسبب السهر، إلى المدعي به
وقت الشهادة، وهذا السهر ما كانوا يرمون الشهادة على أقراء بعض خمسة دواهي
فر كل يوم من دكانه، لا على معابة القيص والأحد، كيف يمكن الإساءة إلى دواهي
مصة مشيرة، بأن فائدة من ذكر حصار الدواهي، وقد ذكر الكلام غير مرة

محضر في دعوى لوصية ثالث.

٧٦٩٨ وسورته ادعى الوصي له على واحد من الورثة بالبيت المذكور
أوصي له ثلث ماله حال حياته، وأما كونه عاقلاً بالغاً، وأحصر في مجلس الدعوى
سائق من فقه مصره فيورج، وأدعى على الورثة أن هذا الحصر من حصة الميراث التي
حظها الثلث، وأنه في بيتنا، فواجب عليك دفع الثلث مع ما من هذا الحصر إلى بحكم
الوصية، وأنكر الـ رب الوصية، وأقام المدعي إثباته على دعوى، واستصراعي
صحة الوصية، وهو بساد هذه الدعوى، واختلوا في عنه بساد، بعضهم قالوا لم
يذكر في الحصر أنه أوصي عاقلاً، ويحتمل أنه كان مكرهاً من الوصية، (الوصية مع
الإكراه باطله)، وبعضهم قالوا، طلب ما لم يطلب التنازع من خان، وذلك لا يصدر،
والصحيح هو لا يلز، لا نسجم خبر، فلتا معصوم نسجم الكا

مختصر فیہ دعویٰ النکاح علی مرآتہ

١٦٦٩ م۔ دعویٰ علی فلانہ بہ نکوحہ وطلاقہ۔ سبب آنہ
 زوجت عن مهر معلوم جسید من السیود المصورہ ورجعہا بعدہا منہ، أنہا صرحت
 غیر طاعنہ، لراغب عسکری لا یشاہدہ فی حکم اللہ، فقد کان زوجاً لہا فی
 النکاح ودفن، حکم النکاح غیر واجب علیہا من قبل بہ صلیب ثلاث نظیفہ، وأنہ
 محرمة علیہ، علیہا البلاء، انکث ذلک بقیہ علی سبب دفع دعویٰ النکاح علیہا،
 وقد کان أنى زوجہا، ودعی بہ بطلان فی دعویٰ الطلاق، وادعیہا اندفع بہ
 مہرہا من ١٠٠٠٠ دینار، وادعیہا کہ معہا ذلک منہ، علیہا البطلان
 ورجوعہا، زوجہا من ١٠٠٠ دینار، ثم طلقہا، وادعیہا بہ نکاح، وکان
 دعویٰ النکاح من ١٠٠٠ دینار، فی مدعیہا من فلانہ، وادعیہا بہ نکاح، وکان
 الزوج کمر مدعیہا من سببہ وادعیہا، وادعیہا بہ نکاح، وکان علی النکاح
 حوالہ مضایح منہ، ثم ادعیہا بالفسخ، وادعیہا متابع بخاری، ثم ادعیہا
 صحیح من مدعیہا، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بالفسخ، وادعیہا بالفسخ، وادعیہا
 ودعویٰ لاہل، علی مدعیہا من سببہ غیر صحیح من مدعیہا، فی سبب آنہ
 انقضی، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،
 ودعی النکاح مدعیہا من سببہ، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،
 فکان بہ سببہ فی دعویٰ مدعیہا، ودعویٰ لاہل، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،
 اندفع، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،
 المدعی، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،

ورد منجل من بروئی، ثبات ملکۃ حماز

١٦٧٠ م۔ کتاب فی بدول، انقضی فلان صاحب المسموہ ١٠٠٠ دینار السریعہ
 جردہ وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح، وادعیہا بہ نکاح،

وحيث ذكر أنه ملائح ابن ملائح وأحضر معه حصصاً ذكر أنه ملائح ابن ملائح. فادعى عليه بحضوره ماله. وكان في المذكور إلى ههنا شللا من وجوه أسبغها له كسب حضور في مجلس القضاء، ب. رتد من ذكر كونه قاض عموداً حياً، فقله بها. يحتمل الانصراف ابن كودة مرو، ويحتمل الانصراف إلى مو حبيب، وعلى تقدير الانصراف إلى الواضي، فيحكم لا يكون صاحباً قاض. إذ انصر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية، راجح بال أكثر منسج. مذكور في ادب القاضي لمصالح.

وعنه، أن هذا ليس بحل، لأنه المصير على روية النوادر ليس بشرط، فإذا خفى القاضي خارج المصير، كان فصلاً في فصل مختلف منه، فبعد، وتلقى أنه ذكر قاضي عليه محضر منه، ولا بد من التصريح بذكر الذي حضر، وليس أحضر معه، لأنه يحتمل أن الدعوى صدر من غير هذا المدعي، أو من هذا المدعي، على غير هذا المدعي عليه، وكسب محضر م. هذا المدعي عليه، لا احتمال أنه بد من عليه حال عيبه، ثم ذكر فيه جملاً صحت كذا، وتبو محله كسب كذا، وفيه كذا سنة كذا، بحضور عيسى القضاء، وشار إليه أنه ملكه وحده، قالوا، وفي بعض هذه الألفاظ خبر، وبعضها غير محتاج إلى الذكر، فهنا العصة والقصة والتي غير محتاج إليه، إذ هو محضر مجلس فتكم، فتصح الدعوى، لا يخار، إثبه من غير بيان العصة ورس والقصة وفيه حل، فبذلك قال، وأشار إليه أنه ملكه، رخصه ويسعى أن يقول، إن المحضر محضر هذا الملك المدعي ماله، فله، ثم كان وفي هذا المدعي عليه بغير حق، ولا بد أن يقول، في هذا المدعي عليه ١٧٠

ثم تكرر أن الموجب عليه محضر عليه عه، ولا بد أن يقول، وأن الواجب على هذا المدعي على محضر بده من لصل المدعي به هذا، ثم ركن وأعدده إلى يده، وعسى لم يكن في يده، أن كان ورده، ولم يفضله حتى عصبه لمدعي عليه، وبهني أن يذكر مكان عظة الإعادة لفظ السيم، وسلمه إلى المدعي هـ.

ثم ذكر بعد أسأله والإكثر، فأحضر المدعي جماعه، وكان يسمى أن يقول، فأحضر الأعيان هـ، أم ذكر في شهادته هو، وبيد أن المحضر مدعي به ملكه

وجعه، وفي يد المدعى عليه بغير حق، وقد كان ذكر عقيب ذلك، وأشار إلى
 الشك فيه، وأما لا يبي من ذكر الأسرار عقيب ذكر كل واحد منهما: لأن اسم
 الشاعرين يتألف من واحد منهما، فمضى لتأويل المدعى عند مدحه من الإشارة إلى
 المدعى عليه، وعند ذكر أحدهما يحتاج إلى ذكر الآخر، إلى المحل، لا إذا كان ذكر
 وأشار إلى المنهوه به، ولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المنهوه به، وأجوز ما
 يكون في المحصر والسجل لأشارة في مواضع الأسرار في مظلة الشهادة، والدعوى حتى
 يرفع الاستدعاء، ويصح الدعوى، وقد كان ذكر عقيب أوله، فالتمس المدعى هذا من
 الحكم، ما عرفت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم، ولم يكن ذكر هذا عقيباً
 ذكر المدعى عليه، وكذلك لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه، لكن
 تسامح في ترك ذكر الأسرار في هذه المواضع، وإنه سأل في يد المدعى
 والشهادة، ولما كان فيه أيضاً، وحكمت بثبوت ملكية الجمل المذكور فيه للمدعى،
 ويكون في يد المدعى عليه بغير حق، فيحضر الخصم، ولم يكن ذكر، ويحضر
 الجمل المدعى به، ولا يبي من ذكر ذلك لا سجدته، لأن في المطلوب يحتاج القاضي
 وقت الحكم إلى الإشارة، لما يحتاج إلى شاهد وقت الشهادة، لا إذا كان المدعى
 الفقيه، فحينئذ لا يحتاج إلى حضور ما يدعى فيه، كما في الرجوع في الاستئناف،
 فالقاضي يفتي بالرجوع بالنقض من غير إحصاء المستحق فيه، وكان القاضي
 كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من علان، ولم يكن كتب، أي حكمت بشهادة
 هؤلاء الشهود، أو يدين لاح مدعي، وما أشبه ذلك، ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى
 والشهادة كانت بين يديه، وعسى كان الدعوى والشهادة بين يدي نائبه، وهو تولى
 الحكم بنفسه، وفي مثل هذا لا يجوز نقضه، فلا بد من بيان ما يدعى ذلك، وكان
 القاضي يحل في كتاب في حر هذا السجل، ويحضر مع الحكم شهادة عدلين، ولم يكن
 ذكر محضره الخصم، وعسى كان عند عنه الخصم، فلا يكون صحيحاً، ولم يكن كتب
 حكمت بثبوت السجل بمرافعة لا تكفي أيضاً، لأن القاضي لا يفتي في الترافع، فلا
 بد من البيان كما قد في قول القاضي، سجدوا على مواضع الدعوى أن لا يمكن بذلك
 لأنه لا يعرف ولم يقر المدعى والشهادة، كذا هنا.

محضر فی باب ۲۱ اوقاف

[illegible]

حضرت امام علی بن ابی طالب علیه السلام فرمود: «مَنْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ يَكْفُرْ» (کسی که بر خودش شهادت دهد، کفر می‌کند). این حدیث در منابع معتبره شیعه و سنی آمده است. در این حدیث، «شهادت» به معنای «گواهی دادن» است و «نفس» به معنای «خود» است. بنابراین، هر کس که گواهی دهد که خودش مرتکب گناه شده است، کفر می‌کند. این حدیث بر اهمیت پاکدامنی و دوری از گناه تأکید دارد.

كما، قصص من ذلك كذا، وفي غيره كذا، وكان في يده خط إقرار حشبه بهذا، أما الآن
 فظفر بالمر بكذا، ومزقه ثم أخذ الحرم يوماً، وطأ به بالباقي من لثام، فأبكر حامس حلقه
 بالطلاق، فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شيء فقهره وحشبه، فأمر ببقية المال
 الذي كان عليه، وأعطاه خط بذلك، وهكذا أقر المدعي عليه بالخط، وبسبب الخط
 والإقرار بقية ماله الذي كان له عليه. فأحبر بذلك امرئته وصهره، وروى الأمر إلى
 القاضي، فدعى صهره بركنية بنته بقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الحلف المذكور فيه،
 فلنكر الرجل الحلف والإقرار بعد ذلك، فأتى القاضي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن
 الزوج أقرني حلفت ثلاث تطليقات أنه ليس لفلان مني كذا درهم كان يدعي علي
 من بقية المهر، ثم بعته له خطاب كذا. فاستعتوا من صالحة هذه الدعوى، وموافقة
 شهادة المدعي، فعمل إن هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى، لأن في الدعوى
 ذكر أنه أمر له بعد حلف بسبب المال الذي كان له عليه، وبذل له الخط بذلك، وفي
 الشهادة شهد الشهود أنه أمر أنه بذل الخط بعد الحلف بكذا، ولم يشهدوا أنه بذل الخط
 بمال الذي عليه، وحسب يد به خط الصلح، وذلك لا يكون إقراراً أصلاً، وإن بذل
 خط الإقرار، وأشهد بمال آخر لا يسلك المال، فلا يوجب هذا، حيث في محبة، وكانت هذه
 شهادة مخالفة لدعوى من هذا الوجه، ولأنه مكر، وفي هذا الإقرار، والإقرار مكرهاً لا
 يجب به الدال، فلا يقع به حشبه، فهذا على ظاهره في هذا المقام

محضر فيه دعوى استنجار الطاحونة

١٧٧٦ - وكان في ذكر الحفود، الحد الأول، مصرى به الهر، والحد الثاني مصد
 النهر من الوادي، فرد محضر بطله أن هذا حد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقع في
 الطاحونة وحدها، ولو وقع الدعوى في الطاحونة وأشهر، لم يذكر بصلح حد النهر.
 ١٧٧٧ - محضر به دعوى إجازة محفورة بأجرة معلومة، فرد المحضر حجة أن
 الإجازة ذكرت مطف، ولعل أب من الشكليات، وربما كان لأيهما، إذ كانت الأجرة
 مكيلة لومروون بشرط ولم يذكر ذلك.

محضر في إخراج المضافة إلى زمانه

١٧٧٠٨ - وقد كتبه الملك قبل ذلك الزمان، وكتب فيه أنهم نقضوا
أيضاً صحيحاً من قوله مدافعة نصيباً صحيحاً لا يكاد يصح، لأن العدد لا يبعد قبل
محي، ذلك، زمانه، وإنما هي به لا يكون صحيحاً

مجل فيه استحقاق حارية اسمها دليل

١٧٧٠٩ - فعن راد شكري أن سيب، الاستحقاق عند القاضي يرجع على
الاسم. ذكر سم خوربه يسميه فقال أتيه. ما بحث من حيث به سمها، عنه، وكما
عنت جارية اسمها ربر، فقد قيل القاضي لا يلعب إلى دعوى شري، ولا يمكنه من
انحراف على بانه، لأن المانع حكم بيع اجارية بالاسم الذي ادعى، شكري، وقد قيل
تقاضى بجمع دهواه، قد قال أرفع عنت سم جاريه، في أن ريشه من لا
يجوز أن يكون به اسمان، عنه، وذلك، وقال أرفع عمل سم حارية شري
شريتها ملك، وسمعت من جمع دهواه، ولذا أقام عليه ابنته، لعدت بفسه، والعرض
- - -

محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن

١٧٧١٠ - وقد ورد ذلك مجوزاً للحكم من القاضي لأن من ملأ بالاصحاق
خمار كان اشترائه بهية ثمن، فرد المحضر بانه لم يذكر في المحضر أن الاستحقاق
كان بطلان الملك، أو بطلان صلب، ولذلك لم يذكر فيه أن البية تمت على غير
الملك، أو على غير أن عوى، وأحكم مختلف

٧٧١١ - محضر في دعوى من عين صيغة، وقد أورد كور على أمر المدعى،
فواجب على المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى المدعى، فرد المحضر بانه
أنه لم يذكر في محضر تسليم المدعى، ولا من دونه، مدعى دعوى لملك، - - -

في فائده وجمال، وكتب في المحضر ناقتين هو جليل يرد محضراً بذلك، وهذا الجواب مستقيم في دعوى المدعي غير مستقيم في دعوى المدعى لأن دعوى المدعي يحتاج إلى الإشارة، وعند الإجابة لا حاجة إلى ذكر شيء من الأوصاف.

محضر في دعوى عصب الخطب والخصم

١٧٦١٧- مبرورته البري دلال على ملاقاة أنه قطع من استجار كرمه كذا وكذا وحرماً من الأصناف ورد المحضر بهاء أنه ليس عليه ما يدعى الخطب، والعصب فصل هذا الجواب مستقيم في العصب، لأنه مثلي غير مستقيم في الخطب، لأن الخطب من ذوات القيم، فيجب ملاقاة لصاحب الخطب، ويكفي في ذلك الأول أصبح، لأن القيمة تتعلق بتعلق النوع والصفة، فإن به المحور والفرصا أكثر من قسمه خلاف، وكذا كذا قيمة الياسم أكثر من قيمة الرطب، فلا بد من أن يبين نوع الخطب مع مقدار قيمته حتى يعلم هل هذا صواب أم لا يبين هذا القدر من المحضر؟

محضر في دعوى لأخذ ودعوى الإقرار

١٧٧١٨- مبرورته اب ادعت أنه أخذ من ماله كذا كذا بغير حق مضاً يوجب عليه ثلثه عليه، وادعى أن له بعض ذلك لئلا يكون له إقرار صحيحاً، وهو حاتم غير مكره، ولم يكن عند ذكر الإقرار أنه بعض ذلك بغير حق، ولا ذكر أنه بعض قبضاً يوجب عليه الرد، قال شيخ الإسلام القسطنطيني مذكراً الأمر على هذا الإقرار، وليس فيه أنه بغير حق، ويحتج أن يكون بحق، وليس فيه إصابته إقراره من ماله ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى يتصرف ذلك إلى الأثر، من هو مبرور مستأنس مطلق، وذلك لا يوجب الصلح إلا محاله، صح الدعوى قبل، ويسمى أن يصح بغيره، وهو الأشبه لأن القبض لم يفسد سبب لفصاح الرد والمدعي حلف، يصح وجوب الرد بالتصريح من علمه من إقراره بالقبض المطلق، لا يرى إلى ما ذكر من الأصل.

وفي إصاحم الصغير أن من قال بغيره غصبه من هذا الجواب وقال ذلك الرضا أخذ من ماله ودفعه إلى المبرور قول المبرور، لا يفسد إقراره مع النظر هناك، نعم

عن محضر في دعوى الأيمان على شيخ الإسلام السعدى

١٧٧١٩ - وصورة ادعى وجب أيماناً من الأمور على رجل مباحسره، قد كانوا أجروا حبه وروعه وحبته وصحته، وسراويل برأوه رصمه وحبه وقبضته، قال إنه ليس بمصحح، لأنه لم يذكر مرداه ورواه وأر حوره وبه كلاً، والمثالة على وجهين، إن كثرت هذه الأشياء فأنه لا بد من إحصائها مجلس لدعوى بالإنارة إليها، وعند ذلك لا حاجة إلى بيان هذه الأشياء، وإن كثرت مسببها، فلا بد من ذكر هذه الأشياء مع ذكر النية

ورد محضر في دعوى النكاح من الكسرة

وكان النكاح في بلد مرو، والدعوى بخاري

١٧٧٢٠ - لأعلم بأن المصوب على موعين موع هو من ذوات الأمان، ونوع هو ليس من ذوات الأمان، أذكر موع على موعين ألفت موع له جعل ومائة، وموع لا حمن له ولا مؤز، فإن لم يكن المصوب من ذوات الأمان، فهو الأمان، أو ما أشبه ذلك، فلم ينعصب من العاصب في بلد أخرى، والمصوب قام في يد القصب، فإن كثرت العصب في هذه البلاد مثل عصبه في بلدة عصب أو أكثر، فالمصوب مع بأحد من ماله، وليس له أن يقبض العاصب بالقصب، لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر بعصبه، وإن كان يشعر في هذه البلدة أنه من القصب في مكان العصب، فانه مصوب من العاصب، إن شاء أخذ المصوب لاس له، وورد أنه أخذ القصب في مكان العصب، وإن شاء انتظر حتى يدب العاصب بالمصوب إلى بلدة العصب، فأحده، وقد لأنه قد أخذ القصب، فقد وصل إليه عين حقه، وعطاه مع ضرر بلحقه من قبل العاصب، لأن عصبه الأشياء ندوب سفار الأمانة، وهذا التماثل إلى حصر بعض من جهة العاصب، وهو يقفه إلى هذا المكان، وكان له أن يتم

[illegible]

إذ أعرف هذا المصنوع، خرج جوف حصير في فاه فالتفت
 حزيناً فبقية النحاس عراة فحق المصنوع منه من هذا ربك البعاد والافاعي

الفضل صبح دعوه. وما لا فلا. وإن كانت قيمة شخص من أكثر من يومه بحدوثه،
فمنه صرح به في بيان. وإن شاء طاله ماثل الخصال. ١٧٩ طالع نفسه يوم
المحرم به. في ذلك شاء رعيه والأعلاه صبح دعوه. وإن كانت فحظه سغلي أكثر من
فيته عمداً. طالب العاص به مأهله. كالعاص. وطلوبه الله من أذنه ما شئت
إن فيته وبعثته من حال

ورد محضر

١٧٧٦١ صورة حصر فلان وأحضر معه فلان ابن فلان. وأبى بدكرهم
المجد. فأجبت بانصحه. لأنه حاضره. وفي الحاضر الإشارة تكفي. ولا يحتاج إلى ذكر
الاسم. فتولى أن لا يحتاج إلى ذكر اسم المجد. وأبى في الداب فلا. من ذكر المجد في
قول أبي حنيفة ومحمد. وهو الصحيح

ورد محضر

١٧٧٦٢ - امرأة أدهت عيني ورثه زوجها بغيره مهد هالدي كان بها عليه. وأنه قد
أقر به ذلك هاتئذ. وما به من أن يوقها ذلك. وحلته من الفركه في أسبهم ما به. وهاء
مفديين ورواها. في حواء. لا ما به محم القدير السعي بالفرد بعنه أنها لم تفر أعين
أشقة في أيديهم. ولا بد من باب ذلك. وتخرجهم بما يقع به لمعه نحو ذكر المجد في
المجد. داب. واسب. ذلك. وهذا فصل احصاه في مديح. بمضمون سرطه ما به أعين
الفرقة شيئاً شيئاً. والحقكم أحسن الحب فتدلي في سر وطه دكر في صديق إنساب فديين
الجمل. كان كانه. وإن من ولسر كان أحوط. والتميم أبو السب لم يسطر باب لسان
الفرقة. ولكني بدكر مرة بالديين. والخصاف ذكر في أدب العاصي في باب اليمين
على المقم من. دكر الغلب بر اللاب. والخصاف ذكر في أدب العاصي في باب اليمين
الفرقة لآب ث بدو والخصاف. ويكر إنساب المرفس يورث بفسه من الحب إنا
د. وصول الفرقة إليهم. وعاء إنكارهم وصول الفرقة إليهم. يمكن للمدعي بيته إلا

بعد ذكر أعين شركة من أبيهم بما يحصل به الاصلاح، وهكذا، حتى نسوي سمس
الإسلام لأو، جدي.

١٧٧٢٢ - ورد محصر فيه ذكر إقرار لئال، فرد الإمام السمي بعده لئال لم يذكر
فيه أنه فجر بطوع، لئال ولا بد من ذكره، وقيل ' من باب لا حياء، وليس بأمر لازم؛
لأن الإقرار بهما بين الناس ليس بظاهر، وإنما يكون بطريق السرية، وما كان تافراً، لا
يكتفى به في الأحكام الشرعية

ورد محصر فيه دعوى رجلين صدائق جارية مشتركة بينهما:

١٧٧٦٤ - رويته أن سيدة ملانة التركية مشتركة بينهما، وأدعيه التركي
على هذا الرجل من صداقها كذا، وهكذا الخرج، وجاء بشهود سبعة على إقرار
المدعى عليه بالصداق المذكور للتركية المسلمة، فرد المحضر بعد أنه ليس فيه ذكر الزوج،
ولهذا لأنه يحمل أن غربة صارت لها من جهة غيرها، أو الإرث أو بانهيه أو بالغ
أو بالهدية أو بالرضى، أو ما سبه ذلك، ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير،
فإن كان التزويج من البائع أو الوافد أو الخليل، كذا عدلان، لا يهرين القضي،
فلا يصح دعواهما بذلك، وإن كان التزويج من مورثها، فالصداق يجب بمورثه أولاً،
ثم يجب للزوجة، فلا بد من بيان حق الميراث، ولأنهم حالوا بها على هذا المدعى عليه
من الصداق كذا، وانصدوا بحسب ثلثها، ولأن استهوا سبعة، على إقرار المدعى
عليه أنها بالصداق على نفسه، أما ما شهدوا بكونها مملوكة لهدى أمير، وما لم يثبت
بالحجة كونه مملوكة للمدعى، لا يثبت لهما حق المطالبة باسم الصداق إليها

ورد محصر فيه دعوى عيسى:

١٧٧٤٥ - ورد بذلك أن دعوى عيسى غير صحيحة، وهذا مستقيم في حق عيسى
الحجور، أما عيسى فانيون فدعواه صحيحة لأن كل مدعى، وإن كان مدعى عليه،
محواه نعماً صحيح

١٤٦٣٩- محضر فيه دعوى دفع المدعى

[illegible]

۱۳۸۱ هـ - ۱۳۸۲ هـ : در این سال، محفل انجمن احقریه، در مسجد کبریا، در محفل
 انجمن احقریه، در این سال، محفل انجمن احقریه، در مسجد کبریا، در محفل
 انجمن احقریه، در این سال، محفل انجمن احقریه، در مسجد کبریا، در محفل

وليس سجل في سجن، وذكر به نص، وقصيب لعلان على نلال بكدا، ولم يذكر فيه
 محصر فيها فليس بعض مشايخها له سجل، وليس بسجل، ويحصل دلت على أنه كان
 بمحصر فيها حملا نصفه على النصف، وقد خلطوا في الاسم، وجدوا اسمه الوكيلين
 للموكل وسم فوكن بالوكيل، فظن بعض مشايخها أنه حسن، وقال بعضهم 'ليس
 يعمل' لأن الوكيل ولو كل مثله، وقد وجدت الإجازة، ولا حاجة إلى الاسم
 سجل عومي كتب في آخره تحت عندي، ولم يكتب حكمت، فرد السجل عليه
 القلم، وأنه سجد، فكتب باليد 'سجل عتني بولده' حكمت

سجل في دعوى الوصية

١٧٤٣٢ صورته محصر لعلان وأحصر مع نفسه فلان، وهذا الذي محصر بالود
 من جهة القاضي فلان في دعوى وصية القصة كني حذرها قد نصه القاضي فلان
 ليثبت الوصية على فلان، وألا أولاده، وقبها فلان على ابنته فلان، ثم على أولاده،
 وحد اقترعهم على مسجد جامع كذا، فادعى هذا الذي محصر على هذا الذي أقضيه
 معه أن هذا الذي أحصر، معه نص على هذه القصة بالحدود، لموقعه على فلان،
 ثم على أولاده من حي، فوافق عليه قصر على عا، وسمها إلى أمصها بالادب
 الحكيم، فمجل هذا السجل وقع مستنداً لأد المدعى به بدكر في دعواه أنه يسعى
 لتوقيع ليصرف العدة إلى فلان، أو لأولاده، أو ليصرف العدة إلى محصر الجامع،
 ولا مدعي من ذلك، لأن عني تعدير بقية فلان، أو واحد من أولاده، أو أولاده
 أو أولاده لا يصرف العدة إلى محصر الجامع، وعلى نفس الأمر منهم فادعى ثم
 بحكمه لأن المحصر إذا نصه يدعى وقفة هذه القصة بهؤلاء لا بجامع، ومجل
 السجل صحيح، وهذا خلط ليس بي، لأن الواجب واحد، لا أن المضارب مختلفة،
 والعرض مقدم على البعض، فالأدب من القاضي بدسوى وقبها هذه القضية لأحق
 البعض أحد بدسوى وقبها لأجل الكل، هذا ما ترون بدعوى الوصية لأجل الكل، فلا
 حاجة إلى تعيين لمصرف في الدعوى، ويكتب دعوى أصل الوصية، ثم ادأث أصلا،
 فإن حتى أحد من هؤلاء يعرف القصة إليه، ولا يعرف إلى مضارب جامع

عمره من سجل في دعوى حريه الأصل ، وكان في اندعوى أنه حر الأصل ، وأنه
 خلق حراً ، ولد حراً على نواش حريه ، ولم يشهدوا أنه هلز حر لأصل وند على مراض
 لحريه ، ولم يشهدوا أنه حبس حر الأصل ، أو شهدوا أنه حر الأصل ، رسم يريوا على
 هذا ، فلفظ كثير من مساحنا صحتة ، فذو محمداً رحمه الله ذكر في كتاب الولاد إذا
 شهدوا بشهود أن هذا حر الأصل ، اكتمر فيه . ومن المديح من علم هذه السجل
 لأن العلوي بالولد إن كان بعد عمر الأم ، كان الولد حراً ، وإن كان قبل ذلك لا يكون
 الولد حراً ، فإذا لم يمسو دنت في اندعوى والتهاده ، كيف يقضي بحريه الولد ويصحق
 السجل ، والمحمد لله على لإنام ، والفيل والسلام على خير لأنام

كتاب المصالح

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلا

الفصل الأول في بيان شروط المصنع وحكمه الفصل الثاني في أنواع المصالح

الفصل الثالث في بيان ما يصح بدلا في المصالح.

الفصل الرابع في المصنع من المهر.

الفصل الخامس في بيان ما يجوز في المصالح وما لا يجوز

الفصل السادس فيما يشترط فيه لصح بدل المصالح في المدعى وفيها لا يشترط. وفي

المصالح الذي يبطل بعد صحته

الفصل السابع في المصنع والابن على الشرط

الفصل الثامن في صح الأب والوصي ومن تقيبهما

الفصل التاسع في صلح الورث وفي إقرار الوصي بمص الورث وفي إقراره بخصم

لورثته شيئا من المهر.

الفصل العاشر في المصالح من أن يحلف المدعى عليه وهو بريء من ثأر، أو يحلف

لمدعى والمدعى عليه

الفصل الحادي عشر في تصنيع من الخثمة وفمكتن وانغلة

الفصل الثاني عشر في المصنع من الدماء والجراحات

الفصل الثالث عشر في العود من التي تمشت في بدل المصالح وفي تصرف المدعى في

بدل المصالح

الفصل الرابع عشر في شرط الخبر في المصالح وفي اختيار من غير شرط

الفصل الخامس عشر في بطلان المصالح من بعد المصالح من بعد إبطال المصالح.

الفصل السادس عشر في صلح في الدين على من بعده لأفراد في الاستحقاق في
الصلح

الفصل السابع عشر في مسائل المتعلقة بالاجل والنسب

الفصل الثامن عشر في الصلح على المطروق التي ليست بمال

الفصل التاسع عشر في شهادة على الصلح، والصلح عن شهدات وهي الاختلاف
الرافع، ويدخل فيه بعض مسائل الإبراء

الفصل العشرون في صلح في المصم في صلح الكسب والعقد الناصر

الفصل الحادي والعشرون في الصلح عن المعيوب

الفصل الثاني والعشرون في صلح المكاتب والعقد الناصر

الفصل الثالث والعشرون في صلح نحل الذم

الفصل الرابع والعشرون في صلح في المرح

الفصل الخامس والعشرون في الصلح في بيع الفاسد

الفصل السادس والعشرون في المنقولات

الفصل الثالث

في بيان ما يصلح بدلا ومدا لاهية المصالح

١٧٧٣٥ - وما يصلح به بدلا وقع المصالح على دين فتحكمه حكم النهر في البيع .
 وإذا وقع على غير . فتحكمه حكم البيع ، فما يصلح نسي في البيع أو مبيعا . يصح أن
 يكون بدلا في المصالح . وما لا خلاف . وإذا وقع المصالح على مبيع . فتحكمه حكم
 الإحرة . وكل مبيع يجوز سدها لها بعد الإحرة يجوز اسحقها . فما بعد المصالح حتى
 إنه لو صلح على مكس بيت مبيع . بلى ملة معلومة جاز . وإن كان . أو حتى يوت
 لا يجوز . والأصل في ذلك أن المصالح معلومة . وإن كان عن إقرار . فهو معاوضة المال
 بالمال من الخليل . لأن قال باب من الخليل . وإن كان عن ابتكار . فهو معاوضة المال
 بالمال في حق المدعي . وبرهانه . لأن قال ثبت في حقه . ولهذا إذا كان بين المصالح دارا
 كان للشيخ أن يأخذها . سبعة من المدعي . وفي رجم المدعي عليه إن لم يكن المال
 ثابتا . فاتبين من جهة عليه . بما يدفع إلى المدعي يدفع عوضا عن البيع . وعدى عنه .
 والمعاوضة عن البيع حاشا . سرف . وكان معاوضة من الخليل . إلا أن حكم الخليل قد
 اختلف فقال موصي في حق المدعي عن شيء . وفي حق المدعي عنه عن شيء آخر يجوز
 أن يكون العقد واحد . ثم يختلف الثمن من الخليل يصير البدل عوضا في حق أحد
 فكذلك في عن شيء . وما الآخر عن شيء آخر . كما لو اشترى عبدا ثم بخرقه . فالتنص
 في حق البائع يعتبر عوضا عن العبد . وفي حق المشتري يعتبر معاوضة في حق الحر .
 وتخليصا له عن دي الرق . هذا هو عبارة علماء الشافعية . وعبارة عامة لشيخ أبي المصالح
 عن الابتكار . فإن وقع الدعوى في حالة معاوضة المال بالمال بغير المدعي مطلقا . وكان
 برجم المدعي عليه . لأن المصالح معاوضة عن البيع برجم المدعي عليه . والبيع
 حال حكمه إذا ثبت بسبب دعوى المال . لأنها وجبت بدلا عن المال . ولهذا فلا بد
 المدعي عليه إذا نكل عن البيع بنفسه عليه بالمال . لأنه يمكنه مع حق المدعي في
 البدل . فبعبارة المدعي إلى أصل حقه . وكان معاوضة المال بالمال برجم المدعي عليه

حكماً من هذا الوجه

والدليل على أن الصنع على الإنكاري مثل هذه الصورة معارضة المثل بالمثال
حكماً من جانب اندس عليه بعد أن لو احتلفا في مقدار المصالح عنه ، أو من مدن الصلح
وشالفاً ، ويرد بذل الصلح بالصعب فيسير والتفاضل كما في البيع ، وثائب أن الصلح
معارضة بمنزلة سائر المعارضات بما يصلح عرفاً ومعرفةً عنه في سائر المعارضات يصلح
عرفاً ومعرفةً عنه في الصنع ، وما لا فلا - انتهى سبحانه وتعالى -

الفصل الرابع في الصلح عن الغير

١٧٧٣٦ قال محمد رحمه الله وإذا ادعى رجل حقاً لغيره، وصالحه عنه غيره، فهذا على وجهين الأول أن يكون للدعي واقعة في يده، وأنه ينقسم إلى قسمين الأول أن يكون مدعي مسكراً، فإنه يشمل على قصدين الأول أن يكون المصالح عنه بمبرأ منه، وذلك لا ينعو إلا إلى قتل المصالح عنه من صلح فلائ على نكف دعوهم من دعوته على دلاء، وفي هذا الوجه ينعى الصلح على إحارة المدعي عنه ولا ينعى، لا على المصالح، ولا على المدعي عليه، إنما على مدعي عليه نظامه، وإنما على المصالح، لأن المصالح لا ينعى على المصالح إلا المصالح به، أو إلى ماله، أو ضمن ينفذ الصلح، ثم يرد على من قلنا ههنا، فلو ثبت يوجب على إحارة المدعي عنه، فإن رد مدعي عليه بطل صلح، وقد أجاز حار، وإن كان المطالب بالمال هو المدعي عنه، وخرج المصالح من ثبوت

وأما إن كان المصالح مدعي، وفي هذا الوجه ينفذ صلح على المصالح، لأنه أصاب المقعد إلى عب، وهذا العقد يجوز أن ينعى على غيره من حصل له هذه المقعد، لأنه ليس فيه قبيل مال من الغير، بل فيه إسقاط حق من الغير وهو لم ينعى، وإسقاط الحق من الغير يذهب عنه الغير حلاً، كما في الخلع

ونسب إن مال صلح فلائ على ألف من مالي، وفي هذا أنه ينفذ الصلح على المصالح أيضاً، لأن زيادة الممد إلى ماله وإضافته المدين إلى ماله هو، وأما إن مال المصالح صلح فلائ على ألف من مالي، وفي هذا الوجه ينفذ على المصالح أيضاً، لأن قوله على ألف من مالي لا يمكن أن يحمل على ضمان الكفارة، لأن الكفارة محصل غير الأصل، ولم يجب على لأصيل، فهناش، فحمل على مال الممد صار كأنه قال صلح فلائ على ألف من مالي

وأما إذا صدقت على ألف دعوهم، لم يرد على ماله، وفي هذا الوجه

خلف المصالح رحمة الله تعالى، بعضهم قالوا هو غير قوله صالحى وبعضهم
قالوا هو غير قوله صالح وثالثا

المصالح الساسى ان يكون المدعى صالح المدعى به المدعى عليه فبعضنا اذا مال
صالح للمدعى صالحا لثالثا على ذلك درهم من دعواه، هذا الصالح على المدعى
عليه لانه كان باعرا، ولما كان على المدعى عنه لانه جعلوا العدد يرجع اليه من كان
الحق مضافا اليه، وقد قال صالحى فكذلك عند انصاح من مدعى عنه لانه
المصالح كذا تأمره، الا ان المصالح على المصالح لانه انصاح من مدعى عنه
وحقوق العدد ترجع من كان العدد مضافا اليه، وهما معا ان صالحا لثالثا على
المصالح من صالحى، فكذلك غروسة لانه انصاحه المصالح على ماله كما صنفه على نفسه

وقد قال صالح لثالثا على درهمين فكذلك ان المصالح على المدعى
عليه المصالح، غير ان هذا الفصل يعتبر العقد بالثالثين المدعى والمدعى عليه، ويعبر
بالمصالح فبعضنا هو مدعى عليه، فيطالب المدعى عليه بالثالثين المصالح، ويرد
عالم المصالح بحكم بكفالة، فبعضنا ذكر توسع الإسلام وذكر شمس لانه حمله الله
على هذه الصورة، ان مال يجب على المصالح بحكم المصالح لا بحكم بكفالة، وهذا قد
وجوب مال حمله بحكم بمصداقه اذا اقر بالثالثين على موك، وهو المدعى عليه
يرجع قبل الاذن وبعد سواه، ومن المصالح فوهم باخره، يجب من الوثيل بالثالثين اذا
صلى المال ربح هذا مال صاحبك على ألف درهم، ولم يرد على هذا، الاختلاف
المصالح على دعوى موك

الضم الساسى رد كان المدعى عليه موكرا، ومن يسجل على فصلى ايضا
الارز، لو يكون المصالح صالح المدعى بغير أمر المدعى عليه، فبعضنا قال صالح
فلا على ألف درهم، بل من يخرجه المدعى عليه، ومن ارا مال صاحبى، ومن
على المصالح ربيع اذا مال صالح لثالثا على ألف من ماله، فكذلك هذا المصالح
على المصالح، ولا يعتبر الدين المدعى به ملكا للمصالح، وان كان المدعى عليه مقرا
بالدين والمصالح، ومن انصاح مشروطة له من المدعى لا ان يرد الدين من صاحبه لا
يجوز تغير الموكرا

وفيما إذا قال صالح فلاناً على أني صانع فقد اُصلح على جاره ، ادعى عليه ،
فحصل قوله على أني صانع على صمد الكفاية ، وبعد لأن البعاد على ادعى عليه أنه
لم يثبت من حيث صحته بسبب من حيث الظاهر إذا كان ادعى عليه مراً بالثبوت ، لأن
الصحح حرره بدون خص ، وهو إذا حصل ما في ص على أنه لا محال ، فكان اعتبار
صالح حيث الظاهر ، فافهم أن يحصل قوله على أني صانع على صمد الكفاية ،
وهو حقيقته عند العقد ، فحصل عليه ، بخلاف ما إذا كان ادعى عليه مكرراً ، فله
الضرورة : لأن هناك به يثبت البعد على المدعى عليه ، لأن حيث الحقيقة ، ولأن
حيث الظاهر لأن ظاهر أن مكرراً لا يرعى ما وراء المال ، وإن كان حراً ، وإذ لا
يثبت إنشاء على ادعى عليه ثمة بعد حصول قوله على أني صانع على ضمان
الكفاية ، فحصل عن صمد العقد ، فحصل قوله ، صالح فلان على أني صانع
على أنها يحكم بعدد البعد العقد عليه ، ويجب إذا كان من ذلك عمل المصالح
على بعد ما

الفصل الثاني من هذا القسم أن يكون الصالح و دينا مبرأ من ادعى عليه، قيمة إذا قال الصالح للمدعى صالح فلانا على ألف درهم من دعائك، بعد الصبح على المدعى عليه، ووجه مال عب، وخرج المصالح من اليه، وعب إذا قال المدعى، أو قال صالح فلانا من أمت من مالي، بعد الصبح على المدعى عليه، لأن الصبح كان مبرأ، واتفق على المصالح، لأن العدد أصعب فيه، وخرج المصالح، قال عمر بن الخطاب عليه

وقسمنا أدنا مصالحاً ولاناً على ألف على أي صامس به ، يندفع المصلح على المصلح عليه ، أي ، ينسحب المصلح خارجاً من لدن أي ، يدعى فيه ، ويحب المثل على المصلح بحكم الكسالة من مدكم ، شيخ الإسلام ، وجب إذا مال صاحبك ولم يرد عليه ، فيه اختلاف من سحر ما ذكرنا قبل هذا

الوجه الثاني من هذا المصطلح إذا كان الدخول واقع في العين، فإنه يسمى إلهاماً
قسمين أيضاً، الأول أن يكون المدعى عليه مكرراً، وإخواب في حد القسم فيه إذا وقع
الصلح بأمر المدعي عبد أو غيره أمره بغيره، أخيراً في حد القسم من الوجه الأول، وهو

ما إذا وقع الدعوى في الدين ، وبعد وقع الصلح أمر المدعى عليه أو غير امره

القسم الثاني ، ان يكون المدعى عليه مقراً ، من الفصل الأول من هذا القسم ، وهو ما إذا وقع الصلح معبر أمر المدعى عليه أو ما ينظر له من هذا الفصل من الوجه الأول ، وهو ما إذا وقع الصلح في الدين إلا من حصه أو هبه ، هذا الصلح على الصلح ، من الثاني ، صاغي ، أو ثالث ، صانع ثلاث على ألف درهم من ماله ، يصير الفس له ، من الثاني ، صاغي ، لأن الصلح صدره من ماله ، من الثاني ، صاغي ، إذا كان المدعى عليه مقراً ، وسواء كان من ماله أو من ماله ، إن كان المدعى عليه مقراً ، وإذا وقع الصلح بأمر المدعى عليه ، وهو الفصل الثاني من هذا القسم ، وهذا ما لو وقع الدعوى في دين من هذا الفصل سرته ، وإذا كان الصلح صانع المدعى على درهم ، ثم قال لا وهبه ، من يجر على الألف ، ينظر إن كان صاغي بماله إلى ماله أو إلى ماله ، أو من هذا الصلح ، يصير عليه ، وإن لم يكن شيء ، من ذلك ، لا يجر عليه ، لأن الدين لا يجب بحقه في هذه الحالة ، فكيف يجرى

١٧٧٦ - وهي مواد من مواد الرشد عن أبي م سب رجل ادعى على رجل ألف درهم ، فصالحه رجل عليه على مائة درهم ، فالصلح جائز ، وهو برهان المطلوب حاجتاً كان أم مقراً ، وهكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، من أبي يظن أن يقبض الصلح ، كان الصلح ن يرفع يده عن المطلوب ، ويرد السبعة عشر الطالك إن كان مقراً ، وإن كان جاحداً لها ، وذلك لأن أهل البراءة والصلح ، ولكن أحاصه ميباه ، فإنه لا حصه من ماله ، ولا ينقص من هذا الصلح شيء ، لا يجرى المطلوب ماله ، ويمنع الصلح والمرد ولا يجرى ، فحينئذ يكون جوابه على ما ذكرناه في فصل الإقرار

٧٧٦٨ - هي لمسي إبراهيم عن صحبه ، حبه الله ، رجل صالح من رجل معبر أمره لم يجره ، انه يسقط نفسه من ذلك ما لا يجوز به من ، وأدعى قبل رجل ديني ، فصالحه ، من نفس أمر المدعى عليه على مائة درهم ، فوجد المدعى الدين ويوقا ، أو الصلح كان على مائة ، هو أحد المدعى به عباً فمده ، به بكر له على الصلح شيء ، لأنه مسقط في الدين ، وكان المدعى على مائة ، وهو صالحه على دواهم ،

[illegible][illegible]

١٤٤٠ هـ. في يوم الجمعة ١٢ ربيع الثاني ١٢٨٠ هـ. من رحل غصص من آخر
خريفه. فوجد رجلا قد حج بمسافر معه على كذا ريف من ابي من الحجاز.
ولم يزل عنده من الحج. ولا على أن سلطانه. فان وضعه في بيت
جده الذي عند آخرهم. في بيت واحد الحجاز. فان كان الغصص من آخر
من آخرهم ان كان في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.
من آخرهم. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.
الحجاز. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.
الغصص. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.
حاجا. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.
في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد. في بيت واحد.

ج ١٧- كتاب الصلح - ٢٩٧ - الفصل ٤: الصلح عن ضمير
لخصه ، قالت يد ، كان حاكماً فالسريع لا يكون مستوفياً ، بل يكون دالة باراد إسقاط
حق الدعوى ، وإنه جائز ، سيأتي بعض مسائل المضمير من فصل الصلح عن الدعاء ،
والجمل إحاطت - إن شاء الله تعالى -

وإن صرح بمس عروضة أو ذلتها جزاء، وإن لم يصرح، لأنه لا يمكن الربا في خلاف الجنس، وإن كانت مركبة بزوج ذلتها أو عروضة، فصالح على الدائنين، فهو على التماسحيل التي قبلها في الدراهم، وإن صرح بمس عروضة أو ذلتها جزاء، وإن كان في مركبة الزوج ذلتها أو عروضة، وصححت على الدراهم أو ذلتها، لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من سبب من ذلك العقد، حتى يكون مثلي ما قبل من ذلك العقد، وعلى ما يراه العروضة والتقدم الآخر

وإن صرح بمس مائة درهم وذلته، حاز على كل حال، وصرف الجنس إلى خلاف الجنس، إلا أن ما يخص الدراهم من الذلتها أو عروضة، وبما يخص الدراهم من الذلتها أو عروضة، لا يشترط بعض البدل في الجنس، وإنما يخص العروضة بين بصرف، فلا يشترط فيه بعض البدل في الجنس، ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح، لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصص من جنس التركة، وهذا ممكن، لأن جزأ هذا الصلح طريق البيع، الجواب: أن هذا البيع لا يحتاج فيه إلى التسليم، ويصح ما به بيع البيع ولا يشترط مقداره، إذا كان فيه لا يحتاج إلى التسليم، لأن التركة من مائة درهم، فلهذا لا يشترط شيئاً، أو أكثر من ذلك، أو دونه شيئاً، ثم إن التركة تشتري ذلك الشيء من مائة درهم، وإن كان لا يفرق مقداره، إذ هذا

وإن كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي؟ ذكر الشيخ لإمام طهبر الدين المرحوم في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على لم يكن مبروراً، لما فيه من احتمال ثبوت ما كان من التركة مكيل أو مبرور، وصحبت من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل، وإن التمتع أو جعفر رحمه الله يجوز هذا الصلح، لأنه يحصل له لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح، وإن كان يحصل له أن يكون سبب من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل، فيكون فيه احتمال لا احتمال، وذلك لا يكون مقبلاً.

وإن كانت التركة صفراً أو أراضي وحقوقاً وأمنه، وكل ذلك من مائة درهم عليهم، إلا أن المدعي لا يدري ما هو، فصالحهم على مكيل، أو مبرور حاز، وقد مر

مسیحی ہندو اور جہاں لائی انشاء میں مجھے تعجب و حیرت ہو رہی ہے۔ یہی وہ مسیحی ہے جو
 خالق و مالک و مدبر ہے۔ اور اس طرح کے انسان میں یہ تعجب و حیرت کیسے ہو سکتی ہے۔
 وہ تو خود اپنے ہی ہاتھوں سے اپنے آپ کو پیدا کیا ہے۔ اور وہ اپنے ہی ہاتھوں سے
 اپنے آپ کو پرورش دیا ہے۔ اور وہ اپنے ہی ہاتھوں سے اپنے آپ کو بڑھا رہا ہے۔

[illegible][illegible][illegible]

الصلح، أو يكون عصاً من غصن لابس كيلا يكون لفراً أو من غير غصن

١٧٧٤٤ قال هشام بن أبي يوسف: ما تقول من رجس مات، وترك ابنين وعلى البت من، وبه ديون وأرضون، وصالح أحد الابن لأخر على كذا درهماً على أن القراهم إلى أبيهم يسهما على حصة وعلى أن الدين الذي على أبيهم هو كذا صاير، وهو كذا درهم، قال الصبيح جازر، وقد تم بسم ما عليه من الدين، وصالح باطل

١٧٧٤٥ - ومي نوان بن سماعة عن أبي يوسف في رجل مات وترك ابنين، فادعى رجل على أبيهما مائة، فأنكر أحد الابن ذلك، والآخر أعطى حصص من ذلك، وذلك حصص، واحد الخمسين من أخيه، ورعي به العرم، وأحد من خمسين على أن صالحه من ذلك، وعلى أن لا يخله بقية الدين، من أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال الصلح باطل

بمع آخر من هذا الفصل

في الصلح من لمصوب والوديعة والعارية والمضاربة والهبة والإجارة

١٧٧٤٦ قال محمد رحمه الله تعالى رجل خصم من رجل ثوب قيمته عشرة، واستهلكه فصالحه منه على مائة درهم، جازر على قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يحل الفصل على قيمته بما لا ينسب الناس فيه، هكذا ذكرنا في الجامع الصغير، وذكره المسألة في الأصل، وروىها في المسند، وقيل إن كان لم يمد فأنما صار للصلح، سواء كان الجور حلالاً أو مؤجلاً، وسواء كان للصلح من أكثر أو الرار، وإن كان العقد مستهلكاً، فصالحه على درهم مائة مثل قيمة العقد لم أقل جازر، حلالاً كان أو مؤجلاً، وأما إذا صالح على أكثر من قيمة العقد دراهم أو دينار، إن كان حلالاً، فهو على القليل الذي ذكرنا، وحججهما في ذلك أن هذا الصلح جازر من وجه، وبسبب من وجه، فلا يجوز كما هو أشرف موب إنسان، فصالحه على أكثر من قيمة، وكما لو قسم حياً بينه وبين شريكه، ثم صالح مع المعتق على أكثر من قيمة نصيبه

حيث أنه قل هو عبادة الاستدلال يجوز لأحد يكسب، ويشترى من أمر عبده حاضر، ومن يجب به بدل من نفسه ما يحل الاختيار (رسد من وجهه) أمر حب إليه بدل من القيمة ما يحل الحال لا يجوز؛ لأنه يكون مبيعاً، ويبيع ما ليس عنه التمسك لا يجوز إلا مطلقاً، وتعدر عنه بده ستماً؛ لأن الأصل في التمسك دين، فهو معنى قولنا هذا الصنيع يجوز من وجه دون وجهه بخلاف ما قد سلم العلم من المجلس حيث يجوز الصنيع لأنه يجوز من وجهين، ويقصد من وجهه من حيث إنه يفسد من القيمة ما يحل الاستدلال، حتى كان نصاً، ولا يجوز من حيث إنه ليس عن نيجه ما يحل الحال حتى كان مبيعاً، يجوز من وجهه ويقصد من وجهه، باعتبار أنه حصل عبداً في مجلس المصدق، وإن كان نكحاً استدل في حق بعض الأديان حتى عمل قول المسوق في آخر المجلس في قوله في وجه الإيجاب يجوز الصنيع، يكون التمسك من آخر المجلس كالتعبد به، يعتقد، ومن حيث إن التعبد في آخر المجلس ليس بالتعبد عند التمسك، فعبدة لا يجوز الصنيع، فهو معنى قولنا إن هذا الصنيع إذا سلم العلم في المجلس يجوز من وجهه، ولا يجوز من وجهه

وأما ما في حرف السب فغير مسلم؛ لأن صاحب الإحدى من وجه مستدلى على حاله يجوز أن يتكلم فيه في السب، فكذلك لا سب السب، وهو أن يعرض قدر ما لا يصير آخره فاحشاً، ففي هذا إحالة يكون حقه في المجلس حتى كان ما أحاطه العجز، فيكون ما أحاطه لا عن ثوب بهذا الاعتبار، ولهذا أضاف ذلك من الثوب، وإلحاقه بذلك في السب باعتبار الاستدلال من وجه يتمسك على الحال، ويعتبر أحدهم يكون به لا عن القيمة، والقيمة بده ورسد، فلا جعل بدلاً عن الاستدلال، فلا جعل بدلاً عن ماله من لا يجوز أنه عار من وجهين، وهذا من وجهه يجوز

أما مسألة نعم هذا حال إننا لا يجوز الصنيع؛ لأنه يجوز من وجهه ويقصد من وجهه، لأن الواجب لا يتم إلا بعمل بدلاً عن العبادة بوجهه، لأن صاحب الحق يستدلى ما قبل كعمر، من يتمسك من ما بعد الحزم من كوجهه، وبعد العنق الواجب هو القيمة من كوجهه، فإن حصل المسودة بدلاً عن الاستدلال لا يجوز، وإن حصل بدلاً

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

والوجه الثاني لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قد انفصل عن الثوب والحيوان حكمًا، فيجوز بائعًا ما يبيع كالأعيان عن الثوب العائم، والحيوان القائم حقيقة، وإنما قلنا إن هذا انفصال عن الثوب والحيوان حكمًا، لأن الواجب في بيع العاصب حقًا للمالك مثل الثوب والحيوان من جسمه، لأنه صفة حيوان، فكأن مبيعًا بالمثل، عرف ذلك في موضعه، ونُقل من كل وجه هو المثل بصورة ومعى، وبعد، كان الواجب من جسمه في غير الثوب والحيوان، نحو الكيلاث والبرص، وغير ذلك، ولما كان الحيوان والعصوب في الذمة نكح، كما في النكاح والذمة، وغير ذلك، إلا أنه عند الأخذ بصريح القضية، وبمحض النتيجة عوضًا عما في الذمة، يستلزم الحى من القيمة ضرورة إن أخذ المثل بصورة ومعى غير ممكن، لأن الأخذ والذائع لا يعرفان ذلك لما بينهما من التفاوت الفاحش، الأصل، ولا ضرورة في المجرى، لأن الواجب إليه ما يملكه تعالى، والله تعالى عالم بذات، فصح ما ذهبنا إليه من انفصال عن الثوب والحيوان، فيجوز حكمًا كان، وذكر محمد رحمه الله تعالى في بيع الجامع في غرابين من البيع شيء من الكلب أو بالدرهم من أبي يوسف مسألة ندر على رجوعه إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن حق المصوب مذهب فقهاء القاضى بالقضية في المبيع، وذكر في شركه للجامع أيضًا مسألة ندر على رجوعه إلى قول أبي حنيفة، لأن كان ماله على الف، فقام العاصب بينه أن يضمنه كانت خمسين، على من أبي حنيفة، لا متممة له في قول هذه البيه، فلا يصل، وعلى قولهما أنه في قول هذه البيه، وعلى

١٧٧١٧ [وفي المتن عن أبي حنيفة رحمه الله أن من غصب من نحو شاة،
ودسها وأكلها بغير ربح ذلك الشاة حرة، لم يكن عليه الشاة لأن الشاة لا تحب عنق
الغاصب، بل عليه ثوبها، وكذلك لو اقترض رجل شاة، وأمنها بها فاستقرض بها
فبغضها، فغصب ربح عبده، لا يلزمه شيء، لأنه لو لم يرد عبده شاة، فهذا نعم على قدر
عند أبي حنيفة رحمه الله من ذلك بعد استهلاك العين في القيمة، لا في العين، فصار
عند أبي حنيفة رحمه الله في مسائل الروايات، وهذه الرواية من كتاب الصلح من هذه
النسخة، ثم إن شعبان لأنه اطلوأي رحمه الله ذكر في شرح لأصل أن فصل
الإيابة على الخلاف كعصم الهلاك، وذكر نسخ الإسلام هذا الخلاف في فصل الهلاك،

وذكر في فصل الإتيان عروب هكذا حدثني رحمه ، وعلى قولهم : احتلف الشايح ، وذكر شمس الأمانة سر حسي رحمه الله تعالى . أن الخلاف بين أبي حنيفة وبين صاحب في الإتيان ، أما لو كان مستهلكاً حقيقة فلا خلاف أن المصنع على أكثر من قيمته لا يجوز ، حتى لو مضاف أن ما وقع عليه المصنع أكثر من القيمة لا يجوز ، ولكن إذا احتلفا في القيمة ، فعلى قول أبي حنيفة لا تقبل قيمة المصنع على أن نثبت دون بدل المصنع ؛ لأن إقدامه على المصنع بغير ما أن قيمته شيء بدل المصنع أو أكثر ، فيصير متجاوزاً في دعواه أن قيمته دون ذلك ، وهذا بقولنا : هذا تناقض فيما طريقه طريق الحق ؛ لأن الإنسان قد لا يعرف قيمة شيء ، ثم يعرف بعد ذلك

١٧٧٤٨ - قال محمد رحمه الله : إذا أتي المصنوع ، فصاحبه مولا ، على قرائع مسئلة حادثة ، أو إلى أجل جاز ؛ لأن المصنع بالإتيان صار مستهلكاً حكماً ، بمنزلة ما لو كان مستهلكاً حقيقة ، قال محمد : ولا يحدد المصنع بسبب الإتيان بخلاف البيع ، والعرق أن تجوز البيع إن تعد ، بطريق المعاوضة ؛ لأنه يكون بيع الآتي أمكن بطريق التضمين ؛ لأن في المصنع معنى التضمين ؛ لأن التضمين ليس إلا استيفاء ما وجب بالمصنع ، وفي المصنع استيفاء ما وجب بالمصنع معنى ، وإذا كان في المصنع معنى التضمين يجوز المصنع بطريق التضمين عند تعدد غيره ، بطريق المعاوضة (وتضمين المصنوع وهو آتي جائز ، بخلاف البيع ؛ لأن تجزيره بغير التضمين مسموع ، ولو جاز جاز بطريق المعاوضة) وتجوز بطريق المعاوضة عند أيضاً ؛ لأن بيع الآتي باطل

ولو صاحبه على بيع العبد الآتي على مكمل أو موزون إن كان بعينه ، أو بغيره ، ولكن قيده في المجلس جاز ، وإن كان بغيره ، ولم يسمه في المجلس لا يجوز ، كما لو كان مستهلكاً حقيقة ، ولو كان العبد قتلماً بغيره في يده ، صاحبه على شيء ما فحرقا بغيره وبغيره حالاً كان أو موزوناً جاز ، وكان كالبيع

١٧٧٤٩ : ولو اشتك المصنع والمصنوع منه ، فعلى أحدهما هي قيمة ، وقال الآخر : هي حاضرة ، فكان القول قول المصنع ؛ لأن قال في يده ، جاز المصنع على جميع ما ذكرنا حالاً كان أو موزوناً . وإن قال : هي اللة جاز المصنع على المصنوع

فلما علم على كره حنيفة بمجه، ثم سئل عن الكره، فوجد فيه عيب، فردد، ورجع بالذمهم
والصالحين، لا يصح له، بلخص بهذه الأسباب، فعاد الأمر إلى ما كان قبل الصلح،
وكرر صاحبه على حمص درهم موزجاً له حالة، جدر الصلح، واستحببت الحمصين بعد
ما قبضها، أو وجدها ربوي، «بهرجه أو سوطه، ورجع بمجه، لا يشتخص الصلح،
كما لو استوى خمسين، وإبراء عن الثاني، ثم استحببت خمسون، وكذلك لو صالحه
على ورد خمسين درهم بمجه، كان جتراً، لأن الشرع في إبراءه في إبراءه،
فكانت مسامحة عن حمص درهم وديناراً على أن إبراءه عن الثاني، ولو كان كذلك كان
حائراً

وإن استحببت النصف بعد ما قبضها، ورجع ثمنها، ولا يصح الصلح كما لو
استوى خمسين درهماً بضمه بر، «وأبراء عن الأولى، واستحببت النصف، وإذا عصب
كر حنيفة، ثم ما عليه على نصف كره حنيفة، فهو عيب في صحتها، أما إن صالحه على
نصف كره من أعطه حصوبه، أو صالحه على نصف كره حنيفة أخرى، وكل وجه من
ذلك عيب وجعير، أما أن يكون الكره المصوب مبيعاً، أو لم يكن مبيعاً، بل كان سائراً
صحت إبراءه للمصوب به، وعلى ذلك لا يحل، «إما إن كان المصوب مبيعاً بالحصوب، أو
كان مكرراً، فإذا كان الكره المصوب مبيعاً، فصلحه على نصف ذلك الكره، لا يجوز
الصلح، سواء كان بمصوب مبيعاً بالحصوب أو كره حائراً، لأن البيع وبيع على ما
يكن تسليمه

وإن صالح على نصف كره آخر، جدر الصلح مكرراً، أو حائراً، لأنه لا يلزم
له أفضل فيه ريب، بل قد يري أن كان الكره ثالثاً في يد حبيبة، ويلزم إبراءه على
المصوب به، لأن المذهب مسند حكماً، لأن الثالث مخرج عن الوصول إليه حقيقة
التعيب، كما يجوز بالبدل، ولو كان مستهلكاً حقيقة، فصاحبه على نصف كره آخر
يجوز، لأنه استوى على نصف حقه، وإبراء عن الثاني، وإبراء عن الأول، لأن التواجب على
المصوب مثل الكره بمصوب به في ماله، وإبراء عن الأول صحيح، فكذلك إذا كان

حور المصنع

مصرى من عند غيره ما كان المصنوع كثر حصته ، ما أنشأها من الآتيه التي
تعمل لنفسه فإذا كان من غيره ، والمصنع حاداً المصنع ، فمصنعه على حصته ، فإنه
يجوز ، والحق هو أن المصنع إذا كان مستأجراً المصنع ، عهد المصنع إلى ثم بعد
لأن في المصنع الذي يبيعه المصنع لمصنعه ، أعاد قطع المصنع ، لأن المصنع يبيعه ،
فحينئذ المصنع له المصنع الذي يبيعه ، فملاصق في يدها حتى يملكه ، ويحمله عنه
بعلقة ملكه ، والمصنع متى قطع المصنوع والإدراك منه ، أعاد أحد حكمه ،
وجب تجديده كبيع المصنوع من رب المال

فإذا كان المصنوع مستأجراً المصنع ، عهد المصنع ، وإذا كان
المصنع ثلثي يبيعه المصنع ، ولا أعاد قطع المصنع ، لأن المصنع يبيعه إلى المصنع ،
فبيع المصنع في يده ، في يده ، فبيعه ويبيعه من المصنع ، وكان له ذلك ، لأن
المصنع ، إذن وقع المصنع عنه يبيعه على حكم ملكه ، لأن المصنع يبيعه منه شيء من
أحكامه ، فلم يصح

٧٧٥٩ - وإذا ذهب الرجل عن عفة أو بقاء أو ما أسبه من غيره ، وأمسكه : مع
مصلحة أحدهما من يبيعه على فراشه أو غيره ، وقوله : فهو حذر ، وسرقة الآس فيما
فيهم ، ولا يكره ، فالمصنع المصنع في أي يبيعه ما فيهم ، من أن يقطع غيره ، أما حذر
المصنع فلا بد من ذلك ، وجب على المصنع والمصنع ، فيهم أو غيره ، وهذا ما
أحلها على درهم أو دينار ، فالمصنع يجوز يذهب ، بعد سوي في بعض حقه ،
وأمره المصنع من المصنع ، ولأحد يبيعه المصنع ذلك ، فصاح المصنع ، وأما مشاركته
لآخر مع المصنع ، فما عرف في كتابه اشتراكه في ذلك ، من هو منصرف ، من أتى إذا قضى
أحدهما شيئاً ، كان الآخر المصنع في ذلك ، وإنما لا يجوز بمصنع فقد عرف يبيعه
هنا وير ما زاد ، وقع المصنع من غيره ، وأخذ الآخر بمصنع ، فله المصنع
الحق ، إن شاء قطع المصنع ، المصنع ، وإشياء ، أعطاه مع الدين ، وهذا لأن المصنع إذا
وقع على المصنع ، المصنع ، فله وقح على حسن الحق ، المصنع على حسن الحق ،

ثبت البراءة من جرائد ما يخلف، ولأبي حنيفة في البراءة من حق له، في ثبت قبول
الودع ردته، أو غلب من وجه، ولم يثبت من كل وجه، بل أقام الحجة على الرد
والهلال. قال لا بدور الصلح، ولا يجب عليه المصروف ولو ثبت البراءة فاصلاً بين
لم يكن الله على عبده مؤمناً، ولا يجوز الصلح، فإذا ثبت البراءة من وجه دون وجه يقع
الصلح، ولا يجوز صلح بالنسب والاحتمال. وكذلك لا يسمع منه البعير لأن اليمين
كانت واجبة بمن ادعى، قبل قبول الفردج، وددت، وهكذا، يجوز، وددت، أو
ذلك ثبت البراءة من وجه دون وجه، فيقع اثبت في سقوط البعير. ولا يسلط
ملك والاحكام

بيان ما ادعى أن الفردج مؤمن من جهة ادعى، وثبت قبول حجة من ادعى
الخروج من أزمته، وبها، دلت، بالعبارة إذا قال: "نعتب عددي، فله بيت بالانقضاء
بقولها، وإن كان يظن من الرجوع في الرجعة، فمن هذا الوجه يجب أن ثبت البراءة،
ومن حيث إن قول الإنسان في حق غيره ليس بحجة، يجب أن لا ثبت البراءة، فله
استمع ما يوجب براءة، وما يثبتها، فثبت البراءة من وجه دون وجه، والمقرّب ما
ذكرها

ثم إن حاشه استدل بما يعرفه السيد الخليل في الثالث أولاً استنبطها، وقال الفردج
بعد ذلك صاع، وفرد، ددت، وبما دأب الفردج أولاً صاع، أو قال
رددت، قال: إذا ما عدت استنبطها، وذكر اختلاف عن جواسم في
الصورة من جهة في سر وجههم

وكان المصنف الإمام ركن الإسلام عن أبي الحسن، وقد قال: "لأنك لو لا
استنبطها، في الفردج، فله، أو فله، وددت، يجوز صلح بالانقضاء، وهكذا
كان يقول الإمام طهري الدين أن عثمان رحمه الله

فلما وقد ذكر هذه الصورة في المتن على الخلاف أيضاً

قال في لأبى، بوجه الثالث قد يكون الفردج من هذه الحالة من الصلح،
والفردج هو، لا من صلب، بريدته أنه الوجه الثالث لعدم وقوع صلح لو حال
ذلك إن الفردج من صلح صاع بريدته أو ددت، وسودج يفتن، لا،

فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح في حكمه، ولكن لا يجل التبرع
التبرع ماله مودع ماله مودعه به، لأن المودع مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.

فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.

فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.

١٧٥٧ - أمره مودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.
فهرم. فإن كان المودع ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به، وانصاح ماله مودعه به.

فإن قيل كيف يصح المصنع منها على قيمة المصنع ، وهي مردعة والمردع ما صور بالخط ، لا بالمصنع

قلنا المصنع على قيمته المصنع ليس مردعة المصنع ، وقد كان له اسم مردع العين^(١) فتمتعنا بتمتعها ، وكذلك له اسم مردعة المصنع أيضاً ، ثم صححها على قيمته المصنع لا على وجهه . إما إن كان بعد ما صنعها المالك قيمة المصنع ، وفي هذا الوجه يجوز المصنع على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المصنع ، أو أقل منها ، لأنها تصالح عن ملكها ، لأن ملكها المصنع بالمصنع من وجه الشاؤل

وإما إن كان قبل أن يصيب المالك قيمة المصنع ، وفي هذا الوجه لا يصح مدلل مع قيمة المصنع إذ قيل قدر ما يتعاضد الناس فيه ، فالمصنع جائز ، ويرى عن صفوان المصنع حتى لو كان صاحب المصنع بعد ذلك بينه على ما لا يرضى من المصنع ، لم يكن له على المردع شيئاً ، وإن صالحه ببدل هو أقل من قيمة المصنع قدر ما لا يرضى الناس به ، لا يجوز المصنع ولعلنا لم نجد إن شاء الله ضمن المردعة المصنع ، وإن شاء الله ضمن المردعين أي إن أقالب له يد على المصنع ، فإن ضمن المردعين ، رجع على المردعين ولعلنا لم نجد ضمن المردعة المصنع عليه ، لأن ملك المصنع من وجه الشاؤل والمصنع كان بعد ذلك قسده والجواب في المصنع في العارية بتغير الجواب في الردية إن أكره المصنع المصنوع أصلاً ، ثم صالح ، صح المصنع ، وإن أقره المصنوع ولم يدر الرد والهلاك ، وذلك يدعى الاستهلاك ، فاستأله على الخلاف

وجداً لأن العارية أمانة عندنا كالوديعة ، فصار الجواب فيها كالجواب في الوديعة من هذا الوجه ، وكذلك الجواب في المضاربة ، وكل مال أصبه أمانة

وإن كانت الدابة قد سقط تحت يد المستعير ، ثم أكرهت الدابة لإهارة وصالح المستعير على ماله جار ، فإن أكره المستعير بعد ذلك بينه على العارية ، فإن إنها بعضه بطل المصنع ، وإن أقره استحلته على ذلك ، فله ذلك

(١) هكذا من ظاهريه ، وكان من الأصول وقد كان لها اسم مردع العين بما سبقه ، وقد كان لها اسم مردع العين

نصف ما وقع فيه الدعوى ، وأنه لا يحصل النصف ، النصح على نصف ما وقع فيه
 المعروف فينا لا يحصل النصف لا ينصح ، كما هو من عمل هذا ، فإذ لم يصح هذا النصح
 على الإبراء من نفسه أبداً ، فلم يعد انقطاع حق الدعي عن الدعوى ، حتى لو كان
 الدعوى مما هو من ذوات الأمان بحر كرحطة أو كرسى ، فصالح على نصفه ، ثم
 أنكم المذهب اليبني على أن جميع ذلك لا يصح دعواه ولا يسبح به ، لأن هذه الصلح قد
 صحح ، صحح الإبراء ، فاحصل هو نفسه ، فأبداً انقطع حق الدعي عن الدعوى

فإن شرط حدهما على الآخر مرفوع ، فهو جائز شرط البراءة على الوهاب ، أو
 على الموهوب ، بشرط على الموهوب ، لأنه لا شيء وهو الوهاب ، أو على النصف الذي
 دفعه إلى الوهاب بما حده من الدراهم وهي ربح الموهوب ، به هو من الوهاب هو
 النصف الذي دفعه منه مما دفعه إليه من الدراهم ، وإن شرط على الوهاب ، ولأن في ربح
 الوهاب أن اليسر موجه عليه ، فهو باق دفع ، على وجه هو ، هو موهوب له أن العبد
 حده وأما ما لا يصح من الدعي عليه بما أخذته من الدراهم

وإن شرطه ، يكون جميع نفسه لا حدهما ، أو بعض صاحبه أو ربحه ، كان
 جائزاً ، وأنه يخرج على ما ذكرنا

١٧٧٥٩ - وإذا دعي موهوب له الهبة ، وأقر أنه سم بمقتضيه ، ربحه الوهاب ،
 ما حصلها على أن يكون العقد سبب صحيح ، فلا يصلح ، بل ، لأن هذا الصلح فاسد
 برعتهما جميعاً ، أما في ربح الموهوب له ، فلا شيء ربحه أنه لم يقبض بهن والهبة من
 لم تكن مقبوضة ملك له هبة لم يحلها من غير قضاء ولا رضا ، فبما جعل الهبة ضد
 ربحه فيها ولم يمس له شيء فقد ربح من النصف الذي أخذته ، مما يعبر عن فكان فاسداً
 برعته

وأما في ربح الوهاب ، فلا المخصوصة سم موجه عليه ، واليسر كذلك برعته ،
 علم مصر فإدب من به ، وإن شرط مع هذا لأحدكما درهم أن شرط الدراهم على
 الوهاب لا يجوز ، لأن شرط الدراهم على لا يجوز ، النصح جميع شرط الدراهم
 أولى ، وإن شرط الهبة على موهوب له يجوز ، ويصير نصف الذي أخذ بما دفع من
 الدراهم

والله أعلم بالصالح على ما يكون التوب لرب التوب لا يجوز ، لأن التكليف أو اللزوم يقتضيهما وجب من قسمة الخلق على الصلح ، وسنذكرهم ، فإذ كان التكليف أو اللزوم من الذمة كان حاداً دينياً بلدين فلا يجوز .

١٧٦٤ ولو دفع عراً إلى حائك ليسجد سباً في ربه ، ففعل أكثر من ذلك ، أو أصدر حتى يترك رب التوب الخياطيين أن يأخذ التوب ، ويعطيه حر مثله ، ويبيع له برك التوب على الصلح ، ويضيقه بمر لا مثل عره على ما قرب في كتاب الإحصاءات ، ثم إن رب التوب صدق الصلح انصاح عن ذمهم مسداً إلى حل على أن يترك التوب على الصلح ، ذكر الله لا يجوز .

فأولاً بدوله ، ما يترك صاحب التوب التوب على احداثك ، وصحة عراً لا مثل عره ، ثم صدق بعد ذلك ، على ذمهم إلى أجل ، فيكون الصلح فاسداً ، لأن الصلح وقع عن المثل ، وبه ليس في رمة الحائك ، فإذا صالحه من ذلك على ذمهم إلى أجل ، كان ديناً بلدين فلا يجوز .

وأما إذا كان إصدار حد التوب ، ثم صالحه عن أن يترك التوب عليه بغير علم مسداً إلى أجل ، يجوز الصلح .

ومن متنازع من قالوا ، أو صالح من الإبتداء على أن يسد التوب له بغير علم مسداً إلى أجل لا يجوز ، وبه صالحاً على أن يأخذ صاحب المثل المثل ، ويعطيه الحائك بعض الأجر ، ويعطيه بعض البعض كان جائزاً ، لأن الصلح يقع عن التوب فلا احتار أحده . فيعتبر الحدك مقبلاً التوب ، ومن التوب يجوز حلاً ومزحلاً .

١٧٦٥ وقد دفع من صلح بوباً ليصفيه فقير فقير بغير علم ، فبصحه فقير بغير بغيرهم حتى يترك رب التوب الخياطيين أن يأخذونه ، ويعطيه حر مثله ، وما زاد الفقير الأحرار فيه وبين أن يترك بوبه على الصلح ، وصحة قيمه بوبه بغير ، فصالحه رب التوب على أن يأخذ التوب على فقير حطه بغير جازة مودة صدقة عن الأجر وعما زاد الفقير الثاني في بوبه ، أو صدقة عن راد الفقير الثاني في بوبه .

١٧٦٦ وهو صالح على فقير حطه إلى أجل ، لم يذكر مسداً حذاهم الكتاب ، وقد حلف الصلح .

فان مسيح يجرى بغيره لا عن قصد ليعطي اليه الصليب بل عن غير ارادة

فیکول ہم عربی بلہیں فہتر

وعمل متابع مع الأخصائيين لأن المثلث لا يحيط بأحد المثلثات فقد صار نحو التسعاع

في بحث ما رَدَّ التَّنْمِيزَ النَّاسِيَّ بِهِ دَرَجَتِي وَنَاسِيَّ فِي دَعْوَةِ حُبِّ النَّاسِ، فَكَيْفَ رَدَّ طَبِيعِي

تفصيلیہ

وَلَوْ عَصَاكَ عَلَى قُلُوبٍ فَغَسَّاقٍ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ يَحْزُونَ لَإِنْ كَانَتْ بِطَرَفٍ لَا مَحْزُونٍ

أما ما يخص الأجر، فالآن دين ربيع ونحوها ما يخص ربيع ما زاد العشر الذي في

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عَلَى قَوْمٍ مِنْهُمْ مَنْ عَنِ الصَّبْرِ فِي الْفَقْرِ وَالْثَمَنُ فِي الْبَدَنِ وَأَبَاؤُهُمْ

جمعة ما راد الخبير لانه لم يوه ما على قول من يقول بأنه حق الصباغ في الصبغة

فَلَا تَهْجُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ، سَخَّافٌ مَا لَوْ عَمَّاهُ عَنِ مَكَّنِّ خَزَائِنِهِ.

لأن السوء لا يهرم. إذا لم يحمها أحد وصغر علة ربها، النص والاشتراف حصل عن عجز

عن أبي هريرة قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ما من رجل منكم أتاه الضيفان في يومه ما زاد الضيفان له إلا افتقر

حکمت علیہ السلام میں دیکھ کر مسیح علیہ السلام نے اس کی تعریف کی۔

أما علي بن محمد - فإنه في بعض النسخ « فلان » مع « بن » في « مزجل » ولما

على قول من يعتبر حقه في اسمه الصحيح، لأنَّ جل في قدره

١٧٧٦ - وهو أن لم يهلك عدد صغير، فعلى الفقهاء إبداءات الأقرب، ثم

مباحثہ ہندوؤں کے مذہب کے بارے میں ہے۔ ہندو جیسا کہ مذکور ہے، ایک ایسا مذہب ہے جس میں ہندوؤں کے مذہب کے بارے میں ہے۔

ألمني يوسف ومحمد، لأنني ما لي يد الأجير المشرك، محمد بن عدهما لا إذا هلك أمره

لا يكره المحرم هذه، ويصار لأحبه انضماماً إلى العاصي، ويصح التلذذ مع

المصنف حائز، (رغم سر، أبي حمزة) لا يجوز لأحد أن يقرأه عند أبيه أو أخيه

افشردہ و کتاب سرکہ شروع ، و شروع بعد از آن خلعت لایعہ نو جامع ، و جامع لایعہ

على من لا يحوز الصبح عند أي حشد، فكيف هذا

جواب المسألة: ب، نعم، لول أي حبيبة في مسألة التوبة مثل قبول من يوسف

لا:

وله قال نعم يا رسول الله انك خير وحمدك بنور قلبه، فمد له يده

يعطى بدلاً عن دينه لأن الدين على الفصاح، وكان يجب أن لا يجوز هذا الصلح، وهذا بخلاف ما في البيع حين انقرب موت الفصاح أنه لم يثبت الأجر، فهذا الصلح حار برغم الفصاح، ولعمد من حاربه نعم من جعل القبول فيه، فإنه يفتكم بجور وإن كان فاصداً في دعواه، كما لو اشترى عبداً أو محررة، فإن العقد حار في رغم السامع الذي جعل القبول فيه، فإن في يده ملكه حكماً بجور الفصاح، وإن كان في رضم الآخر أن العقد لا يجوز

وسبق بهذا مسألة أنه لا يثبت جواز الصلح معه لمساكين إذا لم يكن يملك له مالاً، فإن في هذا من جعل القبول فيه شرعاً كما في سائر الدعاوى، فإن في سائر الدعاوى القبول قول المدعي عنه رافعاً ودعواه لا يثبت ثبوتها، الصلح، الصلح، الحاجة لا في رضمه سناً آخر، وهو كونه قد عي القبول فما ذهب به خلافه - والله اعلم

منوع آخر

في الصلح عن مهر والنكاح والطلاق

١٧٧٧ - رجل زوج امرأة عن حاتم، ثم صلحها على مائة نعلين مائة، لأن هذا صلح عي دين لم يجب بغيره موقوف ولا سهم، وإن كانت سبباً لا يجوز، لو جعلت لنفسها أن هذا امرأة عن دينه، وتنفق، أو أن يكون لا يجب دينه في المدة بدلاً عما هو مال حصة، وإن صلحها على شيء من ثمنه أو ماله، ما كان عليه بجور. وإن كان مهره، إن كان مؤجلاً لا يجوز وإن كان حلاً إن سلم في المجلس، وإن لم يسد في المجلس لا يجوز، لأن كل شيء من المدة قبل الملام والسر، فمن ليس عليه دين، ولكن شرط الطهر في المجلس سي لا يلج الأمر من دينه

وإن صلحها من حاتم على ذواته مائة جاز، وكذا يجب أن لا يجوز، لأن الصلح وقع على خلاف مجلس طين فإن المسمى حاتم، وقد صلح على الذواتهم، فيكون ديناً قد بين الخواص أن الصلح وقع على جس الخلق يسمى لأن كسبه حق سمية

يَطْلُ الصَّحْحُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ لَا يَطْلُ الصَّحْحُ، أَوْ يَجْعَلُ مَا ذَكَرَهُ جَوْزًا
لَا مُسْتَحْسَنًا لِأَنَّهُ فِيهِ عَرَجٌ، وَمَا ذَكَرَ هَهُنَا حُرُوفَ ائْتِيسَ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ مَا يَجْعَلُ
عَيْنًا أَوْ يَجْعَلُ فِي نَسَائِهِ وَبَدَنِهِ، فِي رَأْيِهِ. لَا يَطْلُ الصَّحْحُ إِذَا عَرَفَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي
السَّكَنِ حَمِيضًا، وَفِي رَأْيِهِ يَطْلُ وَيُنَادِي فَاحِشًا أَعْمَرَ

وجهه روي به التي قال بعض أن الكليل متى قوبل باليد، هم يخرس، يهأه ولا تكدر
تدبره، روي به أن عده، ومع كذا وما ليس فيه، لا، أو، قد، في
الجلس، وجهه، روي به، في، لا، ليس، الكليل، به، أي، هو، سبع، حكمة، لأن، سبع، من
يتعلق، القعدة، و، يصح، في، أصياف، في، ورثهم، ويخبر، في، مدته، ليس، به، حتى، في
معددا، على، أن، لا، يس، كان، مدلا، و، إذا، كذا، معدلا، كما، هو، سبع، حكمة، كذا، كذا،
كان، مقدرا، عامه، سبع، حكمة، حكمة، كذا، والسر، ليس، به، حكمة، إلا،
شروط، القصر، في، المجلس، حتى، لا، يقع، الأمر، في، عن، تن، يد،

[illegible]

١٧٧٤ ویرجینیا، جہاں امریکا کی قیادت میں ایک جمہوریہ بنی۔ یہ جمہوریہ امریکا کی آزادی کی علامت بنی۔

الصلح ومن حكمه قطع ما وراء إذا عجزت عن تسليم بدن الصلح ، فالزوج يرجع عليها بقية بدل الصلح ، فإن أولت النصف دون النصف يرجع عليه بنصف ما يرجع عليها لو لم يعرف شيئاً من الرضا ، وذلك ربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضا

موقع آخر

في الصلح عن دعوى امرئ وأخرى.

١٧٧٨٤ - وإذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنه عبده ، فشكر المذموم عليه ، ثم صاحوا يدعى عليه من ذلك على مائة درهم ، فدفعها إليه حتى يكف عن هذه الدعوى ، فاصحح حائز ، وذلك لأن هذا الصلح حائز من ردم المذمومين ، لأن في ردم المذموم له عب ، وأنه بهذا الصلح يبيع منه عبداً يأخذ من المال ، وأنه جائز ، وفي ردم المذموم عليه أنه حر ، إلا أنه يعطى مالا عمله عن القيمة والخصومة على قول أبي يوسف ومحمد ، وعلى وثوب ، في حقه عن الخصومة ، وإنه حائز كع في سائر المذمومين ، فإن أقام المذموم نفسه بعد ذلك أنه عبده ، ثم نقل بيته في إنسان الرق وبطل في حق استحقاق الولاء ، ويدون البه لا يستحق الولاء ، لم لا يعمل بيته في بيت الرق ؟ لأن في ردم أنه أعف عن مال ، أو لم يرد ما اعتن عبداً على ما إذا ذاه إليه عن عبده لا يظلم بيته ، فكذلك هذا ، وأما لا ولاد له عن العبد بعد أن أبيه ، لأن في ردمه أنه عبده ، وقد أعف عن مال ، ويصير له عليه ولاد إلا أن هو ردم المذموم عليه أنه حر الأصل ، ولم يشبه به عبده ولا ، في كل واحد منهما مما في حقه ، فأما لا يعمل في حق الآخر ، وثوب الولاء أمر على العبد فلا يصح له دعوى منه ، ردم في حقه إلا أن يقيم البيعة ، لأن البيعة حجة في حق الناس كافة

ولو أخذ المذموم منه كعيباً بالمال صحب الكفارة ، لأن الكفارة جعلت بدلين مفسوق عن طهر خلاف ما لو أخذ كعيباً من المذمومين الذين عيبه^(١) لأنه أخذ كعيباً بدلين مضمون به على عبده ، فالكفارة له بدلين للمعصية على عبده ما عيبه ما عيبه في كتاب الكفارة وأخره

(١) وفي الأصل مالم يذم له عبده

١٧٢٩٥ - وقد اذعن رجل أمه ، فقال : أنت أمي . وجاب هي لا ، من أنا حرقة ، فصاحته من ذلك على مائة حذر : لما ذكرنا ، فلو كانت بعد ذلك سه على أنها حرة الأصل ، وبها كتاب أمة نهد ، يريد الرجوع ، لائق على نوسي ، نسب بسب ، وظل المصلح . فإذ أدت سه على أب كتاب لفلان ، وأنه خصتها بعم أول ، فإن المصلح لا يخلو ودعت لأن هذا المصلح عن إنكاره . وصحة المصلح على الإنكار نسي على صحة الدعوى ، وصي ثبت بعد الدعوى وقت المصلح ظهر أن المصلح كان باطلاً ، وإذا لم يثبت صداد دعوى مدعى وقت المصلح ظهر أنه كان صحيحاً ، ومن أثبت البينة على حرية الأصل ، أو على عناق مصالح لياها عام أول وهو ينكح ، فتدبث بعد دعواه انتهى صح المصلح باعتباره .

أما إذا أثبت البينة على حرية الأصل : لأن دعوى لرق مع فيه استه على حرية الأصل دعوى فاسدة ، حتى لو أذعن مدعى الرق البينة على الرق مع قيام البينة على حرية الأصل ، لا تسد بيته وعدم سماع البينة دليل على صداد الدعوى ، لأن المدعى ضرر عنه لإقامه بيته .

وإذا ثبت بعد دعوى مدعى لرق ومن المصلح صير بطلان المصلح ، مرجع يدل المصلح ، ولأنه إذا أثبت البينة أنه خصها بالمصالح عام أول ، وهو يركب ، لأن عتقه عام أول ثبت بطلانه والثابت بالبينة كالثابت بغيره . ولو ثبت عتقه بعد عام أول ، لم يدرى به . ثم ادعى لرق فب بعد ذلك لا سمع دعواه : لأنه لو سمع دعواه بما يسمع إذا ادعى أنه كان عاصياً بها من ذلك الوقت ، واعتقده لم يصب ولا وجه إلى ذلك ، لأنه في دعوى القهر ما قل ، لأن إقامه على القهر بقر أو بصدقة ادعى ، ما يحكم للمدعى ، أو يحكم للآخر ، فمدعى أنه كان عاصياً ، وإن اعتقده لم يكن صحيحاً بغير مناقض ، وكان كمن باع عبداً في يده من إسماعيل ، ثم أقام عليه أنه كان عاصياً ، لا سمع بيته ، وإذا ثبت فسدت دعوى المدعى ، وصح المصلح وحب المحكم بطلان المصلح

فأما إذا أثبت البينة أن فلان أعتقها عام أول ، وهو بذلك يبرأ المصلح لا يخلو : لأنه لم يبين بهذه البينة صداد الدعوى الذي يبنى عليه المصلح ، لأنه يمكن تصحيح دعواه وقت المصلح بأن يقول : إن فلاناً حين أعتقها لم يكن كذلك . من كان عاصراً خصها من

فالمناقضة هي الدعوى لا يقع دور الله كما في الآية

رعدني حينما رعبه الله بحيث أن لا خيل إلا أنه قد كشف لي ما يجري وراء قصة
جميع صحة الدعوى ، بسبب البينة من غير دعوى ، والبيانة على عقل العبد لا تدلي على عبور
دعوى عبد في حربه

١٧٧٨٦ - وقد ادعى العبد أن مولاه اعتقه ، فصالحه مولاه على ما به يدفعها ، إلى
عبيد على أن يبره من هذه الدعوى ، كان الصالح ، صلا لا هذه الصنيع فأسدى في
عملهم ، حبيباً ، أم لم يرعه بعد ، فلان في وعيم العبد أن العبد واقع ، وصار حراً ،
وقد ، يأخذ من المال ، ثم ما بعد لنقص حربه فلو لمعه برعائق نوس ويمنع به وقفاً
نصوني ، لا يجوز محرم أن يقضي حربه ، ويجعل نفسه رقيقاً بغيره ، تعرض
وبغير عوض ، لهذا الصنيع فأسدى في وعيم العبد لا أحد ما عرض ، وأما في دفع المولى
فلا في رعبه أنه لم يفتقه ، وأما عله ، وسيد الخ لا يجوز أن يكسب على مولاه ،
ديناً ، وكلاهما الصنيع لا من رغبهما جميعاً ، فأسدى

٧٧٨٧ - قال محمد رحمه الله بعد هذا ، وذلك الآية في هذا ، وقد أولد
والنور ، عبد أو مخلص أم الولد والمذنب أن تدعيه العبد على مولاه ، وهذا شيء
المولى على ماله ، بعينه إماماً ، لكن في الدعوى ، فهذا الصنيع ، هو في ذكر ما في فعل
تعبده ، وقد أراد به أن يدعي أمومة أولاد والقبول ، وهذا شيء ، هو في حال بعينه
لكن في الدعوى ، كان باطلاً أيضاً ، لأن خشيته والاستيلاء لإمامات من العبد ، فيعتبر
باعتقاده العبد ، ولم وجد عبداً دعوى حقيقة لمعنى إذ صا طهم ، المولى على حال يعطيه
إماماً كان الصنيع باطلاً ، كذا لها

٧٧٨٨ - قال وقد ادعى المالك على مولاه به اعتقه ، وكان ذلك قبل أن
يزعم شيئاً ، فصححه مولاه على أن خطه عنه نصف من الكفاية ، وأدى النصف ، جهداً
الصنيع جازاً ، لأنه حارب بره من حد العوض ، وهو المولى ، لأن من رعبه أنه لم يعفقه ،
وإن له على من الكفاية ، وبهذا الصنيع يسوي نفسه ، وسره في العبد ، وذلك
حشر

لا يسيه حد نفس زعم ، لأن هناك الصنيع فأسدى في عهده ، دعوى جميعاً ،

فلان قوله ثم اتيت من هذه من معك فبرئت مني وعبر

الأخرى بكونه معصوماً به بالخاصة برثك عن العبد المعصوم، سبحانه
 الرثك عن خسران العبد المعصوم، وهذه فصلة على ما هو في الرواية من أن محمداً
 قولاً البراءة عن الأعيان لا تنفع، أن العبد لا يصير ملكاً بمرعى عليه، لإزالة
 على المحمدي على دعواه

[illegible]

قال الأثرى رحمه الله في رجل لو قال له رجل يربطه كذا يربطه كذا ولو
قال ليرتلك كذا به يربطه به، وإنما أمر أن يربطه، وإنا نعلم أن قال
فربطه من حيث كان، أن يدعى في العبد، وإذا ادعى دعي في يدي رجل، وإنكر المدعي
عنه، فبما جحد المدعي عنه عمن ذرأهم، ثم أقيم المدعي شبهة، فادعى أنه عمن
شبهه، وجعل ما جحد لاجل إنكاره، فليس له أن يفسد صحيح، وقال بعض
العلماء له أن المدعي صحيح، لأن المدعي مكره، وكان مدعي مدعيه، وسأله أبو
أكره علو الصحيح، وقد قد دلت لأن إنكار المدعي عنه مفسد، التي منه صحيح، فإنه
يؤثر في لا يصح، فالتصحيح لا يجوز بقوله المدعي، وإنكره جاء من الصحيح، وكفى
مكره على الصحيح من هذا جاء وكان له حق التصحر، وبما كتب أحد غلمان برعه
العاصم، ثم ظهر ما ثبت أكثر مما أثبت به العاصم كان بمحض من حرم بعض
الغواصة وصيرته من قبل، وأنه مل عليه ما هو صحيح ما يرى عن بعض الفقهاء أمر
المدعي عليه به، ذلك بأن، إن كتب كذا فادعى أحد ما يرى نك، به فالحق عن مال
أقيم للمدعي عليه، ثم أقر

وعلى ما ذكره من ذلك من أن المدعى طالب من المدعى عليه ما ذكره عليه ولا

يكون نه حذر المص، فإنه على ما لو جاليج هذه الإقرار، ونحوه، لأن ما كانت
من المماوصه بينهما مضاف إلى المصالح من كل وجه، وبما على طوع من جهة المصالح
مختلف من ذلك المص، لأن المماوصه التي تمت بينهما حكما لأخذ الضمان، فإن كان
مضافا إلى أحد الطرفين من وجه، والمالك محذر في نفسه بقيمة مضاف إلى المص من
وجه ونفسا مكره من وقت المص من وجه في بعض الأحكام، ومن وجه في بعض
الأحكام مقصور على حالة الضمان

١٧٧٩٤ - وما ذهب المماوصه متى سببها من وجه مضاف إلى أخذ الضمان،
ومن وجه مضافا إلى بعضه كانت هذه المماوصه معناه مكره من وجه باعتبار
المص، فإن أضاف كان مكره على المص ومضاف طوع من وجه باعتبار أخذ
الضمان، باعتبار ما معناه مكره من وجه من أحد الطرفين برغم المص وكان له
التفرض، فإذا أحد برغم نفس المص مضافا معناه من طوع، قدم بسبب له حتى التفرض
والمماوصه هي مضاف إلى المص الذي حرى سبب من كل وجه، غير مضاف إلى
غصب المذموم عنه برجه عن ما بها حتى يملك المذموم عليه المصيح بما هذه الأحكام
كلها مقصورة على ذلك المص، وهو في المصالح طائع من كل وجه، لا إكراه به

فما يكره به لو لا إكراه لا يصالح، بل على يسكن بما لو صغر
السلطان خلاص من صغر إلى بيع ماله قبيح، لا يكون بيع مكره، لأنه لا إكراه في ص
البيع، إنما الإكراه في الترم المان والمماوصه التي سبب منه وبين غيره غير مضافة إلى
السبب الذي كان لئلا مكره ذلك بوجه ما، وكان مع صانع، فكذلك، وليس كما لو
صالح على بعض الدار ثم أقر، لأنه لا يوجد في حق الباني من الدار ما يوجب ذلك
للمدعي عليه، لأنه لم يجد شيء من أسباب الملك نحو البيع وغيره، أما لم يوجد غير
البيع من أسباب ملك ظاهر، وأما لم يوجد البيع، لأنه إنما أحد بعض الدار والدار حقه
برغمه، وكان أحدا حقه برغمه، فلا يجوز أن يكون مع صانع الباني من الدار، ولا
يجوز أن يثبت ملك بالبرء الحاصل في ضمن المص، لأن لدر عن الإكراه على
الأحيان باطل، وقد سمعنا نثبت للمدعي عليه كان باب عن ملك مدعي، وإذا أقر به
المدعي عليه أحده، فادعى

فلما إذا أخذ هو من أمر أمكن اعتزله بما، لأنه لم يكن منكاً للمدعي، لا باعتزال
وعدمه، ولا باعتزال رجع المدعي عليه، صلحاً دائماً أو مؤقتاً من الدار، وبه بيع حصل عن
طواعية، لا من إكراه، لصلح جميع الدار ملكاً للمدعي عليه

١٧٧٩٢ - ادعى فلاناً، لصلحه من ذلك على أن يضع عنى شرطاً كذا جوعاً،
إن لم يبرهن لذلك وقتاً لا يجوز، أما إذا وقت لذلك وقتاً، لم يذكره محمد رحمه الله في
الكتاب، وكان الكرخي يقول بأنه يجوز، فإنه قال: إذا سئل عن حاله ليضع عليه
جوة، أو طريقاً ليس له مدة معلومة، جاز ذلك

وكان الفقيه أبو جعفر الهندواني يقول: بأنه لا يجوز رجه ما ذهب إليه أبو الحسن
فكرخي أن المانع من جوده من لم يذكر فيه وقت الجهالة، وقد رآه في جهالة بيان
المدة فيجوز كما لو صالح عنى سكنى بيت مباحة معلومة

وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر: أن اللقح من الخوف منى لم يذكر وقتاً شيئاً
الجهالة، وكوب ليست من إجماعات الناس، عيباً، لأنه وإن رآه الجهالة في اللقح
الأخر، وهو أنها ليست من إجماعات الناس

وأما إذا صالح على طريق فيها، إذا أراد بالطريق رغبة الطرفين لاشك أنه يجوز
الصلح، وإن أراد المسر عنه روايتان قبلتاً على بيع المسر، فإن لم يوجع من روايتين،
وعلى الرواية التي جوده بمصرف إلى حقله مرور رجل واحد

١٧٧٩١ - ادعى حقاً في دار من يطرد رجل، فصاحبه من ديث من أن يست على
سطحه منه، فهو جائز، عن نى الكتاب: لأنه لو استأجر منه السطح ليست عليه جارة
هذه مثله.

قال شمس الأئمة الخوافي: وذكر في بعض نسخ كتاب الإجماعات: إننا استأجر
على البيت عنه لا يجوز عند أبي حنيفة، عنى المشايخ من رد، فقال: ما ذكره هنا
تأويله إذا كان الملو مسلماً، ولم يكن مسلماً يكون محرراً بأن دور عيب الخلق: لأنه
إذا كان يولد الفسدة، فهو موضع السكنى طاعة، جاز الاستئجار لغيرته عليه

وما ذكر في بعض نسخ كتاب الإجماعات: تأويله إذا لم يكن مسلماً ولا محرراً،
ومن ريف ما ذكر في بعض نسخ كتاب الإجماعات، وقال: يجوز استئجار السطح

فانما يشهد به علم كل مال دار سطح مكي يركب سكره و يصب حبيبه و قومه
 و ياد و صبح (ح) و نهيه و القائل يباح الى اعين محمد و ساسر علوه السو
 عليها و بعد اذ لا مخر سطح) كتب على

والله اعلم

وآخر حصص ٥ ١٥ ٢٠ من جني فلورين من اجل فاضله ما عسى ان يكون
الحسنه (الحسنه) والاطح (الحسنه) لا يجوز، فمن حوز، جاء السطح، يديه، لا ياتي
من القوي، ووجه الذي ارمي به، فلهذا لا يباح على من يبيع على سطحه
سواء، فلهذا السطح مدسوس، يدركه (الحسنه) وكانه من يديه، فان جردت السطح
مع السطح، فان من هذا السطح، لا يبيع السطح، فلهذا لا ياتي به، ١٠٠ لاله

اذا ذكر صحبته - - فلهذا - - صغر الجميع اذ هو له - - وراة ملكا
من تلك النسب ما يركل جنت النطح شهرا ولم يه سبب ربه وادله هكذا لم
يهر كما في - - حرم النهر شهر ووراد ملك ماله من ماله في لوفى
هذا عنك على النطح مع ربه ووراد فلهذا - - تنسج اذ نكهة سببه النصف
من غير خبر

[illegible]

١٦٩٥ - دس ماہ کی عمر میں اپنے والد علی علیہ السلام سے علیحدہ ہو کر اپنے والد
بجانب جامعہ الہیہ لائبریری کے اساتذہ کرام سے تعلیم حاصل کی اور جامعہ الہیہ
میں داخلہ

هذه نسخة من نسخة الأصلية التي في مكتبة جامعة القاهرة

بالعد إلى أهله أن يسافر به ، إلى أن يود أن يخرج إلى أهله في الذي وأبيه سيده ، كما قلنا
من باب الإحارة ، من من بحر عبثاً للخدمة ، من له أن يسافر به ، وإن كان يخرج إلى
أهله في القرى وأهله البدة

وكان الشيخ لإمام حسن لأنه السرحى يقول : صاحب الخدمة هذا من ماله
بالعد بخلاف من بحر ، وكان يرى في هذا ، ويحكم من أنقله أبي ، معان الخلفاء أنه
كان يقول : لا رية من محبة في فصل الإحارة ولغاني أن يكون ، من بحر آخر إخراج
الما من البحر ، أنه في الصنع ونقل أن يجري بينهما ، وبصاحب الخدمة أن يوافق هذا
العبء لخدمته ، كد ، من بحر مخالف فهو من به بخدمته العدد ، فوه ليس له أن
يوافق لخدمة للخدمة

١٧٧٩٦ - وادع حث في دار في ماله وجن ، لصلح من ذلك على خدمته
عبد بهبه سهر ، فهو جابر ، وذلك لوصاله على أن يركب له إلى يده فوه
حتر ، لأنه صبح وقع من مجهول لا يحتاج فيه إلى التلبس والتسليم على معلوم
صبر

هنا ما أتت أخدمته سده في أو لدهي عبه قبل دفع الله في ماله من بحر
الخدمة ، لو بعد السيد ، من ماله من الخدمة إلى وقع الصلح على خدمة العبد ، أو على سكر
الدار ، أو على من لا يعبأ بالخدمة في ماله ، فعلى من أن يوسف لا يظن
لا يعبأ ، لأنه من ماله ادعى ، فوه في قوم ماله في استبداد الخدمة ، وسكر
مات لخدمته عليه ، فوه ماله ماله في التمسك ، يحكم بالصلح صاحب على ماله ،
وعلى قول محمد ، ينقص الصلح ، ورجع المدهي من جميع ماله ، من ماله أخدمته
قبل استبداد ماله من خدمته والسكر ، وإن مات أخدمته بعد السيد ، من ماله خدمته
فإن أسوى خدمته نصب أشهر مثلاً خا الصلح في الصلح ، وخلص في التمسك ،
ووجه المدهي في نصيب الدهوي

وعلى ماله خلاف إذا ادعى داراً في يده يسكن ، وخلص على سكر ، فوه ماله
مطلوبه على ذلك ، من ماله المدهي ، أو التمسك عليه في ماله ماله ، فالحال على
هذا الاحتمال ، نص على هذا الخلاف في هذا الفصل في الأخير ، وعان هذا الخلاف

عليه أن يرضى ثم يستعملها إلى المدعى لا يجوز، وكذا (إذا رضى بها غنى رضى) ثم
صالحه منها على أن يخدم السيد مدعى عليه منه، كان حامداً، لأن من مسألة المدعى
الصلح وقع على خلاف خبر آخر، فيعبر بخاص ذكره، وبالصحيح هذا السقوط
بأنه

أما في مسألة المدعى، فالصلح وقع على جسد الخس من كل راحة، فيمتنع استيفاء
التمتع وإبراء عن التمتع، وكان خاتماً بهذا الاعتبار

١٧٨٠٨ - وذا دعوى رضى يردى، على فصاله مدعى عليه على كذا رضى
سمى من هذه الدار، لا يجوز عدل أي حبيبه، لأن المصالح يجب مجتهداً، لأنها
ذكر المصالح على ذلك، والنسب لا يصير معلوماً بذكره، رعايا محمد أبي حبيبه،
كما في البيع حتى لو عثر، ادع من دار لا يجوز عدل أي حبيبه

وقد ذكرنا له جهالة المصالح على هي موضع صحيح، فاحق هو التمسك، التمسك مع
جواز الصلح، وعلى ما نسب يجوز الصلح، لأن المصالح يجب معتمد، لا يذكر
المدعى أن يحصل منه مدهما على أو بخ حشرة الخرج من دار يجوز مدهما

وكذا ذكر المسألة في كتاب الصلح، وذكر في كتاب الخيل، أو هذا الصلح
حاضر عند التمسك خلاف ما لا يصح على حشرة أدرع من دار أخرى، حسب لا يجوز
عدلي حصة، وبعض مساحار بهما، وفيه كتب أحسن، وقالوا: الصحيح أن هذا
الصلح لا يصح على دار لأن حصة، كما ذكر في كتاب الصلح

ومن المناهج من صحيح رواية كتاب الخيل، ولما كان ما ذكر في كتاب الصلح
على قولين، حصة جواز، أي، وما ذكر في دار أخرى، لا يجوز،
وسباني حصة الاستحباب، في كتاب الخيل، لا ساء الله دعوى -

وإذا صالحة مدعى عليه على نصيبه من دار أخرى هي بصدقه عليه، فهذا ما
لو اشترى من آخر نصيباً من دار مولاه

١٧٨٠٩ - وجو أن رجلاً مسرى داراً، وتعهدها مسجداً، ثم ادعى رجلاً فيها
دعوى، وهما على الذي من المسجد أو الذي المسجد بين أظهرهم، فإن الصلح جائز

والثاني أنه قال: وأتفق عليه أن لا يهدم المبنى، وأتفق عليه الهدم والبناء، وإن نصيب
منفعة الهدم أن لا يهدم، صار المصالح عاظم قبل الهدم أن لا يهدم

١٧٨١١ - وقد كان الصلح ونوعاً على المصالح المصالح من يهدم على التلث
والثاني كان حاداً، لأن المصالح اسم للبناء، ولأنه من الأرض، إلى التلث، فيكون
الصلح واقعاً على أصل المصالح، وهي الأرض، وعلى البناء، على أنه يكون لأحدهما
سبه والثاني التلث فيكون حاداً، لأن التلث شرط له التلثان، صار مائة سهماً من سبه
من أصل المصالح سهمين من سبه الآخر، وهذا جدير

والثالث: وأما بضمحاح على هذا، وإن كان المصالح يهدم بالبناء، لأن
منفعة أحدهما من لا يهدم للصلح، إنما يهدم التلث، فيصطلح على هذا يكون التلث
عبيد المصالح، وقد هو لائدة هذا الصلح فيما بينهما

١٧٨١٢ - قال: وإذا كان يهدم في يده وحده، به صلح، فادعى رجل فيه
دهوى، فاصطاح على أن يكون المصالح لأحدهما، والصلح بالآخر، كحل الصلح
باطلاً، لأن هذا صلح وقع على الهواء مقصوداً، والصلح مقصوداً لا يجوز ماله،
وإجرائه، وبأن لا يجوز به، ولا إجرائه مقصوداً، لا يجوز الصلح عليه مقصوداً
كالمشترط والسبب، وإنما هذا: وقع الصلح على الهواء مقصوداً، لأنه وقع الصلح على
الصلح، والصلح اسم للهو، فإلى الصلح صار من المصالح الأخرى من الكسب، ومنه
يتأهل من صلح من يهدم، والمصالح الأخرى للهو، وهذا قال: لو كان منك
الصلح، أو آخرتك الصلح لم يصح؛ لأنه باع الهواء، أو جره الهواء، وإذا كان كذلك
صار تحريم هذا الصلح، لأنه قال: صلحتك على أن يكون السبب، والهوا، التلث،
ولو صحح يهدم بالآخر، لأن الهواء مجرد جرح، ومجرد حقوق لا يصح عوداً في
اليوم والإجتهاد كالشتر والسبب والآخر، فكذلك هذا

وهذا بخلاف ما ذكر قبل هذا أن صلحاً على أن يهدم هو صلح سهر، حتى
الصلح، لأن من يهدم من قال لا يجوز للصلح على سهره سهر، كنهه لا
يجوز للصلح، لأن المصالح للهو، والصلح، والصلح على الهواء، غير ممكن، فهذا التلث
لا يحتاج إلى تفرق، ومن حواري جرح الصلح لم يتونه يخرج من التلث

مختلف لو ادعى سائاً أو عبثاً في عهد، فصالح عنه فإنه لا يجوز، لأن ما ادعى لا يثبت احتمال الخطأ بعد، فإنه لا يجوز أن يكون له الإنسان والرقبة للأحرار والصلح على مثل هذه لا يعمى باطل، لأنه عرف كلمة جبر.

وكذلك لو ادعى نصف البعء له ونصف لغيره أن كان عاصيين فيه، قال ولو ادعى إنشاء وحلال ولاء عن أبيهما، فصالحه أحدهما من نصيبه، وهو محكوم وإنه يجوز، لأنه لو ادعى نصيبه من، كان جبراً، فكذلك إذا صالح، ولا يكون للأحرار حق الشره.

كما أنه لا يعمى هرصة الدار، فجعل المدهي عليه، ثم صالح أحدهما على درهم مما له، لا يكون بعد، كت أن شاركه، لا على درهم ابن درهم على أبي يوسف، وكذلك هو.

١٧٨١١ وادعى رجل راعي يلقى على، فصح على المدعى عليه على مكنتي بيت معين من هذه الدار منه بمضمونه حتى جاز هذا الصلح على ما بين هذا ثم إن المدعى صالح مع المدعى عليه من مكنتي الجيب، الذي وقع الصلح له على درهم مصفاة يجوز حكمه.

ذكر في الكتاب من غير ذكر خلافة، وهذا لا يسكن على قول أبي يوسف، لأن على قوله، لو لا حرم من المدعى عنه جاز، لما بين بينه من موصعه، وإن صالح معه يجوز أيضاً، وإن بشك على قول أحمد، لأن عنه هو أجر من المدعى عليه، لا يجوز الصلح، لأنه مسأله، حرم من الأجر، فيبطل أن لا يجوز الصلح مع الجاني، لأن للساجر متى صالح من لفعه مع المزجر لا يجوز، كما لا يجوز الإجارة.

حكى عن المدعي أبي إسحاق الطائفة أنه قال، لو كانت هذه مسائله معصية، لكنت أقوى دليل لأبي يوسف أن الصلح على الكسبي لا يحد، ثم كفي وجهه، وكان يحمل مسئلة الصلح على الخلاف، وكان يسوي بين الصلح والإجارة.

١٧٨١٥ قال ولو أن زوجين لم يداكنا واحدة مذهب دار فدعى كل واحد

١١١ وفي جوابه بعدا

١١١ وفي الأصل لو باع شبيهه منه وهو منكر كان جازاً

مباح في ذم صاحبه عند فصله من ذمته على أن يسكن في ذم صاحبه في ذم صاحبه. والأصل في ذلك أن من كان في ذم صاحبه عند فصله من ذمته على أن يسكن في ذم صاحبه في ذم صاحبه. وهذا أصلها من ذمته على السكنى لأن المهر إنما يملكه على ذمته، وبهذا اتفاق من كتب الأئمة إذا انفردوا بغير قولهم، ثم قال: عيبه السكنى، به بصفته، ويؤخره ما بين مبناها في هذا الباب.

١٧٨٩٩ - قال: و - الذي ترجاه في ذم أبي بكر بن حنبل، فصله مباح على ذم صاحبه من ذم صاحبه في ذمته على أن يسكن في ذم صاحبه في ذم صاحبه. وهذا أصلها من ذمته على السكنى لأن المهر إنما يملكه على ذمته، وبهذا اتفاق من كتب الأئمة إذا انفردوا بغير قولهم، ثم قال: عيبه السكنى، به بصفته، ويؤخره ما بين مبناها في هذا الباب.

أما فيما يخص بكر من الذم - فقلنا: إن كان محمولاً، وحدها عيبه السكنى، به بصفته، ويؤخره ما بين مبناها في هذا الباب.

كما هو الذي يرى في ذم أبي بكر بن حنبل، فصله مباح على ذم صاحبه من ذم صاحبه في ذمته على أن يسكن في ذم صاحبه في ذم صاحبه.

تدعيها حر، كما نبيح في الفس فاسدة هذه؛ لأن صور البيع في حر، وانه فاسد صار
شرطاً لنسوان المند في الفس بحكم تحلل الصفة، فأوجب فساد البيع في الفس من حيث
بته شرط فاسد شرطاً لفساد، وبن كاذب منه معلوماً، فكذلك هو

والنسيء من الدراهم، فان معلوماً، فمما يقبل الدار من الدرهم محمولاً، و
كان غير موصوف، لأنه لا بد من أن ما يخص الدراهم نصف الدار أو يسببها، وبيان ذلك
وهو أن الكثر من كان غير موصوف، لا بد من كيف يفسد الدرهم على الدرهم، وعلى
الكثر؟

فإن كان الكثر حيداً، فبمسه على الدرهم، يكون دار، الدراهم نصف الدار، وبن
كذلك ديتاً، وبمسه على الفس من الدرهم، يكون بلز، الدرهم بلز الدار، فبذلك الصغير ما
وقع عنه تصحيح من الدرهم محمولاً، وانه جهة توصيف في مذهب أمانته، أي
التسليم والتسليم، لا بد من أن يقطع من النسيء، ولم يقطع من النسيء، ولا
يذكر في غير ما انقطع، فيجب بسبب ما روى بثبته من النسيء، أن يقطع ومن حله احتجاله
موجب عند البيع

وبمسهما يفسد، ببيع بجملة الدرهم ثلثته الأخير، ومن جهاله، وقع الصنع
عنه، وكذا يجوز، أنه لا يجوز في بعض النسيء ببيع درهم، ببيع درهم، كل
واحد منهما، فظهر أن جعل كل حر، كذا نبيح في الفس، ومذاً هذه جميعاً،
عند أي حيلة لم تكن، وعندهما حيلة واحدة، وهي جهالة النسيء، كذا هي

هذه الدار، يكون كنه، كان الكثر والدراهم من عدد مدعي، فأن إذا كان الكثر من
عند المدعي، والدراهم من عند مدعي، فإن كان الكثر بعينه كان الصنع جائزاً من
لكل؛ لأن المدعي عليه، أي بذل الدراهم بلز، فبذلك الكثر، فبذلك بعض النسيء بلز
لكثر، وبمسه بلز الدار، فبذلك الكثر من الدراهم يكون كثر مبيعاً، وبنه من
معلوم، فكان جائزاً

وإن كان مبيع عنه في مدعي، أو كان موصوفاً، أو حذفي ذلك جميع شرائط
السبب للاتفاق، بأن كان الكثر من حلال، وبسبب مكان الإنداء، بين منه الكثر من الدراهم.

فإن المصالح في النكاح حرام ، لا يجعل الدرهم كلها من مجلس المصالح ، أو من بعض النكاح ، لأن النكاح مبيع ، لأنه مبدل بالدرهم ، والكيل من قوتين بالدرهم يحسم الكيل مبيعاً ، والمبيع في الدية لا يستلزم ، فمقتضى وجهه من أصل التمسك بالاشياء حاز المصالح في النكاح عدمه جميعاً ، إذا وجد قصر حصه النكاح من درهمهم في مجلس المصالح

والنكاح قليل لبعض الدرهم كنهها يهل للمصالح في حصه النكاح ، لأن سلمو في حصه النكاح ، وقد شرط في بعض : من أقال - الاقرار قبل بعض رأسه - قال يوجب مصاد السهم ، وما صحه بعد النكاح لتمامه ، ومقتضى الشرع في النكاح " في مجلس العقد ليس بشهره للجور

ثم حسد العقد بحصه السهم لا يوجب مصاد العقد من بعض الدرهم عددهم جميعاً ، لأن العقد وقع في الاشياء جائز في الكل

الا ترى أنه لو حصل حصه السهم جز ، وإنما جسد من بعد سبب الاختراق من غير قصر رأس مال السهم ، يجوز ، المصاد ناسباً بغير عرض بعد ما وقع أصل المصالح جائزاً ، ومثل هذا المصاد لا يبيع في النكاح عدمه جميعاً ، وإن لم يوجد في النكاح جميع شرائط السهم بالاشياء بأن لم يبرر مكان الإيفاء ، أو لم يبرر حصه نكاح من الدرهم ، فعلى قول أي حيفه - بمسند المصالح في الكل ، لأن المصالح بحصه النكاح وقع مصاد من الاستداء ، وقد صار ذلك شرطاً بعد أن استمد في حصه النكاح بحكم اتحاد المصالح - عبد الله بن حبيب - وفقاً لوجوب المصاد - عجل الدرهم أو لم يعجل

ومسند إلى عن رأس المال - خلق العقد في الكل - لا ، بيان مكان الإيفاء فيما له حمل وموعدة ، وإسلام رأس مال النكاح رأس المال بعد أن ليس بشروط الخواص المصالح عند تمامه ، وإذا لم يعجل الدرهم عند المصالح بحصه النكاح لا عبر ، لأن العقد وقع في الكل جائزاً لعدمه ، وإن قصد في البعض سبب عدم البعض من الآخر ، وهذا لا يوجب مصاد العقد في النكاح

(١) حكاه في ط ، وكان في الأصل وفي المص

(٢) حكاه في الأصل ، وكان في موطئ المسند

وإن لم يصرف الأجر في الكفر فإنه يحسد حصته لكفر من الله أهم عندهم حييماً؛
لأنه سفيه، وبه يفتت به أجر، ولا حل شرط طوار المسم عنه جميعاً

وهذا يحسد البعض لما يجرى الله؟ فالتسالة على الاحتياط عن قوتهم، يجرى
إذا كان الكفر دونه، لأن الله لا يصلح، ما دحض الله حدهما جازله ما وقع
المصالح عليه، وإنه معروف متى كان الكفر موهوماً

وعلى كل أبي حنيفة إن كان وقع المصالح عليه بخصه الله معلوماً إلا أن
محول السهم، وإنه فاسد صادر شرطاً من حصته الدار بكنكم لحاد المصنف، وإنه شرط
مستلزم، فأوجب فساد ما خرج ليس بخصه المثل

وإذا كان الكفر من عند مدعي عليه، والفرارهم من عند المدعي، إن كان الكفر بعبته
حل المصالح من كثر، وإن كان من عند ذي الذمة، فحاربه من عند المصالح الذي
ذكرنا جيباً، كذا كثر من عند المدعي، والفرارهم من عند مدعي عليه، لأن المدعي
شاهد ميل شأه، وهو كثر، وإنه الفرارهم والفرار، فمهم أن يكون عليه، مما يثبت
الفرارهم يكون الكفر مبيناً، ويجب في المدعي لا يثبت إلا بسراطة السهم، فيكون احتراف
منه على الفصل الذي ذكره في الفصل الأول

هذا الذي ذكره، وقد وقع للمصالح على أن يترك المدعي دمه في الدار، فأما إذا
وقع المصالح على أن يأخذ المدعي الدار من المدعي عنه، ومسألة بحالها، فلا يحل من
بلافة أوجه على نحو ما ذكره

ثم إذا كان الكفر والفرارهم من عند المدعي، والفرارهم من عند المدعي، والفرارهم من
عند المدعي عليه، أو كذا كثر من عند المدعي عليه، والفرارهم من عند المدعي،
فالفرارهم في قوله، في هذا الفصل كالجواب في هذا السؤال الأول، مرات إذا ثبت

ثم هذا الذي ذكره، فإن كان لأجل مصروفه أي جميع الكفر، فمما إذا كان مصروفه
من المصنف، وإن كان لموكل من الكفر قد تسلط، حاز المصنف في الكفر، ويصرفه لأجل
من الكفر إلى الفرارهم، وبالله التي ما يخصه القدر حسناً للفرار المصنف، كما لو باع كثر
حظها، وكثر سهم ثلاثة أكرار جميعه، وثلاثة أكرار سهم

ثم عطف محمداً رحمه الله على مسألة الكفر المحجوز، يريد به مؤلفه إذا صالحه

الذي عليه من الدعي خيرات يعميه على أن يريده ددعي ثم حطه جيدة في الدعي،
 ولم يكن مخرجاً، قال لا يجوز، وجعل الخواب فيه فأنساب لم يرد، صالحه الدعي
 عنه على نراهم على أن يريده كدعي ثم حطه جيدة، وقال لا يجوز، يصلح، يجب
 أن يجوز، فإن لم يكن الكبر عنه بعد أن يكون موهوباً، لأن بدعي عليه بهما سبب
 واحد، وجه الثاني، الدار والتكر، فتكون نفس الخبو، باز، الدار، وبمفسه يتراف
 تكرر، فيكون، صحيح أنكر بعد، لأن المكمل في الدعة هي فون بعد الدراهم والسبب من
 الاعتراف بمصر بعد، السواء من لسي على جانبي، بعد، يكون، من موهوباً، سواء
 كان حالاً أو ماله، محلاً له ماله، فله الدعي، عنه على د ا هم على أن يريده
 الدعي ثم حطه جيدة، فله لا يجوز، لأن ما يرد الدعي عنه من الدراهم يكون بمفسه
 يتراف التكر، وشك في من فون بالدراهم أو الضمان فله يعتبر بمفسه، لا سواء، والدعي في
 الدعة لا يثبت إلا سبباً

فما ذكره بعد، حجة الله من لطوات في الكتاب، يفسم حوان مسألة الدراهم،
 قلنا لا، عدم حوان، أنه يجوز، على الخواب في مسألة خبران، يصلح بغير من
 كان الكبر موهوباً، لا، ومؤهلاً، وكان محمد، فله دثر عيشة، واجتباب
 عن حله، ولم يرد من لاخرى، ومحمد كثير ما يفسم هذا في حبه

١٧٨١٧، فون، ولو كان لجل ما يفسم عرقه أو كونه أمانة، لا، ولا يصح
 فأبى خصوصه بدراهم صالحة طلبة، حين يصلح ما من، سبب، كتاب الكوة في حذر
 حارة أو في حذر بدعي عليه، أن كانت الكوة في حذر بدعي عليه، فالصلح ما من
 لو يفسم أحد هـ، أن الكوة على كتاب في حذر، بدعي عليه، فاجد ظالم في هذه
 الدعي والمقصود، لا، يرد، أن سبب ما من الكوة، من التصرف في ملكه، ومن مع
 حذر من التصرف في ملكه، كان مثلاً

فإذا وجد ما يفسم الدعي في خصوصه، أو كونه، فخصومه ظلم منه، كان
 أحد، إلا، ليرد الظلم، ومن أحد، ليرد الظلم، كان موهوباً

والذي هو، بغير، بدعي، ببيع، له، وبيع، ببيع، بطل
 لأنه يرد له المهر، وبيع، بطل، فكمالك مع هـ، وبيع، كتاب، كوة في حذر

جاء في هذا الحديث ما لا يشترط النكاح في الصلح، كان الصلح مطلقاً، إلا أن كتابنا في الدعوى، لأنه بعد من يصرف في نكته، لأنه يصح فيه الصور والرجوع، وسنهما مطلق جميع الصور.

من آخر

في الصلح من الدين

١٧٩١٨ هـ، انظر من علي وجب ألف درهم سود، فصاحبه من قسمة علي ألف درهم محبة، والبيعة اسم ما هو أخود من السود، فاعلم أن هذه مسألة على أربعة أوجه، الأول أن يكون عب ألف درهم سود حاله، فصاحبه على ألف درهم محبة إلى آخره، فإنه لا يجوز لأن عبه مصارفة إلى أجل، لأنهما نصداً، لا يصير الخوذة حلاً للطلب، ودفع لا يكون إلا بعد عقد انصرف، والصلح إلى أجل، بخلاف ما إذا لم يكن للعب صرف على السود، فإنه يجوز، هذا الصلح، لأنه قد سمع من القاضي صره، قال هو رآه قد سوره، فلم يكن عندنا قد صدقه، بل كان لا يملكه، عيبه، عيبه من الأثر، أي هو مصاحبه من ألف درهم سود على ألف درهم سود، أي أجل يجوز، وليك جلد! ما لك

الوجه الثاني، ما كان عبه ألف درهم سود، وحل، فصاحبه على ألف درهم محبة حلقاً، جاز، فإنه قد سوره من الصلح، لأن هذه مصارفة بدون، جاء في عقد انصرف، وقد نص في المحققين.

الوجه الثالث، إذا كان عبه ألف درهم محبة حاله، فصاحبه على ألف درهم سود إلى أجل، فإنه جائز، لا هذا من صاحب القسمة، أي من الخوذة، وأجل للباقي، ولكن ذلك جاز من غير اعتبار عقد انصرف، فممكن صرفاً، وكذلك، ما صرح على أن من ألف درهم سود حالاً أو مؤجلاً، فهو جائز.

الوجه الرابع، إذا كان عبه ألف درهم محبة مؤجلاً، فصاحبه على ألف درهم سود حالاً، فإنه لا يجوز، لأن عبه من الأصل، وإذا كان من رخص على ألف درهم فصاحبه عليها عشر، وهو يبرر، ثم يجوز مقرر كذا لو ساء، بل كان مطلقاً، لأن هذا

لأنه قد من وجهين إذا كان عليه كبر حنطة، فصالحه على نصف كبر حنطه، ونصف كبر شعير بغير شبهة من أجل أنه بغير، واحتاط عليه حاله لأن نصف در شعير بنصف كبر حنطة مبالغة، ولكن أحد منبها مكمل، فيحرم السبا، ثم بغير أدب أحلا، وكما التغير فأنما بغيره، واحتاط بغيره عينا، كان حائرا

وكذلك إذا كان السمر بغير شبهة، وقد قبض في الموضع جار، وكذلك لو كان الحنطة إلى أجل، ونصف در شعير حانة نهر عينا، فإن تفرق، ودفع إليه الحنطة، ولم يدفع إليه السمر، فالصالح قد دفع على حصة السمر

ثم قال، وعلى نصف كبر حنطة حنطة حصة السمر، عليه نصف در حنطة التي أحله، ما ذكر من الحواش لا سقيم جوابا للمسألة، ثم ذكر ما لا ذكر أن دفع نصف كبر حنطة دفع عليه النصف كبر حنطة حصة السمر، قد دفع النصف في الشعير، وإنما يسقم هنا جدا، لأنه إذا سألته أخرى أنه لم يدفع إليه نصف در حنطه، ولم يدفع إليه الشعير

ثم قوله، عليه نصف كبر حنطة حصة الشعير، ونصف كبر حنطه من حنطه لا يستقيم جوابا لهذه المسألة، لأنه ما به يسقم له الشعير لا يسقم له الأصل، يعود الذكر عليه حانة كما كانت، وما يسقم قوله، عليه نصف كبر حنطه من حنطه جوابا لمسألة الأخرى، وهو أن الذكر الذي كان عليه كان من حنطه، وقد صالحه على نصف كبر حنطة، ونصف كبر شعير حانة بغير شبهة، ولم يدفع شعير حتى يفرق، وأم يدفع، ما دفعه، وفي هذه الصورة، عليه نصف كبر حنطه من حنطه، ولم يدفع الحواش في حصة السمر، وفي حصة الشعير كذلك، الحواش، يكون عليه، كبر حنطه من حنطه، لأنه ما دفع النصف على الآخر إلى ما كان قبل الصلح

١٦٨٢ - وإذا كان رجل على رجل ألف درهم إلى أجل بصلحه من ذلك في حل الأصل من خصمته حانة لا يجوز، لأن هذه عينا من أصل، وإذا دفع رجل على رجل ألف درهم، فامر بها أو أنكر، بصلحه من ذلك من ماله درهم إلى شهر، وإن لم يعطه، إلى شهر فصانتي درهم، فإن هذا لا يجوز

١٦٨٣ - وإذا دفع رجل على رجل ألف درهم بصلحه، فصالحه على ماله دينار

الی آخر الامر، و بعد از وضع الفقه غیر از این و بعد از انکار و کشیدن بوسیله عارف
 عمام فی الدنیا، و این نیز از جهت آنکه در این صورت، آن تکلیف بر فواید مادر اعم
 میسر میسر است، و این است که در آنجا، همانا حکم بر من داده میسر، و این است

الفصل السادس

فيما يشترط فيه قبض مدل المصالح في مجلس

وفيما لا يشترط في المصالح الذي يبطل بعد صحته

١٧٨١٢ - وإذا وقع المصالح من دعوى البذل على درهم والقرن قبل قبض مدل المصالح لا يشق قبض المصالح؛ لأن المصالح قد وقع عن إقراره فهذا إقراره عن عين مدعي برعهماء، وكذلك إن وقع عن إنكاره برعهماء المدعي، وفي درهم يذم عليه عدم دفع المال لإسقاط الجحش من نفسه. راجع البذل في المجلس معدوماً بعدد على الإسقاط ليس بشرط، كما في المصالح والعمل على المال

١٧٨٢٢ - وإذا وقع المصالح من القراءم التي هي لمدة على دينار، أو من الملتزمين التي هي لمدة على درهم، فهذا صرف حتى يتم ص بعض مدل المصالح في المجلس، وإذا وقع المصالح من الدينار ليس هي المدعة على القراءم التي هي أكثر من دينار، أو وقع المصالح من الدينار التي هي في مدعة على دينار أقل من دينار، فهذا ليس بمصرف حتى لا يشرط قبض المدل في المجلس

فالأصل أن المصالح قد وقع على خلاف جنس الحق يعتبر مدلة، وإذا وقع على جنس الحق يعتبر مستبعداً ببعض وإسقاطاً للباقي

وإذا صحح على مائة الدرهم التي هي لمدة على عشرة إلى أجل يجوز، وهذا خط عن بعض الحق وأجول لمباني

١٧٨٢٤ - وإذا كان لرجل على رجل نصف درهم من درهم أو من عصب، وهي من غده الكوة فصاحبه على خمسة مائة درهم منه، كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً إن نصف الحب في المجلس، فإنه يجوز المصالح، وإن لم ينفذ، فالمصالح باطل، ويكون البراءة من خمسة مائة صحيحة حتى يكون لصاحب الدين على المدين خمسة مائة درهم عليه لا غير، ثم رجع عن هذا، وقال - لا يجوز المصالح، بعد أو لم ينفذ، ويكون

١٤٠٠ هـ بيت الصبي _____ ١٤٠١ هـ بيت الصبي _____

اصحابه الذين يسمونهم بـ "بني عمه" وهو في ذلك الوقت ١٤٠٠ هـ

وكان الصبي في ذلك الوقت في سن الخامسة عشر من عمره، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
بعد ذلك، عندما كان في سن السادسة عشر، كان في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"

في ذلك الوقت، كان في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"

وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"

وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"

١٧٨١ - ١٧٨٢ هـ بيت الصبي _____
وكان في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"
التي كانت في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وكان يسمي نفسه "صبي عمه"

تجدة، فصاحبه على ألف درهم سواء إلى أجل يجوز؛ لأنه برأه عن صفة الخوذة وأجله في الباني، ولو كان على المصالح يشترط قبضه بدل المصالح بلا خلاف؛ لأن هذه مصلحته؛ لأن ثبت قصد أن لا تبهر الخوذة للطلاب بعد أن لم يكن، وليس تبهر الخوذة للطلاب إلا بالمبادلة، وقد مر تبس هذا في الفصل المتقدم.

١٧٨٢٩ - مثل نجم الدين النعماني رحمه الله على المدعي على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا قيمة فيها، وصاحبه على ألف درهم غطوبه، ومعرفة قبل القبض، قال: يطل المصالح، وهذا الخوذة مستقيم فيها إذا وقع الدعوى في الدراهم في الذمة، فلما إذا وقع في دراهم معه لمجوز؛ لأنه اقتضى عن دين دين.

١٧٨٣٠ - ذكر محمد في كتاب الصرف: إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم، وعثره دنانير، فصاحبه المدعي عليه على خمسة دراهم من ذلك كله نقداً أو سيكاً، هو جائز، لأن المصالح وقع على جنس الحق؛ لأن لأهل إلى الأموال التبريرية أن يصرف الجنس إلى الجنس إذا لم يكن في ذلك فساد المعد، فيصير مستوفياً من العشرة الدراهم خمسة ديناراً من الخمسة الأخرى، وعن العشرة الدنانير، فيجوز سواء كان هذه الخمسة نقداً أو سيكاً، ويصح من هذه المسئلة كثير من المسائل.

١٧٨٣١ - وإذا ادعى رجل دأراً في يد رجل، فصاحبه المدعي عليه على عدد وفيه فأقام العبد البيه نه حر، وقضى القاضي بحريته، بطل المصالح؛ لأن الحر لا يصلح عروفاً في سائر المأوضات، فكذلك المصالح. وكذا لو أدام البيه أنه ممتن، أو مكاتب، أو كائنات إماء، فادعت بيته أنها أم ولد، أو أنها مكاتب، أو مدبرة قبل القاضي بيته، وبطل المصالح - والله أعلم -

الفصل السابع

في الصلح والإبراء على^(١) بشره

١٧٨٣٢ - قال: وإذا كان رجل على رجل فله أن يبرأه من شره على غيره،
فصل في الطلب على الأبراء، ولا يأخذ منه أحد الأهل، فهو سحر، وهذا
حرم الاستحسان، وكان يجب في القديم أن لا يجوز

وجه الطلب في ذلك وهو أن هذا غير من الأهل ولا يجوز بطلان ما
نوهنا، روي في كتابي: "ذلك في الإبراء والبراءة على ما عطف بعض الذين
المؤمنين معجب به الباطن، وإنما هذا من غير ما هو لأجل، لا أحد المعاقبة لا
يستطيع واحد من المتعاقبين، لم يكن متفاداً له من ذلك، وبطلان استعانة
مصلحته في كتمان من كان له على قتله، فإنه من الصلح مع بكره معاقبة غير
الأصيل، وإنما كتمان له، فإنه معاقبة أخرى على التكفير، به في ذلك منه، فإنه إن كان
المؤمنين في الدين من جهة الأصل فصل" إليه من جهة التكفير عن الأهل من
جهة التوجه، فلا يجوز

وإذا كان الأبراء، يبرأ من عبد بشرط أنه يعطيه كفولاً، فمن التكفير خاصة
وقيل، فانفرد من لا يجوز، ولا شرط في اسم دانه شرط لا يمتنع البيع، والأخذ
فصل في فيه منعه، فإنما في البيع جواب، فكذلك

وجه الاستحسان في ذلك أن شرط كتمان لم يبرأ به من البيع مستحسناً،
حيث لم يمتنع البيع استعانة بشرط الكفاية لطاعة الناس في استبعاد حقوق الناس
والثقافة عنهم مع جواز أن يستأجر الخلق بالكفاية، والافس، ولا يمتنع الاستباق
الاستعانة في البيع، فإنه من غير شرط لا يجوز على ذلك، فلم يعتبر الكفاية والفرع
دانه في البيع مستحسناً، طاعة الناس إلى مصلحتهم المعروف، ذلك أنه لا يمتنع الكفاية

(١) هكذا في نسخة، روي في الأصل على شرط

(٢) وهي الأصل، انظر إلى

القرص وزيادة استحساناً من جهة بس إلى استيفاء الحقوق، فإنه من غير باحيل لا يعطيه القرص والكفيل، وإذا لم يستوف الكفالة وقرص زيادة استحساناً، صدر وجوبه من السوط وعدم إنزاله، وكان شرح حاصله من جانب واحد، وكان حائراً مستحشراً.

مخلاف ما في رد ردرس في الأجل حتى أريدك في إدار، أو خط الطالع بمعنى المدعى الموزع حتى يجعل السعي، لأنه ليس فيه استحقاق، حتى حتى ينفذ العمل كزيادة من أحد الحائرين، فوجب عليه الزيادة من الخلفين حيثما صدر معه، وهذا معطى العمل من ياد من أحد الحائرين صروقه حاجة الناس إلى استيفاء حقوقه علم يكن معارضه، بل كان سرها من أمداً جديراً، وكان جازماً

وكذلك لو كان معه كفيل، فخصه من أن يبرئ هذا الكفيل، وعلى أن يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة، وعلى أن آخره به بعد الأجل مبرراً منه، فهو جائز، لأنه لا أثر للكفيل لأول من الكفالة صار ملكاً كرجل به دين من أجل على آخر، ليس به كفيل، وإذا عطل في الأجل على أو عطيه كفيل، ولو كان كذلك كان جائزاً، فكذلكها

ولو حصل على أن يعجل له نصف المال على أن يوفيه ما به من بعد الأجل كمن فاسداً، قال شيوخ الإسلام الأصل في هذه المسألة، وفيما يتكف هو في النظام متى أحل شيئاً بعد من دية له بحيلة، كان ذلك جائزاً، وإذا أجل شيئاً بمعدل ما ليس له بحيلة من الدين كان باطلاً

وهذا لأنه متى أحل شيئاً بمعدل ما ليس له بحيلة من الدين لم يكن اعتباراً من الأجل، بل كان سرهما من لأجل من حقه، لا مملو به؛ لأن حد المدعى أنه سيبد كل واحد منهما ما لم يكن مستمداً له قبل ذلك، فمطلوب ههنا إن استيفاء الأجل، فالطلب لم يمتد، بل هو من المدعى، لأن المدعى ما شرباً منه ما كان له قبل التأجيل، وكان صريحاً بالأجل، وكان جائزاً

فلذا إذا أجل ليندفع ما ليس له بحيلة كان مملو به، لأن المدعى استيفاء الأجل، وإطالة المدعى المطالب ما لم يكن، ولم تكن المطالبة منه قبل ذلك، وكان اعتباراً من الأجل، وكان باطلاً

بأنه يجب له ، فلو لم يكن من ماله أجل قبل أن يبيع ، بل ليس له تعجيله ، وكان
احتياضاً عن الأجل ، وكان باطلاً ، ولو أخر عنه الطلاق منه بعد الأجل من غير صلح
كأن ذلك جائز ، لأن الشرع حصل من أحد الطرفين ، وكان حارماً

١٧٨٣ - قال في مباح الضمير في رجل له غنم رجل ألف درهم ، فقال
ادفع لي غداً مائة خمسة مائة على ألف يري عن الخمسمائة ، من هو يري عن
الخمسمائة ، من لم يبيع الخمسمائة على ألف عد أي حيله ومحمد رحمه الله
لغة ، وعد أي يري ، ولا يري ، ومائة مائة فصول أحدهم عد ، والثاني إن شاء الله
ما جئتكم عن ألف درهم ، خمسمائة نفقهها يري ، غداً غنم ، أنت إن سم تدفعه غداً ، فأنت
عليك على حائه ، فليس مبيع (لأمره) ، فإذا بقى خمسمائة عد أي في الإبراء ، ماضياً ، ولو
لم يبق ظل الإبراء

والثالث إذا قال برأيتك عن خمسمائة من ألف غنم ، أو نفقسي الخمسمائة
غداً ، ومعه مائة الإبراء ، قيل أعطت الخمسمائة غداً ، ربه يخط ، ربه هذه المائة
من الأصل ، ووصفها في الحديث ، وجعلها على خمسة أوجه ، قال حطفت عنك
خمسمائة غنم ، يخط في خمسمائة ، ولم يرقب لذلك وقتاً ، بل قبل الترخيم ذلك صحيح
الخط ، وهذا الإخطاء ، أو سم يورث عنه ، لأن كلمة غنم تشمل على الإبراء
والفريق ، لا تشبهه بعض الإبراء

الأمر أن لا يري أن قال لا امرأته ، أنت طالق عن ألف غنم ، صار الطلاق
معتقاً ، لا يري ، ولا يري ، وحين البيع يحظر القبول ، حاز مع صبي حال البيع فكما
يجوز بغير إبراءة يحظر القبول مع سعة حاله من طريق أوامر ، وإذا وجد القبول عند
وجد الشرط فليس به

بخلاف ما روي قال حطفت عنك خمسمائة غنم ، قد نفقسي خمسمائة ، أو كلمة إن
تذكر لتخليق الإبراء ، والعمل الذي ذكر معه ، لا تشبهه ، بل ربه أنه إذا قال
لا امرأته ، إن أدبت إلى ألف فأنت طالق ، لا يقع الطلاق ، ما دم يرد به مائة الألف ، وإذا
كانت هذه الكلمة ، ينبغي للإبراء بالقبول فصور ، فليكن الأمر ، يحظر العمل لا يجوز
لأنه لم ينفذ من وجه ، فلا يصح تعجيله ، كما لا يصح تعجيل أبيه الذي هو عليه من كل

ويستحق طهر النكاح

ومن قال: خطبت بنت حميمية حتى أن تغدني حميمية، أو اليوم هو لم ينفذ في اليوم التالي، عديت على حاته، نفس صحيح الخط، وإذا عد حميمية في اليوم بقي الخط صاصياً، وإذا لم ينفذ حتى يمضي اليوم بطل الخط كما مر، وإذا عدت لأنه عدي الشراء، بطل الفيل؛ لأنه ذكر كلمة على: إنه حائر، ثم عدي نفس يومه، ثم عدي؛ لأنه ذكر كلمة لا في اليوم، وأنه حائر أيضاً؛ لأن عدي نفس اليوم بعد الفيل، حائر مع حقيق حاته، حتى إذا مر يوم من عدي، عدي على أنه أن لم ينفذ نفس من ثلاثة أيام، فلا يصح بناءً على البيع بهذا الشرط جائزاً، وإذا لم ينفذ النفس في ثلاثة أيام بطل البيع، ولأنه "يصح بمعنى نفس يومه، بعد الفيل، مع أنه حاله دون، ويجب أن يخط المهر، ثم يعود

الأخرى أنه إذا مر يوم من عدي، عدي على أنه عدي، فإن رده المهر عاد بعد الحل، لأنه يترتب له عدي على؛ حرد مقصور، وإذا ظهر عدي نفس في ذكر في المهر، إذا كان زوج من أبيه، عدي من أبيه، عدي الأول، وأنت قد عديت، ما عديت من المهر، عدي الأول، لا رده، لا يحصل رده، لأن المهر من عدي، رده، وهو ينفذ عديته، ويكون عديته، ولا وجه لو أريد

ولا في خطب عدي حميمية على أن عدي حميمية يومه، ونم ينفذ لم ينفذ في، عدي عدي على حاته، فلم ينفذ الحميمية اليوم، لأن يوم حميمية محمد يظل الخط، وإذا رده عدي عدي، وعدي، يوم يوسف، فقد عدي وعدي أول يوم يوسف، فلم ينفذ يوسف، عدي عدي عدي، فلا ينفذ، رده، أو لم يوجد قياساً على النكاح الأخر.

ولا قننا، إنه حد بعير عدي، لأنه لم ينفذ نكاح عدي، سوى المهر في النكاح المذكور، لا يصح عدي عدي الخط، لأنه كان واجباً عليه نكاح من لصالح يحكم المنة، وما يكون رده نكاح على النكاح لا يصح، عدي عدي، وإذا لم يصح

(١) روي الأصبهاني

(٢) عدي عدي الأصبهاني، وقد في عدي لا رده

عوضاً عن ذبذبه والعمدة بمنزله، فكأن الخط حاصل لا يبرء عوفى، وبعده عن النقطة لا يصح عوضاً ما كان، فليس يقع من الخط هذا على ذبذبه الفد اليوم، أو إلى ثلاثة أيام لا يبرء العدة عوضاً حتى، بل لم ينفذ المبرء حتى ثوبت لذلك ذبذبه يعطى البيع لأن العدة كذباً عليه يحكم العدة فلم يصح أن يكون عوضاً عن البيع، كذا هنا

وهذا يدل على ما يقال، إن لم تنفذ، فإذن غلبت على حده لأن الخط ما كان نقول للموضع، بل على وجود شرط حد الغير له، فبه غلبت نفس الغير على شرط النقطة في اليوم، وقد رجح، وكان كالباع إذا كان، إن لم تنفذ النسي إلى ثلاثة أيام، فلا يصح بيع، فإذهب لم ينفذ النسي بمضمون النقطة، حتى ينفذ خطه إذا لم يبرء حد النقطة في القبر أو يظل، من يبيع عوالم العوض، رسم يبرء كذا في مسألة البيع، بل لم ينفذ، ولا يتم نقض النسي، فلا يبيع بين، وهما لا إذا خط منه عوالم، وقد دلت النسي من فم، فيظل الخط كذا، خط، بل أن ينفذها إلى ذبذبه، بل قدم خطه

والثابت أن هذا الخط يبرء، لأن خط خمسة يبرء من أن ينفذ خمسة من اليوم، وقد خصصنا من يوم ينفذ عوضاً عن الخط، لأن الطالب يبيع به، لأن الإنسان قد ينجح إلى ذلك من بعض الأوقات حذرة منه لأم من الأمور فيخط بعض من يشاء ليعبر عن نية، بناء على ما، وقد قال النقطة في اليوم

وما كان أن يبرء، بأن انفسد عوضاً عن الخط، لأن النسي قبل خط كان، فجاء خطا، العدة من خط ذبذبه وأجاء خطاً عن الدابة، بعد السطح حمله عوضاً عن الخط، فبصر، جاز من أخرى بغير عوضاً عن الخط، فبصر، الخط عوالم إلى الثاني مرة، بغير ثانياً مرة ذاتها، إلا أن من قلل من امرأته مراراً أصبح النسي، والثالث، لما كان إثباته مرة أخرى مبدأ، وهو وجوب الكفارة

إنما هذا، فثوبت النسي في ذلك واحداً يحكم الدابة من هذا المصالح إلا أنه يبرء واجباً مرة أخرى كأنه لم يكن واحداً لأنه يبرء بعبارة مرة أخرى حتى يبرء عوضاً عن الخط فيظل الخط عوالم، وليس كالباع

وذلك لأن شرط النقطة في البيع لم يبرء عوضاً عن نسي، ثم يبرء عوضاً عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك
 في هذا اليوم المبارك

في هذا اليوم المبارك

لامبر

[illegible][illegible]

الفصل الثامن

في صلح الأب والوصى ومن أشبههما

١٧٨٣٩- إن كان للمصنف ثلث أو عيد، فإحدى رجل فيه دعوى، فصلحته قبل المصنف عن مال المصنف، فإن كان للمدعى بنت عاتلة على ما ادعى جاز الصلح بعد أن يكون مثل القسمة، أو بأكثر ما يتعاضد الناس به؛ لأن الصلح متى وقع عن دعوى على المصنف، ولمدعى بنت عاتلة على ما ادعى صا الأب مشرباً بمصنف ما دعاه المصنف، والمطوب في فصل الشر أنه إذا كان الثمن يمثل قيمة المشتري بحيث لا يمتدح الناس في مثله لا يجوز، فكذا في الصلح

ولما حلت الأب مستثراً للمصنف ما ادعاه المدعى، وإن لم يصبر المدعى ملكاً للمدعى قبل إقامة الدية، يصبر ملكه الأخذ بما لو أخذ المدعى بعد إقامته فيه ثم أحلف الأب عن المدعى بالمصنف بديل، والتعويض ما ذكرنا، وإن لم يكر للمدعى بنته نهجاً، أو كان به دية إلا أن غير عادله لا يجوز صلح الأب، سواء كان مال الصلح مثل قيمته أو أكثر؛ لأنه لا يمكن أن يجعله شيئاً للمصنف؛ لأنه لم يثبت للمدعى لا ملك ولا إمكان لأخذ، وإذا لم يكر أبواً معنى الشراء، صار مخرجاً عن ملكه ما لا من غير أن حصل له منها، فبصرف مثير عما مال المصنف، والأب لا يثبت الشراء مال المصنف

وإن كان شهود المدعى مستورين، لم يذكر محض رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب، وقد حلف المدعى فيه، بعضهم قالوا، لا يجوز الصلح، وبعضهم قالوا يجوز على قول أبي حنيفة، حتى حوّل الحكم بظاهر العدالة

وبعضهم قالوا: إذا كان شهود المدعى مستورين، يرفى للأب أن يصالح المدعى على الشرط

هذا إذا صالح من مال المصنف، فإما إذا صالح الأب مع مدعى من مثل نفسه، فإنه يجوز ما إذا كان المدعى به أو لم تكن؛ لأنه حصل منبره مال على الأجس.

والصغير في ذلك صنعه وهو قطع خصله من الثدي، ودفع الآب يده حنجر على الثدي، وإذا لم يحصل الصغير في ذلك صنعه، فلا يجوز، وقد حصل بتصغيره أو في أخرى

هذا إذا وقع الدعوى على الصغير، وإذا وقع الدعوى على الصغير في شيء مما ذكر، ثم صالح الأب من حقه بمنزلة أهم يشيخها الصبي من مدعي حقه، فإن كان للصبي بنية على ما ذكره، إن كان من أحد الآب من مدعي حقه مثل بنية ما رعى للصغير، أو أقل من قيمة ما رعى الصغير بحسب بعض الناس في منه ويكوف جائز، وإن كان ما أخذ أقل من قيمة ما رعى بحيث لا يتغلب الناس في مثله، فإنه لا يجوز، لأنه متى كان للصبي به عادة بعثر بما كان منكأله على الحقيقة، وأجواب أبي يعلى لا مال الصغير على غيره مما ذكر

وإن لم يكن للصبي بنية على ذلك جاز صلحه، لأنه لم يضر بائف، كان محصلاً له مالا من غير شيء، أخرجه عن ملكه، وكان مطلقاً للصغير من كل وجه مباح، وأجود حاله على الآب ووصيه بمنزلة الآب

١٧٨٤ - ولا يجوز صنع الأم، والأخ، والدة على الصغير، ما ذكره ما ذكره الصلح مع، البيع، أو من يرب ولاية الصنع على الصغير من كل وجه، لأنه لا يبيع ويشتر، على الصغير، ويستل له ولا ولاية البيع والشراء على الصغير، فلا يكون لهم ولاية الصلح على الصغير، بخلاف صلح الجدة حيث يجوز، إذ كان لأب ميتاً ولم يرض الآب إلى غيره، ولا يجوز إذا كان الآب حياً، أو أوصى إلى أحد، لأن مدعي ولاية البيع وشراء على حقه، إذ كان الآب ميتاً ولم يرض إلى غيره، وكان به الصلح، وإذا كان الآب حياً ولو ساء، وعداؤه، إلى غيره، طيب للجد، ولاية البيع والشراء على حقه، فلا يكون له ولاية الصنع

والآب إذا كان عبداً، أو مكاتباً، وليس حر لا يجوز صلحه عبداً، لأنه يستل من كل وجه، ولاية البيع والشراء على أبيه الصغير، فلا يكون له ولاية الصلح، وكذلك الأب الكافر إذا كان له من مسلم لا يجوز صلحه مسلمة، بذكره، والكسر لغتوه، والحمد لله بحمد الصغير سواء بلغ صغيراً، ثم من أو بلغ صبياً، وهذا

١٦٥٤٦ - روى كتاب الصنع عن أبي علي وحمل "١" نصه "٢" بوجه عن المصنف - وحمل
عن المصنف - هل يصنع الخد "٣" - وحب الذين يصنعون لا يتابعه الآب بهاء روث بيتاً - أو
تلف بيتاً ماله من حسن يخته - فإنه لا يجزئ حظه "٤" - أن أحد النقص بأشياء الآب
بحكم البهية عن تصغير لا يحكم معاقبة - ومباينة عن تصغير كاشفك في حق
النقص - فيكون "٥" - الذين بالنقص - وتوكل بالنقص لا يجوز حظه عنهم جميعاً -
فكذلك - إلى وجب الآب بعبث تكوّن لشيء على الأعيان - كما في التوكيد
بالصنع

١٦٥٤٧ - عند أبي ذكرنا في صنع الآب - حب إلى صنع الوصي - يقول ابن
كثير أبو ذؤيب ثم صديراً - نصالح الوصي كصالح الآب وقع الدعوى لهم - أو عنيهم -
"٦" - أن الدعوى في اعتبار أو في اعتبار - كما لا كان له كذا - كلهم - وهم
حضر - فصالح عنيهم فيه لا يجوز صلحه - هو - وقع الصنع في دعوى عليه لم
في دعوى لهم - أو لا عوى في الدعوى - أو في الدعوى - أو على أن يثبت دعوى أو لم
يكن له لا بهاء أو يصير بالصنع مسرياً لهم يثبت وقع الصنع في دعوى عليهم - أو يثبت
سألهم لا وقع الصنع في دعوى لهم - إلا أن جمع الدعوى - هو - عن نوده المكلف -
وهو حضور لا يجوز من غير صلحهم سواء كان عليهم في ذلك غير رام - يمكن - فيه لو
ماح ما يملكون ماله درهم عصار ذهب - واقتصر - من نظر ذهب منه درهم
عقد - لم يفرق - فيه لا يبعد عليهم إلا الجارهم - كذا في الصنع - وإن كانوا عينا
كلهم لا يقع الصنع في دعوى عليهم - فيه لا يجوز - هو - ١٦٥٤٨ - مسددي به قولهم
يكنه كذا الدعوى في العقد - أو في اللعنة - لأنه صر بومس - مسرياً لهم ماله
اللعنة - وسري بومس عن الكفار لا يصحير ردهم - و - كذا على كل حال -
وكذا في الصنع

وإن وقع الصنع في دعوى لهم إلى وقع الصنع في العقد - فيه لا يبعد صلحه
عنه - هو - ١٦٥٤٩ - من أي حال - لأنه - هو - ١٦٥٥٠ - وقع الدعوى للعقد
على الكفار وهم عنيهم لا يجوز على كل حال - فكذلك الصنع - هو - وقع الدعوى في

المتوهم، إذ كان لهم على ديننا منه ماله يجوز حمله عليهم، إذ كان ما أحسن بدل
 التصحيح مثل فيه ما دعي لهم، أو أنفع محض يمس الناس في مثله، وإن كان محض لا
 يمس الناس في مثله، فإنه لا يجوز، وإن لم يكن لهم به جبر كذب - كما لا لأنه
 بالتصحيح صدر بآثام مقرر لهم، وبمعن الوصي المقتول على الورع، والكبر وهم عيب، حتى
 ذلك عنهم حملاً، إذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر، وإن كان في دينهم ضرر، لا
 يجوز، فكذلك التصحيح، وعليهم ضرر إذا كان بدل التصحيح، أي من قسمه ما ادعى لهم،
 بحيث لا يمس الناس في مثله، ولهم على ذلك بينة عادلة، أو لا يجوز التصحيح، ولا
 ضرر عليهم إذا لم تكن بهم بهينة عادلة، أو كانت لهم بهينة عادلة، وبكر كان بدل
 التصحيح مثل فيه ما دعي لهم، وإن كان لا يمس الناس في مثله

فإذا كان كانت الترتيب صديقاً أو كسراً، إن كان الكبار حملاً، وقد وقع التصحيح
 في الدعوى عليهم، فإنه لا يجوز من ذلك حملة الكبار عليهم، حتى يقع الدعوى في
 العمل أو في الترتيب، كذا يمدعي بينه على ذلك، أو لا يمكن، ويجوز حملة التصحيح
 إذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك، لأنه بالتصحيح صدر مشيراً بهم ما ادعى المدعي، وضرر
 الوصي على الورع، وهم كبار وصغار متوهمين أو عذاراً لا يمس علي الكبار عنهم
 جسيماً، وإن عليهم في ذلك ضرر، أو لا يمكن، فكذلك التصحيح في خطهم، وبجر - سواء
 على الصغار مقرر أو عذاراً، إذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر، ولا يجوز، إذ كان عليهم
 في ذلك ضرر، فكذلك هو.

إذ وقع التصحيح في الدعوى لهم، ووقع الدعوى في الترتيب، فإنه لا يجوز حمله
 على الصغار والكبار، إذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر، ولا يجوز، إذ كان في ذلك عليهم
 ضرر، وسواء كان بهينة عادلة على ذلك، أو لم يكن هينة عادلة، وحملها
 يجوز حملة الصغار، إذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر، وإن حملة الكبار، فإنه لا يجوز
 سواء كان عليهم في ذلك ضرر، أو لم يكن، لأنه صغار بآثام نصب الكبار، والتصحيح في
 المتوهم والمتعار

(١) غير متوهمين لا يوجد في م

(٢) وفي الأصل: على الصغار

ومن مذهب أبي حنيفة أنه متى ثبت للوصي بيع بعض الشركة كان له بيع الكل عقاراً كان أو متقولاً إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر. وإن كان عليهم في ذلك ضرر، فإنه لا يجوز، فكذلك المصلح، وعلى قولهما: يجوز البيع في حصص المتقاولين كان أو عقاراً إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر، ولا يجوز بيع نصيب الكبار إذا كانوا حضوراً أو متقاولين أو عقاراً من غير إجازتهم سواء كان عليهم في ذلك ضرر أم لم يكن. فكذلك المصلح، وإن كان الكبار معاً في وقوع الصلح في الدعوى عليهم، فإنه يجوز بحصة المتقاولين إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر، ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر، أو لم يكن ضرراً. كان لمصلحة بيتة، أو لم يكن وقع الدعوى في المصلحة، أو في المتقاولين عندهم حصة، لما ذكرناه.

وإن وقع الصلح في الدعوى لهم، فإن وقع الدعوى في المتقاولين، فإنه يجوز صلحه على المصدر والكبار معاً، إذا لم يكن في ذلك ضرر، كانت لهم بيتة أو لم تكن، لأنه صار يثبت لغيرهم الذي ادعاه، ويبيع الوصي الموقوف عليهم جازراً إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر في حصة المصدر والكبار عندهم حصة، إذا كان جازراً، وكذلك المصلح.

وإن وقع الدعوى في العقار، فإنه يجوز صلحه على المصدر والكبار، في قول أبي حنيفة، إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر، وإن كان عليهم ضرر، فإنه لا يجوز سواء كان لهم منه أو لم يكن، وعلى قولهما: يجوز حصص المصدر، إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر، ولا يجوز حصص الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن عليهم، لأنه صار يثبت لعقارهم، ربيع العقار على الخلاف الذي ذكرناه، وكذلك المصلح.

١٧٨٤٣ - وصي وصي الأم، ووصي العم، ووصي الأخ مثل صلح وصي الأب إذا حصل في الميراث من جهة العم، والأم، والأخ، من حصة العقار، ولا يقع الدعوى لهم، لأن بيع وصي هؤلاء موقوف موقوف هؤلاء حائز فما خلا العقار، فكذلك المصلح، إذا كان ملكاً للتفسير من جهة غير هؤلاء، فإنه لا يجوز صلح وصي هؤلاء، لأنه لا يسمي بيتة كان موقوفاً من جهة غير هؤلاء، ولا يجوز، متقاولاً كان أو عقاراً، فكذلك المصلح لا يجوز.

١٧٨٤٤ - رضي كتاب السروط. إذا ادعى رجل دعوى في درهم، فقتل أو بهيم

الهيئة على دعواه ليس للوصي أن يصلح، ويعد ما جاء بالهيئة العادلة، وعرف الوصي عدالته، ثم أن يصلح فإن سعى الأئمة الشرعي وحيه الله حاكماً عن أسناده سعى الأئمة المحمديين إذا علم الوصي أن له دعوى شهوة أو عتلاً لا يسهلون به بذلك، فإثماً لا يصلحه الوصي قبل إقامة الهيئة، فإن علم أنه لو أقام للمدعى سنة، يرغب من الصلح بعد ذلك، أما إذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد إقامة الهيئة لا بأس بأن يصلح قبل إقامة الهيئة.

وذكر القاضي لإمام، سئبت إلى أبيه في سرح كتاب الصلح أن محمداً رحمه الله ذكر في صلح الوصي أنه إذا كان للمدعي على دعواه على الصموية، ولم يذكر أن الهيئة كانت عند القاضي، أو عند الوصي، ولا شك أب، فصارت عند القاضي، فالوصي أن يصلحه، ولو قامت عند الوصي حاصه، فقد تكلم المشايخ فيه، روى عن سداد بن حكيم أنه أن يصلح، وروى عن حماد بن أيوب أنه ليس له أن يصلح.

وقتوا في كتاب لأحمد ما يدل على قوة خبره، فإنه ذكر أنه إذا حضر رجل عند رجل أي أخذت من أبيك شيئاً، وقد كان عصبه من ذلك الشيء، فلاس أن يأخذ ذلك الشيء منه، ولو شهد عنه شهوده أن هذا أخذ من أبيك كذا لا يجوز للابن أن يأخذ ذلك منه ما لم يفسد القاضي، كذا هنا.

٦٧٨٤٥ - وإذا ادعى رجل على أبيه حصة بوصيه بوصي من مال أبيه على شيء، فإنه لا يجوز له أن يفسد للمدعي شيء؛ لأن في هذا صلح ضرر على الورثة، فإنه يقال ما لم يبدأ الصلح من غير أن حصل لهم عوصا، وكذلك إن قصد بهير صلح من مال أبيه من يفسد وكانت الورثة بالحياة إلى شأوا وصي الوصي، وإن شأوا غلبوا القضي، لأن الوصي دفع ما ليس له حق دفعه، والقضي ففسد ما ليس له حق القضي، عاصم من ذلك، وكان من ذلك الحيل، فإن طهر القضي لا يرجع ما غصب على أحد من الورثة الوصي، والوصي يرجع على القضي سواء كان ما غصب من القضي مائماً في يده أو هالكاً، لأن الوصي لا يفسد عاصم ما غصب القضي مائماً للوصي بالصالح، والوصي إلى انفساه على تقدير أحد من الورثة بعد الغيب، وإثماً صار ما

وهم من قال حبة في ذلك أي يبرو ويزو القير ، ولا تدفع نفسه بي المرمية
 لكن يصعب في مدفع ، ثم يجرى المرمية ، ويأخذ عبيد أن يداو له أو يمس ، فتمس
 بمن خلف ، أن السد مذك لا هذا العدو يمكنه أن يخلص ، ويرعى مارك ما يجرى فيه
 الميراث إلا هذا الأمر ، والله ثم يدفع إلى أحد شئت ، قال : وهكذا ، لحيته في لا يضمن
 لمرح آخر يظهر ، وهكذا ، لحيته في تقسمه ، حتى لا يضمن أن صهر وادث آخر

الأحد: يصعب أن نقول من غير تحديد

فإن كانت الرثة شعاعاً أو كسراً، فصلح أنوعها الكبار من شعاعهم، ودعوى
النصار جيمعاً على ذوقهم من شعاعها الكبار، أن تقبلوا على الشعاع حصصهم من
ذلك، فإنه لا يجوز من شعاعهم لأن الكبار إنما صاروا من شعاعهم وعن شعاعهم،
وإنهم ولا يذوقون على شعاعهم، وإن سب لهم ولا يذوقون على شعاعهم، بعد الشعاع من شعاعهم.
ويذهب من حصص الشعاع.

ثم قال : انصار ان يرتدوا بحسبهم على موسى ، ثم ينزل برجعون عليه
بحسبهم في دسراهم . ثم يرتدون بحسبهم من يد انفسهم و عذاب الله على
المرتدين انهم ان ارتدوا و قد اخلص وجعوا على انفسهم و دسرتهم . فلما قيل
ان ساقوا ، لانهم لما عدوا الصبح ظهر ان بدل اخلص كان مبشرا بينهم . و قد دفع
الذين يذهبهم الى الكفر . فليس لكفر حق القبر . انصار الرخص يدفع نصيب
الانصار الى الكفر . فليس يذهب انصار من بدل اخلص

[illegible]

وإن ورد المصطلح بوجه من الوجوه، وإذا جحد من بدعيه كذا للوصف لا
موجع على التكاثر، وقد وقع الهم من حصصهم لأنه كما لا بد أن يندفع به خصوصية
التكاثر، والتمسار جميعاً، قد تم ينقطع عنه خصوصية التمسار بمسبب لم يمس بعض ما
شروط نفسه والمصالح، وكان له أن يوجهه إلى ما هو عليه من التمسار.

فَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْخَبْرُ بِشَيْءٍ مِّنْهُ لَدُنِّي وَكَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَآلِئِهِ لِقَوْمٍ يُدْرِكُونَ

[illegible]

وہاں لاء اصلاح نہیں ہے یہ وہ مصنف سے مراد ہے۔ لیکن اس نے اصلاح منطوق،
فایادع عن غیہ صحیح، و منطوق المنطوق ایضاً صحیح، لیکن انہوں نے اصلاح عن غیہ
منطوق لہذا ولا راجع اصلاح عن غیہ اصلاح سے ہے، لہذا منطوق ہی خفہم، و انہ
صالح عن غیہ یہ لا غیر، صحیح تصحیح ایضاً۔ و کمال ہند عن غیہ نہیہ فی ہند
اصحہ

الوحيد الذي أن يكون، يصحح من قولنا أن صديق الخاص في جميعه. الذي
يوجب الحجة، وأنه لا يمكن أن يكون الصديق صافي عنه، بل هو له، وفي هذا
القول الجديد، وهو يصحح اشتراكه الذي هو من الله، وقد أصبحنا نرى عظمة
هذه الحكمة أن الله لا يفرق بين أصحابه، بل صالحة أصحبه ثم أمر به لتدعيه، لا
جاء لتسليح لأنه سلمه جميعه منسري، وفيه لكم صحبه هو يدعي واستثري
بأكثر من ما دفع نصيبه، فجعل عليه جميعه، الذي لا يزل ينادي به، إلى أن يمكن
من الواحد بين حجه، هكذا تدعي جميع الأسماء حول الله

وددتم من أجله الدرع من هذه القصر ، أن مصالح بر حيم على الذبح
بحسنه سر كاهن التي لم يسلم به ، ولا يرجع بحسنه نفسه ، وكذلك هو مصالح الحاضر
الذبح على أن يسلم حقه ، لأنه لما صالحه بشئ أن يصح حقه به ، فقد صبر صراحا
اتخذ للذبح ، ثم أصغى حديق ذلك أنه ، فيكون الحور فيه فيمن إذا أخر صريحا أن
الذبح من الذبح ، ثم صريحا

[illegible]

۷۹۸ - ویران، جدر دھیا غار کی پسی رچن وار کیا، ونالا ہی میرٹھ
ریاست میں آیا۔ وجہ یہ کہ ان کے شمع عالم آندھش میں حصصہ میں ہلکے اندھیری

على مائة درهم، وأراد شريكه أن يشاركه في حصة ثلثه ثم يترك له ذلك، أي يتركه أن
يصلح معارضة من وجه، واستبعد الحق من وجه، باعتبار أنه منبذ لعدم الحق
من وجه كتابه، أي أنه في هذا الصالح، لا يجوز له أن يملكه إلا بوجه، وأما
معارضة لا يكون به من يشارك في هذا الصالح، كما أن ما يحضيه من المدة، وأنشركة
في هذا الصالح ثم يترك ذلك معاوضة في الأصل، ويترك المال في شركة، فلا يثبت
الملك والأعمال

و روی این مسموم من آنی بومعه انما لم یبرئ ان یساکله یصلح فی بدل
الصلح، و قد عی بد أن أحدهما عدو الخائض، و یسند مذکور دی ۱۰۸۰ لا
یکر تهم بیه کشادی، و انوار فی حکم تدبیر، و لای یسند بر دی ۱۰۸۰ می شای
مقصود احدهما صمد، که بلاخر آن پشاکه فی ذنب، و کذا هب، و الملیل علی آن
تدبیر و لا یکار مو حکم الدبر مافوق، یعنی منصب مر احد الف برهم، و محدد
للناصب العصب، و قد خه ثالث من دیکه عنی حسیمة درهم خبر، و ان عرف یامها
فی عد العصب، لانه لا یکار عدو کشادی، و قد بر فی حکم الدبر، و بر بعضی قدما
نکات لایم انصب، لانه لا یکن تدبیر عصبیه، و قد بر عن انبیه، لای
انوار عن الا عصب، و قد صح اصلح شت آنه فی حکم تدبیر، و قدما لا یجد
تذکاة فیها اذا کان مال مکره، و کذا هب

ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية انه يتكرر صدر شعبه ثانوي، وصار يحال لا
يعد حلالا لها، وانما صدر مالا بعد احداهما فلا يكون للأخر حق مشاركه في ذلك، ألا
مرى أنه انما صدر اذ احد العضوين، وأخذ الآخره، ثم اياه انعضوبه به أن أخذ
الآخره من العضوب ليس به ذلك، وإن كسبه الآخره، لأن ما يقع انعضوب به وذلك
مقتضى انعضوب به لأنب، ما صدر مالا بعد انعضوب، فكذلك ههنا ما صار مالا
بعد انعضوب بحالات ادين فشرائه لأنه ما صدر مالا بغيره، بل كان بهما ما قبل
التجسس، فإذا حصل حلفه كان ولا حرج من اشرارته، وما تكرر في اليد بينه وبين
بويه صار كالشئ، بحيث لا يعد مالا لها، وانما صار مالا بغيره، لمصالح بغيره، به،
ولم يكن ايهما لصرفه المصالح، باخذ من الذي في يده الدار شيئا من اموالها ثم يتم
شيئها، لأن الذي في يده الدار هو غير المصالح بما ادعى، إن حصل عن إنكار، وإن لم

[illegible]

وذكر في الرياضات حالة شبه هذه للسائل، وذكر له حلال، فقال له ان عينا
بينهم خلقوا مع احدية جميع اليهود من اجل دهرهم لم يرد عليهم على ما
علم منهم من جهة نبيهم في نصيبه، فمن المشتري يسير في نصيبه على ما
يوسف (السلام) احوال ويا شاك، لان له يسلمه في تهره وفي عمره، فان امره
من الاخر لا يحب وعنه في محله لا خيار له، لانه ما يرى مع عنه ان نصف لغيره
يكون يا احب حب سرى ولا امر في بين العبد في كساره، فذا له يا سائله لغيره على
تصالح فكل ذم، يا شاك، ان يكون على خلاف، على رسول الله يوسف
للمصالح الخيل، على ما في محله لا حياه

١٨٤٩ ویر، در وقت ان ایحاد الوریثه علیه من میرا کیا و کجای در حقیقت، ان وقت
بقیه الوریثه ان بر سر من ایستاده و من ایستاده و ان ایستاده و من ایستاده و من ایستاده
فیر حقیقت، ان وقت ان ایستاده و من ایستاده و من ایستاده و من ایستاده و من ایستاده

هكذا ذكر في كتاب صلح، وذكر في كتاب الوصية الوصي إذا تم أحد الشرطين، وجاز له أن يأخذ درهم من ميراثه، وفي أبو بصير سمع جده يقول: «فإن لم يكن غيره، فابصر الصغير مثل ثلث»

من مدبر من د ب يس في الملة، سملاي الروي. بي حيلف، حيوات
لا حلاف، ثور صراف دك في لعلج ان لورقة كلهم ك. ر باد الرال لا حلفهم عتله.
الف فوهم من دير، عر يهر عنم اللآخر ميل حلف تكحال لا صر دلا مقصبي بقرابه

لآخر لم يصر مقرأ بمثل ذلك لعدم كونه مفعولاً له ، وليس عندى غير هذا ، جوازاً بعد الإقرار - عندى

وهو موضوع مسألة كتاب النسخ : أن من تركه صغير وكبير ، فإذا لم يكن له ذلك عند ألف فدهم من ميراثه يكون مقرأ للصغير بمثل ذلك لعدم مقتضى إقراره لآخر ، لأن الميراث في يد الوصى ، ولا يمكن أن يقول : سمعت بصبي الصغير بعد نفسه : لأن سليم بصبي ، به ، هو صغير لا يصح ، فإذا جعل ميراثه مائة درهم بصغير كما أقر لكبير ، فإذا جحد أن يكون عند غير هذا صار صاماً بالحدود ، ثم ، إلا أن هذا لا يقوى : لأنه إن لم يصر النسيم إلى الصغير ، بصر فلا بد بصبي الصغير عند نفسه ، فلا يصح مقرأ للصغير مائة درهم لعدم مقتضى إقراره بكبير ، حتى يقال ، اتفاقاً ، أنه يمكن عندى غير هذا ، بصر صاماً بالحدود

فالنسخ في المدة خلاف الروايتين على ربه كذب النسخ لا يصح مقرأ لآخر بمثل ذلك ، لأنه رواية كاذبة ، والحدود بصر مقرأ لآخر بمثل ذلك ، عند عدمه ، فإن جحد ، ولم يكن على غير هذا بصر صاماً بالحدود

وجه ما ذكر في كتاب النسخ : أن تركه نفي في يد الوصى ، فإذا أقر لأحد الأجيال أنه عند من ميراثه ألف درهم يكون مقرأ للأول ، ولو جحد لم يصر مقرأ للأول ، ثم جحد ، ولأن لم يكن عندى إلا هذا ، فليس لأقر من مائة درهم للأول بسبب الجحد ، لكنه

وجه ما ذكر في كتاب النسخ : أنه لو صلى لم يصر مقرأ لآخر بمثل ما أقر به للأول بمائة درهم ، بل لآخر نصف النسخة ، والمقتضى بصر ضرورة ، فيجوز بصر الضرورة من أن يصير ميراث لآخر بمثل ذلك مما مضى ، لا لعدم الجواز أن لا يكون لآخر عند من مائة درهم ، بل دفع بصبي ، أو هذا في يده بعد نفسه ، وإذا لم يصر مقرأ له بمثل ذلك لعدم ، ثم بصر الجحد به بعد ذلك ، حتى يقال : بصر بمثل ذلك لآخر ، لأن الألف الذي أقر به يكون بين الورثة على النسخة ، لأن الوصى

ج ١٦ كتاب المصالح ٣٨٨ خمس من الزرع ١٥٠٠ من بصرى شوية يا
 أمين صدقي ، من ٢٠ كة ، الأصل أن الامر يكون مصادق له على من امة حسنة
 من اهل البلد وكان لا بد في أي لحظة حتى لا يغير لأنه قد يدعي من امة حسنة
 قصور مدرك ، وصاحبه من اهل من اهل من اهل ، حاتم لا شدة شهادته اشد .
 والوصي في هذا الموضع ، صاعد في هذه الف درهم من ١٠٠٠ م يكن في هذه فدا على
 بر امة حسنة من اهل من اهل ، في قطع شريكهم من هذه الألف ، فله يقر
 أو الألف من بصرى ، غير ما يكون مستوفى ، فلا يصدق في دعوى بصرى ، اشد .
 ح ١٦٨٥٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل

١٦٨٥٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،

من آخر بصرى ١٦٨٥٠

١٦٨٥٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،

من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،

من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،
 من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ، من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من اهل من اهل ،

الفصل العاشر

في المصالح على أن يحلف المدعى عليه

وهو يرى من المال، أو يحلف المدعى والمدعى عليه فيما من المال

١٧٨٥* وإذا استصحب على أن يحلف المدعى عليه، وهو يرى من المال، يحلف ما له عليه لئلا ولا كثير، فالمصالح ما ظل حتى لا يرا المدعى عليه عن المال، والمدعى على دعوى إن أفد به حلفه بها، وإن لم يكن به دية - أن يستحلف المدعى عليه عند التقاضي بعد ملك اليمين، فله ذلك، لأن اليمين الأولى كانت عبء غير التقاضي، وإن كان التقاضي هو الذي استحققه به حكمي أنه أن يستحلفه ثانياً

وإذا لا يرا مدعى على المال، لأنه لو يرى من المال لا يحلف إلا أن يرا حكم القسم، أو يحكم التمسيد، ولا يجوز أن يرا غير المال بحكم يمين، لأنه لو حلف عند التقاضي كان لا يستفيد بها البراءة عن المال، أي يستفيد البراءة عن الاستحقاق مرة أخرى، فإذا حلف عند غير التقاضي لم يوفى

ولا يجد رأي يرا بحكم التمسيد، لأنه على البراءة بالخطر فإنه على التمسيد بالخطر، وقد دعيه، فهو مدعى فولد أنه على البراءة بالخطر، ويعين سراه بالخطر لا يصح، واعتبر ما هو عليه بالخطر لغيره، فقال، إن دعت اليمين، فأنت ترى من المال، إن كلمت فلاناً، فأنت ترى من المال، فله لا يصح التمسيد، وإن دعيه، لأنه تعليق السراه بالخطر، وتمامه يصح بيمين البراءة بالخطر لو جهر أحدكم، أي في إقراره الأصلي من المال عندك حتى لا يد بالرد، وتطبيق التمسيد بالأسطر لا يصح كاتبعه، واليه.

والتي أن البراءة لا يحلف بها، وما لا يحلف به لا يجوز عطفه بالخطر، لأن التمسيد بالخطر يمين، وما لا يحلف به قد علق بالخطر لا يكون يميناً، لأن اليمين بغير أنه معالي تعرف بالشرط والآخر، وإذا كان إقراره فلا يحلف به ثم يكن هذا التمسيد

بيناً ، وتعليقاً لخرجه بالشروط ، كذا في التعليق بإطلاق بيده من الوجهين

وإذا لم يكن البراءة عن المال لم تنسب البراءة عن الخصومة ولا استحقاق مرة أخرى ، لأنه لو برى عن الخصومة والاستحقاق مرة أخرى ، لم يبر إما بحكم اليقين ، أو بحكم التعبد ، ولا وجه لإيهامه لما ذكرنا

١٧٨٥٩ - وإن صلتح على أنه من حلف ، فهو برى من الخصومة إلى أن يجد التهمة ، وحلف على البراءة عن الخصومة ، يختلف تسامح في هذا الفصل ، قسم من قول يبرأ عن الخصومة من براءة البيعة ، حتى لو أراد استحقاقه عند الفوضى مرة أخرى لم يكن بذلك ، لأن استحلاله مرة أخرى خصومه به ، ويجب في ذلك إتيان البراءة عن الخصومة ثم نثبت بحكم التعليق ما يجب : لأن البراءة عن الخصومة مما لا يصح تصديقه بالخطر ، لأنه مما لا يحلف به أمكن إثبات البراءة بحكم اليقين ، لأن من حكم اليقين لو حصل عند الله على البراءة عن الخصومة على إداراة استحلاله مرة أخرى لم يكن له ذلك ، ذلك : إما لاحتياطه ، أو بحلف لدمه ، عليه في عهد مجلس الفاضل يبرأ عن الخصومة بحكم اليقين إن كان لا يبر بحكم التعليق ، خلاف ما لو اصطلاحاً على أنه برى عن البراءة ، لأن الحلف وحصل عند الفاضل لا يبرأ عن المال ، إنما برى عن الخصومة ، ذلك كما ثبت البراءة عن المال من ما لا يثبت بحكم اليقين لو أقيمتها ، وما أثبتنا بحكم التعليق ، وحقيق البراءة بالأخطار بطل ، وما ذكره محمد في التكتات أن به لاستحقاق مرة أخرى عند الفاضل محمود على ما كان اصطلاحاً على أنه برى عن المال على حلف

ومم من قال لا يبر عن الخصومة وهو الأصح ، حتى كان له استحلاله مرة أخرى ، لأن البراءة عن الخصومة توضع ، فلو ما يقع باستدبين ، وبحكم اليقين لا يجوز أن يقع البراءة بحكم اليقين ، لأنه لم يبر حصل على غير مجلس الفاضل من التهمة عليه ، ولزم من حكم هذا اليقين وقوع البراءة عن الخصومة ولا يبرأ من البراءة بحكم التعليق ، لأن تعليق البراءة عن الخصومة بالخطر باطل ، لأنه لا يبرأ

والذين على ما اليقين اصطلاحاً جهماً لم يبرأ كاليقين عند الفاضل ، إقناعاً بتصرُّف ذلك في حق النكاح ، حتى لا يقضى عليه لو نكح عن هذا اليقين ، هكذا في حق

البرائة عن الخصومة ، لا يحسن هذه البرائة بحزله الجليل في الفقه

ثم قال رحمه الله فان اقيم المطلب فيه على حقه يوجد دليل انطواء ، وهذا لأن الدين لو حصل عند القاضي إذا أقام الشك في بطلان هذا به عن حقه لم يثبت ، فإذا حصل عنه غيب ، فلهذا قيل أن يقول به

١٧٨٥٥ - وإذا اضطررنا على أن يحلف المذنب عن دعواه على أنه إن حلف ، فلهذا عليه من حال ، فحلف الله على ذلك ، فابن سفيان رحمه الله عليه إن كان له ذلك ، لا ، فقال هو وجه على المذنب ، فإني بحث بحكم اليمين ، ، بحكم التعيين ، ولا يجوز أن يحلف بحكم اليمين ، لأن يمين المذنب لا ، هي ، إن شاء الله ، ولا يجوز بحكم التعيين ، لأنه على إيجاب المال ، فلهذا ، ومعين اليمين لا يخطر ولا يجوز ، ولم يكن إيجاب طمس وجه حرم به من شره ، ، فعل لا يصح تعالين إيجاب المال ما خطر ، والله أعلم من كل وجه أولي وآخرى

وفي التلخيص إبراهيم عن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن عبدك أنه دونه ، فقال المذنب عليه ، إن حلفته شهادتك على ، فذهب ، فحلف وأنها إله ، هل له أن يخطئه منه ، قال ، إن كان دعواه إله على الشرط الذي شرط فيه ، فدان يستمرها به

١٧٨٥٦ - وإذا اضطررنا على أن يحلف الطالب عن دعواه ، ويحلف المطلوب أنه ليس له فيه شيء ، ثم يكون عليه نصف المذنب ، وهو كذا ، بحث حرمًا كان هذا ماصلا ، لأنه يدعو السرا ، عن نصف المال ما خطر ، ومعين إيجاب نصف المال ما خطر ، وكان ما طلا

١٧٨٥٧ - وإذا اضطررنا ، على أن يحلف الطالب ، يبرم عن ما يدعي على أنه إن حلف ، وقال لا برحمه على ، يحلف المذنب ، وإن مضى اليوم قبل أن يحلف ، فلا حوله ، كان مذبذب ، لأنه على البرائة من ذلك يضيء اليوم ، وعند إيجاب المال مضي اليوم ، وكل ذلك ما طرا

١٧٨٥٨ - وإذا اضطررنا على أن يحلف الطالب ، يبرم عن ما يدعي على أنه إن حلف ، وقال لا برحمه على ، يحلف المذنب ، وإن مضى اليوم قبل أن يحلف ، فلا حوله ، كان مذبذب ، لأنه على البرائة من ذلك يضيء اليوم ، وعند إيجاب المال مضي اليوم ، وكل ذلك ما طرا

شيء لا ذكره ، لا يبرم الطلاق ، ولا عتاق ، لأن من يعمد أنه يبرم من يعمد له
 ثمرة الطلاق ، أو يعمد أن يبرم بقول المكر ، وقول بكر حجه في هو المكر ، وليس
 بحجه في حق المدعي ، لأن قول المكر لا يكون أكثر حالا من شهادة الواحد ، لا شاهد
 فهو أحد إذا شهد بغيره ، فإنه لا يثبت طلاق ، ولا عتاق ، لأن المدعي في النكاح
 بالبرائة لم يبرم ، فقد كذب المدعي فيما قال : لأننا نقول : القاضي لم يعمد بالبرائة حتى
 يصح مكذباً لهذه ، بل ترك الأمر على ما كان

ألا ترى برفعهم تعاليلهم بغيره ، ولو صار مكذباً ما قبل بينه وبينها مال لا
 يلزم الطلاق ، ولا عتاق إلا أن يقوم للمطلوب بينه أنه أوفى هذا المال ، أو أوفى
 عنه ، حيث يعمد عليه ، ويظهر أمر أنه ، لأنه سب حمت المدعي باستهزاء المحلة ،
 وكذلك إن أصعب على أن يعمد للمطلوب بها على أنه مري من هذه الدعوى إذا حلف
 وحلف ، فإنه لا يبرأ ، لا يقع طلاق ، ولا عتاق ، لأن المدعي يعمد ما يبرم من يعمد له
 حق المدعي من ، بوسيلة من يقول للمدعي ، وأجاب لا ، بل يقول : إذا كان
 ساعداً ، فكيف إذا كان مدعياً ، لأن يعمد المدعي له من المدعي من يعمد له ، فحيث
 يقع الطلاق ، والعتاق ، لأن حمت للمطلوب شبه بشهادة العامة ، والله أعلم -

ولو صغر غيره على ثوب ، ووجد بالثوب حبة كان له أن يرد به بالصلح ، اليسر
والفاحش في ذلك سواء ، لأن الرد بالمعيب مقيد هنا ، لأنه ينسخ الصلح ، ويعود
للموصى نه إلى رأس ماله ، وهو الخصة ، وكان الرد ههنا

فإن قيل : أليس أنكم قلتم : بأن هذا الصلح صحيح بغير الإسقاط ، والإسقاط
كما لا يحتمل : فنسخ كالصالح عن انحصار ، والمتمن على ما

قلنا : من ائتمنه له في الخصة يصلح التملك من وجه ، وهو التملك بغير
عوض ، فإنه لو أهداه في غيره يجوز ، ولا يقبل التملك من وجه ، وهو التملك
بعوض ، ولو كان يصلح التملك من كل وجه بغير الصلح عنه فببكا من كل وجه ، ولو
كان لا يقبل التملك أصلا بغير إسقاط من كل وجه كالصالح عن ملك انحصار ،
وملك التناكح ، فإذا كان بينهما اختيار ما إسقاطا ابتداء حتى يحرر ، واعتبر ما تملكه ابتداء
حتى يقبل المصح بالإقالة ، والرد بالمعيب عملا بالشعور بقدر الإمكان ، وكان إظهار شبه
التملك من حق قبول المصح أولى من إظهاره من حق إبداء العقد ، لأن ما يظهر به
التملك في انتهاء العقد لا يجوز الصلح ، فيتعطل العمل في السبب الآخر في حق
الفصح ، وكان هذا بمنزلة ما لو رفع الصلح عن صلب الماء ، وعن الشرب على ماء ، فإنه
يستر إسقاطا من حق الجواز ، بغير "تمليكاً من حق الفصح بعد الوفاء"

وإذا أراد الموصى له بيع الثوب قبل القبض لا يجوز بغير ما لو رفع الصلح عن
انحصار على ثوب ، وبيع الثوب قبل القبض ، لأن في جعل انحصار الثوب صارا
مقيداً بمعنى : لأنه رفع الأس من انتقاض ذلك فيه ، مصدر من هذا الوجه كالمبيع بعد
القبض

أما في مسائل الثوب ليس في سحر المقنوع ، فإنه سم يقع لأس عن انتقاض
ذلك فيه بالهلاك ، فإن الثوب متى خالك قبل القبض ينتقض البيع فيه ، مصدر من هذا
الوجه بيع كظهور لعل القبض ، وإن كان صالحهم على درهم كان له أن يشتري بها مسم
شيئاً من أن يصح : لأن هذا دين ، ولم يجب بعقد صرف ولا ملزم ، فجاز الاستبدال

به قبل المصير.

ولو قد التواوت " اسرى من الخدمة بعض ما ذكرنا ثم يجرى لان السرك معاوضة من كل وجه ، راعى بصحبته معاوضة من كل وجه فلم يصح ، فان قيل تصحيح الشراء بطريق الاستعداد ممكن ، ألا ترى ان المرأة لو اسربت نفسها من زوجها وجوزده واعتبر ذلك إسقاطاً ، وألا ترى ان القتال إذا اشترى المصالح يجوز ، واعتبر ذلك إسقاطاً ، قلنا الشراء إذا اعتبر إسقاطاً إنما يمكن المحل قابلاً للحقيقة من كل وجه ، وفي الخصاص ، وانما المحل ليس بمقابل للحقيقة ؛ لأن الشراء تدليك لئال من قبل البيع ، وذلك الخصاص والكساح لا يمل التملك بوجه ما ، فحين عبارة عن الإسقاط مجازاً ، وهذا المحل قابلاً للحقيقة ، لأن الخدمة مما تقبل التملك ، والتملك وبذلك كذا ، فلا يجعل مجازاً عن الإسقاط ، بل يحمل بالحقيقة متمم .

ولو قال بوارث للموصى له ، أعطيت هذه الدراهم مكان خدمتك ، أو قال عوضاً عن خدمتك ، أو قال بدلاً عن خدمتك ، أو قال أعطيتك على أن تترك خدمته ، فهذا كله جائز ، لأن هذه الألفاظ تحمل جميعاً ، فحين مكان خدمتك عوضاً عن خدمتك عن وجه المصيح ، وتحتل على وجه الشراء يحمل على الصلح تصحيحاً ، بخلاف بقية الشراء إذ ليس فيها معنى الصلح حتى يحمل عليه تصحيحاً .

ألا ترى أن الغاصب إذا قال للمفصول منه بعد هلاك العبد المفصول : أعطيت هذه الدراهم بدلاً عن عبدك ، أو قال عوضاً عن عبدك ، أو قال مكان عبدك " حازه وعمل على الصلح ، ولو كان اشترى بهذا عبدك لم يجر ، ولم يحمل على الصلح .

وكذلك لو قال بوارث للموصى له : أعطيت هذه الدراهم على أن تترك خدمتك كان جائزاً ، إذ بعض الدراهم ؛ لأن الهبة تخضع لمعبر ، فحين الصلح ، ومقتضى هبة لك هذه الدراهم على وجه الصلح ، ويحتمل البيع ، ومقتضى هبة لك هذه الدراهم على وجه الشراء يحمل على الصلح ؛ لما ذكرنا ، وإذا حمل على الصلح ، كان هذا صلحاً ، انما يلفظ الهبة ، فحين يبيع انما يلفظ الهبة ، والبيع من انما يلفظ

[١] هكذا في ط ، وكان في باله : رجلاً

[٢] وفي الأصل : أو قال عوضاً عن مكان عبدك

ذلت فيما بعده، وهو سائر أحد الورقة هنا المعيد من موسى بن حار، لأن موسى له
 بالهبة ما دون الإجارة، لأنه لا يوصل إلى الغنة إلا ما أحده به الطرف، مثلث الإجارة
 من الآسب، فيثبت الإجارة من الثورات أيضا

وإختلف الموصي له بالهبة، فبه يوزع آخر الدين من موسى بن حار من أحد الورقة
 لا يجوز، لأن الوصية لا يوصي بها بالهبة غير مؤدة، بالإجارة، لا يرى له لا ذلك الإجارة من
 الآسب، وقد أوصى بذلك لغيره، ثم إن الموصي له صريح مع الورقة عن جراح
 مسددة، وكان ذلك قبل خروج السر، وهو جرح، وهو جرح، وهو جرح

وإن كان قد خرج نمره عام، فبما له بعد ما حم حب، وبما من العلة لمخرجه
 ومن كل لغة يخرج في مستقل من هذه المصلحة، وهو جائز، لأنه لو صالحه على علة
 التحويل، والفعل معدوم يجوز، لأن يجوز، الشخص موجود في الوصية، وإذا جاز هذا
 المصلح كيف يتيسر البذل على الوعد، وعلى ما يجب

لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب

وإذا احتجبت بالخبرين، كان المقصود أن يذكر محمد بن إبراهيم الخليل يقول
 بقسم بذل المصحح من الثمرة الموصولة للمحل، وعلى ما يجرى في المستقبل، مصدق
 بهبه يوزع الثمرة الموجودة في الحال، وبهبه يوزع ما يخرج في المستقبل، وكان الفقيه
 أبو جعفر الهذلي رحمه الله يقول: بقسم بذل المصحح على تفرقة لمحمد بن الحلال،
 وعلى ما يجرى في المستقبل من ثمرته، فيثبت، فإن كان له ثمرته الموصولة، والتي يخرج
 على تساويه بينهما أن يبدل عليهما مصدق، وإن كانت أثلا، بقسم عليهما أثلا

وإذ كان هذا لا خلاف إلى يظهر فيما إذا صاغه على عبد ملاء، ثم استحو مصدق
 المعيد من يد الموصي به، فبذل قول الفقيه محمد بن إبراهيم بن جعفر الموصي له بمصدة
 الثمرة الموجودة، بمصدة ما يجرى في المستقبل، وعلى قول الفقيه أبو جعفر، إن كان
 قبضتها على السر، فذلك، الخ، وإن كانت فيه، أثلا، برعي بحسب ذلك

وإذا ذكر الفقيه محمد بن إبراهيم أن فيه ما يخرج في المستقبل كما لا يمكن
 معرفته في الحال، لأن ما يخرج في المستقبل لا يمكن معرفته مقداره في الحال، قد
 يظهر في المستقبل ما شيء، وقد لا يخرج، وقد يبدل الخارج في المستقبل على

الموجود في آخره وقد ينقص عنه، فيجعل مثله كالموجود في آخره، لأنه هو للعدل

ووجه ما ذهب إليه القمبي من جبر، أن قيمة ما يخرج من الاستقبال كما يمكن معرفته للحال، بأن ينظر إلى هذه النسخة في هذه الخيل ولها عنه أمداً بكم بشرى، ولا غلة به. أمداً بكم بشرى، فإن كان يسرى، ولها عنه نصف وحسمائة، ونسرى، ولا عنه لها عام في قيمة هذه التي تخرج من حسمائة، ثم ينظر إلى قيمة العدة الموجودة، فإن كانت حسمائة علم أن فيها عسى السواء، وإذا كانت قيمة الموجودات من حسمائة وعشرين علم أن قيمتها ثلاثاً، غير جبر به حساب ذلك

وقد صرح من ذلك على كم حطه بجيبها، وعصها حمار، وإن كان سبعة لا يجر، لأنه إذا كان سبعة يتمك من الأثناء بحصة له حروقه، لأنه حسمائة لكليل، لأن النسخة التي هي روبرس بحيل، حكمه حكم الكل، ور... حروقه بأحد وحصى حله وبما انفصل، وأب... كاتب الحظ حسمائة، فلا يزال، فيجوز بحصة التي شرح أيضاً هذا الكل

ولو صرح من ذلك على سبعة من التورسات بجم كان الزود مبد، أو سبعة إن لا يمكن الرأى بها، لأن ما بين مختلف، وفي حصة موجوده الاخر في حصل من غير بدير، وفي حصة التي يخرج مد يصح الاتفاق عن دينين، الأبر... الإلهاء سألوه مؤجلة يجوز، وإن كان... مافع معلومة، لأنها ليست في القيمة، فلا يكون هذا اتفاقاً عن دينين دينين روبرس على غير موجود، فإن كان التمر الذي هو من الصلح على الخارجة للعدل، وأب... لا يجوز، لأنه يستكن من الرأى لأن ما يخرج يحصل له بغير دين، وإن كان لا يسرى لا يجوز أيضاً لأنه يجوز من وجه، ولا يجوز من وجهين، وهو هذا خلاف من التمر خذجة أو أقل

ولو صرح من ذلك على أنه محل آخر ثلثه لا يجوز جهالة انفصاله عليه

وعاين فصل بهذا الفصل

١٧٨٦ - الصبح في الوصية تافى البطل - وله أدلى الرجل لغيره بما في طين أمه، وهي حاميته، ومات الوصي - فصالح الوالد موصيه على ذم حسمائة

ودفعها إليه، فهو جائز، وإن جاز هذا النسخ بطريق إسقاط هو، من غير أن لا يضر به التسلط، فإن السبب ما في النسخ لا يجوز، وإسقاط الحق بعد جرده سببه حذر، وقد وجد سبب الحق فيها، وهو الوصية

ولو ضاع أحد الثورين على أن يكون ملك له خاصة، ثم بخر بخلاف ما إذا صالح على أن يكون ذلك جميع الثورين أو صالح مطلقاً، وقد مر من هذا ما تقدم

ولو صالح عن الورثة غيرهم بأمرهم، أو غير أمرهم بغيره، وهذا صحيح الفصوي إذا كان النسخ بغير أمرهم، ولو صاحبه الموصي له في ذمهم صحة، ثم ولعب الخارية علاماً يطل بضمح: لأن ما ولدت علاماً مبكاً ظهر أن أوصى بالثبوت؛ لأن عدم المطالبة أسس، وإحياة غيره من، فلا يثبت بالثبوت، فجعل ميتاً من الأصل، فظهر أن الوصية صحيحة، والثوبه بالثبوت بصفة، والنسخ به، بحسب ثبوت الوصية، فإذا بطلت الوصية بطل النسخ ضرورة

ولو صرف بيان يبط، بأثبات حياً، كان النسخ جائزاً، لأن حواجز النسخ بقاء على جواز الوصية، والوصية قد صححت في هذه الصورة، لأن أسرع حكم بحياة الغير في حكم المصروف حتى أوجب عليه المصروف، ولو كان له حصة، فأنس أنه يصح الوصية، فكذلك إذا ثبت حياته حكماً

١٧٨٦٢ - وإذا وصي رجل عامي على غلامة بلغت درهما، فصالح أم الحليل من الوصية على صبح لا يجوز، لأنه لا ولاية للأب على ما في بطن أمه، وعسر صلحه، وصالح أمهين آخر صورة

وكذلك لو صالح أم الحليل على الوصية على صبح لا يجوز، لأن صلب الأم لا يصح في هذه الصورة مع أنه من ماله بعض جد الولد، فلا يصح صبح الأم، ولها لا تثنى عليه، لأن أمه، ولا بعد الولد أول

وإذا كانت جهة محمد ، فصالح الجورح المخرج من سب سبب وهو مرضي
مرض الموت وصح الصلح فالصلح جائز ، وقد كان به يوم ٢٦ من شعبه من الحنفية
الجمعة ١٠ من شهر ربيع الأول من سنة ١٢٠٠ هـ ، وكان المخرج قد سبب به حتى أوردته ،
فإذا كان سبب سبب أو سبب من الجورح ، فإن كان المخرج حنفياً ، فصالح وهو مرضي وصح
الصلح مرضي ، وإن كان من غير ذلك ، فإنه يعتبر ذلك من اعتصامه ، لأن مرجع الاعتصام ،
وحق الثورة يعني ، قال : فإنه حظ من ذلك ، شيب ، فقد سبب به حتى أوردته ،
فيعتبر جهة ، والنوحيه يعتبر من الثالث .

ثم هذه نوصية ، صلح بمصافاة ، لا لمقاتلة ، وإن كانت جهة لجنب على المعامل أولاً
والثالثة لمعمل منه ، ولها ، ذلك ، لأن المقاتلة على نفسه ، سبب ، وكذا لمقاتلة من
الدية في حال المقاتلة ، لو كان الموصوف من المعاملة ، لكن لا يتم المقاتلة ،
فإن من أقر على غيره ، وكذا لمقاتله عليه ، لا يلزم المقاتلة ، لكن وجهه في ذلك
من الدية يجب مني لخاص ، ثم يجوز على المعاملة من سببه إذا كانت القتل عمداً ، أو
مذبحة .

وإذا كانت جهة سبب من سبب ، فإن الصلح وإن بعد ما جاز
الدية من المعاملة ، يمكن لجنب هذا الصلح وصية لغيره .

٧٨٦٥ - ر : قطع الرحن أصيب وحرر عمداً ، أو عند سببه من أهلي ألفه
فروهم ثم سلب ، صلح آخرى بحسب ذلك الإصبع ، حسن أي ، سببه من هذا الصلح
رواية ، قال في روايه : لا يفسد الصلح ، وعلى الفاعل أن يصيب واحداً ، وذلك في
رواية ، ينفع الصلح ، وعلى العاقل : شر الصلح ، وجهه ، أنه متى قال : لا يفسد
الصلح من الصلح ، فإن لا يصح ، وإذا شئت أصبح حري لا يصح ، لا يصح لغيره
حقاً ، بل لغيره ، لأن حقه في الأنداء كذا في الإصبع ، من أن يفسد صلوحته في
أصبع ، ولا ثم من أن ما وقع الصلح به لم يكن حقه لا يفسد الصلح .

وجهه ، ذكر أن الصلح ينقض في صلح ومع من قطع الإصبع ، عدم ما شئت
إبراع آخرى من يفسد بل صار إرلاً حكماً ، ولهم يفسد الفتاوى إذا كان القمع
عمداً ، لأنه صار إرلاً حكماً .

وأما من قول أبي يوسف لا شيء عليه سبب صلح أخري، لأن السراية إنما حصلت من حبة وقعت إليه، مما على قولهما، فلا يكون مصيرة كما هو قتل بنت

٧٨٦٦ - وقد قيل الرجل عذبا، وله نكاح، فصالح أحدهما عن نفسه عن غيره، متفق، جاز الصلح، ويثبت نصيب الآخر مالا، لأن الصلح غير بيد، فمفسر بالمهر بغير بدل، وهو عهد جودهم من نصيبه غير ذلك، فيثبت نصيب الآخر مالا، فكأن إذا عا بدل، فإن أخذ بمصالحه، على الصلح، على نكاح أن يشارك في ذلك، وكله يجب أن يشاركه في ذلك، لأن للمصالح إنما تملك ما لا كنه سند، وهو هو الصلح، فإنه لم يرد سبب حر لانه مالا سوى الصلح، وقد سبب واحد، وإن كان متى وجب سبب واحد بدلا من سبب مشترك يكون مشتركا كغيره من اثنين ماله من رجل بألف درهم، كان مشتركاً بينهما، حتى إذا ما يقبض أحدهما مالا فضاء، أو بالصلح، لم يشاركه كان للآخر أن يشاركه في ذلك

المخوار عنه، إن سبب مقلية مالا كان شئنا، وهو الصلح إلا أنه وجب لكل واحد نصيب في وقتين مختلفين، وذلك متى وجب بدلا عن شيء مشترك في وقتين مختلفين، لا يكون مشتركاً كغيره من شريكين مع أحدهما نصيبه من ربح، ثم دع الآخر معه من ذلك الرجل

وإذا ثبت ذلك لأن نصيب المصالح إنما صار مالا نفس الصلح، ونصيب السبب إذا صار مالا بعد ذلك حكما نصيرة نصيب المصالح مالا، وقد اختلف وقت المصالح لم يكن هناك مشترك بينهما، وإن كان سبب المصالح مالا سببا واحداً، وهو الصلح، والغيره في السبب المشترك وقت المصالح، لا لاختلاف السبب، وهذا يفرق وقت المصالح، وإن كان السبب، فلهذا لم يكن مشترك بينهما

فريقين هذا، وفي الفصل الخطأ إذا صالحت أحدهما عن نفسه كان للآخر أن يشاركه فيما بينهم وذلك لأن المصالح يقتل الخطأ لديه، الدية وجب لهما سبب واحد، لأنه إما يكون دية لدية لهما سبب الخطأ، ما كان المصالح عذبا سببا يقتل خطأ، أو وجب لهما سبب الميراث، والغيره يقتل بد واحد، ووقت واحد، فصار دية لدية مشتركة بينهما، ولا أمل أن أحد دية الدين إذ صالحت عن نصيبه كان

المهر على مهر ما يد أن الفهر قول لزوج، ولا يتحمل الفهر، والفهر مهر ما يد أن
الزوج غير النكاح

ولو صاحبه على عهد أو منع مولي القتل أن يبيع ذلك قبل الفهر، ألا ترى أنه
يجوز بيع القول المهور على الفهر، فكذلك يجوز بيع بدل المصالح
ولو صاحبه عن دم المهر على ما في بطون حكمه، أو عن ما في صروحها، أو
على ما تحمل لغيره عشر مائة، ثم يجوز.

يريد بقوله ثم يجوز أن النكاح لا يجوز، إنما هو محذور، وإنما هو محذور
لأن هذه الأعباء لا تصح مهرًا في باب النكاح، فلا يصح بدلًا من المصالح عن دم
المهر، ونحوه، ثم هو الفهر

ولو صاحبه من الفهر الفهر على أن هذا الدم، هو أن يبيعوا المقتل عن
دم زوجة له على رجل آخر وهو جائر، وهذا المصالح في الحقيقة هو مهر مولا، لأن
النكاح لا يصح بدلًا، والمهر مولا جائر، ثم إن هذا المقتل عن الدم الذي وجب
له، فلا رجوع لرب الفهر عليه شيء، وإن لم ينفذ، فهو على وجهه، إن كان
القصاص الذي وجب للفهر على قريب المهر له، أو أبوه، أو من أمهاتهما وجمع
المهر على الفهر بالدية، لأن المهر جعل بدلًا للمهر لقرينة منعه من شره
وما يحصل لقرينة المهر من المهر فهي كالحاقه للمهر، ولو كان المهر شرط
لنكاحه منعه من شره، إذا لم يسلّم له شرطه كان له الرجوع بالدية، كذا هنا

وإن كان المهر الذي وجب للمقتل على أبيه لا يكون معانيه يرجع على
القائض شيء، لأن النكاح المشروط للأبي، وجوده والعدم في حق معانيه غير شرط،
وكانت عنه من غير شرط

٧٨٦٧ - ولو صاحبه من قطع اليد مصلًا على خسر، أو خسر، لا يجوز
النكاح، ولكن يصح المهر، ولا يرجع المقتووع بقدر ما قطع شيء، لأن المعاني لم
يتم ما لا يجوز، ولا شرط منه منعه من شره، وكان راضيًا وتزوج المهر مجتنبًا بخلاف
ما إذا تزوجها عن خسر، أو خسر حيث يجب مهر المهر، لأن النكاح لا يجوز أن يبيع
مقتنًا.

ولو كان القطع خطاً ، وبأنه لم يملكه محلها ، فظلمه مرة يده أو يرجع على القاطع بالدية ؛ لأن الواجب ما خلفه مال فقد جعل الخمر ، والخمر بذلاً عما هو مال ، ومبدلته المال بالخمر ، والخمر متعقبة بصمة الفساد ، والمبدل منه من المتعلقات بوصفه الفساد ، فذلك واحد منهما الرجوع برأس ماله

أما في المصداق جعل الخمر ، والخمر بذلاً عما ليس بمال في ماله ، وذلك التصرف مما يجوز أن يقع مجازاً كالمخلع ، فقد جعل الصلح عن دم المحدث بالخمر ، والخمر كالمخلع ، ولم يجعله كالنكاح ، وجعله كالنكاح إذا وقع كفى بطون الأعلام ، أو يلزم مجهولاً حتى قال : ثم يرجع عليه العصى ، وهو الذبة كما في النكاح يرجع بغير الخمر بخلاف المخلع .

وإذا وقع الصلح على حرم ، فهذا وصار وقع على حرم ، أو حريم سواء ، ولو صدق عليه أن يقطع رجلاً ، فإن الصلح باطل ، ولا يرجع عليه بشيء ، وقد وقع العفو مجازاً ، هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب ، وذكر في بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالأرض ، إن ترك القدر من هذا ، وأخذ بالاستحسان

من مشايخنا من لم يصحح هذه الرواية ، وقال : فبأنه استحسننا ما يقع العفو مجازاً ؛ لأن أولى القصاص لم يشترط نفسه في الصلح مالا ، ولا شرط لنفسه صفة يحل استيفاءه شرعاً ، لأن قطع رجله لا يحل له شرعاً ، وإن أذن له صاحبه ، ولقطع ليس بمال ، فيجب أن يقع العفو مجازاً ، كما لو صدق على حرم ، أو حريم ، أو حرمه فالعفو يقع مجازاً ، فكذلك هذا بخلاف ما لو شرط أن يعفو القصاص عن قريب الثعالب ، فإنه لا يقع مجازاً ، لأن هاتين لم يشترط نفسه مالا ، فإن القصاص ليس بمال ، فقد شرط نفسه مشقة ، يحل له شرعاً من الوجه الذي ذكرنا

ولما حكم الشهيد لم يثبت هذه الرواية أيضاً في المختصر ولكن الغيبة لما جعفر الهندواني كان يصرح ما ذكر من التقيس ، والاستحسان في بعض الروايات ، وكأن يقول : ما ذكر في عامة الروايات جواب التقيس ، لا جواب الاستحسان

وجه التقيس في ذلك ما ذكرنا ، وجه الاستحسان أنه شرط نفسه ما هو مشغوم شرعاً ، إلا أن النسبة قد سقطت ؛ لأنه حرم الاستيفاء شرعاً ، فيعتبر ما لو سمي مالا

المصولي إذا عسر، لأن إذا لم يضمن خلاصه، فإنما ضمن تسليم العبد بحكم المصلح، ولم يضمن حياته، ولزم من عسر م عسر، ولم يلزمه ما لم يضمن، لأنه منبرج، والشرع إنما يلزمه مقدار لبرج به، ولا يلزمه الزيادة، بخلاف القاتل إذا لم يضمن خلاصه، ثم استحق العبد، فإنه يرجع عليه بالتقيد؛ لأن القاتل معاوض، فبه حصل له عوض بحكم هذا العبد، لئلا يسم له العوض، ولم يسلم للأخر م عسر ط له كان للأخر أن يرجع عليه بقيمة

فإن المصولي منبرج، لأنه لم يحصل له عوض بهذا المصلح، إنما حصل له عوض لغيره، فكان منبرجاً، والمبرج إذا سبرج يسيء، ولم يسلم لمبرج عليه م لبرج به لا يكون للمبرج عليه أن يرجع على المبرج سيء، فكنا هنا

ولو صاحبه على ألف درهم، وضمننا له، فاستحق ألف، يرجع ولي القاتل عليها على المصلح، لأن المصولي بهذا المصلح يلتزم ألف من الذم، وقد عصى ذلك بالمسحق، فإذا لم يجر المستحق القضاء، فنقض القضاء من الأصل، وصار كأنه لم يقض، فيؤمر بالأداء بحكم الرأفة

وهنا خلاف ما لو أصاب المصولي المصلح إلى عسر، وأصاب العبد إلى نفسه، ثم استحق العبد حيث لا يرجع ولي القاتل على المصولي سيء، لأنه هناك التزم شيئاً بجهته، فلو لزمه "من مير التزامه"، وهذا التزم الألف عسر، أمر لزمه وبما في الفقه، ولم يرد الاستحقاق على ما في الفقه، ثم المصولي إذا عسر بدن المصلح وأدى، لا يرجع بذلك على المصالح، لأنه أدى عنه بغير أمره، وبين كان القاتل أمره بالمصالح، ولم يأمره المظنمان، عسر، وأدى كان به أن يرجع بما عسر على القاتل، واعتبر الوكيل بالمصالح عي دم الحمد، إذا أمره القاتل بالمصالح، ولم يأمره المظنمان بتوكيل بالخلف، ولم يقتضيه بالوكيل بالإنكاح إذا لم يأمر بصمان المهر، فوضمن مهر، وأدى، فبه لا يرجع بما عسر

١٧٨٦٨ - إذا قتل عبد والرجل الآخر رجلاً عصفاً، فأمر الحر الماتل، ومولى العبد رجلاً أن يصالح عهدها وبني القاتل على ألف، مع من المأمور ذلك، فإن صف

تعمد حسب الصبح دعا عرفہ و انفضاحی مٹی کٹل پر اتار، فصائع اجلہما حہ
حیہ، لاپکوں یا غمر میں استویٰ دیا قصہ

عاقب ، لو كان مباحة على نصف الممثلة النفس ، فإنه يصح حيا ، ويكره الموت .
بين الموتى ، وبين المومنين ، أما الصالح جائز ، لأنه لو صالح مع حدهما على جميع
نصف العقل ، من جهة ، ، فكان إذا أخرج على جميعه ، وإذا من النصف ، فإنه لهما
لما كان يذهب النصف باختياره ، ، نصيبه نصف الآية ، لأن غاية النفس مالا ، ومجيد
في ملكيتها ، فغير ما أتوا ، حدث من جلالة حظ ، وعند ملكهما ، إلا أنه يقال لهما
نصفهما ، بعيد ، أو أفرد ، نصف الآية ، لأن الممثلة فرع عن نصيب اختياره ، أي فرع
نصف لا بالنصف

١٧٨٧- واد فنت الامه حلا خطاه والى. مولدت الامه انت مصلح الحولى
أحد الزبير على ان دفع اليه من الامه بعضه من الدم. فهو جائز لأن المصلح على ابن
الامه، وحكم حابه لا يبرى اليه، والمصلح على عبد امه، وهو مصلح على عبد
له اخر يجوز المصلح، فكذلك مصلح على ابن الامه، والى حله المصلح فله ان لا امرى
عقوباته غيبه آلاف درهم، وهذا الخبر به

و بعد از آن نوبت می رسد به شرح جایزه و عربی الفقه ، و نیز اصلاح احکام
علی التولید ، غفره ، و سایر احکام الخدمیه ، فیض محمد ، و سایر الکلی ، و احکام
اسماء الخدمیه ، و غیره .

حکمتاً ذکّر سائله فی کتاب الصلح، وروی "الجمیع" و ذکر همد، نسائتہ فی کتاب "المشور" فی مباحثین، و ذکر فی أحد الموضوعین "انہ لا یصبر محسناً بعدہ" فی حق الآخر، بل ینکح عمر حیار،

فاختار من أدب اختيار الله في حق أحد الروايات حيدر ليد ، في حق الروايات الأخرى
على علمه الروايات ، وعلى مدى واتس كتاب تدور لا يكون اختياراً لعلها في حق
الأخرى ، وانفقت الروايات ، وإلى أخيراً إذا كانت واحدة ، واختار الروايات الله . عن
نصف الحمد به نصير محذور لثمة ، في لكل ، وكذلك إذا احتذر دفع النصف نصير

مجلد دوم، صفحہ ۱۰۰، لکھنؤ، کتاب خانہ - پتہ لاہور -

2025 2024 2023 2022 2021 2020 2019 2018 2017 2016 2015 2014 2013 2012 2011 2010 2009 2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990 1989 1988 1987 1986 1985 1984 1983 1982 1981 1980 1979 1978 1977 1976 1975 1974 1973 1972 1971 1970 1969 1968 1967 1966 1965 1964 1963 1962 1961 1960 1959 1958 1957 1956 1955 1954 1953 1952 1951 1950 1949 1948 1947 1946 1945 1944 1943 1942 1941 1940 1939 1938 1937 1936 1935 1934 1933 1932 1931 1930 1929 1928 1927 1926 1925 1924 1923 1922 1921 1920 1919 1918 1917 1916 1915 1914 1913 1912 1911 1910 1909 1908 1907 1906 1905 1904 1903 1902 1901 1900 1899 1898 1897 1896 1895 1894 1893 1892 1891 1890 1889 1888 1887 1886 1885 1884 1883 1882 1881 1880 1879 1878 1877 1876 1875 1874 1873 1872 1871 1870 1869 1868 1867 1866 1865 1864 1863 1862 1861 1860 1859 1858 1857 1856 1855 1854 1853 1852 1851 1850 1849 1848 1847 1846 1845 1844 1843 1842 1841 1840 1839 1838 1837 1836 1835 1834 1833 1832 1831 1830 1829 1828 1827 1826 1825 1824 1823 1822 1821 1820 1819 1818 1817 1816 1815 1814 1813 1812 1811 1810 1809 1808 1807 1806 1805 1804 1803 1802 1801 1800 1799 1798 1797 1796 1795 1794 1793 1792 1791 1790 1789 1788 1787 1786 1785 1784 1783 1782 1781 1780 1779 1778 1777 1776 1775 1774 1773 1772 1771 1770 1769 1768 1767 1766 1765 1764 1763 1762 1761 1760 1759 1758 1757 1756 1755 1754 1753 1752 1751 1750 1749 1748 1747 1746 1745 1744 1743 1742 1741 1740 1739 1738 1737 1736 1735 1734 1733 1732 1731 1730 1729 1728 1727 1726 1725 1724 1723 1722 1721 1720 1719 1718 1717 1716 1715 1714 1713 1712 1711 1710 1709 1708 1707 1706 1705 1704 1703 1702 1701 1700 1699 1698 1697 1696 1695 1694 1693 1692 1691 1690 1689 1688 1687 1686 1685 1684 1683 1682 1681 1680 1679 1678 1677 1676 1675 1674 1673 1672 1671 1670 1669 1668 1667 1666 1665 1664 1663 1662 1661 1660 1659 1658 1657 1656 1655 1654 1653 1652 1651 1650 1649 1648 1647 1646 1645 1644 1643 1642 1641 1640 1639 1638 1637 1636 1635 1634 1633 1632 1631 1630 1629 1628 1627 1626 1625 1624 1623 1622 1621 1620 1619 1618 1617 1616 1615 1614 1613 1612 1611 1610 1609 1608 1607 1606 1605 1604 1603 1602 1601 1600 1599 1598 1597 1596 1595 1594 1593 1592 1591 1590 1589 1588 1587 1586 1585 1584 1583 1582 1581 1580 1579 1578 1577 1576 1575 1574 1573 1572 1571 1570 1569 1568 1567 1566 1565 1564 1563 1562 1561 1560 1559 1558 1557 1556 1555 1554 1553 1552 1551 1550 1549 1548 1547 1546 1545 1544 1543 1542 1541 1540 1539 1538 1537 1536 1535 1534 1533 1532 1531 1530 1529 1528 1527 1526 1525 1524 1523 1522 1521 1520 1519 1518 1517 1516 1515 1514 1513 1512 1511 1510 1509 1508 1507 1506 1505 1504 1503 1502 1501 1500 1499 1498 1497 1496 1495 1494 1493 1492 1491 1490 1489 1488 1487 1486 1485 1484 1483 1482 1481 1480 1479 1478 1477 1476 1475 1474 1473 1472 1471 1470 1469 1468 1467 1466 1465 1464 1463 1462 1461 1460 1459 1458 1457 1456 1455 1454 1453 1452 1451 1450 1449 1448 1447 1446 1445 1444 1443 1442 1441 1440 1439 1438 1437 1436 1435 1434 1433 1432 1431 1430 1429 1428 1427 1426 1425 1424 1423 1422 1421 1420 1419 1418 1417 1416 1415 1414 1413 1412 1411 1410 1409 1408 1407 1406 1405 1404 1403 1402 1401 1400 1399 1398 1397 1396 1395 1394 1393 1392 1391 1390 1389 1388 1387 1386 1385 1384 1383 1382 1381 1380 1379 1378 1377 1376 1375 1374 1373 1372 1371 1370 1369 1368 1367 1366 1365 1364 1363 1362 1361 1360 1359 1358 1357 1356 1355 1354 1353 1352 1351 1350 1349 1348 1347 1346 1345 1344 1343 1342 1341 1340 1339 1338 1337 1336 1335 1334 1333 1332 1331 1330 1329 1328 1327 1326 1325 1324 1323 1322 1321 1320 1319 1318 1317 1316 1315 1314 1313 1312 1311 1310 1309 1308 1307 1306 1305 1304 1303 1302 1301 1300 1299 1298 1297 1296 1295 1294 1293 1292 1291 1290 1289 1288 1287 1286 1285 1284 1283 1282 1281 1280 1279 1278 1277 1276 1275 1274 1273 1272 1271 1270 1269 1268 1267 1266 1265 1264 1263 1262 1261 1260 1259 1258 1257 1256 1255 1254 1253 1252 1251 1250 1249 1248 1247 1246 1245 1244 1243 1242 1241 1240 1239 1238 1237 1236 1235 1234 1233 1232 1231 1230 1229 1228 1227 1226 1225 1224 1223 1222 1221 1220 1219 1218 1217 1216 1215 1214 1213 1212 1211 1210 1209 1208 1207

[illegible][illegible]

١٠٠

الإله في القبة

^{١٨٧٢} "بدره" في المدير دحلا حطاف وفتا من احمد، فان ليس موزة قيمة مبدا.

بِقِيْلٍ خَلْمٍ مُّخَارٍ وَنَحْبٍ مِنَ الْعَرَبِ الْخَبِيْثَةِ لَا يَلْقَاهُ فِي الْقَهْرِ وَفِي الْفَقْرِ وَفِي الْكَلْبَةِ

المركب من مركبات الكبريت والفلورين، وهو مادة صلبة بيضاء اللون، غير قابلة للاحتراق، ولا تتأكسد في الهواء، ولا تذوب في الماء، ولا في المذيبات العضوية.

الأخري القصة، لا اله غير الله القريب اليك في كل وقت

وإذ قيل: إنهم جحدوا، فكيف عن البحر، فكما أنهم لم يلبسوا ثيابهم، فكيف جحدوا؟

الجمعة، قنبر خانو لا هه به بائنه "بهد بهبه عاوه حبه عوده م بهبه" له خدیه لشنور

ترجمہ: وہ کہتا ہے کہ میں نے اپنے حقیقی رب سے مل گیا ہے۔

البركة والخير، فقال: من ذا الذي شهدنا أن هذا خير منكم، ولا يشبهه منكم؟

عالمی سطح پر، ایسا ہی ہے۔ دنیا بھر میں، ایسا ہی ہے۔

القصص، وبعيداً عن ذلك لا يخلو "شبه الأسماء" عن عدد من التلميحات.

أولاً: يجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة.

[illegible]

منك على الكثير، ومدي لك الامن والحب

و از آنجمله در این باره، می‌توان به موارد زیر اشاره کرد:

[illegible]

١٤٤٣ هـ. جمادى الأولى ١٠٠٠ هـ. قسطنطينية. ١٠٠٠ هـ. قسطنطينية. ١٠٠٠ هـ. قسطنطينية.

[illegible][illegible]

approximately 20% of the total sample.

مع نسبه الاراضي، وما حرر نسبه، فلهما سعد مالا مقدوم، لانهما استلحا على
الخراسه، وخلق من عماره خلق عني موهبه، وهو جيد المال، وبن ثابته احراره
عبدًا، لأن محضه من لا يجرى بين الرجل والمرأة ليعلم دون سبب؛ وانما يجب
الأرض، فقد جعله من معلوم له عني روج، فجميع الخلق، وبنه، وبنه ما
وحت ثوبه من الأرض من الخلق، وضع المدهه بين الأرض، وبنه، وبنه ما
الروج عنيها من الخلق، والمصرة على أرض احراره من ذلك، فمقتضى قصته،
فيكون الطلاق من ذلك، فخلق الطلاق، او يصريح بالطلاق، ان روج الطلاق
معلق الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
ووصريح الطلاق، وبنه من يكون مالا

وهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
يقع الطلاق، من ذلك ما يجب عليه رد مهر من الزوج، وبنه من الخلق
اخراره، وبنه من الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
وهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
مالا من صارت به من الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
معنى قوله، ثم يسمه هو مال من قبل روج، وعلى من هو يقيم جميع ماله، كما لو
حلها من ذلك، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
هو هذا من كل روج، لأن ما من الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق

هذا إذا برأ، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
في حيله، من جواز الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
غيره من غير نسبه حقه، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
اخراره، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
عنه، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
عنه في حيله، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
الزوج، ثم خلق إلى الطلاق معلق الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق، فلهذا ما وقع به الخلق
رجعها

ويستفاد من قوله «مع رجعية» أمثلاً بعد ما استبرأه من حق شرعية لأن الرجعة بعد ما استبرأ لا تصور، وإنما قلناه أحكام آخر سورة برجمة من الميراث، وغيره، ثم نرى في «مع رجعية» أن كان الزوج لا يبرأ منه ما استبرأه لأن الزوج قاتل لها، فهي تبت من الزوج إذ مات الزوج قتلها، إذ كان له «مع رجعية» وهي في العدة - لأن امرأة ليست بماتة.

وإن كان الواقع «مع رجعية» لا يبرأ من رجعية، فتظهر فائدة قوله «حصى من حق الميراث من هذه الناحية»، وتظهر في حق الرجعة، فإن الزوج «مع رجعية» بعد هذه المصاحفة، ثم عرفت أن كانت «مع رجعية» لا يلزمه مهر جديد، وإن كان «مع رجعية» مهر جديد.

وأما على قول أبي يوسف ومحمد، فإن الحق يقع من أجل أن لا يبرأ من الزوج الفسخ، لأن الحق يقع من جهة من جهة من جهة، وعلى ما يثبت في «مع رجعية» صارت آخر رجعية، وكانت عملاً ظهر أنه خالفها على الخصم، وحب لها على الزوج، «الخصم من يسأله» ومن خالفه مرارته علم بالبرائة، فبعض الخلق من جهة، كما لو كان معها من جهة، أو غير، فإنه يقع الخلاف ولا يبرأ منها، بل يظهر فكذلك هذا، ويكون «مع رجعية» لأنه خالفها على الخصم، ويكون «مع رجعية» ثم يطرأ على الخلاف، إذ وقع بعضه الفسخ يكون بلائاً، وإن وقع بالخصم ذكر في روايته في سائر ما أنه يكون رجعية.

وذكر في «رواية أبي حنيفة» أنه يكون بلائاً، ووجه ما ذكر في روايته أبي حنيفة هو أن الخلاف وقع بغير من وجه، وبغير عود من رجعية، من حيث أنه لم يحصل للزوج ما كان من غير عود، ومن حيث أنه سقط عنه الخصم بعد خلع، وفي سقوطه الفسخ منه، فإن يقتل أو لا الخلع كان موعوداً من حيث أنه لم يبرأ من رجعية ولا يقع الرجعة، من حيث أنه موعود من وجه يقع الرجعة.

فقد وقع الفسخ في «مع رجعية» فلا يقع الرجعة بالنسبة إلى الخصم، ولما لم يجب عليها المهر، لأنه ما وجد لا يبرأ من رجعية، فاعلم الآخر لا يجب، فلم يبرأها، «مع رجعية» بالشمول والاحتياط، فكانت في حرج الرجعية.

ووجه ما ذكر في روايته أبي حنيفة أن الفسخ لم يكن مع الفسخ غير موعود.

بعد ان تحولت هياكله، كعادته الحقوقية، إلا - تركه فيس - ومعه، عبر من قبل
 اتصافه بالصدق، وبأنه يختلف تماماً عن غيره، وورد في النص

۱۔ انھیں اپنی جگہ پر صریح بعد از حوائج غیر مبیعہ دیا، لیکن بعد از حوائج مبیعہ سے کلی وجہ،
وہاں ان دفع بعد از حوائج، اس وجہ پر کہ انھیں حاصل از فروج مالی دفع مبیعہ سے، مر حیت
انہ حاصل نہ سہی، وغیرہ سموات القصاصی، و انہا کہ انہا الطلاق دفع مبیعہ سے
وجہ، بعد از حوائج مبیعہ سے وجہ غیر مبیعہ، و انھیں انہا کہ انہا الطلاق مبیعہ

حد فائدي ذكر ما يرد حائلي على المحرقة لا غير . فاعلم ان فيه عند الكل قيد إذا
خلف على الخبر ح لا غير عندهما هذا الفادي ذكر ما يرد كان الخبر منه عبثاً ، وإن كانت
المحرقة حط ، إن صح ، يعني المحرقة لا غير ، وقد يربس من ذلك ، وعلى أنها آخر ،
والفقيه جاز ، د خمسة حارة ، يكون لوازمها

وہیں پرست و سجد میں رہ کر، وضع مطلقہ سجدات، و لا یرکعہ رد یمین، وہیں ملت
من اللہ، دعا جواب قیامت میں جیسے کہ خواہ وہ قیامت پر برابر اس طرح، و لم یقل لها
اثر، فاما علی بن ابی یوسف و محمد رحمہما اللہ، لکن حائز، بالنسبہ حشر؟
لان الحکم علی طرحہ جہہ سجدہ و ما یجلبہ علیہ

ولو حالها غنى جراحه ، وما يحدث فيها ، واخره خطأ ، فماتت من ذلك
 كانت التسمية صحيحة ، لأنه حالها كذا في الشيء وحسب ما عني عليه "لروح" والتمية
 حال معلوم ، لصحت التسمية ، وحرر جميع القية نقل الخلع ، ويكون خلاف ما وقع
 بلغة الخيع ، ويحفظ التصريح ، ويرفع عن الملاحظة ، فبعد من ذلك من ثلث المال ، من
 اختلعت بعد ذلك صارت صاحبة فرائض عند جعفر لم يبح ، واختص ، والحدك من
 ذلك الجريدة المودع عند من التسمية ، فإن خرج جميع بدل فجمع من ثلث ما فيها كذا
 وصحة للمنفعة في الحرب

وإن كان لا يخرج جميع البذل من ثلث عانها، فليس هو يخرج من ثلث خرج عن
الغائقة، ويؤثر في الأمر، ثم درسها، ويصير من جميع مالها، حيلت قبل أن تصير
محددة عواس عند بعض النماذج، أو كم يكن الغائب من ذلك، ثم جاء المرب عند بعض
النماذج.

[illegible]

وہرق یں ہمد ، پیوست : مع صفحا ما لمی جردہ : بار اہد ، سیدم ، مصمم تہی
الحلس : ہان دلد : ۷ جرد : ، لہ اعلم

الفصل الثالث عشر

في الجزء ١ من التي تحدث في هذا الصنيع

وهو بصرف المدعي في بدل الصبح

[illegible]

والله اعلم
بما
في
الغيب

[illegible]

ولما ألزمت لأهلها للعرض له سقته في نفسهم بعد ذلك الإجابة، و
 من ذلك، إذ هو سمى على ذلك لا يخرج أو صبه بالخدمة، لأنهم
 موصى عما في من ذلك، ولما صحت له صفة بعد ذلك الرتبة بحيث على ذلك
 من غير أن لا يفي ذلك الرتبة على ذلك، ومنه رتبة بعد ذلك، فيقسم
 إلى ذلك، لأن ذلك لا يفي ذلك.

أما همها لا يمكن إيجاب نعمته على نفسه لما كان الرضا لأن مائت ألفه هو، ولا يمكن إيجابه بنفسه لأن هو المدعى من مجرد النعم، ود لم يعمد مؤلف النعم، ولكن نعمته تدعى، وهو صاحب النعمة لا يستلزم اعتدائه لأنه يسر بها، ولو لم يكن شيء من ذلك، وبكره أن لا يوجب النعم، ولا يعمد، ولا يذكر في الحق، ولكن يتقصص صلح فيما لم يستوف من النعمة؟ لأن المعتود عليه دت، ولم يوجب بـ، ولا أن نزل له، و دات، و دت حسب نفسه، ولو مائت ألفه حسب نفسه، ليس أنه يتقصص الصنع ليد لم يستوف من النعمة؟ فوهنا كذا

وعد مرت مسئلة الموت من قبل ، فبعد قتله واحد من عرصر الناس قبل مضي
سبعة ، فعلى قول محمد ، يتعصر الفصح كما لم يتوف من اقصمه ، وعلى قول أبي
يوسف لا يتعصر الفصح ، لأنه لا يحترق تغير الحقوق عليه ، وقد مررت انبائة من قبل

وَمَا يُفْلِتُهُ الْعَذَابُ ، فَمَا يَفْضَحُ قَبِيضَهُ ، لِأَنَّهُ ثَلَاثٌ ، بَلَدٌ الْغَيْرُ ، وَسَقَطُ الْفُلُحِ
عَنْ مَحْمَدٍ ، كَمَا فِي دَنِيَّةِ أَحْمَدَ ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ لَا يَتَفَضَّلُ فُضْلُحٌ ، لِأَنَّهُ
فُلُحٌ ، وَاتَّخِذَ بَدَلًا ، وَكَانَ مَعْرُوفًا قَدْ قَعَهُ أَجْبِيصٌ ، لِأَنَّهُ الْعَاقِلُ إِذَا كَانَ فِي الْعَذَابِ
لَا يَتَحَبَّرُ عَنْ أَبِي يُونُسَ ، لِأَنَّهُ التَّحْبِيرُ إِذَا حَصَلَ فِي حَبْلٍ ، وَكَانَ رَاضِعًا بِهِ

۱۷۸۷۹ و نو سر لہ علی سکی دلوہ عہدہ رجل من عرض الناس، وائتہ علی الاختلاف، و ہم کان رب الحدیث حد، لعید من رجل، ہم ہر ہمہ تعلق حق المدعوہ

الآن ترى أن التواضع إذ يباع لتوصي بحلمته من بساطة البحر، وإنه لم يجر
تحتي حو القوصي نه بخدمته به ولو يباع المدي العبد لا يجر بجمه كما لا يجر
بعتاه، وإذا أوصي حل داراً في يدى رجله فداخه المدي عبي عبي بعينه، فلو
المدي أن يبيع العبد قبل أن يبعه، فليس به ذلك

هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، حيث سجد عقيب ذكر هذه الآية
وعما جازة السراء ، وهذه الخواب لا كل على قول محمد لأن محمداً اقتصر الصلح
الواقع على اثنين يبع من وجه ، ويستبعد لغيره من وجه ، فمن حيب إنه يبع لا
يجوز معه قبل النص ، ومن حسب أنه استبفاً لغيره من وجه ، أنه اجتمع ما يوجه

حول البيع، وما يقع جزؤه ولا يمكن العمل مهم في حكمه، فلا بد من العمل
أحدها عقوب المدعي ببيع أبيه، لأن معنى البيع راجع في المصنع متى وقع المصالح
على خلافه جنس الحق، وأمر جرح مصادف الاعتبار بمعدله الراسخ، وإذا سقط اعتبار
معنى استنفاء الحق كان هذا بيع أبيه المقتول قبل الفسخ من كل وجه فلا يجوز

١٧٨٨٠ - إذا ادعى ذمياً في يدي رجل مصالحة المدعي عليه على سكتين من
هذه الأوراق معلوم عشر ستم جزاءه والمصالح أن يواجر البعث من شهر، ولو أجزه من
المدعي عليه، لا يجوز عند محمد، لأنه عشر هذا العقد (إجارة)، وليس لمستأجر أن
يواجر من الآخر.

وإذا فني يوسف بحوره، لأن حنده ما ملك الشفعة بعقد المصالح، بل ترك بعض
حكمه، وقنع بالمصالح، فثبت المصالح على أصل حكمه، فيثبت أن يواجرها من كل
أحد، فالأصل عند أبي يوسف أن المصالح إذا وقع على جسد يخرق بمصر معنى استنفاء
الحق فيه راجحاً، وتكون المصلحة، وتنتهي وتنتج على خلاف حسن الحق بمصر معنى
المصلحة فيه راجحاً، وتكون العبرة بالمصلحة، وجه المصالح وقع على جسد الحق، لأن
المصالح وقع على سكتين البعث انتهى وقع فيه الدعوى، فيمنع استنفاء الحق، متى
المصالح على عتد أدلت

(والنعمان ما ذكرنا حتى إنه لو وقع القديري في دار، ومصالحه المدعي عليه على
خليفة عدله، لم أجر المدعي بمصر من المصالح عليه، لا يجوز عند أبي يوسف أيضاً
لأنه ليس قد احتلف، فيعتبر هذا المصالح إجارة، وليس بمستأجر أن يواجر من
الآخر

١٧٨٨١ - وإذا ادعى ذمياً في يدي رجل، ذهب إليه المدعي عليه على يرباب، أو
حيوان، أو مكي، أو موروث، بعينه، وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل الفسخ، لا
يجوز، ما ذكرنا في فصل الميراث، وإن كان للمكمل، والموروث في الذمة حاز الاستقلال به
قبل الفسخ، لأن المكمل، وورثته في الذمة يكون ثمة، والاستقبال بالثمن قبل الفسخ
جائز، إلا أنه إذا وقع الاستبدال في المكمل، والموروث على ثمن بعينه، وثمن قاصر غير
نفس، لا يثبت المصالح، لأن لا فسخ حصل من عود يدين

وإن كان نعم سببه يظل الصلح، لأن الأخرى حصل عن دين بغيره، ذكر محمد في الأصل^١ وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله كل شيء إن صلحت عليه، فاستحق وجوباً بطبيعته جاز يبيعه قبل القبض من الذي عبده، ومن غيره، وذلك كالصلح عن الفصاض إذا وقع على عبد، أو ثوب، رباع المدعى ذلك من الذي عبده، أو من غيره قبل القبض، فإنه يجوز، وكل شيء صلحت عليه، ثم استحق لا يرجع بطبيعته، وإذا يرجع، لا وقع الصلح عن إنكاره، أو عن المصالح عنه إن وقع الصلح من إنكاره، كما لو ادعى مالا، ثم صلح منه على عروص، رباع العروص قبل القبض لا يجوز.

١٧٨٨٦- قال ورد ادعى داراً على يتي وحلفاً، بصلحه المدعى عليه من ذلك على دار أخرى، ثم يقبضها المدعى حرم ببيعها المدعى، فإن يبيعه جاز في قول أبي يوسف، وعلى وذر بن محمد، لا يجوز، لأن قوله^٢ هذا الصلح بيع، لأن الصلح عبده بيع من كل وجه، فيصير بذلك منتقلاً، والفقهاء يبيعه قبل القبض لا يجوز عبده، وقد مر سببه من هذا الفصل في فرع الصلح عن دعوى العتق.

١) في الأصل: سوط

٢) وفي الأصل: صلحه

٣) هكذا في الأصل، ومن الأد على قوله هذا الصلح، وفيه لأن هذا الصلح على قوله هذا صلح وفيه لأن قوله: الصلح بيع.

بالتحديد

وإن كان الدرس الواحد على رجلين، فصالحاه على عدد، وشرط الجواز فيه ثلاثة أيام، وإن كان الصبح متروكاً لمطالعة، فأجاز الصلح في حق أحدهما، وصح في حق الآخر، لا شك أن علي بن موسى يجهل وجوده، وعن أبي حنيفة وروايته في رواية يجهل الصبح في حق الآخر، وفي رواية لا يجهل جعله وجوبه مال يجهل المنسحب في حق الآخر، وجه العمري ظاهر بين مناه، ويسعد إذا كان الدين رجلين على رجلين، وعلى الرواية التي قال بعدم الجواز، قال لأن الإيجاب وقع جملة، ألا ترى أن في الانتفاء لو أراد أن يقلل العبد في نصيب أحدهما دون الآخر، لا يكون به ذلك، فكذلك إذا أراد أن ينصب أحدهما دون الآخر، لا يكون له ذلك

وإن كان الجبان لمستلويين، فأجاز أحدهما الصبح، ولم يجر الآخر، كتبت المسألة على الاختلاف عند أبي حنيفة بجهل الصلح في الكل، وعند عبد بن حمزة في صفة الخبر، ولا يجهل في حصه لأمر

١٧٨٨٦ رذاذهي، جل حقا في أرض في يدي رجل، فصاح به ذلك على أرض أخرى، فمررت لأرض التي وقع الصلح عليها قبل الفجر كان دعوى بلفظ الجواز شاء بنفس الصبح، ورجع بر من ماله، إن كان الصلح من إقرار ورجع في أرضه، وإن كان عن ينكر رجوع في دعوى في الأرض، وإن شاء نزعها إلى ما ينصب منه الماء لأنه تعتد على المدعي قبض مصالح عليه لعمري يتوهم روايته، وكان بمنزلة ما لو أنقذ العبد قبل الفجر، ولو أن العبد لمصاحبه قبل الفجر، كان المدعي بالخيار إن شاء يرضى حتى يعود العبد من إقراره، وإن شاء صبح الصبح، فكذلك هذا

وإن أحضر الشريعتين حتى يصب عنه الماء، عليه بظن إن أحدث العمري تخصيصاً في الأرض بغيره، وقع الصبح عن النكاح أو الفلأول، لأن هذا تخصيصان لكن في المنقود عليه قبل انقضاء، فبحر المنسرى.

قلوا وهذه المسألة تدل على أن ما يثبت من التفصيص في المصار قبل القبض يكون محسوباً على السائق، خلافاً لما يقول بعض مشايخنا رحمهم الله به يجب على

الشمس، لأنه يمد به الضوء حتى حذر منه قبل انقضاء عيدها، وكان الخواص فيه كماله في حب إلهه من الإناء، ومنه يمكن أنه يقسمه في مائة جزء، الخواص تقسمه لا خير له، لأنه لم يتمكن من التقدير عنه بشيء سبب العرق، فكانت له في
في عاده من الخواص في مائة جزء، ومنه يمكن أنه يقسمه في مائة جزء، الخواص تقسمه لا خير له، لأنه لم يتمكن من التقدير عنه بشيء سبب العرق، فكانت له في

هنا لدى كذا ، عرفت لأرض التي وقع الصلح عليها ، فإن إذا عرفت الأرض
التي وقع الصلح على ، فقد إن وقع الصلح عن إقرار (والأخذ من العربي بمقتضى^١)
في الأرض ، حصل العرف بعد ما ذهب المصالح إلى لا من ، يمكن أن تحصل فيه
لا خيار له ، لأن تصرف إن حصل عند صلحه ، وإن أحدث من أن يدفع إلى الأوصياء
ويمكن من فعله حرم ، لأن تصرف حصل من نفسه ، لأنه لا تصرف بالصلح
تصح ، لأنه فلهذا لا يكون يحصل بغير موافقة من له حق في الشيء المشتراة
فحصل التصرف من غير موافقة.

وكانه الخواص فيه كالحبيب صومر لتشرق ذبيحته ، ثم حبيب جد حبيب بعد الفراق ،
إذ حبيب الغيب حبه و غدا حبيب من غصه ، فلا جبرته و لا حبه من أن يشكوك
من غيبه و حبه ، لأنه حديث النعم قبل التقصير

[illegible]

والله اعلم بالصواب

(۲) و هر یک از اینها

(*) \mathcal{C}_1 و \mathcal{C}_2 کے لیے $\mathcal{C}_1 \cap \mathcal{C}_2 = \emptyset$ ہے۔

وبيانها انه لا بد من العلم من ماله على خبره، فلو ثبت عدمه رد، - وحيد الخارية
موراء، يعود على حقه في حصة العود، وثبت الصنع على هذا، وعلى هذا يخرج
جس هذه المسألة - والله أعلم بالصواب -

١٧٨٩٠ قال دعوى من من يدعى دجول - دعوى المدعى عليه الصبح قبل ذلك .
 وله يلزم على ذلك بينه ، ونفسه غاصبي بالقرائن للمدعى ، وباعه المدعى من رجل ، ثم
 إن المدعى عليه لا رد أن يخلو المدعى ' منته ما صد غشى عن - عراك في عهد القدر
 قبل هذا الميعاد ، وقد ذلك . ثم - منته . ولكن عن السعي كان يبعد عن غيره الخياط إن شاء
 أحل الصبح - وخذ النفس ، وإن شاء فممنه

١٧٨٩١ - وأما دعوى ذات أمي يدعى رجل - عي أمي . ثم اصطلاحا من شيء ، مع
 إن المدعى عليه أنم بينه أنه كان أشد في التفرص كد هذا المدعى حان حينه ، أو أنما بينه
 أنه كان أشد لها من دلال ، وفلان كان أشد لها من كد هذا المدعى . فلا يثبت - لأنه
 سعى من خص ما ترم به - لأنه لم يظهر ذلك يطل الصبح

وقد كتب من هذا من أبي يوسف فيما زاد في الدعوى معصية ، واصطلاحا . ثم
 أقدم المدعى عليه بينه أنه قد استأجر من هذا المدعى من الصبح . ثبت بينه ، يطل
 الصبح ، إلا وقع الصبح عن دعوى المدعى ، ثم إن المدعى عليه لا يثبت - لأنه قبل
 الصبح ، وأما عن ذلك بينه ، لا يثبت بينه ، عن هذا فهو يثبت من صديقا ، ويثبت
 التفرص من الصبح اختلاف هي هذه الصورة

وقد ذكر فيه تقدم منه حل على الفيرج وهذه المسألة التي ذكرها على
 عدم القبول . - على ، والوجه أن يقول هذا القدر أنه سعى في نقض ما تم ؛ لأنه لم
 ثبت الإيفاء بطل الصبح ، ولو يدعى الإيفاء قبل الصبح ، إن ك . الصبح عن إنكار لا
 يسمع دعواه ، ولا تعين بينه ، لأنه سعى في بطل الصبح ، وإن كان الصبح عن إقرار
 يسمع ؛ لأنه لا يثبت الصبح - والله أعلم -

فصل السادس عشر

في المصنف في الدين على شيء يقع في الإفراء

١٦٨٩٢ - (و) ادعى رجل على رجل ألف درهم، وذكره مع مصنفه من ذلك على أربعة آلاف التي دعي عليه عدلها ١٠٠٠ درهم، ويصنف من الدين حتى لو كان في الدين ألف درهم، فله أن يقرده، فله يرجع عنه بالالف، أما لا شك في البيع حثرت لأنه مع عبداً يغير مدى به حقه، وكذا، (سج حرك)، ٩ أو ١٠، المالك قولاً، مع ما فيه عيباً، فيكون الرأي للمدين، في يبر هذا، وبهذا إذا دل صاحبك على المالك التي ادعى على هذا، بعدة قوله لا يصير من ألف، حتى لو سجن ١٠٠، خصالح عنه، أو حذبه عبا، حرته، فله أن يرجع عنه بالالف، وإذا رجع بالدين في الألف

وهي المسألة محمد بن جعفر في الإفراء بالدين ١٠٠، دست ١٠، لا في مسألة "فتح يدرهم من ألف مئة، بعد جعل" معروا مضمون دمه من بيع هذا المديون، لأن البيع حقيقه لم يلب مال حال من المدين، لأنه ليس به ما يبي عن المديون من أحد المدين، والأصل من اجاب، الآخر.

والجواب بحقيقته، مال، ١٠ من ١٠٠، ١٠٠، حصص مفر بالالف حتى تلك الخلف من جهة المدين، العبد، والظنوت عليك الألف التي ادعى من جهة المالك، فيحقق عليك ١٠٠، يحد من الخدين كما يقتضيه حفظه ١٠٠، وهذا في مفر ألف الف مقتضى، فداه على ١٠٠، وفي المصنف قدم دهر من بالالف مقتضى، بداهة على المصنف، لأن المصنف حقيقه لم يلبك والإسقاط، فله يجوز، دون الحق، وظللاً إذا سجن، بملك سجن، سجن المصنف، وإذا كان المصنف، فهو على مملك

والإسقاط، كما سجن المصنف بمملك مال حال من المدين، وبه لا يثبت

(١٠) (و) ادعى رجل على رجل ألف درهم

١٦٨٩٢ في الإفراء

الإقرار بتحقيق المبيع بالتمليك من أحد الجانبين، والإسقاط من الجانب الآخر، وبهذه الاختيار لا يثبت الإقرار، مصير مفرأ بأحد الاختارين، ولا يصير مفرأ بالاختيار الآخر، فلا يصير مفرأً بملك، والاحتمال، وجعل المصالح من يدعى عليه فملك ماله من المدعى ليقط ما وجب عليه من الدين، والمقصود بسبب الدعوى

فإن قيل: البيع كما يكون لملك مال يمال من الجانبين، يكون باعتبار التملك من أحد الجانبين، والإسقاط من الجانب الآخر، ألا ترى أن المثلج يصح بملك البيع، والمصالح من التماس يصح بملك البيع؟

والجواب عنه أن يدب: بأن حقيقة البيع تملك مال يمال من الجانبين، فلما تملك مال من أحد الجانبين، والإسقاط من الجانب الآخر يكون حصوله عن المحازة ولا يحمل الكلام على المحازة، مهما أمكن الفصل بحقيقته، والعمل بحقيقة البيع يمكن هنا لأن البيع مضاف إلى مائتين، والمال كما يقبل التملك، والتملك ملا جمعه عبارة عن التملك من أحد الجانبين، وإسقاط ما وجب عليه بالدعوى من الجانب الآخر، مصار مفرأ مقتضى إقامته على البيع بخلاف البيع في التماس، لأن العمل بحقيقته مستبعد لأن البيع مضاف إلى ما يقبل التملك من أحد الجانبين، وهو المال، ولا يقبل التملك من الجانب الآخر بمال من الآخر، مما عودناه للتملك من أحد الجانبين، والإسقاط من الجانب الآخر، لهذا هو الفرق - والله أعلم

من النصفين حصته

فقد ما لم يأت به الحق على المدعى عليه نصف ما وقع النصف عنه ، وإن استحق الكل
رجع جميعه سدا ، لأن استحق النصف ، رجح بالنصف ، فكذلك ذكر في الأصل ،
وفي ما تقدم من محمد رجل في يده دار ، ادعى رجل نصفها ، وأقر أن النصف
الباقى للمدعى الدار في يده ، فصالحه النصف عليه حتى يراعى منه مع تكرار دعواه ،
ثم استحق من الدار شيء ، فإن المدعى عليه ما قبله ، أو ساد ، رجح بحصته ذلك على
المدعى ، وإن ساد رجح بجميع ما دونه إليه ، وكان المدعى على دعواه

وهما بمنزلة بيع ، إذا أقر المدعى أن نصفها له ، ونصفه يدي في يده ، وأما أن
يقول في دعواه ، لطلب في ثابته ، والنصف الآخر لأخي أو لزوج أو لغيره ، أو مك في بيان
النصف الآخر ، وفي هذا الوجه لا يرجع على المدعى شيء ، وإن رجع المدعى أن أخاه
مستحق له ، من غيره ، لأن المدعى لم يقر الشريك لأخيه ، أو مك ، وإذا
استحق نصف منها ، يجوز أن يكون المستحق هو الشريك الذي أقر له المدعى بالنصف ،
فلا يغير شيء من أصله ، لأن مستحقا ، فلا يثبت الرجوع بعهده عليه على المدعى
بشيء

ومن الخائف أن يكون المستحق رجل أسر غير الشريك الذي أقر له ، فهو نصف
بشيء مستحق ، فثبت له الرجوع بنصف البذل ، فلا يثبت له الرجوع بالنصف ، وكان
محررة من المدعى حل في ثابته ، ثم استحق شيء من الدار ، فإن المدعى عليه لا يرجع على
المدعى بشيء ما بلى في يده شيء من المثل ، يطلق عليه اسم حل ، لأنه يجوز أن يكون
الاستحقاق واردا على ما وقع النصف عنه ، فيكون له الرجوع ، ومن خالف أن يكون
الاستحقاق واردا على ما يقع النصف منه ، فلا يكون له الرجوع ، فلا يثبت له
الرجوع بثلثه ، الاحتياط

وحل ما أقر أن نصفها للمدعى عليه ، ثم سخر نصفه ، لأن المستحق
لنصف غير سرية ، لدى أقر له المدعى بغيره ، فإنه أقر أن الشريك هو المدعى عليه ،
وقد استحق النصف غيره ، فيكون الاستحقاق واردا على النصفين ، وما إن قال المدعى
في دعواه نصفه لى ثابته ، نصفها لرجل سرية

وفي هذا الوجه لا يراد مع عليه شيء، وإن كان المسحق ههنا النصف غير الشريك الذي أقر له الدعي ببعض الأثر، للدعي بالشركة لعدم لدعي عنه به يصح؛ لأنه يقر ببعض ما في يد غيره بغيره، فلا يصح إقراره، وإذا لم يصح إقراره فكانه دعي النصف لنفسه، وسكت بغيره ما هو أثر للدعي عليه؛ لأنه إقرار بالنصف لدى غيره، وبه صحيح - لأن الدلت لدى الدعي حيث الظاهر

وإن قيل أليس أن في رسم الدعي أن الشريك له في هذه الدار المقر له، وقد ورد الاستحسان من غير ما يبين، فيكون الاستحسان ولو لم يمس الشكيبين جميعاً، وإقراره من جهة صحيح، وإن كان لا يقع في حق الدعي عليه، وإن ثبت للدعي عليه حق الرجوع على الدعي لإقراره من نفسه، فجب أن يوافق بإقراره

الجواب أن لدعي وإن أقر بهذا إلا أن الدعي عليه كونه في هذا الإقرار لما قلنا الدعي عليه من كونه في أو هذا الدعي عليه من نصف الآخر، وإقراره بهذا التصريح به تكذيب من جهة المقر به صار وجوده، وعلمه بحال

١٧٨٩٥ - وفي المتن: ووجه أن المسحقين معاً في الدار هي الدار هي الدار من يدى رجل، وبطلان في نصف الآخر شيئاً، فأنكر يدى الدار هي يديه به، وصالحه منها على ما هوهم، ثم جله وجه، والمسحق نصف الدار لا يرجع المعضى حله على المصالح شيء، لأنه يقول المسحق لنصف الآخر، وكذا ثبت أنه كان ادعى؛ حل آخر بعضها، ولم يعل في النصف الآخر شيئاً، فأنكر يدعى عليه له بذلك أيضاً، ثم صالح لدعي عنه مع الدعي أيضاً على دواهم حسنة، ودفعها إليه، ثم مسح نصف الدار، لم يرجع بمقتضى عليه علم المقتضى لهما بشيء، لأن من واحد منهما يقول: ما استحو النصف لدى نفسي من شيء، وإن استحق ثلاثة أرباع الدار، رجع بينهما بمقتضى ما احتق

قال: ركبت ولم يقر لدعي عليه فلم يعل على شيء، في إتمام الدعي الثاني بينه على ما ادعى، ونقص المقتضى له نصف الدار، ثم صالحه المقتضى عليه من

(١) حكاه في طريقتي الأصول في أصول الفقه

(٢) في الأصول الداعي عليه

ذلك على ما فهم معلومه. وكذا ذلك قيل في تفسيره من أن ما قصي له به، ثم استحق نصف الدار، ونقصي لخاصة للمستحق، فالمدعى عنه لا يرجع على المدعى الأول، ولا على الثاني شيء مما صالحهما عليه، وأما المدعى له، فله نصف الدار، فمقتضى به، به أن يرى المدعى عنه من مقتضى له ما قصي به، ثم استحق نصف الدار، جمع المدعى عنه، عن مصالح الأول، وعن المستحق الأول يتصف ما صالحهما، لأن مقتضى به من يرى من المستحق الأول ما سجد بعد هذه الآية. وقد قام مقام المستحق الأول به، وكان الاستعاضة ورد على المصالح الأول، وعلى المصالح الأخرى.

١٧٨٩٦ - وفي "نوازل بشر" هي أبي يوسف رحمه الله رجل ادعى حقه من دار فلان سببا إلى أن يرى في يده، فصالحه على مائة درهم بعد إقراره أو تكاثر، ثم استحق من الدار العشر، لأن مدعى أعطى المائة ثم يرجع بعشر مائة، وإن شاء رجع بأكثر كلها، وكذا الأخر من حقه من دار أن مدعى قد أقر له بمسألة فصار الدار، ويولم يكن أقر بذلك، والدمى العشر، فبذلك، ثم استحق منها جميعها ثم يرجع عنه شيء.

وإذا احتسب، خلال في دار، وهي في يده أحد من، فاصطليح على أن أقر كي واحد من، ثم حبه بالمدعى بها مسلما يار، لأنها أو اصطليح من غير إقرار على ذلك يكون نصف المدعى، وانتهى للمدعى عليه كان، ثم، رجع لإقراره أو أن يجوز.

وكذلك هو اصطليح على أن أقر أحد من الآخر سند معلوم منها، وأد الآخر له منقية الدار، فهو جازم، لأنها لو اصطليح من غير إقرار على أن يكون بيت منها المدعى، والباقي للمدعى عنه، قد تصلح حائز، مع الإقرار أو ليس به يجوز، وإن استحق البيت الذي وضع عليه الصلح كان للمدعى أن يرجع في دعواه في بنية الدار، وكان يجب أن يملأ، بأنه لا يرجع لأن مدعى أو له من الدار والمدعى عنه تقرير بيت منها في وقت واحد، فمستمرى لو حصل الإقرار في نفس يان في الذي الدار في دفعه بيت صاحب لرجل، ثم لم يفرقه بالبيت بعد ذلك، فمستمرى الدار به، ثم استحق البيت لم يكن المستمرى به البيت أن، هي بقية الدار لنفسه، فكانت هنا.

٤٨٩٨ - ربيع الثاني ١٤٢١ هـ. رجل فاضل عظيم دخل البدرية ر. ، فصحبه

١٠٥- انتی عبد علی و د ج ا . ہم استحقاق اللہ سے ملے دعویٰ کو نہ یہ کہ جمع بھی لائق
مقتضی ہے لاکر اللہ ہی جو ان کے درجہ کی ہے ہم پر جمع عدو ہر پہلے بینی

[illegible][illegible][illegible]

الطهري

قال ولو أن المدعى أعطى مؤنًا للمدعى فيه الدار ، والمائة بعاليها ، ثم استحق العبد ، وفيه العدمائة ، فإن يرجع المدعى على المدعى عنه نصف الثوب ، ونصف الدعوى ؛ لأن هذه معارضة شطحت على يدين من كل جانب ، فإن المدعى على شتين ، والدعوى ، والثوب ، ونقص على يدين شتين العبد ومائة درهم ، والمعارضة مني ، انصفت على يدين من كل جانب ، فبعض البدل الزائد عن كل جانب على شتين الآخر ، باعتبار القيمة ، فتنقسم الثوب على العدمائة ، والباقي نصف فيه العدمائة ، والدعوى كبدن بعضها على العبد ، ومائة نصيب براء العدم نصف الثوب ، ونصف الدعوى ، والباقي الثلثة نصيب الدعوى ، ونصف الباقي براءة المدعى العبد يرجع ما بآراءه ، وببراء العبد نصف الثوب ، فبعض نصيب ببراء الثوب ، ونصف الدعوى

الذبحى

١٧٩٠٠ : إن مستحق ثوب من يد المدعى عليه، فإنه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف المدة، ونصف مائة إن كانت قيمة العبد مائة درهم، فصار لوزراء الثوب نصف العبد، ونصف المائة، فإذا استحق الثوب رجع كل يوم ٥٠، ويوم ٥٠ نصف المدة، ونصف المائة، ويرجع بنصف العبد، ونصف المائة إن كانت قيمة العبد، مائة درهم، وإن وقع الاحتلاف بين المدعى، والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار، فقال المدعى : كل حق في الدار نصفها، وفيه الدار مائة درهم، فحضر من ذلك ستة، والثوب ما انقسم حتى في الدار، والثوب على العبد، والمالك يرفع، وإذا استحق كالذي ذكره، عن نصف ما أعطيتي من الدار، وإن

وقال المذيع عليه السلام: لا، بني حنيفة في الدار عسرة، وقسب عسرون زوجاً، و
 صفة الثوب مائة، وقد انقسم هذا على الصدء والمائة أسداساً، نصيب من الثوب خمسة
 أسداس العبد، والمائة، فإذا استحق الثوب كثير في الرجوع بحمسه أسداس ما أعطيتك
 من هذه والمائة، قد اختلف على هذا الوجه كيف يقول قولي له عن عليه مع بيته،
 ورجع على المذيع بحمسه أسداس العهد والمائة لأد حاسل خياليهما إتماماً في
 عقول ما قصه مدعي سب

الذي يقول نضرب مصاب الذاري، وليدعي عليه يقوم مصاب عرقه، فيكون
 القول قول المدعي عليه به تبص عشرين؛ لأنه لو أنكر المص أصلاً كان القول قوله،
 فإذا أقر المص، وأنكر البصر يكون القول قوله أيضاً والله أعلم

الفصل الثامن عشر في المسائل المتعلقة بالأجل والبراءة

١٧٩٠٦ - وإذا كان برحق على رجل دين مؤجل، فعليه للمدين أن يدل على حلول الأجل - وإن جدد الدين، ثم استحق لنفسه من دين الدين عهداً لأجل، لأن الأجل ما سيطر به، معهود من جهة من له، وإنما سقط حكم الخصم، والأصل أن الأجل متى سقط حكمه بفساد، فهذا المصحح فلتك السبب من كل وجه في حقه، في حق الثالث يعود لأجل، وكذا إذا جاء التفسير هو دين، أو بغيره، أو بشروطه، وردعا، فالأجل على حقه، أما إذا وجدته مسبوقة، فلا الأجل بمسبوق، لا مقصوداً من جهة من له الأجل، ولا حكماً بفساده.

والمدعى وجده ربه، أو بغيره، وردعا فلا الأجل إنما ساقط حكمه بفساده، لا مقصوداً، ولذا انقضى من كل وجه بالرد، فإن الرد لا يمسح من كل وجه، إلا ترى أن الرد لا يبرده، فهو لأجل، وكذا لو ضاع منه من عهد ودعه إليه، فالحق، أن رد عب قصه، فالحق، أن لا يكون على حقه من حقه، لأن الأجل بما سقط حكمه بفساده، فإذا انقضى انقضى في حقه، في حق غيره ما عاد الأجل - ولو أن المدعى أصبح، أو أقاله على ما كان من الأجل، فإن الدين يكون عليه مؤجلاً، وذلك لأن لإقاله من حق الأجل بمرفقه مع حديد على ما سببه، لأنه لو باع بعد منه سخر حديد، بما كان من الأجل في النفس، قرب بحد حبه النفس مؤجلاً، فكذلك إذا أقاله شرط الأجل، بما دُعا مطلقاً من غير شرط الأجل، هل يعود الأجل؟ نعم يدكرها في عدة نكتات.

١٧٩٠٧ - وذكر في البركات، وقال لا يبرده لأجل، فكان يجب أن يعود الأجل، لأن الإلية تسح في حق العملين فيها كبر من حقوقهم في حق ملك النفس، والنفس لأجل من جهة، فيتم الإزالة عنها من حق لأجل، يعود، لأجل.

ألا ترى أنه لو كان بالدين رهين ، والرهن في يد الطالب بعد الصبح ، فمستقيلاً من غير شرط للرهن ، فإنه يعود الرهن ، لأن الإقالة فسخ في حقهما ، والرهن من حقهما إلا أن مقتضى عدمه ، وهو العرق بين الأجل والرهن أنه الإقالة في حق ، مستقيلاً عما ذهب إليه من أنهما كان من أحكام العقد ، فأما ما ليس من أحكام العقد فإنه يعتبر بينهما في حقهما ، وإن كان حقهما ؛ لأن الإقالة فسخ لعطاييع معنى ، واعتبر ما معنى الفسخ في حقهما فيما كان من أحكام العقد ، وهي حق ما ليس من أحكام العقد ، غير أنه كما جددنا في حقهما ، فيكون مستقيلاً بمعنى فسخ في حقهما ، كما عتبر بينهما جديداً في حق الثالث في الأحكام كلها عملاً بمقتضى الجمع ، والرهن من أحكام متعدد ، وإن وجهه يعارض شرط ، لأنه منسوخ للاستيف ، والاستيفاء من أحكام العقد ، لما به استيفاء يعتبر من أحكامه أيضاً ، وإن وجه يعارض شرط ، تعتبر الإقالة فسخاً في حق الرهن ، فيعود إذا كان الرهن في يد الطالب ، لأن الرهن ثابته حكماً بنفسه ، بل كان بمنزلة ما لو تقلبلا بشرط عود الرهن ، ولو قلنا بشرط عود الرهن لما يكون رهناً ، إذا كان في يد الطالب ، لأن الرهن قبل القبض لا يكون رهناً

فأما الأجل فيسرى من أحكام العقد ، فإن حكم للمعد ما يجب بالعقد ، أو يعارض شرط ، إلا أن فيه تقرير حكم العقد كالمعد ، فأما ما لا يجب بنفس العقد ، وإنما يجب يعارض شرط يعتبر حكم العقد لا يكون من حكم العقد ، وإن كان لا يجب بالعقد ، وإنما يجب يعارض شرط يعتبر حكم العقد ، فإنه لا جبر المقتضية ، ومن حكم البيع المقتضية بالتسليم ، وما يعتبر حكم العقد لا يمكن أن يجعل من أحكامه ، لأن له يمكن أن يجعل من أحكام العقد ، يعتبر الإقالة في حق الأجل بحد جديد ، وكان بمنزلة ما لو باع الطالب منه ثياباً مطلقاً من غير حمل ، ولو كان كذلك كان الدين عليه حلالاً ، لكن هذا

وهذا يختلف ما لو كان بالدين كسبي ، ثم تقلب الصبح ، فإنه لا يعود كسبياً ؛ لأن أحكامه مسروقة لأنياب مطالبه من غير المشتري ، والبيع لا يوجب ذلك يعدل حتى يجعل ذلك من حكمه ، وإن لم يكن ذلك من أحكامه اعتبر الأجل في حق ذلك كسبه بقاء حقيقاً كسب في الأجل ، هذا الرهن فمسترد لا يستفاد السمس من مال المشتري ، والبيع يوجب ذلك ، فالحق أن يجعل من أحكامه في شرط به

الطبيب يربط، في وصفته، بين حته، وأدب، يصف بالمرءة من هذا الجنس، في
سقط الاجل، فذكر مرثية الطبيب، إذ قال: لعل طبيباً يربط بين، فإن القصود
يبرأ إلى وصفته، من غير، ولا يصفه، بل لا يباله، فيصفه، إلا أنه،
وصف: أنه قال: يربط بين، يربط، فذكره.

١٦٩- مائة الف من هذه النسخة المخطوطة، وكتبها لأخي الشيخ في هذا
الكتاب، وقد احتسب الثمن في هذا القصص، وذكر في سنة تسع سبعمائة، قال، هذا
نسخ من نسخة لأبي بكر بن محمد بن أبي جعفر، ولما بلغني به لأخ

[illegible][illegible]

فقد له سلف من بني، في أمم يكنى مصححاً في عن أبيه لأن آدمي يكون له لا عليه يكثر مصححاً فيه، غيره مصححاً أبيه هذا المصحح، وهو أبو الحسن مه

من أوقاء حتى ير الضيق، ولا يمر من هنا حتى لا يعبر به الضيق من الضيق،
والله أراة الضيق من يد، فتصنع ذلك إراة الضيق من يد حتى ير كما عه
بمنه الدين، وهذا هو الدين من المداوم من أوقاء، وفيه من الأحياء من يد يد
أحله يطلب حتى علم الضيق من الأجل، وهو من يد، لا يد يد من يد حتى
يتصرف الإبر، من يد يد، يتصرف الإبر، يرانه من يد يد، فكان يد يد
من يد يد، من يد يد الإبر، من يد يد

هذه مخطوطات الأعلام، رحمه الله، إلا أنه قد وجد الأستاذ أحمد النوراني في مخطوطاته
في النسخة التي ذكرها في كتابه على الرواية الأولى، وأنه لم يبق منها شيء، ولا يتبع
الرواية الأولى في بعض النسخ، فليس هذا إلا ما يحتاج إلى مزيد من البحث، على ما فيه شيء
من الأبحاث، إلا أن هذا هو الأصل.

ولقد اصاب لاحد مني في الأصل، فإنه لا يقبل الأجر، ألا ترى انه صام
العين فادخل لا يخرج من العسل الذي على فمك، فلو لا، ولت لا تسحر
قوله لا جادس في الدين ولا عمل، انما سمي عنه، وولع العبد الإسلام عن حبه
لا يوجد رول حد مده، انه العبد اليه في اني، به يستحق له الثقل، كما
في سائر حقوقه، وملاي

آخر جمعہ کے محلہ، جمال علیہ صا، قہر حائر، کدنت لم اسد سے کتبہ عقی ہے اید
آخر جماعتیں محضہ فساد سے، و علی التکفیل حال کان حائر، و کدنت لم اسد سے
رحمہ و شرع علیہ اے یہ مستحق الہی کی لڑائی حال صبر حائر، کمالو باع عیداً
نقصہ و بعد انصاف عی اے یہ مستحق الہی کی لڑائی اہم لایع پیدا، و کدنت لم اسد
حائر، کدنت لم اسد

(*) مصداق من مصداق م. وحادي الأصيل عن هذا ما نقله في نسخة المطبوع

فهرس المحتويات

- ٢ . الباقي من الفصل الدس والعشرين في دعوى انسيب
- ٣ . نوع آخر من مكوحه برجه او ولبت ثم دعي أحدكم أن التكاك كان منذ شهر
- ٤ . نوع آخر في دعوى المولى ولد أمه ولها روح
- نوع آخر من امراءها ولد مير، ف قال رجل لهما الميراث. هذا ابني منك
- ٧ وفي وجه له ولد معروف فالت المرأة لهذا الرجل " هذا ابني منك
- ٩ . نوع آخر من أمه لها ولدان ادعاهما رجلان كل واحد منهما ادعاه مع بولتين جملة
- ١١ . نوع آخر من الرجل يلزم بهي في يديه أنه ابن فلان ثم يدعي نفسه
- نوع آخر من دعوة الرجل ولد الجارية مع تكاك لها
- ١٤ . ودعوى بيع تلك الجارية من أو عنى العكس
- ١٦ . نوع آخر في دعوى ولد أمه العبر بحكم التكاك ويصلين امر من لهما من ذلك
- نوع آخر من الرجل يفر لصي في يديه أنه ابنه وقال ورثه بعد موته
- ١٧ . إن لهما كان روح هذه الأمه بعده، وهذا الولد ولد المير
- نوع آخر من اجدره لشفرقة يد، جانت يولده ولدها فوليان ما يحو لأحد
- عليه من البيع والميراث أو غير ذلك، ويدخل فيه ما يفت مات أحد الوالدين

١٢٤	سجل هذه الدعوى
١٢٥	محضر في إثبات الدفع بهذه الدعوى
١٢٦	محضر في إثبات ملكية المخلود
١٢٦	سجل هذه الدعوى
١٢٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٢٩	سجل هذه الدعوى أن يكتب
١٢٩	محضر في دعوى البراءة من الأصل
١٣٠	سجل هذه الدعوى
١٣١	محضر في دفع هذه الدعوى
١٣١	سجل هذه الدعوى
١٣١	محضر في دعوى ملكية المخلود
١٣٢	سجل هذه الدعوى
١٣٢	محضر في دفع دعوى البراءة
١٣٢	سجل هذا الدفع
١٣٥	محضر في دعوى ملكية العقد بسبب المواءمة من صاحب اليد
	محضر في إثبات سجن أروده وحمل من بلدة أخرى للرجوع بنس
١٣٦	البرءون للسجن
١٣٧	سجل هذه الدعوى
١٤٠	محضر في دعوى حربه الأصل
١٤١	سجل هذه الدعوى
١٤١	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتق من جهته
١٤٢	سجل هذه الدعوى
١٤٢	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتق من جهة أخرى
١٤٢	سجل هذه الدعوى
١٤٢	محضر في إثبات البراءة

الحدث ١٧٧	٤٥٤	مهر من الوصو عدم
سجل هذه الدعوى	..	١٤٣
محضر في دفع هذه الدعوى	.	١٤٤
سجل هذا المحضر		١٤٥
محضر في دعوى التدبير لطلاق	.	١٤٥
سجل في بادء الامر على طالب	.	١٤٦
سجل هذا المحضر	.	١٤٧
محضر في دعوى التنازع	.	١٤٧
سجل هذه الدعوى	.	١٤٩
محضر في دفع دعوى استكاح	..	١٤٩
محضر فيه دعوى استكاح عمى امرأته في يثنى وحل يثنى بكاتبه		
وهي لم تقبل له مدلت	..	١٥١
محضر في إثبات الصداق دبا في بركة الفروج	.	١٥٣
سجل هذه الدعوى	..	١٥٣
محضر في إثبات مهر المثل	.	١٥٤
محضر في إثبات المنة		١٥٥
محضر في إثبات الطرمة العبيطه	..	١٥٥
سجل هذه الدعوى	..	١٥٦
محضر في شهادة الشهود بخرمها العليظة بثلاثة نطفعات بدوى دعوى امرأة		١٥٧
محضر في إثبات الطرمة العبيطه على العايب	.	١٥٨
سجل لتكريث بين الزوجين بسبب المحرم غير الشفه		١٦٠
سجل في التكريث بين امرأة وروحها في استكاح لفظ الهن		١٦٢
سجل في فتح اليمين انصاه		١٦٥
محضر في إثبات بعة ستم بين	..	١٦٦
محضر في دفع هذه الدعوى		١٦٩
محضر في دعوى انساب		١٧٠

١٧٢	محضر في إثبات محصورة
١٧٣	محجل هذه الدعوى
١٧٤	محضر في إثبات الرقبة
١٧٦	محجل هذه الدعوى رهن المحضر
١٧٦	محجل هذا المحضر
١٧٧	محضر في دعوى التهمة
١٧٩	محجل هذا المحضر
١٨٠	محضر في دعوى نكاح
١٨٢	محضر في إثبات الإحصاء
١٨٢	محجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في إثبات الرهن في الهبة
١٨٦	محضر في إثبات مع الرهن في الهبة
١٨٧	محضر في إثبات الرهن
١٨٧	محضر في دعوى ذكاة العبد
١٨٨	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	محضر في إثبات الاستيفاء
١٨٩	محضر في إثبات المهر
١٩٠	محضر في إثبات اليد
١٩٠	محضر في إثبات العلق
١٩١	محضر في إثبات بوطاة والنور مع المناجحة
١٩٢	محضر آخر لهذه الدعوى
١٩٢	محضر في دعوى نكاح من أجنبي
١٩٥	محجل هذه الدعوى
١٩٥	محجل في إثبات الوصاية
١٩٧	محضر في إثبات نكاح البنين

- ١٩٧ محضر في إثبات الإعدام والأفلاسي على قول من يرى ذلك
- ١٩٨ سجل هذا المحضر
- ١٩٩ محضر في اثبات خلاف مصادق
- محضر في كذا دعوى عنها محب ولدع معاليه المدعى بهه باحضور
- ١٩٩ مجلس الحكم
- ١٩٩ محضر في دعوى خال عنى انثابى بالكتابة الحكمى
- ٢٠٢ كتاب حكمى ايدى وقت كتاب حكمى
- ٢٠٣ سجل في موب ذلك ميسود بكتاب حكمى
- محضر في إقامة البية للكتاب حكمى في دعوى القصاربه المذكوره واليشاعه
- المذكوره
- ٢٠٤ كتاب حكمى عن إثبات سرکه الامان في عمل اجلايين
- ٢٠٥ محضر في إثبات الكتاب حكمى
- ٢٠٦ كتاب حكمى آخر
- ٢١١ كتاب حكمى عنى قضاء الكتاب سمي هذا حكم به وسجنه
- ٢١٢ كتاب حكمى في دعوى العصار
- ٢١٢ كتاب حكمى في المد الأمن على هود من يرى ذلك
- ٢١٥ رسوم انفصالة والحكم في منفذ الارباب
- ٢١٦ جوارب المكتوب به
- ٢١٦ تقليد الوصاية
- ٢١٧ كتاب على بعض احكام مال به مسمحة للتركة واجتهاد القبيد لادارتها العبير
- ٢١٦ نصب الحكم في الطرق
- ٢١٨ كتاب في كرويج
- ٢١٨ كتاب الفاسد في بعض احكامه بالناحية ليوصل بين احصائين
- ٢١٩ كتاب الفاضل إلى طاكم انه عليه بوقف تصبغه
- ٢١٩ ذكر الإذن في الامانة عنى بعال

الخط ح ٧	- ٤٥٢ -	في من مائة عا
٢٠		في من مائة عا
٢١		كتاب السيرة في التاريخ
٢٢		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٣		ورد في تاريخ السيرة في التاريخ
٢٤		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٥		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٦		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٧		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٨		من تاريخ السيرة في التاريخ
٢٩		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٠		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣١		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٢		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٣		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٤		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٥		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٦		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٧		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٨		من تاريخ السيرة في التاريخ
٣٩		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٠		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤١		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٢		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٣		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٤		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٥		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٦		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٧		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٨		من تاريخ السيرة في التاريخ
٤٩		من تاريخ السيرة في التاريخ
٥٠		من تاريخ السيرة في التاريخ

- محضر فيه دعوى ثمن أشباه أرسل بها تدعى الى المدعى عليه ليحبها: ٢٦٨
- محضر فيه دعوى سكية حمار: ٢٧٠
- محضر فيه دعوى الرجل بنية سداق بته على زوجها
- سبب وقوع الطلاق: جلبا من جهته بالخلاف: ٢٧٠
- محضر فيه دعوى استجار الشاحونة: ٢٧١
- محضر في الإدارة المضافة الى زمان بيته: ٢٧٢
- سجل فيه استحقاق حاربه اسمها دليور: ٢٧٢
- محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالنسب: ٢٧٢
- رد محضر: ٢٧٢
- رد محضر: ٢٧٢
- محضر في دعوى نصب الخطب والسبب: ٢٧٥
- محضر في دعوى الأخذ ودعوى الإقرار به: ٢٧٤
- عرض محضر في دعوى الأمان على شيخ لإسلام المندفي: ٢٧٦
- رد محضر في دعوى النحاس المكسرة وكان نفسه في شد مرو:
- والدعوى يستلزم: ٢٧٦
- رد محضر: ٢٧٨
- رد محضر: ٢٧٨
- رد محضر فيه دعوى رجلين سداق جارية مشتركة بينهما: ٢٧٩
- رد محضر فيه دعوى نصي: ٢٧٩
- رد محضر في دعوى الإزدي: ٢٨٠
- محضر فيه دعوى دفع الدفع: ٢٨١
- سجل في دعوى الروسية: ٢٨٢
- كتاب الصنع: ٢٨٥
- الفصل الأول
- في بيان شرط جواز الصلح وحكمه: ٢٨٧

المصنف الثاني

في بيان أنواع الصلح ٢٨٨
المصنف الثالث

في بيان ما يصلح به ولا وما لا يصلح به ٢٨٩
المصنف الرابع

في الصلح عن الغير ٢٩١
المصنف الخامس

في بيان ما يصح من البيع وما لا يصح ٢٩٨
في بيان ما من هذا الفصل من الصلح عن المصنوع، أو دونه، أو ما لا

بالضمانة، وفيه الإجازة ٣٠١
نوع آخر

في صلح الغافل عما له فيه ٣٢١
نوع آخر

في الصلح عن المهر، النكاح، والطلاق ٣٢٥
نوع آخر

في الصلح في المثل ٣٢٦
نوع آخر

في الصلح عن دعوى البر، الحرية ٣٢٩
نوع آخر

في الصلح عن دعوى العتق ٣٣٨
نوع آخر

في الصلح عن الدين ٣٥٣
المصنف السادس

فيما يشترط فيه فسر هذا الصلح في العتق

وما لا يشترط في الصلح الذي يطل به صحته ٣٦٣

الحمل السابع

في الصالح واللايم، على الترتيب ٣٦٧
فصل الثامن

في صانع الآلة والورس ومن ألقبها ٣٧٤
فصل التاسع

في صلح نوارات وفي إقرار الوصي بخص الوارثة منه من مال به المأخوذ ٣٨٢
في آخر بعض هذا الفصل ٣٨٨

الحمل الثامن

في المصطفى على أن يمتلك المدعى عليه

وغيره من المال، أو يملك المدعى والمدعى عليه حصص لتساوي ٣٩١
فصل العاشر

في المصطفى عن المدة والمكان والماه ٣٩٥
وفي مقتضى هذا الفصل ٤٠١

فصل الحادي عشر

في المصطفى عن المدة والنظر ٤٠٣
فصل الثاني عشر

في المداوحي التي تحدث في قول المصطفى وفي غيره من المداوحي ٤٢٢
فصل الثالث عشر

في شرط الحلف في المصطفى، وفي غيره من غير شرط ٤٢٦
فصل الرابع عشر

في جنة بينهما المدعى بهذا المصطفى، وبينه إبطال المصطفى ٤٣٦
فصل الخامس عشر

في المصطفى في اثنين على شيء، يقع به أو قرا ٤٣٤
فصل السادس عشر

في الاستحقاق في المصطفى ٤٣٥

تفصيل تفصيل

١١٩ من القسوس المستعانة بالأجمل ، المراءاة

تفصيل تفصيل

١٢٠ غير المتصح من حقوق التي ليست بهذا